حصانة المدن الإسلامية
المدينة المنورة نموذجاً

الدكتورة غيداء كاتبي
آلاء خريسات

حصانة المدن الإسلامية
المدينة المنورة نموذجاً

الدكتورة غيداء كاتبي

آلاء خريسات

المقدمة:

تعدُّ المدن بشكل هام، والمدن الإسلامية بشكل خاص، من أهم الموضوعات التي شغلت الباحثين من مؤرخين ومعماريين، وغيرهم، فأخذوا على عاتقهم البحث في أسباب نشأتها ومقوماتها الحضارية والعمرانية، دون إهمال العنصر البيئي والبشري، فتناولوا في دراساتهم أشكال البقاء ومخططاته، ورغم ذلك ما زالت هناك العديد من الجزئيات التي لم تأخذ الحظ الوافر من البحث والتقييم ومن ذلك: حصانة المدن الإسلامية الأولى.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تتناول بين طياتها حصانة المدينة الأولى في الإسلام (المدينة المنورة) والتي عرفت قبيل الإسلام بأسماء عديدة أبرزها (يثرب)، فشكّلت البداية الأولى والنموذج التخطيطي الأول لغيرها من المدن الإسلامية التي أُنشئت لاحقاً.

فقد أدّت هجرة الرسول (ص) إليها إلى تغير واضح في معالمها الحضارية العمرانية، استجابة لدورها الجديد كمركز للدعوة الجديدة، وحاضنة للرعيل الأول من رجـالات الخلافة الإسلامية.

واحتفظت المدينة طوال سنين بدورها الريادي، حيث استقر فيها الرسـول (ص) مـع المهاجرين، واتخذ منها قاعدة لأعماله، وعاصمة لدولة الإسلام المتنامية.

وعلى الرغم من التغيرات السياسية التي أدّت إلى انتزاع لقب العاصمة منهـا، إلا أن المدينة المنورة احتفظت بمكانتها المتميزة على مرّ العصور، فكانـت أهـم مراكـز الحركة الفكرية، كما أضفت فضائلها المتميزة ثقلاً سياسياً واجتماعياً وفكرياً لا يستهان به.

وقد تناول بعض المؤرخين تاريخ المدينة بالبحث والتمحيص، إلا أن عدداً لا يسـتهان به من مؤلفاتهم قد فُقِدَ[1]، ولم يبقَ سوى إشارات مقتطفة، أوردها بعض المتأخرين في معرض حديثهم عن المدينة المنورة، وقد شكّلت الإشارات المصدر الرئيس للدراسـة، إضافة إلى كتب الحديث والمعاجم الجغرافية، كما تمت الاستعانة بـبعض الدراسـات الحديثة القائمة على أساس التنقيبات الأثرية، حيث شكّلت المعلومـات الـواردة فيهـا السبيل الوحيد لاستكمال ما فُقد من المصادر الأولى.

معنى الحصانة ومشروعيتها:

يذكر ابن منظور (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م) أن جذر الحصانة هو حصن، ومعناها دالـة على مشروعية الحصانة شرعاً[5].

ويربط ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) بين تطور المجتمـع وحاجتـه للحصـانة فيقول: "كان البناء أول صنائع العمران الحضري وأقدمها، فلما أخذ الناس به أصبحوا يحتاجون إلى حفظ مجتمعهم بأسوار تحوطهم، وهذا أمر طبيعي مردّه خشـية وقـوع

الخلاف، مما يدفعهم لاتخاذ المعاقل والحصون، فالمدينة تنشد الحصانة لحماية ساكنيها، ومنع الأعداء من إفسادها"[٦].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الحصانة واجبة عقلاً ونقلاً، فأما وجوبها العقلي فمردّه حاجة النفس الإنسانية إلى الحفاظ على وجودها بداية، وحاجتها إلى الحفاظ على مجتمعها ثانياً، فالفرد يتخذ لنفسه ما يحصنه من طعام وشراب ومسكن[٧] وسلاح يدرأ به من أراده بسوء، وهو مفطور على ذلك.

والمجتمع يتخذ ما يحصنه من أسوار[٨] وخنادق[٩] وآطام[١٠] وحصون[١١] وقلاع[١٢]، إضافة إلى ما قد يحظى به من حصانة طبيعية متمثلة بالجبال والأنهار وغيرها.

وأما الوجوب شرعاً، فيتمثل بأوامر الله للمسلمين بالاستعداد لمواجهة العدو وتحصين المدينة حماية لمن فيها[١٣].

وشهد عصر الرسول (ص) اهتماماً بالشؤون الدفاعية والحربية الرامية إلى حماية المدينة من الأعداء، وتمثل ذلك بالخندق، واتخاذ المعسكرات، فكانت جميعها نموذجاً لمثيلاتها من وسائل دفاعين أخرى.

٢- التعريف بالمدينة المنورة:

- موقع المدينة وجغرافيتها الطبيعية:

تقع المدينة على بعد (٥٠٠) كم إلى الشمال من مكة في أرض منبسطة بين حرتين[١٤]، وهي واحة خصيبة امتازت بكثرة نخيلها[١٥]، مما ساهم في جذب السكان إليها منذ أزمنة سحيقة، فقد جاء ذكرها في الكتابات المعينية، حيث يعتقد أن المعينيين تمكنوا من بسط سيطرتهم على المدينة أسوة بغيرها من مواقع في وادي القرى وشمال الجزيرة العربية[١٦].

ومن جهة أخرى، يذكر ياقوت أن مدينة الرسول (ص) تقع في الإقليم الثاني، ويبلغ طولها من جهة المغرب ٦٠،٥ درجة، وعرضها ٢٠ درجة[١٧]، ويحدها من الشمال

جبل أحد، ومن الشمال الغربي جبل سلع[١٨]، ومن الجنوب جبل عير[١٩]، ووادي العتيق[٢٠]، ومن الشرق الحرة الشرقية (حرة واقم)، ومن الغرب الحرة الغربية (حرة الوبرة)[٢١]. ولم يكن للمدينة سور يحميها في البداية[٢٢] فشكّلت حدودها الجبلية الشمالية والجنوبية إضافة إلى مزارع النخيل الشرقية، الحصانة الطبيعية لها، كما وفرت ترتبها الخصبة الأمن الغذائي لأهلها، مما مكّنها من تحمّل أعباء الدور الجديد الذي أنيط بها.

أسماء المدينة:

تحمل المدينة المنورة أسماء عديدة ورد بعضها في القرآن الكريم، وفي المصادر التي تناولت تاريخها بالبحث والدراسة، فقد ورد في القرآن الكريم ثلاثة أسماء للمدينة هي: المدينة، يثرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل﴾[٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وإذْ قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا﴾[٤٥]، وقوله تعالى: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم﴾[٢٥].

وجاء في المصادر أسماء عديدة للمدينة، فقد ذكر عمر بن شبة (ت ٢٦٢هـ/ ٨٧٢م)[٢٦] عشرة أسماء للمدينة هي: المدينة، طيبة، طابة[٢٧]، المسكينة[٢٨]، جبار، مجبورة، يندد، يثرب[٢٩]، الدار، الإيمان، وسيضيف أسماء أخرى جاءت في التوراة، هي: العذراء، الجابرة، المجبورة، المحببة، الطيبة، المحبوبة[٣٠].

وأضاف ابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) أسماء أخرى للمدينة المنورة هي: المرحومة والقاصمة[٣١].

وذكر ياقوت (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م) أسماء أخرى للمدينة منها: الناجية، والموفية، وأكالة البلدان، والمباركة، والمحفوفة، والمسلمة، والمجنة، والقدسية، والعاصمة، والمرزوقة، والشافية، والخيرة، والمختارة، والمحرقة، وطبابا[٢٣١].

في حين يعدّد السمهودي أربعة وتسعين اسماً للمدينة منها: يثـرب، أرض الله، أرض الهجرة، أكالة القرى، البارة، الهجرة، البحيرة، البلاط، البلد، بيـت الرسـول، الجنـة الحصينة، الحرم، تندد، جزيرة العرب، الحبيبة، حسنة، دار الأبـرار، دار الأخيـار، الخيُرة، دار السنة، دار السلامة، دار الهجرة، ذات النخل، قبة الإسلام، سيدة البلـدان، المقدسة[٣٣].

ويعدّ اسم "يثرب" من أقدم الأسماء التي عرفت بها المدينة المنورة، فقـد وردت فـي كتابات المعنيين[٣٤]، كما وردت في أشعار العرب ومنها قول امرؤ القيس:

تبصر خليلي هل تـرى مـن ظعـائن سوالك نقباً بـين حزمـي شـعبعب

علـون بأنطاكيـة فـوق عقمـةٍ كجرمةِ نخـلٍ أو كجنـةِ يثـرب[٣٥]

وأما اسمها الأشهر "المدينة" فقد نسبه بعضهم إلى الكلمة الآرامية "مدينتا"[٣٦]، والتـي تعني المركز الإداري، إلا أن هذه النسبة بعيدة عن الجذر الأصلي لكلمـة "مَـدَنَ" أي أقام، والأرجح أن لفظة المدينة جاءت من الإقامة في المكان.

ويتضح مما سبق أن للمدينة أسماءً عديدة تجاوزت التسعين، ولكل تسم منهـا معنـى مرتبط بجغرافيتها تارةً، وبدوره السياسي والديني تارةً أخرى، إضافة إلى أن العديـد من الأسماء تحمل الدلالة على فضل المدينة وخصائصها التي اتسمت بها دون غيرها من المدن[٣٧].

سكان المدينة:

تعاقبت على أرض المدينة كثير من الأقوام، عرف بعضهم، وبقـي الـبعض الآخـر مجهول الأصل، ويمكن تقسيم سكان (المدينة) حسب تعاقبهم على أرضها كالتالي:

صعل وفالج:

تذكر بعض المصادر وفي مقدمتها كتاب "الدرة الثمينة" لابن النجار (ت٦٣٤خـ/١٢٤٥م) وكتاب "المغانم المطابة" للفيروزي أبادي (ت٨٢٣هـ/١٤٢٠م)، "أن أول من نزل المدينة بعد غرق قوم نوح، قوم يقال لهم: صعل وفالج، فغزاهم النبي داود، .... ثم أهلكهم الله"[٣٨].

وهذه الرواية تحتاج إلى تدقيق، إذ تذكر تلك المصادر أن العماليق قد انتشروا في البلاد، فسكنوا مكة والمدينة والحجاز كله، وعتوا عتواً كبيراً، فبعث إليهم موسى جنداً من بني إسرائيل فقتلوهم بالحجاز وأفنوهم. والمعلوم أن النبي داوود من أنبياء بني إسرائيل وأنه كان بعد النبي مسى، وهذا معناه أن العماليق[٣٩] كانوا يسكنون يثرب قبيل قدوم قوم صعل وفالج[٤٠].

قوم عبيل:

وقيل: إنهم سكنوا يثرب، وعبيل وهو ابن عوص بن أرم بن سلم بن نوح[٤١]، إلا أنه لم يسكن يثرب، ولكن الذي سكنها من قومه هم الجيل الرابع، وقد أغار العماليق على يثرب، فهاجر منها قوم عبيل، وذهبوا إلى موضع آخر أقاموا فيه، فجاء سيل عارم فأهلكهم وسمي موضعهم "الجحفة"[٤٢].

العماليق:

سموا بالعماليق لضخامة أجسامهم، سكنوا يثرب بعد أن أخرجوا منها قوم عبيل، فأخذوا ما بين البحرين وعُمان والحجاز كله إلى الشام ومصر، وملكهم هو الأرقم[٤٣] ابن أبي الأرقم[٤٤].

هذا واعتمد العماليق في معيشتهم على الزراعة، فيذكر ياقوت أن العماليق كانوا "أول من زرع في المدينة واتخذ بها النخل وعمر بها الدور والآطام واتخذ بها الضياع"[٤٥]. والعماليق من الأقوام التي سادتا ثم بادت[٤٦].

اليهود:

إن المعلومات الواردة في المصادر عن بداية هجرة اليهود إلى المدينة، غامضة، ويغلب عليها العنصر القصصي[٤٧]، فيذكر ابن النجار (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) وياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م) أن سبب سكنى اليهود بلاد الحجاز، هو أن النبي موسى بعث منهم بعثاً إلى الحجاز لقتال العماليق، وأمرهم أن لا يبقوا أحداً بلغ الحلم، وذلك لأن العماليق كانوا قد بغوا وطغوا وعتوا عتواً كبيراً، فقاتلهم اليهود وقتلوا ملكهم الأرقم بن أبي الأرقم، وأسروا ابنه وأخذوه معهم حتى يرى النبي موسى فيه رأيه، وكان الله قد قبض النبي موسى قبل قدومهم، فلما وصلوا وعلم قومهم باستبقائهم للفتى، لم يسمحوا لهم بدخول البلاد، فعادوا إلى الحجاز[٤٨].

وجاء في رواية أخرى أن اليهود سكنوا الحجاز بحثاً عن صفة البلد الذي جاء في كتابهم "التوراة" فقد جاء فيه: "أن نبياً يهاجر من العرب إلى بلدٍ فيه نخل بين حرتين، فأقبلوا من الشام يطلبون صفة البلد، فنزلت طائفة تيماء وأخرى خيبر، ومضى أكثرهم إلى يثرب فلما رأوا سبخة وحرة ونخلاً قالوا: هذا البلد الذي يكون له مهاجر النبي إليها فنزلوه"[٤٩].

إلا أن الرواية السابقة لم تبيّن متى كانت الهجرة وفي أي عهد، ولكن يمكن تقديرها بنهاية العماليق وفنائهم، حيث لم يرد للعماليق أي ذكر فيها.

أما السمهودي فيذكر أن سبب الهجرة يعود إلى قيام بختنصر (٦٠٤-٥٦١ ق.م) ملك بابل بتخريب بيت المقدس، فيقول: "فلما أصابهم ما أصابهم من ظهور بختنصر عليهم، وفرقتهم وذلتهم تفرقوا وكان يجدون محمداً منعوتاً في كتابهم، وأنه يظهر في بعض هذه القرى العربية في قرية ذات نخل، ولما خرجوا من أرض الشام... يجدون نعتها نعت يثرب فينزل بها طائفة منهم"[٥٠].

في حين يبين ياقوت أن هجرة اليهود إلى أرض الحجاز كان دافعها الغزو الروماني فيقول: "وكان سبب نزولهم المدينة أن ملك الروم حين ظهر على بني إسرائيل وملك

الشام خطب إلى بني هارون، وفي دينهم أن لا يزوجوا النصارى، فخافوه وأنعموا لـه وسألوه أن يشرفهم بإتيانه، فأتاهم ففتكوا به وبمكان معه، ثم هربوا حتى لحقوا بالحجاز وأقاموا بها"(٥١).

مما تقدم يمكن القول: إن هجرة اليهود إلى الحجاز كانت على ثلاث مراحل:

- هجرة قبائل شمعون "وهم الذين قضوا على العماليق" في أواخر القرن ١١٢ قبل الميلاد.
- والهجرة أمام الزحف البابلي، حيث هاجرت بعض قبائل بني إسرائيل ولحقوا بمن كان في الحجاز وذلك في أوائل القرن ٦ ق.م.
- ثم الهجرة أمام الغزو الروماني وذلك عام ٧٠ للميلاد.

ويبدو أن اليهود اتخذوا طريق التجارة في هجرتهم غرب الجزيرة، فنزلت جماعات منهم في تيماء وخيبر ووادي القرى والمدينة، فاختلطوا بالعرب وتأثروا بعاداتهم وتنظيماتهم القبلية، ولعل بعضهم اشتغل بالتجارة، ثم صار أغلبهم يعمل بالزراعة عند قدوم الإسلام(٥٢).

وانتشر اليهود في الجهة الشرقية من المدينة، أو ما يسمى بالعالية، ولكنهم لم يقيموا في منطقة واحدة، إذا استوطن بعضهم وادي مذينيب(٥٣)، بطرف حرة واقم وهم بنو النضير، وعل هؤلاء بالزراعة(٥٤)، وسكن بعضهم في حدائق وآطام لهم في العالية وهم بنو قريظة حلفاء الأوس(٥٥). ونزل آخرون بموقع سوق سمي باسمهم وهم بنو قينقاع(٥٦) وعملوا بالتجارة والصياغة(٥٧).

العرب:

وهم أمة من الناسي، أصولهم موغلة في القدم، وقد اختلف العلماء في أصل التسمية، فحاول البعض إرجاعها إلى فرضيات لغوية قائمة على أساس الموقع والحال، ففسرت كلمة العرب بمعنى أهل البادية، أو أهل السهوب، أو أبناء الجنوب. وترد إشارات

مكتوبة إلى العرب في النقوش مثل: الآشورية بين القرن التاسع ونهاية القرن السابع قبل الميلاد، والنقوش البابلية في القرن السادس قبيل الميلاد، والكتابات الإيرانية المسمارية من القرن السادس الميلادي تشير إلى البدو وإلى بلاد العرب. أما أول إشارة عربية إلى العرب فجاءت في نقش النمارة سنة ٣٢٨م، تشير إلى قبائل مستقرة جنب القبائل البدوية(٥٨).

وترد كلمة "عرب" في القرآن الكريم نسبة إلى اللغة العربية(٥٩)، وتبقى لهذه النسبة أهميتها في تكوين الأمة العربية.

وأما عن سُكنى العرب في المدينة، فذكر ابن النجار (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م) أن أحياءً من العرب نزلوا على اليهود في الحجاز قبل نزول الأوس والخزرج منهم: بنو أنيف(٦٠)، وهم حي من بلي، ويقال: إنهم من بقية العماليق، وبنو مزيد وهم حي من بلي، وبنو معاوية بن الحارث به بهثة بن سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، وبنو الجذماء(٦١)، وهم حي من اليمن(٦٢).

في حين نزل الأوس والخزرج المدينة بعد خراب سد مأرب، والأوس والخزرج هما ابنا حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن الأزد، وقد دانت الأوس والخزرج بداية لملك اليهود الفيطوان، الذي قضى على زعمائهم مستعيناً بأحد ملوك الغساسنة، وهو أبو جبيلة(٦٣)، وبذلك صار الأوس والخزرج أعزّ أهل المدينة(٦٤)، فأقاموا في أنحاء مختلفة منها، حيث سكنوا قباء والحرة الشرقية وغيرها، عملوا في الزراعة، وابتنوا الآطام.

٣- أنماط الحصانة في المدينة المنورة:

إن الحديث عن حصانة المدينة يستوجب بداية الوقوف على ما حيت به هذه المدينة من حصانة إلهية وطبيعية، إضافة إلى ما شرع حولها من قواعد كفيلة بحفظ أمنها الداخلي. فأما الحصانة الإلهية والتي تكفّلها الله تعالى، فقد تمثلت بما روي عن

الرسول (ص) من أحاديث تفيد ذلك[٦٥]، ومن قوله (ص): "لا يكيد أهل المدينة أحد إلا انماع كما ينماع الملح في الماء"[٦٦] وقوله (ص): "المدينة مشبكة بالملائكة، على كل نقب منها ملك يحرسها"[٦٧].

وأما الحصانة الطبيعية، فقد حبا الله أرض المدينة بمجموعة من التضاريس تكفلت بتوفير الحصانة لها، فمن الشمال الغربي يحدها جبل سلع[٦٨]، ومن الجنوب جبل عير[٦٩]، ومن الشمال جبل أُحد، ومن الشرق الحرة الشرقية، ومن الغرب الحرة الغربية، وقد شكلت هاتان الحرتان حصنان طبيعيان ليثرب[٧٠]، إلا أن هذه الحصانة لم تكن كافية لدرء الأخطار عن المدينة، فاتخذ أهلها أشكالاً عدة من تحصينات تتكامل مع حصانتها الطبيعية، وتسد نقاط الضعف في بنية المدينة الطبيعية، وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى ما قام به الرسول (ص) من إجراءات كفلت حفظ الأمن في المدينة، من أبرزها أن الرسول (ص) حرّم المدينة كحرمة مكة، فقال: "وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة"[٧١]، والصحيفة هي الدستور الإسلامي الأول الذي تضمن بنوداً هم حقوق وواجبات كمجتمع المدينة من أنصار ومهاجرين ويهود[٧٢]، كما اشتملت على العديد من التشريعات الكفيلة بحفظ الأمن الداخلي للمدينة ومن ذلك: "أنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة... أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل. وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد (ص)..."[٧٣]، هذا وقد تضمنت الصحيفة بنوداً عدة لكفالة أمن المدينة الداخلي[٧٤].

وأما الحصانة البشرية فقد تمثلت في أنماط عدة أبرزها:

أشجار النخيل:

كانت يثرب قبل الإسلام مكونة من مجموعة من الأكواخ والمنازل المنتشرة دون نظام معين، يحيط بها الحدائق والحقول، ولم يكن لهذه التجمعات السكنية سياج يحميها، وإنما كانت الأشجار وفي مقدمتها النخيل بمثابة سياج لها[٧٥]، وقد أشار الله تعالى إلى أهمية

النخيل فقال: ﴿واضرب لهم مثلاً رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب وحففناهما بنخيل وجعلنا بينهما زرعاً﴾[٧٦]، أي أحطناهما بنخلٍ. وفي ذلك حماية لهما من الرياح العاتية، ويكثر شجر النخيل في بلاد العرب ولاسيما الحجاز، وقد كانت المدينة محاطة بالمزارع والبساتين وحوائط النخيل التي انتشرت في جهاتها الثلاث، نظراً لطبيعة أرضها الخصبة، حيث تسيل فيها الوديان وتغذيها الينابيع الغزيرة، وقد قام سكانها بحفر الكثير من الآبار لري مزروعاتهم، ولما كانت الجهة الرابعة (الجنوبية) من المدينة صخرية جرداء غير صالحة للزارعة[٧٧]، فقد استدعى ذلك حمايتها بتصحينات أخرى هي الآطام.

الآطام:

ومفردها أطم، وهو بناء أشبه بالحصن، مربع السطح، ومرتفع عن البيوت العادية، وكان يشيد من حجارة مختلفة الأحجام بينها حشو الطين، ولها مساطب عالية تشرف على ما حولها[٧٨].

وقد كشفت الدراسات الأثرية أن الآطام بُنيت بحجارة الحرة السوداء، وكان طول بعضها، مثل أطم الضحيان نحو ٢٧ متراً، وعرضه ١٢ متراً، وارتفاعه ٨ أمتار[٧٩]، وقد بنى هذا الأطم أحيحة بن الجلاح في أرضه التي يقال لها: القبابة، في المنطقة الواقعة غرب مسجد قباء[٨٠].

وعرفت الآطام بأنها حصون أهل المدينة، يتحصنون فيها من أعدائهم[٨١]، وفي الحديث: "حتى توارت بآطام المدينة"، أي بأبنيتها المرتفعة كالحصون[٨٢].

ويذكر ياقوت أن الأطم والأجم هما بمعنى واحد أي الحصون، وأكثر ما تسمى بهذا الاسم حصون المدينة[٨٣]، وفيها قال زيد الخيل الطائي:

أنيخت بآطام المدينــة أربعــاً   وعشراً يغني فوقها الليل الطائر[٨٤]

وقد عدّد السمهودي آطام المدينة فكان منها: الأجرد، وأجم بني ساعدة، وأذبل، والأشف، والأطول، وأعماد، والأغلب، وبخرج ، برج، وبلحان، وتيس، وجاعس، وجحاف، وجذمان، وخبرة، والجبيش، وواقم، وحشان، والخصى، والشيخين، وخيط، وراتج، والرعل، والريان، وريدان، وأطمان زبالة الزج، وزهرة وأطم السنح، واسويد، وشاس، والشماخ، والشنيف، والشرعبي، والصاصي، والصيصة، وضحيان، وضع ذرع، وعاصم، وعدينة، وغدق، وعريان، وعقرب، وغرة، وفارع، وفاضجة، وفويرع، وقباب، والقواقل، وكلب، وحصين، واللوى، والمجدل، والمذاد ومربع، ومريح، والزدلف، والمتظل، والمسير، والمعرض، والملحة، ومنيع، والموجا، والنفاع، والنواحان، ونيار، والهيجم، وواسط(٨٥).

وكانت الآطان ذات منعة لأصحابها، يأمنون بها إذا تعرضوا لخطر ما، وأول من اتخذ الدور والآطام بيثرب هم العماليق(٨٦)، ثم ابتنى اليهود والعرب الآطام والمنازل(٨٧)، فكان للعرب في المدينة ثلاثة عشر(٨٨) أطماً، منها "فارع"، أطم حسان بن ثابت(٨٩)، وهو الأطم الذي لجأت إليه صفية بن عبد المطلب في غزوة الخندق في سنة ٥ هـ ومعها النساء والصبيان(٩٠)، وكذلك فعل بنو حارثة عوف حيث رفعوا النساء والذراري في أطمهم، وهذا دليل واضح على منعتها(٩١).

وتحصن بنو قينقاع بأطمهم عندما حاصرهم الرسول (ص) في السنة ٢ هـ، ولكن يبدو أن شُحّ الماء والتموين دفعهم للاستسلام والنزول على حُكم الرسول (ص)(٩٢).

وتحصن بنو النضير بأطامهم المنتشرة في المزارع، ومنها أطم "منور" و"فاضجة" عندما خرج الرسول (ص) لقتالهم سنة ٤ هـ، واستمر محاصراً لهم بضع ليالٍ(٩٣)، ومرد ذلك توافر المواد الأساسية في أطمهم، مما ساعدهم على الصمود طوال أمد الحصار.

كذلك حاصر الرسول (ص) بنو قريظة في أطمهم، أطم المعرض وأطم الملحة، وذلك عام ٥هـ، واستمر الحصار ما بين شهر وخمسة وعشرين ليلة، وهذا يعني توافر الماء والغذاء في الأطم مما ساهم في صمودهم طوال أمد الحصار.

الحصون:

وأشار الله تعالى إلى دور الحصون في توفير المنعة لأصحابها، فقال: ﴿وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله﴾[٩٦]، وقوله: ﴿لا يقاتلونكم جميعاً إلا في قرىً محصنة أو من وراء جدر﴾[٩٧].

تمتاز الحصون على الآطام بوجود الأبراج المشيدة من الحارة الصلبة والمنحوتة بأشكال هندسية، يبلغ الجدار فيها متراً أو أكثر. وتبنى الحصون عادة من طابقين أو ثلاثة، ولا تحتوي على آثار أو نقوش أو زخرفة، فهي بناء حربي محصّن، تتوسطه رحبة[٩٨] واسعة مربعة، غير مرصوفة[٩٩].

وضمت المدينة حصون عدة منها حصن كعب بن الأشرف[١٠٠]، حيث تشير الدراسات الأثرية أنه كان قائماً على هضبة من الحرة الجنوبية الشرقية للمدينة، وبلغ طوله ٣٣ متر وعرضه ٣٣متر، وارتفاع ما بقي من جدرانه أربعة أمتار، وسمكها متر واحد. وكان للحصن باب واحد في الجهة الغربية، وثمانية أبراج ضخمة، وقد بني من حجارة ضخمة متلاصقة بعضها ببعض مباشرة، وقد بلغ طول بعض الأحجار ١٤٠سم، وعرضها ٨٠سم، وسمكها ٤٠ سم، أما مساحة رحبة الحصن فكانت ١٠٠٠متر[١٠١].

ويذكر السخاوي (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م) أنه كان في المدينة حصن لأمرائها، له باب مستقل يسمى باب السر، وقد تهدم هذا الحصن وشيدت مكانه قلعة في عهد السلطان سليمان العثماني عام ٩٤٦هـ/ ١٥٣٩م[١٠٢].

وينفرد ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م) بذكر حصن آخر في المدينة يقع على شفير الخندق، وهو حصن خرب ويعرف بحصن العُزاب، ويقال: إن عمر بناه لعزاب المدينة، ولم تذكر المصادر أي شيء عن هذا الحصن، كما أن سبب بنائه لا يعدّ سبباً مقنعاً لبناء الحصون[١٠٣]، وهذا ما دفع إلى التشكيك بوجوده حقيقة.

وعدّ حصن بني حارثة من أحرز حصون المدينة، وإليه التجأت أم المؤمنين عائشة ومعها أم سعد بن معاذ[١٠٤] في غزوة الخندق[١٠٥].

وابتنى اليهود حصوناً في المدينة من أشهرها خيبر، والخيبر بلسان اليهود تعني الحصن، ومن أسماء حصونهم: حصن ناعم والقموص، (وهو حصن أبي الحقيق)، والشق، والنطاة، والسلالم، والوطيح، والكتيبة[١٠٦]، وكان حصنا الوطيح والسلالم من أمنع حصون خيبر وفيهما تحصن اليهود عندما حاصرهم الرسول(ص)، فلما أيقنوا بالهلاك سألوا الرسول (ص) أن يسيرهم ويحقن دمائهم ففعل[١٠٧].

وقد احتفظت الحصون بدورها الهام في الدفاع عن المدينة وأخذت أشكالاً متطورة هي القصور والقلاع.

القصور:

ومفردها قصر وهو المنزل[١٠٨]، واستخدمت القصور كبناء ثانوي يتبع الحصون، حيث أنشئ بعضها للدفاع عن المدينة، ولتكون حصناً لأهلها، ومنها قصر خل[١٠٩]، الذي بظاهر الحرة على طريق دومة الجندل، فقد أمر معاوية بن أبي سفيان عامله على المدينة النعمان بن بشير ببنائه ليكون حصناً لأهل المدينة، وعند هذا القصر استخدم حجر منقوش جاء فيه: "لعبد الله معاوية أمير المؤمنين، مما عمل النعمان بن بشير" وقد استخدم قصر خل كسجن في بعض السنين[١١٠].

ومن القصور الأخرى التي بنيت لتكون حصناً: قصر بني جديلة، وقد بناه معاوية بن أبي سفيان، وكان لهذا القصر بابان: باب شارع على خط بني جديلة، وباب في الزاوية الشرقية اليمانية عند دار محمد بن طلحة التيمي[١١١].

ولكن يبدو أن هذه القصور لم تصطبغ بصبغة البناء الحربي، فلا ترد إشارات تفيد بوجود أبراج عليها، وهذا يعني أن القصور كانت مدنية الطابع، لكن استخدامها كان دفاعياً فكانت تحمي أهل المدينة إذا آووا إليها.

القلاع:

ومفردها قلعة، وهي الحصن الممتنع في الجبل[١١٢]، ولم يعرف تاريخ المدينة بناء القلاع إلى في العهد العثماني، حيث أنشأ السلطان سليمان قلعة مكان حصن أمير المدينة[١١٣]، أحيطت بسور المدينة، إضافة إلى سور آخر خاص بها، وقد استغرق بناء القلعة والسور (١٢ سنة).

وبنيت القلعة وأبراجها والسور الخاص بها من الحجارة السوداء والجير والنورة البيضاء، وقد تهدمت هذه القلعة عام (١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م) ولم يبقَ منها غير الأطلال[١١٤].

الخندق:

وهو أخدود عميق يحفر في ميادين القتال[١١٥]، وأول من حفر خندقاً للمدينة هو الرسول (ص) وذلك في غزوة الأحزاب "الخندق" في السنة ٥ هـ، حيث شكلت غزوة الأحزاب حلقة من حلقات الصراع العسكري بين المسلمين وقريش، سعت فيها قريش للتحالف مع القبائل لحرب المسلمين فوقفت معها غطفان وحلفاؤهم من بني أسد وبني سليم وفرازة وأشجع ومرة وغيرهم، كما انضم إليهم يهود بني قريظة[١١٦].

واستشار الرسول (ص) أصحابه بما يفعل، فأشار عليه سلمان الفارسي بحفر الخندق وأعجب المسلمون برأي سليمان فقد أحبوا الثبات في المدينة[١١٧].

واتجه الرأي أيضاً إلى حفر الخندق من جهة الشمال، كونها أضعف جهات المدينة، مقارنة بالجهات الأخرى المحاطة بالحرات، فقد أحاطت حرة واقم بالمدينة من الشرق، وحرة الوبرة وبني بياضة من الغرب، وحرة قباء من الجنوب(١١٨).

تولى الرسول (ص) تنظيم العمل، فأدخل الصحابة في مجموعات، تتكون كل مجموعة من عشرة أشخاص، فكان المهاجرون يحفرون من ناحية راتج "أطم" إلى ذباب(١١٩)، وكان الأنصار يحفرون من ذباب إلى جبل بني عبيد(١٢٠)، وقد بلغ طول الخندق حوالي ٥٠٠٠ ذراع وعرضه ٩ أذرع، ولم يقل عمقه عن ٧ أذرع(١٢١). ويذكر الواقدي أن للخندق أبواباً إلا أن المصادر لم تحدد موضعها(١٢٢). هذا وقد استغرق حفر الخندق ستة أيام، وهو وقت قياسي لإنجاز مثل هذا العمل(١٢٣).

وما إن انتهى المسلمون م إتمام حفر الخندق حتى قاموا بتحصين جدران المنازل الواقعة قربه، كما أرسل الرسول (ص) فرقة تتألف من ٥٠٠ مقاتل موزعة بين حراسة المدينة، وحراسة الخندق أيضاً(١٢٤).

وقد وفّر الخندق للمدينة الحماية من الجهة المكشوفة، فعلى الرغم من محاولات المشركين اختراق الخندق، إلا أن جميع محاولاتهم باءت بالفشل(١٢٥).

وقد أعاد أهل المدينة حفر الخندق عام ٦٢هـ/ ٦٨١م، بعد أن خلعوا بيعة يزيد بن معاوية وبايعوا عبد الله بن الزبير، ويذكر ابن الأثير أن أهل المدينة قد اتخذوا خندقاً، إلا أنه لم يحدد موقع الخندق وطوله، وعلى الأرجح فإن هذا الخندق هو غير الخندق الذي حفره الرسول (ص) وأصحابه، إذ لم يمنع هذا الخندق القوات الأموية من دخول المدينة، والقضاء على الثورة(١٢٦).

وفي عام (١٤٥هـ/ ٧٦٢م) قامت ثورة ضدّ العباسيين قادها محمد بن عبد الله الملقب بالنفس الزكية(١٢٧)، متخذاً من المدينة قاعدة له. واستشار أصحابه في حفر خندق الرسول (ص) فأشار عليه بعضهم بحفره، فحفره، وكان قائد العباسيين آنذاك عيسى ابن موسى ابن أخ المنصور، فتقدم مائة كلهم راجل سواه، وزحفوا حتى بلغوا جداراً

فهدموه وانتهوا إلى الخندق، فنصبوا عليه أبواباً وعبروا عليها لاجتيازه وإنهاء الثورة، فتمكنوا من ذلك[١٢٨].

الأسوار:

ومفردها سور، والسور عند العرب حائط المدينة[١٢٩]، وقد أشارت المصادر الجغرافية إلى وجود سور للمدينة إلا أنها لم تبين تاريخ إنشاءه[١٣٠]. ويذكر أن أول من أقام سوراً للمدينة هو أميرها محمد بن إسحاق الجعدي وذلك في سنة (٢٣٦هـ/ ٨٥٠م)، لصدّ هجمات الأعراب عليها وغزوات البدو. وقد بُني هذا السور من الطوب واللبن، وكان له أربعة أبواب، باب في المشرق يخرج منه إلى بقيع الغرقد، وباب في المغرب يخرج منه إلى العقيق وإلى قباء، وباب شمالي غربي، أما الباب الرابع فيخرج منه إلى قبور الشهداء بأحد[١٣١].

وفي عام ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م، بنى عضد الدولة بن بوية وزير الطائع لله بن المطيع سوراً للمدينة، لحمايتها من الفاطميين، ولم يذكر ابن الأثير ما إذا كان هذا السور في موضع سور الجعدي أم لا[١٣٢].

وفي عام ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م) جدّد جمال الدين محمد بن علي المنصور المشهور بالجود الأصبهاني[١٣٣]، وزير صاحب الموصل، سوراً محكماً حول مسجد الرسول(ص) [١٣٤]، وفي عام ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م، أمر نور الدين محمود بن زنكي[١٣٥] ١١٦١م، ببناء السور الخارجي للمدينة سنة ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م، وكانت مسافته ما بين الباب الغربي عند المصلى وبين عتبة باب السلام ٦٤٠ ذراعاً، وبين باب البقيع وعتبة باب جبريل ٤٣٣ ذراعاً، والأرجح أن موضع السور كان في موضع عضد الدولة فكلاهما كان بجوار المصلى من الغرب.

ولعل الهدف من بناء السور الخارجي وتجديد السور الداخلي لم يكن بهدف صدّ الأعراب فقط، وإنما بغية توفير الحماية الكافية للمدينة من الغزو الصليبي الذي حاول

الوصول إليها، إلا أنه صدّ في ينبع على يد أحد أفراد عائلة صلاح الدين الأيوبي[١٣٦]. وفي عام (٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م) جُدّد هذا السور أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون، ثم جدّد من بعده أيام السلطان قايتباي عام (٨٨١هـ/ ١٤٧٦م)، وأعيد بناءه في العهد العثماني بأمر من السلطان سليمان بن سليم في أواخر القرن السادس الميلادي، بعد أن لحق التشقق به، حيث شيد من الحجر السميك[١٣٧]، وقد بلغت أذرع محيطه ٣٠٧٢ ذراعاً، تخلله ثلاثون برجاً لتوفير الحماية للمدينة[١٣٨]، وكتب على بابه الغربي: "إنه من سليمان، وإنه بسم الله الرحمن الرحيم"[١٣٩]، فكان هذا السور درعاً هاماً للمدينة، ونقطة مركزية في محاور دفاعاتها المتعددة.

المعسكرات:

ومفردها معسكر، وهي مكان تجمع الجيش[١٤٠]. وتعدّ المعسكرات من أهم أشكال الدفاع عن المدن، فقد اتخذ الرسول (ص) المعسكرات لجنده خارج المدينة، على مسافة منعا، كمعسكر الجرف الذي يبعد عن المدينة ثلاثة أميال في اتجاه الشمال، وهو معسكر أسامة بن زيد الذي أرسله الرسول (ص) إلى الشام في سنة ١١ هـ/ ٦٣٢م، لتأديب القبائل على الأطراف[١٤١].

المهاجرين حولها، وهكذا جمع (ص) بين قوة ومنعة بني النار وقوة ومنعة المهاجرين وبقية الأنصار في هذا المركز المعماري الناشئ، فشكلوا مجموعة واحدة لمجابهة الخطر المحدق بهم.

أما عن تشابك المصالح وخلاف المتجاورين، فقد تكفل التشريع الإسلامي بما تضمنه من قيم ومفاهيم بعلاجها كافة[١٤٢].

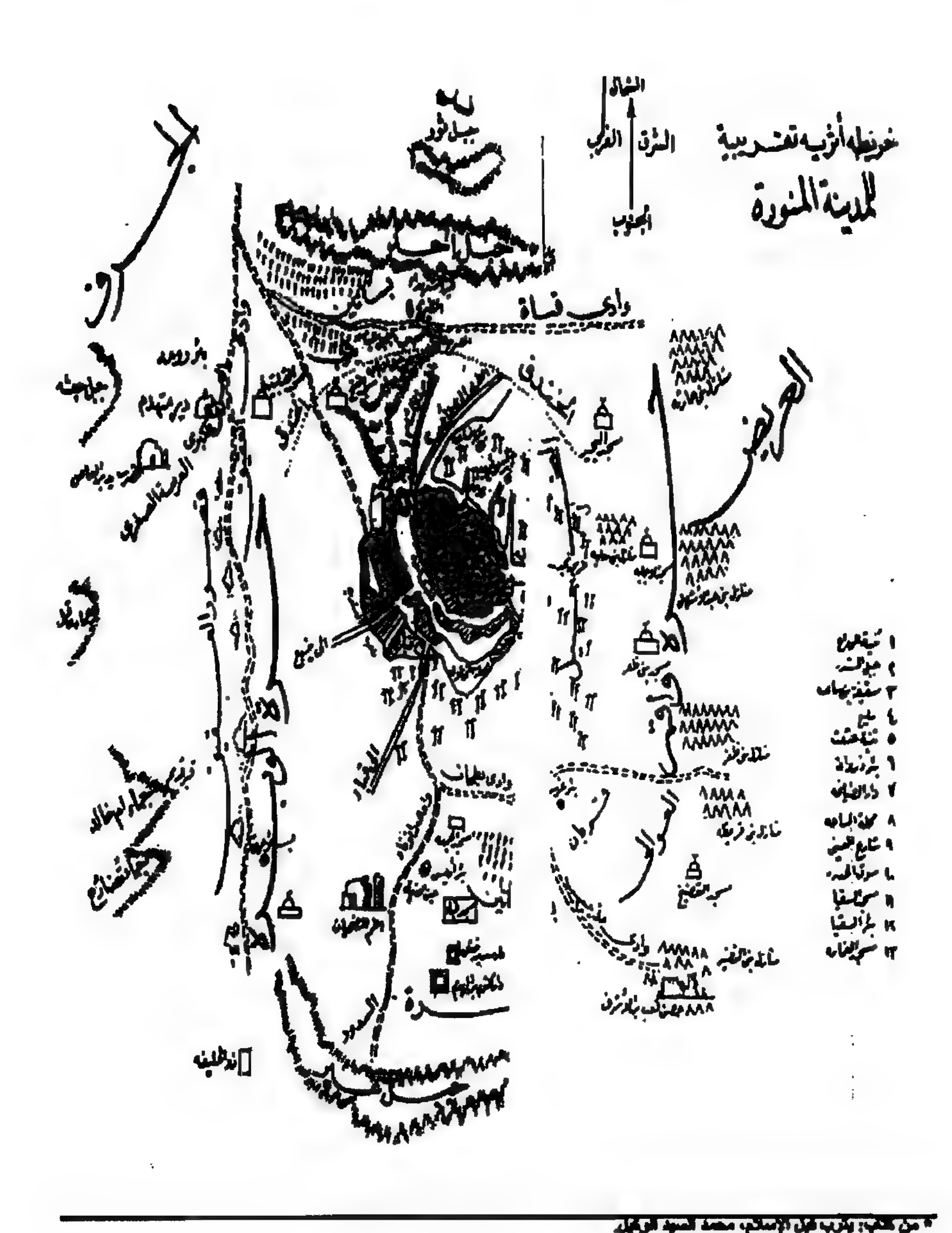
واستخدم تحصين الجدران في حالات الخطر، فكان واحداً من الوسائل الدفاعية التي استخدمت في غزوة الخندق، حيث حصنت جدران المنازل المجاورة للخندق باستخدام الحجارة لبناء حائط إضافي لها[١٤٣].

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- إن مبدأ الدفاع والحصانة كان معروفاً في المدينة قبيل الإسلام، فلما جاء الإسلام أكد على مشروعية هذا المبدأ، وسُنت العديد من التشريعات لحفظ الأمن داخلياً وخارجياً، فشكلت تلك التشريعات نموذجاً يُحتذى به في المدن الإسلامية تالياً.
- إن حصانة المدينة قد تطورت تدريجياً، واتخذت الآطام والقصور والحصون شكلاً أكثير تعقيداً وأكثر حصانة وهو القلاع، كما استخدمت الأسوار لمواجهة التحديات العسكرية.
- إن المواد المستخدمة في تحصين المدينة قد أخذت من بيئة المدينة نفسها، حيث سخرت الحجارة الكبيرة لصناعة الآطام والحصون والأسوار، واستخدمت الأرض الخصبة لزراعة النخيل الذي وفر لها نوعاً من الحماية، في حين تم استغلال المساحة الواسعة في الجهة الشمالية من المدينة لحفر الخندق.
- إن المحلات السكنية التي خطها الرسول (ص) في المدينة لعبت دوراً مهماً في حماية المجتمع، حيث توحدت تلك المحلات لمواجهة ما أحاط بها من أخطار.
- إن الضرورات الدفاعية هي التي أوجبت جميع أنواع الحصون وأشكالها، حفاظاً على المجتمع الناشئ، ودرءاً للأخطار المحدقة به وبأهله.

ملحق رقم (١)
خارطة المدينة المنورة قديماً*



* من كتاب: يثرب قبل الإسلام، محمد السيد الوكيل

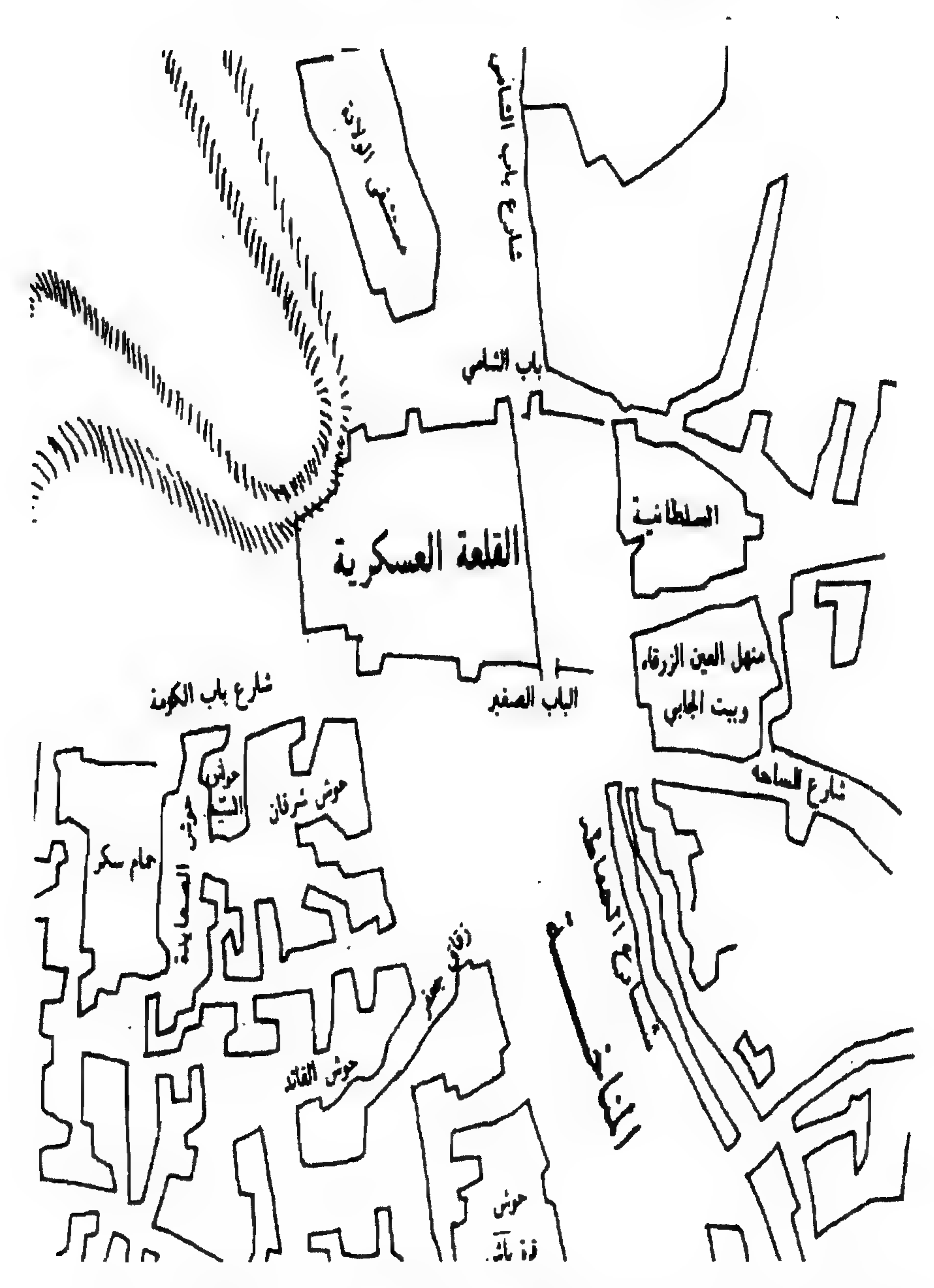
ملحق رقم (٢)
أسماء الآطام ومواقعها *

١. اجم بني ساعدة: وهو أطم كان لهم قرب ذباب
٢. الأجرد: أطم لبني خدرة عند البصة
٣. اجش: أطم لبني أنيف بقباء
٤. أذبل: أطم ابتناه سالم وغنم عند الاراكة بدار بني سالم
٥. الأشنف: أطم يواجه مسجد الخربة
٦. الأطول: أطم بمنازل بني عبيد عند مسجد الخربة من القبلة
٧. أعماد: أربعة اطام بين المذاذ و الدويخل (جبل بني عبيد)بعضها لبني عبيد و بعضها لبني حرام
٨. الأغلب: أطم لبني سواد
٩. بخرج: أطم بقباء لبني عمرو بن عوف
١٠. برج: أطم لبني النضير
١١. بعبع: أطم بمنازل بني عمرو بن عوف بقباء
١٢. بلحان: أطم كعب بن سعد القرظي الذي يقال له الشجرة
١٣. تيس: أطم لبني عنان بن ساعدة في منازلهم
١٤. الثيبمان: أطم بالمدينة
١٥. سويد: أطم أسود بمنازل بني بياضة
١٦. جاعس: أطم بمنازل بني حرام
١٧. جحاف: أطم بعالي المدينة لمن كان هناك من اليهود
١٨. جذمان: أطم بموقع جذمان بالمدينة
١٩. حبرة: أطم بالمدينة لبني قينقاع
٢٠. الحبيش: أطم لبني عبيد بمنازلهم،غربي مساجد الفتح
٢١. واقم: أطم بني عبد الأشهل
٢٢. حشان: أطم لليهود على يمين الطريق من شهداء أحد
٢٣. الخصى: أطم كان شرقي مسجد قباء،وأيضا أطم في منازل بني حارثة
٢٤. خيط: أطم بالمدينة ابتناه بنو سواد بن غنم ،وكان موضعه في شرقي مسجد القبلتين
٢٥. راتج: أطم كان لليهود ثم صار لبني الجذماء ثم صار لأهل راتج خافاء بني عبد الأشهل
٢٦. الشيخيين: أطمان شامي المدينة بالحرة الشرقية
٢٧. الرعل: أطمان بمنازل بني عبد الأشهل
٢٨. الريان: أطم لبني حارثة،وأطم لبني زريق
٢٩. ريدان: أطم بالمدينة لآل حارثة بن سهل بن الأوس و موقعه في قبلة مسجد الفضيخ
٣٠. زبالة الزج: أطمان شمالي المدينة
٣١. زهرة: أطمان في أعظم قرى المدينة عند الحرة الشرقية
٣٢. لبنج: أطم لجشم وزيد ابني الحارث
٣٣. . شاس: أطم برحبة مسجد قباء ،كان لشاس أخي بني عطية بن زيد
٣٤. الشماخ: أطم في قبلة بيوت بني سالم خارجها
٣٥. الشنيف: أطم لبني ضبيعة بقرب أحجار المراء

٣٦. الشرعبي: أطم دون ذباب
٣٧. الصياصي: أربعة عشر أطما كانت بقباء
٣٨. الصيصة: أطم بقباء
٣٩. خيحان: أطم بالعصبة لأحية بن الجلاح
٤٠. صنع ذرع: أطم شبه الحصن كان عند بئر بني خطمة المسماة بذرع
٤١. عاصم: أطم لبني عبد الأشهل
٤٢. عدينة: أطم بالعصبة بين الصفاصف و الوادي، سمي باسم امرأة تسكنه
٤٣. عذق: أطم لبني أمية بن زيد
٤٤. عريان: أطم لآل النضر ، رهط انس بن مالك من بني النجار
٤٥. عقرب: أطم شامي الروحاء، به بنو بياضة
٤٦. غرة: أطم موضعه منارة مسجد قباء
٤٧. فارع: أطم كان في موضع دار جعفر بن يحيى بباب الرحمة
٤٨. فاضجة: أطم لبني النضير عامة
٤٩. فويرع: أطم بمنازل بني غنم من بني النجار
٥٠. قباب: من آطام المدينة
٥١. القواقل: أطم بطرف منازل بني سليم مما يلي العصبة
٥٢. كلب: أطم من اطام المدينة
٥٣. حصين: أطم كان عند المهراس بقباء
٥٤. اللوى: أطم ببني بياضة
٥٥. المجدل: أطم بمزرعة تقابل سقاية سليمان بن عبد الملك
٥٦. المذاذ: اسم أطم لبني حرام من بني سلمة غربي مسجد الفتح
٥٧. مربع: أطم في بني حارثة
٥٨. مريح: أطم كان لبني قينقاع عند منقطع جسر بطحان
٥٩. المزدلف: أطم مالك بن عجلان عند مسجد الجمعة
٦٠. المستظل: أطم كان عند بئر غرس لأحيحة بن الجلاح ثم صار لبني عبد المنذر
٦١. المسير : اطم بني عبد الأشهل كان لبني حارثة
٦٢. المعرض: أطم بني قريظة
٦٣. الملحة: أطم بني قريظة
٦٤. منيع: أطم لبني سواد يماني مسجد القبلتين على ظهر الحرة
٦٥. الموجا: أطم لبني وابل بن زيد،كان موضع مسجدهم
٦٦. النفاع: أطم بمنازل بني خطمة و كان على بئر عمارة
٦٧. النواحان: أطمان لبني أنيف بقباء
٦٨. نيار: أطم بمنازل مخدعة من بني الحارث
٦٩. الهجيم: أطم بالعصبة

* أعد هذا الملحق إستنادا إلى : السمهودي،وفاء،م٤،ج٤

ملحق رقم (٣) مخطط قلعة المدينة العسكرية



* من كتاب فصول في تاريخ المدينة المنورة، حافظ علي عبد القادر، ص ٥١.

ملحق رقم (٤) السور السليماني



* من كتاب فصول في تاريخ المدينة المنورة، حافظ علي عبد القادر، ص ٣٦.

الحواشي

(١) مثل كتاب ابن زبالة (١٩٩هـ/ ٨١٤م)، أخبار المدينة، وكتاب الزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ/ ٨٦٩م)، أخبار المدينة. انظر: العلي، صالح أحمد، **المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز**، المجمع العلمي العراقي، م ١١، بغداد، ١٩٦٤م، ص ١٢٦-١٤٢، وسيشار إليه بـ، العلي، المؤلفات.

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، (١٦ مجلد)، دار صادر، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، م٤، ص ١٤٤-١٤٥، سيشار إليه بـ ابن منظور، لسان.

(٣) عبد الباقي، محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٢٠٦، سيشار إليه بـ عبد الباقي، المعجم.

(٤) **سورة الأنبياء**، آية ٨٠.

(٥) ابن كثير، الحافظ عماد الدين إسماعيل، (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م)، **تفسير القرآن العظيم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٩م، ج٣، ص ١٨٧، سيشار إليه بـ ابن كثير، تفسير.

(٦) انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، **المقدمة**، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص ٤٥٠، سيشار إليه بـ ابن خلدون، المقدمة.

(٧) المسكن: البيت، انظر: الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، دار القلم، ط١، د.ت، ص ٣٠٧، سيشار إليه بـ الرازي، الصحاح.

(٨) أسوار: مفردها سور، والسور عند العرب هو حائط المدينة. ابن منظور، **لسان**، م٤، المعجم الوسيط، (جزءان)، **مجمع اللغة العربية**، دار عمران، ط٣، د.ت، ج١، ص ٤٧٩، سيشار إليه بـ المعجم الوسيط.

(٩) خنادق: مفردها خندق وهو أخدود عميق مستطيل يحفر في ميادين القتال ليتقي به الجنود. انظر: ابن منظور، **لسان**، م ١٠، ص ٩٣، **المعجم الوسيط**، ج١، ص ٢٦٧.

(١٠) آطام: مفردها أطم وهو الحصن المبني من الحجارة، انظر: ابن منظور، **لسان**، م١، ص ١١٩.

(١١) حصون: مفردها حصن ومعناها كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه، ابن منظور، **لسان**، م١، ص ١٤٤.

(١٢) القلاع: مفردها قلعة ومعناها الحصن الممتنع في الجبل. ابن منظور، **لسان**، م٨، ص ٢٩٠. انظر: **المعجم الوسيط**، ج٢، ص ٧٨٤.

(١٣) **سورة الأنفال**، آية ٦٠.

(١٤) الحرة: أرض ذات حجارة سوداء نخرة. انظر: ابن منظور، **لسان**، م٤، ص٨٠. ياقوت، **البلدان**، م٢، ص ٢٤٥. عبد القدوس الأنصاري، **آثار المدينة المنورة**، ط٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٣٧٨هـ، ص ١٥٠، وسيشار إليه بـ الأنصاري، آثار.

(١٥) ابن عبد الحق البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق (٧٣٩هـ/١٣٣٨م)، **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٢٤٧. وسيشار إليه بـ البغدادي، مراصد. انظر: جعفر ميرغني أحمد، **مباحث في تاريخ المدينة أيام النبي (ص) والخلفاء الراشدين**، كتاب الجزيرة العربية في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين، الكتاب الثالث، ج٢، ص ٢٩٧. وسيشار إليه بـ ميرغني، مباحث.

(١٦) داردكة، صالح موسى، **العلاقات العربية اليهودية حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٩٩٢م، ص ١١٢، وسيشار إليه بـ داردكة، العلاقات.

(١٧) ياقوت الحموي، أبو عبد الله، (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، **معجم البلدان**، (٧ مجلدات)، دار صادر، ط٢، بيروت، د. ت، م٥، ص ٨٢، وسيشار إليه بـ ياقوت، البلدان.

(١٨) سلع: جبل بالمدينة. انظر: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م)، **الجبال والأمكنة والمياه**، المطبعة الحيدرية، النجف، د. ت، ص ٨٠، وسيشار إليه بـ الزمخشري، الجبال.

(١٩) جبل عبر: اسم للجبل الذي في قبلة المدينة شرقي العقيق. انظر: السمهودي علي بن أحمد، **وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى** (٤ أجزاء في مجلدين)، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ط٤، بيروت، ١٩٨٤م، ج٤، ص ١٢٦٩، وسيشار إليه بـ السمهودي، وفاء.

(٢٠) العقيق: كل مسيل شقه السيل في الأرض فأنهره ووسعه. انظر، ياقوت، **البلدان**، م٤، ص ١٣٩.

(٢١) حافظ، علي عبد القادر، **فصول من تاريخ المدينة المنورة**، شركة المدينة، ط٢، جدة، ١٩٨٤م، ص ١٥-١٧، وسيشار إليه بـ حافظ، فصول، وانظر: خريطة المدينة المنورة، ملحق١، ص ٢٣.

(٢٢) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠. ج٤، ص ١٣٢، وسيشار إليه بـ جواد علي، المفصل.

(٢٣) **سورة المنافقون**، آية ٨.

(٢٤) **سورة الأحزاب**، آية ١٣.

(٢٥) **سورة الحشر**، آية ٩.

(٢٦) عمر بن شبة بن عبيدة البصري، رواية للأخبار وعالم بها، كتب العديد من المؤلفات في التاريخ وأخبار المنصور، وأخبار محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن، ولكن لم يصلنا إلا كتاب تاريخ المدينة المنورة. انظر: ياقوت الحموي، أبو عبد الله، (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، **إرشاد الأديب أو معجم الأدباء**، ٦ أجزاء، دار الكتب العملية بيروت، د. ت، ج٤، ص ٤٦٦، وسيشار إليه بـ ياقوت، **معجم الأدباء**. ابن خلكان، أحمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، **وفيات الأعيان**، ٨ أجزاء، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د. ت، ج٣، ص ٤٩١. وسيشار إليه بـ ابن خلكان ، وفيات. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م، ج١، ص ٥٩٢. وسيشار إليه بـ ابن الجزري، الغاية.

(٢٧) سمى الرسول (ص) المدينة بطيبة وطابة بسبب طيب تربتها وطهارتها من الشرك. انظر: الجندي، المفضل بن محمد بن إبراهيم (ت ٣٠٨هـ/ ٩٢٠م)، **فضائل المدينة**، تحقيق محمد حافظ، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٦. وسيشار إليه بـ الجندي، فضائل. العباسي، أحمد بن عبد الحميد، **عمدة الأخبار في مدينة المختار**، تحقيق محمد الطيب الأنصاري، الناشر أسعد الحسيني، ٢٣، د.ت، ص ٤٩+٥٩. وسيشار إليه بـ العباسي، عمدة.

(٢٨) سميت بالمسكينة لأنها مسكن المساكين. انظر: الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، (ت ٨٢٣هـ/ ١٤٢٠م)، **القاموس المحيط، دار الفكر**، ط١، بيروت، ج٤، ص ٣٣٥. وسيشار إليه بـ **الفيروز** أبادي، القاموس.

(٢٩) نسبة إلى يثرب بن قانية أحد أحفاد نوح عليه السلام. انظر: السمهودي، **وفاء**، ج١، ، ص ١٥٦-١٥٧.

(٣٠) عمر بن شبة، أبو زيد ، (ت ٢٦٢هـ/ ٨٧٥م)، **تاريخ المدينة المنورة**، (جزءان)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، ج١، ص ١٠٤. وسيشار إليه بـ عمر بن شبة، تاريخ المدينة.

(٣١) ابن النجار، محمد بن محمود (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، **الدرة الثمينة في أخبار المدينة**، دار الأرقم، بيروت، د. ت، ص ٢٥. وسيشار إليه بـ ابن النجار، الدرة.

(٣٢) ياقوت، **البلدان**، م٥، ص ٨٣.

(٣٣) السمهودي، وانظر: الزبيدي، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م)، **تاج العروس من جوهر القاموس**، (١٠ أجزاء)، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، م٩، ص ٣٤٣. سيشار إليه بالزبيدي، تاج وفاء، م١، ج١، ص ٨، ص ٢٨.

(٣٤) مصطفى، صالح لمعي، **المدينة المنورة تطورها العمراني وتراثها المعماري**، دار النهضة العربية،بيروت، ١٩٨١، ص ٩. وسيشار إليه بـ مصطفى، المدينة.

(٣٥) امرؤ القيس، **الديوان**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص ، وسيشار إليه بـ امرؤ القيس، الديوان ٤٣.

(٣٦) مصطفى، **المدينة**، ص ٩.

(٣٧) انظر أسماء المدينة ومعانيها، العباسي، **عمدة**، ص ٣٧، ص ٦٠.

(٣٨) ابن النجار، **الدرة**، ص ٢٦.

(٣٩) العماليق: هم بنو عملاق بن أرفخشد بن سام بن نوح. انظر ياقوت، **البلدان**، م٥، ص ٨٤. الوكيل، محمد السيد، **يثرب قبل الإسلام**، دار المجتمع، ط١، جدة، ١٩٨٦م، وسيشار إليه بـ الوكيل، يثرب.

(٤٠) ابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٤م)، **الطبقات الكبرى**، (٦ أجزاء)، راجعه سهيل الكيالي، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٩٩٤م، ج١، ص ٢٥. وسيشار إليه بـ ابن سعد، الطبقات.

(٤١) ابن سعد، **الطبقات**، ج١، ص ٢٥.

(٤٢) الجحفة: وكان اسمها ميعهة. انظر: السمهودي، **وفاء**، م٢، ج٤، ص ١٣١٦. والجحفة قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة، وسميت بالجحفة لأن السيل اجتحفها. ياقوت، **البلدان**، ج٩، ص ٢١.

(٤٣) الأرقم: ملك العماليق وكان يسمى (نبنما). ابن النجار، **الدرة**، ص ٢٧.

(٤٤) ياقوت، **البلدان**، م٥، ص ٨٤.

(٤٥) **المصدر نفسه**، م٥، ص ٨٤.

(٤٦) انظر: ابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م)، **جمهرة أنساب العرب**، دار الكتب العملية، ط١، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥١٠. وسيشار إليه بـ ابن حزم، جمهرة، الوكيل، **يثرب**، ص ٢٩.

(٤٧) عبد العزيز الدوري، **اليهود في المجتمع الإسلامي عبر التاريخ**، اتحاد الجامعات العربية، الموصل، ١٩٨٣م، ج١، ص ٧٩. وسيشار إليه بالدوري، اليهود، ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اليهود في بلاد العرب، مطبعة الاعتماد، مصر، ١٩٢٧م، ص ٢-١٢. وسيشار إليه بـ ولفنسون، تاريخ.

(٤٨) انظر نص الرواية: ابن النجار، **الدرة**، ص٢٦-٢٧. ياقوت، **البلدان**، م٥، ص٨٤.

(٤٩) ابن النجار، **الدرة**، ص٢٧.

(٥٠) السمهودي، **وفاء**، م١، ج١، ص ١٥٧.

(٥١) ياقوت، **البلدان**، م٥، ص٨٤.

(٥٢) الدوري، **اليهود**، ج١، ص ٨٠· ولفنسون، **تاريخ**، ص ١٠-٣٤·

(٥٣) مذينيب: شعبة من سيل بطحان· انظر التفاصيل في السمهودي، **وفاء**، م٢، ج٣، ص ١٠٧٦·

(٥٤) الأنصاري، آثار، ص ١٥١· الفيروزبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨٢٣هـ/ ١٤٢٠م) **المغانم المطابة في معالم طابة**، دار اليمامة، الرياض، ١٩٦٩م، ص٤٥٣· وسيشار إليه بـ الفيروزبادي، المغانم·

(٥٥) ابن إسحاق، محمد بن إسحاق (ت ١٥٠هـ/ ٧٦٧م)، **السيرة النبوية**، تحقيق مصطفى السقا وزملاؤه، ج٤، ط٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥م، ج١، ص ٥٤٠· وسيشار إليه بـ ابن إسحاق، السيرة· الوكيل، **يثرب**، ص ٤٣·

(٥٦) ابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م)، **جوامع السيرة**، راجعه نايف عباس، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٩٨٤م، ص ١٢٣، وسيشار إليه بـ ابن حزم، السيرة·

(٥٧) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزرعي (ت ٧٥١هـ/ ١٣٥٠م)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ٤ج، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، ٣/٢٦· وسيشار إليه بـ ابن قيم، زاد·

(٥٨) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٤م، ص ١٦-١٩· وسيشار إليه بـ الدوري، التكوين·

(٥٩) سورة **فصلت**، آية ٣· سورة **يوسف**، آية ٢·

(٦٠) بنو أنيف: هم بنو أنيف بن تميم بن عوف· انظر التفاصيل: ابن حزم، **جمهرة**، ص ٤٤٢·

(٦١) الجذماء: أسماء بنت جل من مضر. انظر التفاصيل: ابن حزم، **المصدر نفسه**، ص ٣١٤.

(٦٢) ابن النجار، **الدرة**، ص ٢٨.

(٦٣) انظر التفاصيل: ابن حزم، **جمهرة**، ص ٢٥٦.

(٦٤) ياقوت، **البلدان**، م٥، ص ٨٥. ابن النجار، **الدرة**، ص ٢٨-٣١.

(٦٥) انظر: البخاري، الصحيح، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، م١ذ، ج٣، ص ٢٧-٢٨. الجندي، **فضائل**، ص ٢٣. المسعودي، علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، (٤ أجزاء)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، د. ت، ج٣، ص ٨٤. وسيشار إليه بـ المسعودي، **مروج**. السخاوي، شمس الدين (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م)، **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، (٣ أجزاء)، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٦٠. وسيشار إليه بـ السخاوي، التحفة. وانظر: عماد الدين خليل وزميله، **دليل التاريخ والحضارة الإسلامية في الأحاديث النبوية**، ط١، دار الرازي، عمان، ٢٠٠٤م، ص ٢٢٩-٢٣٢. وسيشار إليه بـ عماد الدين خليل، التاريخ.

(٦٦) البخاري، **الصحيح**، م١، ج٣، ص ٢٧.

(٦٧) الجندي، **فضائل**، ص ٢٣.

(٦٨) عن "سلع" توثيق (١٩) من هذا البحث.

(٦٩) "عير": اسم للجبل الذي في قبلة المدينة شرقي العقيق. انظر: السمهودي، **وفاء**، م٢، ج٤، ص ١٢٦٩.

(٧٠) Degoje, M.J., **Arabia**, El (1) Vol: 1. p 368

(٧١) ابن إسحاق، **السيرة**، ج١، ص٥٠٤.

(٧٢) **المصدر نفسه**، ج١، ص ٥٠٢-٥٠٣.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ج١، ص ٥٠٣· وانظر: ابن النجار، **الدرة**، ص ٥١·

(٧٤) ابن إسحاق، **السيرة**، ج١، ص ٥٠٢–٥٠٤·

(٧٥) درادكة، **العلاقات**، ص ١٧١–١٧٢·

(٧٦) سورة **الكهف**، آية ٣٢·

(٧٧) بيركهارت، جون لويس، **رحلات في الديار المقدسة والنوبة والحجاز**، (جزءان)، ترجمة أديب أبو غوش، د· ن، ١٩٩٣، ج٢، ص ١٧٦· وسيشار إليه بـ بيركهارت، رحلات· درادكة، **العلاقات**، ص ١٦٩·

(٧٨) ابن منظور، **لسان**، م١، ص ١١٩· جواد علي، **المفصل**، ج٤، ص ١٣٢· الأنصاري، **المدينة**، ص ١·

(٧٩) الأنصاري، **المدينة**، ص ٤٥·

(٨٠) ياقوت، **البلدان**، م٤، ص ٤٥٤·

(٨١) ابن رستة، أحمد بن عمر، **الأعلاق النفسية**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٦٢–٦٤· وسيشار إليه بـ ابن رستة، **الأعلاق**·

(٨٢) ابن منظور، **لسان**، م١، ص ١١٩·

(٨٣) ياقوت، **البلدان**، م٥، ص ٢١٩·

(٨٤) زيد بن مهلهل بن يزيد، **ديوان زيد الخيل الطائي**، تحقيق نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ص ٥٧·

(٨٥) السمهودي، **وفاء**، م٢، ج٤، ص ١١٢١· انظر أسماء الآطم ومواقعها، ملحق (٢)، ص ٢٤–٢٥·

(٨٦) ياقوت، **البلدان**، م٥، ص ٢١٩·

(٨٧) ابن رستة، **الأعلاق**، ص ٦٢–٦٣·

(٨٨) ابن النجار، **الدرة**، ص ٢٨.

(٨٩) حسان بن ثابت بن المنذر وهو من الخزرج. انظر: خليفة بن خياط، (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)، **الطبقات**، تحقيق أكرم العمري، دار طيبة، ط٢، الرياض، ١٩٨٢، ص ٨٨. وسيشار إليه بـ خليفة بن خياط، الطبقات.

(٩٠) عمر بن شبة، **تاريخ المدينة**، ج١، ص ١٦٥. الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، **تاريخ الرسل والملوك**، (٦ مجلدات)، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت، ١٩٨٨م، م٢، ص ٩٦. وسيشار إليه بـ الطبري، تاريخ.

(٩١) الواقدي، محمد بن عمر (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م)، **المغازي**، (مجلدان)، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م، وسيشار إليه بـ الواقدي، المغازي، ج١، ص ٣٨٦. انظر: الطبري، **تاريخ**، م٢، ص ٩٦. المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، **إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع**، تصحيح محمود شاكر، ط٢، قطر، ج١، ص ١١٦. وسيشار إليه بـ المقريزي، إمتاع.

(٩٢) الواقدي، **المغازي**، م١، ص ١٧٦-١٧٧. ابن سعد، **الطبقات**، م٢، ص ٢٩.

(٩٣) ابن إسحاق، **السيرة**، ج٣، ص ١٠٩. الواقدي، م١، ص ٣٦٣. البلاذري، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، **فتوح البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٣١. وسيشار إليه بـ البلاذري، فتوح.

(٩٤) ابن حزم، **جمهرة**، ص ١٩٣. ابن عبد البر، **الدرر**، ص ١٨٩. ابن سيد الناس، محمد بن محمد (ت ٧٣٤هـ/ ١٣٣٣م)، **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، ٢ ج، دار الجديدة ،بيروت، ج٢، ص ٦٩. وسيشار إليه بـ ابن سيد الناس، **عيون**.

(٩٥) ابن منظور، **لسان**، م١، ص ١٤٤. **المعجم الوسيط**، ج١، ص ١٨٦. ياقوت، **البلدان**، م٢، ص ٢٦٤.

(٩٦) سورة **الحشر**، آية ٢.

(٩٧) سورة **الحشر**، آية ١٤.

(٩٨) الرحبة: الأرض الواسعة. ابن منظور، **لسان**، م١، ص ٤١٤. تنظر: **المعجم الوسيط**، ج١، ص ٣٤٦.

(٩٩) الوكيل، **يثرب**، ص ١٧٩.

(١٠٠) كعب بن الأشرف الطائي، شاعر ، أمه من بني النضير، له حصن قريب من المدينة، الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ج٥، ص ٢٢٥. وسيشار إليه بـ الزركلي، الأعلام.

(١٠١) الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨٢٣ه/ ١٤٢٠م)، **المغانم المطابة في معالم طابة**، تحقيق محمد جاسر، دار اليمامة، ط١، بيروت، د. ت.، ص ٤٥٧. سيشار إليه بـ الفيروزبادي، المغانم.

(١٠٢) السخاوي، **التحفة**، ج١، ص ٣٧. مصطفى، **المدينة**، ص ١٨. قارن: السمهودي، **وفاء**، ج٤، ص ١٢٣٦.

(١٠٣) ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللواتي (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، وزارة المعارف العمومية، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٩٣٤م، ص ٩٨. وسيشار إليه بـ ابن بطوطة، تحفة النظار.

(١٠٤) أم سعد بن معاذ: كبشة بنت رافع. انظر: خليفة بن خياط، **الطبقات**، ص ٧٧.

(١٠٥) الطبري، **تاريخ**، م٢، ص ٩٥.

(١٠٦) الفيروزابادي، **المغانم**، ص ١٣٤-١٣٥.

(١٠٧) البلاذري، **فتوح**، ص ٢٨.

(١٠٨) ابن منظور، **لسان**، م٥، ص ١٠٠. **المعجم الوسيط**، ج٢، ص ٧٦٧.

(١٠٩) سمي قصر خل لأنه على الطريق، وكل كطريق في حرة أو رمل يقال له الخل. انظر: ابن منظور، **لسان**، م٣، ص ٢٠٣.

(١١٠) السمهودي، **وفاء**، ج٤، ص ١٢٩٠.

(١١١) عمر بن شبة، **أخبار**، ج١، ص ١٦٤.

(١١٢) ابن منظور، **لسان**، م٨، ص ٢٩٠. **المعجم الوسيط**، ج٢، ص ٧٨٤.

(١١٣) انظر: موقع القلعة، ملحق (٣)، ص ٢٦.

(١١٤) انظر التفاصيل: حافظ، **فصول**، ص ٥٠-٥٣.

(١١٥) ابن منظور، **لسان**، م١٠، ص ٩٣. **المعجم الوسيط**، ج١، ص ٢٦٧.

(١١٦) انظر التفاصيل: الواقدي، **المغازي**، م١، ص ٣٧٧، ص ٤٢٢.

(١١٧) ن، م، م٤، ص ٣٧٢. ابن إسحاق، **السيرة**، القسم الثاني، ج٣، ص ٢١٦-٢١٨.

(١١٨) حافظ، **فصول**، ص ٢٢٠.

(١١٩) ذباب: جبل بناحية المدينة، الزمخشري، **الجبال**، ص ٦٣.

(١٢٠) السمهودي، **وفاء**، م٢، ج٤، ص ١٢٠٥.

(١٢١) حافظ، **فصول**، ص ٢٢١.

(١٢٢) الواقدي، **المغازي**، م١، ص ٣٨٧-٣٨٨.

(١٢٣) **المصدر نفسه**، م١، ص ٣٨٧-٣٨٨.

(١٢٤) الواقدي، **المغازي**، ج١، ص ٣٧٨.

(١٢٥) **المصدر نفسه**، ج١، ص ٣٩٨.

(١٢٦) ابن الأثير، علي بن أبي الأكرم، (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، **الكامل في التاريخ** (١٢ جزء)، تحقيق أبي الفداء القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ج٣، ص ٤٥٧-٤٥٨. وسيشار إليه بـ ابن الأثير، الكامل.

(١٢٧) هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. انظر: **الطبري**، تاريخ، ج٧، ص ٥١٧، ص ٥٣٩.

(١٢٨) الطبري، **تاريخ**، ج٧، ص ٥٧٨. ابن الأثير، **الكامل**، ج٥، ص ١٥٦-١٦٠.

(١٢٩) ابن منظور، **لسان**، ج٤، ص ٣٨٦. **المعجم الوسيط**، ج١، ص ٤٧٩.

(١٣٠) الإصطخري، إبراهيم بن محمد (ت ٣٤١هـ/ ٩٥٧م)، **المسالك والممالك**، تحقيق محمد الحيني، دار القلم، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٢٢٣. وسيشار إليه بـ الإصطخري، المسالك، ابن حوقل، محمد بن علي (ت ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م)، صورة الأرض، تحقيق هنريك كريموس، مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، ص ٣٧. وسيشار إليه بـ ابن حوقل، **صورة**. ياقوت، **البلدان**، م٥، ص ٨٢. ابن بطوطة، **تحفة النظار**، ج١، ص ٩٢.

(١٣١) المشهدي، يوسف عبد الرزاق، **معالم دار الهجرة**، د. ن، د. ت، ص ١٩٨. وسيشار إليه بالمشهدي، معالم. مصطفى، **المدينة**، ص ١٤-١٥.

(١٣٢) ابن الأثير، **الكامل**، ج٧، ص ٤٠٥. مصطفى، **المدينة**، ص ١٣٩.

(١٣٣) وزير في عهد الأتابك زنكي بن أقسنقر صاحب الموصل.

(١٣٤) العباسي، **عمدة**، ص ٢٧٩.

(١٣٥) نور الدين أبو القاسم محمود بن الملك الأتابك. انظر ترجمته: ابن كثير، الحافظ عماد الدين إسماعيل (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، **البداية والنهاية**، ١٦ جزء، في ٨ مج، مكتبة المعارف، بيروت، د. ت، ج١٢، ص ٢٧٧. وسيشار إليه بـ ابن كثير، البداية.

(١٣٦) المشهدي، **معالم**، ص ١٩٨· مصطفى، **المدينة**، ص ١٤-١٥·

(١٣٧) انظر صورة السور: ملحق (٤) ، ص ٢٧·

(١٣٨) بيركهارت، **رحلات**، ج٢، ص ١٧٦· المشهدي، **معالم**، ص ١١٩٩·

(١٣٩) الجاسر، حمد، **رسائل في تاريخ المدينة**، منشورات دار اليمامة، الرياض، د· ت، ص ٢٥· وسيشار إليه بالجاسر، رسائل·

(١٤٠) ابن منظور، **لسان**، ٥٦٨/٤، **المعجم الوسيط**، ٦٢٣/٢·

(١٤١) الطبري، **تاريخ**، ٢٢٠/٣-٢٢٧· ابن الأثير، **الكامل**، ٣٣٤/٢-٣٣٦· محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م، ، ص ٣٣· وسيشار إليه بـ محمد عبد الستار عثمان، المدينة·

(١٤٢) عثمان، **المدينة**، ص ٤٧·

(١٤٣) عثمان، **المدينة**، ص ٤٧· ميرغني، **مباحث**، ص ٢٨٥· عبد العزيز الدولاتي، **بحث تخطيط المدينة الإسلامية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٤م، ج١، ص ١١٥· وسيشار إليه بـ الدولاتي، تخطيط·

دراسة لمعركة فخ
وآثارها الداخلية والخارجية ١٦٩هـ/٧٨٥م

الدكتور محمد أحمد زيود
جامعة دمشق

دراسة لمعركة فخ
وآثارها الداخلية والخارجية ١٦٩هـ/٧٨٥م

الدكتور محمد أحمد زيود
جامعة دمشق

تمهيد:

لعله من أولى الدوافع للكتابة في هذا البحث الشعور والتعاطف مع الفئات الإسلامية المعارضة الصادقة والمستضعفة، والتي كثيراً ما تحطمت آمالها على مطالب السياسة وطغيانها خلال مراحل تاريخ الدولة الإسلامية، ولاسيما بعد سقوط دولة الراشدين التي تعدّ استثناءً في تاريخ الحكم العربي الإسلامي الذي خط طريق المجد الكبير للعرب والإسلام وللحضارة الإنسانية.

ولم أتطلع لدراسة هذا البحث لأمور خاصة متأثراً بآراء مذهبية أو سياسية متناقضة مفرقة وزراعة في النفوس الضعف والضياع والتشرذم، لأنه يجب أن نكون دائماً مع التوحد والتماسك والتقدم لا مع الفرقة والتخلف، وإذ أعلن ذلك لا أريد الدفاع عمن يكتب في مثل هذه الأبحاث وأهدافها، وإنما لأبيّن أن على الباحث السعي الحثيث للاقتراب من الحقيقة، الصعبة المنال في كل زمان ومكان.

ومن هنا يجب أن يأتي الشعور والاندفاع والتعاطف مع جميع الأفراد والحركات والثورات الكبيرة والصغيرة، التي هبّت لتنبه الحكّام، وتحاول أن تذكرهم بالحق وطريق الخلاص، وبالخير والعدالة رغم إدراكنا المسبق أن هذه الحركات أو بعضها مهما كانت شعاراتها لم تنسَ مصالحها الخاصة مطلقاً، وربما أوقعتها هذه المصالح بالأخطاء وقادتها إلى الفشل والمصير المظلم أمام قسوة الحكّام وجبروتهم.

وجدير بنا أن نتذكر هذه الأحداث محاولين استنباط العبر وتنبيه العقول وإيقاظ النفوس لعل بذلك فائدة للحاكم والمحكوم على مرّ الأيام والعصور.

في الحديث عن ثورة "الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب"، ومعركة فخ[١]، نجد أنفسنا مضطرين للعودة كثيراً إلى الوراء لنتذكر الأسباب البعيدة والحقيقية لهذه الثورة التي لا يمكن أن نعيد دوافعها إلى أسبابها المباشرة، وإنما إلى تراث متراكم بعيد، وآلام تكدّست وسياسات خُطّت، ومسيرة كبيرة حملت في طياتها أحداثاً جساماً، وكانت تطفو على السطح بين الفينة والأخرى بشكل من الأشكال، فإذا ما بحثنا في حركة لاحقة تذكرنا أحداثاً أخرى سلفت، فعندما تراجع أحداث معركة فخ، تتراءى أمام أعيننا ذكريات كربلاء وباخمري وغيرهما[٢]. ولذلك كان علينا أن نقول للإنصاف إن الأسباب البعيدة لهذه الانتفاضة أو الحركة الاستشهادية أو ربما الانتحارية وكلها مسميات نجد من يطلقها من مؤرخين وباحثين قدامى ومحدثين تعود أسبابها لبداية قيام دولة الراشدين حين طرحت مشكلة الحكم للمرة الأولى بعد انتقال المصطفى (ص) إلى جوار ربه، وأُعلن على الملأ السؤال الكبير لمن الأمر بعده (ص)[٣]، سؤال ترك الأمة والفئة الخيّرة الكريمة فئة الصحابة من مهاجرين وأنصار، في حيرة وتساؤل، ولم يطرح هذا السؤال في حياته (ص)، عندما كان على رأس الجماعة التي أحسن قيادتها، غير أن غيابه فتح الباب على مصراعيه أمام زعامة الجماعة المسلمة من مهاجرين وأنصار وغيرهم، وأعلنوا ما كانوا أبطنوه في حياته (ص)، والآن قد طرح ولاسيما في أيامه الأخيرة وأثناء مرضه، وكانت تلك الهمسات

تمثل مواقف الفعل وتعبر عن مصالح كل فئة من فئات المجتمع الإسلامي في المدينة وخارجها وتطلعاتها، والتي دانت جميعها بالطاعة والولاء للرسول (ص) في حياته[٤].

أما وقد غاب (ص) عنهم فقد انطلقت الأفواه وعلت الهمسات وسمع ما في النفوس من هنات وارتفعت الأصوات وكل أدلى برأيه وظهر ذلك لأول مرة بشكل علني في السقيفة، وكما هو معلوم انتصر مبدأ قرشية الخلافة في هذا الاجتماع بفعل عوامل كثيرة "عقائدية واجتماعية وبشرية واقتصادية...إلخ"، وأدّى ذلك إلى آثار كبيرة لاحقت المجتمع الإسلامي ونظامه السياسي خلال الحكم الأموي ثم العباسي وما رافقهما من أحدث سياسية ونشوء مذاهب (فكرية وعقائدية، واجتماعية)، وغيرهما وقاد ذلك إلى ظهور الحزبية السياسية، ومشكلة الحكم بكل أبعادها[٥].

ولا بدّ أن نأخذ بعين الاعتبار عند دراستنا لمشكلة الحكم في الإسلام وتطوره، البيئة الطبيعية والاقتصادية للمجتمع العربي والثورات المتباينة خلال العصرين الأموي والعباسي ونتعرّف على مجتمع كل من مكة والمدينة (التجاري والزراعي والاقتصادي) وتأثير ذلك في الفكر السياسي الذي استمدّ أسسه ومقوماته وعناصره منها، مما أثّر في مسار الأحداث السياسية والفكرية وتطورها[٦].

ولا بدّ من التذكير أنّ ما حدث في سقيفة بني ساعدة أفصح عنه تياران أساسيان كانا يشكّلان بذرة الفرقة التي تنامت فيما بعد داخل الجماعة الإسلامية وهذان التياران هما تيارا الأنصار والمهاجرين. أما الأنصار ولاسيما من استقر في المدينة ونتيجة لتطور الأحداث السياسية في الدولة الإسلامية وأحداثها فقد انصرف جلّهم إلى الزهد عازفين عن السياسة معتزلين أساليبها واهتموا بقراءة القرآن، وعلم الحديث الذي اشتهروا به، وقدموه على السياسة ورفعوه شعاراً لهم[٧]، أما التيار القرشي تيار أكثرية الصحابة الأول، فقد انقسم أيضاً إلى قسمين غدا فيما بعد يعبّر عن وجهتين سياسيتين تمثلا في الحزب العثماني، الذي تمسك به الأمويون واستغلوه لتحقيق مآرب سياسية، وحزب آل البيت الذي تجمعت حوله حركة التشيع التي تعمقت أفكاره إثر مأساة كربلاء، وإضافة

لذلك فقد ظهر التيار البدوي الذي تطلع إلى نوع من الحرية والتحرر من الحكم الجديد ومعطياته، وتمخّض عنه حركات عبّرت عن أهدافها بطرق شتى وما حركة الخوارج التي حملت لواء المعارضة للحزبيين القرشيين الأموي والهاشمي، إلا ثمرة لهذا التوجه الثالث، وضمن هذه التيارات الأولى والتوجهات يجد الباحث البواكير الأولى للأصول الحزبية السياسية في الإسلام، ويرى أيضاً الأسباب الحقيقية والبعيدة لكل الحركات والثورات التي انطلقت منذ بداية العهد الأموي[٨]، ولم تقف طيلة ذلك العهد وأدّت في النهاية لإحداث انقلاب جذري كبير في المجتمع الإسلامي ونظامه السياسي، بإسقاط دولة الأمويين وقيام النظام العباسي الذي حمل في طياته كغيره ممن سبقه عوامل الفرقة والضعف، ولهذا استمرت الحركات والثورات في العصر العباسي دون توقف[٩] إلى أن أدّت بهذه الدولة لأن تتلاشى بدول عديدة وعناصر مختلفة يراها بوضوح الدارس لتاريخ الدولة العباسية وتاريخ المسلمين عامة.

لا شك أن النكبات التي أصابت العلويين من الأمويين كانت دافعاً للتقارب الهاشمي بين البيتين العلوي والعباسي، واتفاقهما على العمل سوياً للإطاحة بالنظام الأموي في الفترات اللاحقة من نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري. ولعل ما يؤكد هذا التوجه تداعي الهاشميين من علويين وعباسيين إلى اجتماع عقد في "الأبواء" سنة ١٢٧هـ[١٠]– ٧٤٤م، وحضره وجوه البيتين آنذاك وبحثوا في ترشيح إمام لهم إذا ما قد لهم القضاء على الدولة الأموية، ولا بدّ من التأكيد بأن العباسيين استفادوا من التضحيات الكبرى للعلويين، واستغلوا النقمة العارمة عند الكثرة من المسلمين، والشعور الطيب الذي يكنّونه لآل البيت ووظّفوا كل ذلك لصالح ثورتهم وحركتهم الانقلابية[١١].

ويجب أن نتذكر بأن التحالف العباسي العلوي كان يقويه الكره المشترك لعدو متحكم؛ تمثل في الأمويين، وما إن قضي على هذا العدو حتى وجد العباسيون أن لا ضرورة لاستمرار هذا التحالف، ولاسيما أن العلويين كانوا يعتقدون أن العباسيين يعاونوهم

لتحقيق أهدافهم والوصول إلى سدة السلطة والقيادة واقتنعوا أن الدعوة للرضا من آل البيت إنما تعنيهم باعتبارهم المطالبين بالخلافة وهم الذين ثاروا وتحملوا عبء الجهاد وأصابتهم كل النوائب، وكانوا يدركون أن الشيعة إنما تلتف حولهم، ولم يدركوا أن العباسيين أخذوا ينظمون صفوفهم ويوجهون الدعاة للتبشير بهم، وما لبثوا أن حققوا النصر واستولوا على الحكم وتنكروا للعلويين، لا بل ادّعوا أنهم أصحاب الحق الشرعي المطلق(١٢) مستندين لروايات وآراء كثيرة تؤيد وجهة نظرهم.

إذن، فعوامل هذه الثورة تستند على هذا الإرث العميق الممتد منذ السقيفة مروراً بالأحداث الكبرى والتي كثيراً ما كانت تظهر بأشكال متعددة وبثورات سقطت فيها رؤوس وامتلأت بها سجون ونشأ عن كل هذا وذاك البلاء الأعظم للأئمة في انقساماتها الفكرية والمذهبية التي لم تتوقف عن التبرعم حتى يومنا هذا.

وهذا الثائر العلوي "الحسن بن علي"(١٣)، الذي نحن بصدد التصدّي لتحركه (في سنة ١٦٩هـ في موسم الحج) ينسب إلى العلويين من أبناء علي بن أبي طالب من فاطمة وعلي (عليهما السلام) ويعدّ رأس الشيعة ومن التفّ حولها بجميع فئاتها المعتدل منها والمتطرّف، قبيل معركة فخ وقد أجمعت على أحقيتها بالخلافة، وكان تعمّق هذا الاعتقاد بعد المآسي الكبيرة التي حلّت بالأمة إثر حركات وثورات نبهت الغافلين واستنهضت المعتزلين، وزادت مآسي هؤلاء من بكاء المسلمين بكاءً وسخطاً على مصيرهم، فكثر عدد المتشيعين والمتعاطفين مع آل البيت، وامتدّ ذلك إلى أعداء الأمويين الموالين الموالي المسلمين وغيرهم واستغلوا ذلك الدفاع عن مصالحهم ونقموا على السياسة الأموية، وتمنّوا زوال سلطتها، وكان ذلك من الأسباب التي قضت على الأمويين. وخلال مجرى التاريخ الإسلامي في العصر الأموي ونتيجة لآثار النكبات التي نزلت بالأسرة العلوية إثر قيامهم بثورات متلاحقة على الأمويين وسياستهم، وجرى اختلاف بين هؤلاء الشيعة العلويين وتفرقوا إلى فرق متعددة (كالكيسانية والزيدية والإمامية الاثني عشرية) وغيرها من فرق كبيرة وصغيرة(١٤).

وزاد اختلافها، وكلها تتجمع حول معتقد واحد هو أن الأمويين مغتصبون للسلطة والحكم ووصلوا إليه بطرق غير شرعية، ولأي منهم الحق والمطالبة به ولهذا أوجدوا المبررات للجميع وتحركاتهم ضد السلطات الحاكمة الأموية، وكان يؤيدهم في ذلك ويشد من عضدهم أبناء عمومتهم العباسيون أبناء العباس بن عبد المطلب عم الرسول (ص) لكن من دون أن يكون تورطهم بهذه الحركات كبيراً ومؤثراً على طبيعة العلاقات التي حرصوا على أن تكون ودية وواقعية مع الحكم الأموي وسياسته[١٥].

وهذا الشعور عند العلويين وطريقة معالجة أدّيا إلى عمق الخلاف وكثرة الثورات والحركات في العصرين الأموي ثم العباسي، ومعلوم أن العباسيون لم يكن لهم حزب منظم ومستقل يعرف باسمهم طيلة القرن الأول كما ظهر آنذاك حزب الشيعة والذي طالب بالخلافة واعتقد بأحقيته بها دون غيرهم، ولم يكن لهؤلاء أطماع تذكر في طلب الخلافة، بل وقفوا بعيداً عن كل الأحداث والمعارك التي خاضها العلويون في طلب الخلافة، وكثيراً ما كانوا يقفون ناصحين أبناء عمومتهم بالامتناع عن القيام بالثورات[١٦]، وقلّما ساعدوهم في حركاتهم ومطالبتهم بالخلافة وفي بعض الأحيان كانوا يتركوهم يلقون مصيرهم بأنفسهم وهم ينظرون إلى مجرى الأحداث مستفيدين منها، ويأخذون منها العبر والدروس للاستفادة مما يرسمونه في ذاكرتهم ولاسيما بعد أن لاح في الأفق قرب زوال الدولة الأموية واجتماع العباسيين في قريتهم الحميمة وبعد رواية تنازل أبي هاشم عبد الله بن محمد[١٧]، زعيم الطائفة الكيسانية عن الخلافة إلى علي بن عبد الله بن العباس وابنه محمد بن علي وتسلمهم رئاسة الدعوى وأمر الإمامة، وهكذا كان دور العلويين متقدماً في مناداتهم بالخلافة وحرب الأمويين ولا يقارن بالدور العباسي الذي تنقصه الشرعية التي أقرها المجتمع الراشدي، الذي اعتمد مبدأ الجهاد والأسبقية في الإسلام والصحبة وغير ذلك من سمات لا بدّ منها لقيادة الجماعة الإسلامية وعلم العباسيون الذين كانوا يرون أيضاً أنهم غير قادرين على الوصول إلى أهدافهم ما دامت الدولة الأموية قوية، وتراءت أمام مخيلاتهم

الانكسارات المتلاحقة للعلويين في الأعوام ٤٠، ٤١، ٦١[١٨]، وغيرها من أحداث، ولهذا كانت نظرتهم ثاقبة وتبنوا سياسة ذكية مرنة ساعدتهم في الوصول إلى الحكم، مستفيدين من كل ما حدث، ومن سياسات أموية مضرّة، أدّت في النهاية إلى نجاحهم في الوصول إلى الخلافة.

وانتظر العباسيون ريثما تأتي الفرصة، وهاهي الآن قد أتت بعد أن قوضت المعارضة العلوية والخارجية والزيدية والقوى القبلية الأخرى القوة الأموية وأنهكت قواها ودفعت بأعدائها للمطالبة بزوالها وساعدهم[١٩]، في ذلك غضب الرأي العام الإسلامي عليها لجور بعض عمالها في مشرق الدولة ومغربها الأمر الذي جعل الشعوب الإسلامية ولاسيما الموالي يتمنون ويعملون لزوال سلطة الأمويين وكل هذا جعل العباسيون يأملون بالوصول إلى الخلافة مستغلين أبناء عمومتهم من العلويين، ومستفيدين من كل قطرة دم سالت في حرب الأمويين سواء كانت محقة أم على غير حق[٢٠]، ومستغلين إلى حين تنازل أبي هاشم إلى صديقه محمد بن علي العباسي.

وهكذا وصل العباسيون إلى السلطة مستفيدين من أخطاء الأمويين ومآسي العلويين ونقمة الموالي، وتمرد القبائل، ومن تنظيم عباسي دقيق قام أثر ذلك مستنداً على دعاية كبيرة وتبني شعارات إسلامية[٢١] براقة، وادعوا أن حقهم بالخلافة نابع من قرابتهم للرسول (ص) وأعلنوا أن العباس هو أحق بإرث النبي محمد (ص) فحقهم بالخلافة مشروع بحق العمومة والعصبية[٢٢]، وما لبسوا أن تناسوا التنازل الشخصي لأبي هاشم بالإمامة لهم، وطوروا فكرهم السياسي الإسلامي بعد نجاح ثورتهم بما يناسب دعوتهم ويؤكد خلافتهم وأشاعوا بأنهم خلفاء الله على أرضه[٢٣]، متأثرين بالنظرية القديمة على مشيئة الكون[٢٤]، وهم كي يؤكدوا هذا الإيمان والمعتقد في نفوس الناس أعلنوا حرباً لا هوادة فيها على الأمويين فقتلوهم جميعاً ولم يكتفوا بالأحياء بل لاحقوا[٢٥] الأموات كي يرهبوا من هو حيّ من العلويين وغيرهم، ولهذا اعتقد الناس بخلافة بني العباس إما رغبة أو رهبة[٢٦]، ولم يعترفوا لأبناء عمومتهم بالخلافة

والسلطة ولهذا فقد ابتعدوا عنهم، واستقامت لهم الأمور، وأدرك العلويون أن العباسيين خدعوهم واغتصبوا الخلافة، فاستمروا على دعوتهم ونشاطهم، وثاروا عليهم منذ قيام دولتهم ابتداءً من ثورة الشقيقين محمد الملقب بالنفس الزكية وأخيه إبراهيم أبناء عبد الله بن الحسن بن الحسن، فتصدى لهم المنصور ثاني خلفاء بني العباس، وقتل محمداً في المدينة سنة ١٤٤هـ/ ٧٦١م، وأخاه إبراهيم في باخمري بين الكوفة وواسط سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢[٢٧]، ولقي العلويون من العباسيين أكثر بكثير مما لاقوه من الأمويين وترحّموا عليهم واستمر العلويون يثورون وظل العباسيون يتتبعونهم بالسجن والقتل والتشريد إلى أطراف العالم الإسلامي.

ولقد كان هناك تباين واضح بين الخلفاء العباسيين حيال العلويين، وحاول بعض الخلفاء منهم أن يتجنبوا الصراع مع العلويين وخطبوا ودّهم، وذكروا في مناسبات عدة أن تصفيتهم الأمويين إنما للأخذ بثأر أبناء العمومة لما نالهم من القتل والتشريد، لكن كل هذه المواقف لم تنطلِ على العلويين فلا كرم السفاح في إغداق الأموال عليهم[٢٨]، وعلى قادتهم أقنع العلويين، ولا القتل المسرف للأمويين الذي لم يأتِ من أجل الثأر لإمامهم إبراهيم "العباسي" أو للعلويين من قبله بقدر ما كان المقصود منه خدمة قضيتين في آن واحد الرغبة والرهبة للعلويين، أما جانب الرغبة فهو الميل إلى تعاون العلويين معهم والتقرب إليهم لتفادي شرهم، وأما جانب الرهبة لكي يشعر العلويون أنهم إذا ما قاموا بوجه العباسيين فإنهم سيلاقون نفس المصير الأسود، والذي يوضح أن العباسيين لا يعرفون الرحمة والرأفة لكل من تسول له نفسه بالتصدي لخلافتهم وسلطتهم، ولهذا أعلن أبو العباس السفاح خلفائهم في خطبته أنه السفاح المبيح[٢٩]، وأن الخلافة العباسية ستبقى، وأنه ليس لأحد أي حق فيها قاصداً بذلك العلويين، وهذا ما حدث فعلاً، وجاءت الأحداث لتؤكد هذا التوجه ولتوضيح موقف العباسيين من العلويين وعلى رأسهم أبو جعفر المنصور، من عبد الله بن الحسن زعيم العلويين والمطالب بالخلافة لابنه محمد (النفس الذكية) والذي روّج له بأنه مهدي الأمة، منذ

لقاء الأبواء وقبله، ومن ثم تم القضاء على هذه الأسرة فقتلت ونهبت وشردت وصلبت ولاقت شتى صنوف الهوان والظلم بقسوة[٣٠]، تفوق ما كان سائداً في العصر الأموي، وما ثورة الحسين بن علي بن الحسن إلا امتداداً لثورة آبائه وإخوته ومعاناة من السياسة العباسية المعادية للعلويين.

ولهذا نقول: إن معركة فخ هي امتداد لمعركة المدينة وباخمري[٣١] في البصرة، وغيرها في عهد المنصور وكلاها امتداد لغيرها من المعارك التي حدثت على الأرض الحجازية أو العراقية بين البيت الهاشمي المتمثل بالعلويين والأمويين ومن ثم العباسيين فيما بعد[٣٢]، وكلها تندرج تحت شعار واحد يدور حول من له الحق بالسلطة ومن لا حق له بقيادة الأمة، وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى أن الكثير من هذه الثورات تختبئ وراء مكاسب دنيوية، وتجعلنا غير ملزمين بما رافقها من أحداث، اللهم إلا ما يتعلق بقول الحق والوقوف على حقائق الأحداث ولا غير ذلك.

الأسباب المباشرة للثورة:

انكفأ العلويون على أنفسهم في عهد الخليفة المنصور إثر مقتل كل من محمد بن عبد الله النفس الزكية وأخيه إبراهيم، وبعد تلك المجازر الكبيرة التي حلت بهم في ساحات القتال، وفي السجون، وأصيب البيت العلوي بمأساة كبيرة، ويبدو أنهم لم يستكينوا وأخذوا يجمعون قواهم للتحضير لمعركة قادمة توصلهم إلى الخلافة وإلى حقهم المغتصب، وجاءت الظروف لصالحهم عندما اعتلى عرش الخلافة[٣٣]، محمد المهدي بن المنصور (١٥٨–١٦٩هـ/٧٧٤–٧٨٥م)، الذي امتاز عهده بشيء من التغيير الواضح والإصلاح البيّن شمل جميع مرافق الدولة ومؤسساتها وعناصرها بما فيهم العلويون حيث تنفسوا الصعداء في عهده فقد اتبع معهم سياسة التودّد والتقرّب والمسالمة وعوضهم عما خسروه وما لاقوه في خلافة المنصور لهذا قصد الحجاز والتقى بأهله ولاسيما العلويين وأغدق عليهم الهدايا والأعطيات[٣٤]، وأصابت نعمه جميع أهل الحجاز وخص العلويين بالعطاء الكبير، وأعاد لهم ممتلكاتهم وأموالهم التي

صودرت بعهد المنصور وفك عن الحجاز الحصار الاقتصادي الذي ضربه بعد حركة محمد النفس الزكية[٣٥]. وبذلك يكون المهدي استثناء من الخلفاء العباسيين فقد حاول أن يعيد للحجاز كرامته ويوصل له الميرة والمؤن التي كانت تصله ولاسيما من مصر والشام والتي قطعت بعهد المنصور الذي أمر بردم خليج[٣٦]، أمير المؤمنين وحاول المنصور طمس مكرمة كبيرة لأهل الحجاز وطريقاً خيراً كثيراً ما كان يجلب الخير ويؤمن الناس ويساهم في الأزمات الاقتصادية، ويذكرنا الموقف العباسي تجاه الثورات العلوية بما كان يحدث للحجاز أثناء الثورات على الأمويين وكيف كان الحجاز يعاقب جماعياً ويمنع عنه العطاء والميرة والمؤن والأرزاق وهذا ما قاد إلى خلل اجتماعي وثورات أضرت بالحكم الأموي وزادت في عنائه وعدم ارتباطه الأساسية الحجاز. وهاهم العباسيون يطورون هذا الإجراء ويتشددون في محاصرة الحجاز ويصبون جام غضبهم بعد كل ثورة علوية على الحجاز وأهله. وهكذا خالف المهدي سياسة أبيه وامتاز عهده بأنه بالغ بالعفو والكرم والحلم والجود وبنشر العدل وجلس المظالم واستدعى زعماء العلويين إلى بغداد وأسرف في إكرامهم، وأسند إلى المقربين منهم بعض الأعمال الإدارية الكبيرة مثل يعقوب بن داوود المعروف بميوله[٣٧] الزيدية العلوية، وبهذا اعتبر المهدي مكن الخلفاء العباسيين المقربين من الشعب ولاسيما من العلويين.

وهنا لا بدّ من التذكير أن القائمين على إقامة الدول لا بدّ لهم من التشدّد في القتل بهدف القضاء التام على النظام القديم، ويسمحوا لأنفسهم استخدام جميع السبل للوصول لهذا المبتغى، وهذا ما فعله بني العباس الأوائل وتباروا في التشدّد والقتل والتشريد لبني أمية وغيرهم، ولم يستثنوا أحداً من بطشهم حتى الذين أفنوا حياتهم وباعوا آخرتهم بدنياهم لتثبيت حكمهم، ولم يكن الخلفاء الأوائل العباسيين المؤسسين للدولة العباسية استثناءً فريداً في التاريخ إنما كانوا كغيرهم ممن أشاد الدول ونقض الممالك، ثم يأتي بعد ذلك الدور الثاني ممن يأتي بعد هؤلاء المؤسسين، فلا بدّ لهم أن يطرحوا

سياسة جديدة تخدم في الأساس امتداد حكمهم، وتعطيه دفعة إلى الأمام للاستمرار والتطور وهذا ما حدث في عهد الخليفة الثالث محمد المهدي (١٥٨هـ-١٦٩هـ/٧٧٥م-٧٨٥م)، الذي أعلن سياسته الإصلاحية، وأدّت إلى تأثير إيجابي خدمت الأهداف العباسية وأعطتها دفعاً وقوة كان لا بدّ منها للمسيرة العباسية وتقدمها، غير أن هذه السياسية سرعان ما انتهت وقضي عليها إثر اعتلاء الخلافة ابن المهدي الهادي[٣٨] (١٦٩-١٧٠هـ/٧٨٥-٧٨٦م)، الذي وصف بأنه: "شديد البطش جريء القلب ذو إقدام وعزم وحزم"، وسياسة الهادي التي اتسمت بالشدة والعنف وقطع الصلات والهبات وتضييق الخناق على العلويين كانت الدافع الأول وراء ثورة الحسين ابن علي هذا بعد أن اشمأز العلويون في المدينة من سياسة الهادي وولاته فتجمع شيعة العراق وناقشوا الوضع السيئ للعلويين بالحجاز ووصلوا لقناعة مفادها أنهم ملّوا سياسة التعسف والإجراءات القمعية العباسية التي فرضها الخليفة الهادي وولاته في الحجاز وقرروا الثورة بعد أن بايعوا عميدهم الحسين على الخروج معه بعد انتهاء موسم الحج من (سنة ١٦٩هـ)، وعودة الحجاج إلى مواطنهم، وتنادوا إلى كلمة السر وصيحتهم في القتال التي غدت شعارهم هي: **من رأى الجمل الأحمر**[٣٩].

وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن هذه الثورة قد قامت بعد التحضير والإعداد لها وتنادى المجتمعون إلى الخروج على الظلم والعسف العباسي ولا يمكن أن نقول إنها جاءت ارتجالية ودون تخطيط مسبق لكن ما حدث فعلاً جعلنا نعترف بأن قادة الثورة أخطأوا في التوقيت بإعلانها قبل موعدها، مما ساعد العدو على أن يفرض عليهم القتال ويستجرهم إلى ما يريد فأعلنوا ثورتهم قبل الموعد المحدد لها وخالفوا بذلك ما اتفق عليه من توقيت لها بعد انتهاء مناسك الحج مما جعل البعض يصفها بالارتجال وبعدم التخطيط، وبقصر نظر القائمين عليها وهي أسباب كثيراً ما اتهمت بها الحركات العلوية في العهدين الأموي والعباسي فصارت عرضة للنقد والتجريح، لكن على

الباحث أن يتذكر دائماً ما كان يجري على الأرض والدوافع التي أحاطت بكل حركة على انفراد، وهذا ما يساعده على الحكم على هذه الثورة بأنها ارتجالية أو عقلانية.

كانت حادثة شرب النبيذ(٤٠) التهمة المباشرة للوالي العباسي لنفر من شباب الشيعة على رأسهم الحسن بن محمد أخو النفس الزكية والعقوبة القاسية التي اتخذها والي المدينة عمر بن عبد العزيز العمري التي حصل فيها مصيدة لهم قبل معركة فخ، فاستدرجهم إلى إعلان تمردهم في المدينة، وتسرعهم في رفع السيف الذي كثيراً ما يؤدي برافعيه إلى الكثير من الأخطاء، وهنا أقول: إن العقائد كثيراً ما تتأذى من أصحاب السيوف التي تدفعهم إلى الخطأ وهذا ما حدث مع بعض هؤلاء الثائرين فخسروا نصرة قاعدتهم أهل المدينة وربما يكون هذا هو الخطأ الكبير الذي أدّى إلى مأساة هذه الثورة التي أعلنت في المدينة المنورة، ومن ثم انطلق الثائرون نحو مكة وتجمعوا في مكان يسمى فخ بعد أن أدركوا أن المدينة لا تصلح لإعلان ثورتهم، وبعد أن وقع بعضهم بجملة من الأخطاء التي ربما يكونون قد دُفعوا إليها دفعاً لزعزعة وضعهم الداخلي، وهذا ما حدث فعلاً ولم تساندهم المدينة وتشد من أزرهم، وكان تجمعهم في فخ وإعلان ثورتهم قبل موعدها المحدد خطأ عسكرياً فادحاً ساهم في الإطاحة بهم جميعاً وقدموا ألأنفسهم قرابين رخيصة للقيادة العباسية التي كانت ترصد تحركاتهم وتراقبهم عن كسب، وترصد لقاء شيعة العراق وغيرهم بقائد الثورة الحسين ابن علي في المدينة ولهذا تهيأ العباسيون لهذه الثورة(٤١)، وأعدوا لها العدة، وجهزوا مع قوافل الحجاج القوات العسكرية التي لم تكن خافية وتلفت انتباه كل عاقل ومتبحر بالأحداث وبما يجري في الحجاز، وهذا ما جعل هذه القوات العلوية تقدم نفسها لقمة سائغة للقوات العباسية المتأهبة والتي أخذت تهاجم الثائرين في أماكن تجمعهن قبل انتهاء موسم الحج وقبل التحاق أنصارهم من الشيعة بالثورة، ولهذا قيل عن هذه الثورة إنها ارتجالية وتفتقر إلى الرؤيا والتبصر ولم يعدّ لها الإعداد الكافي، ولم تحسب الأمور كما يجب، وأوقعت نفسها في مأزق كبير بدخولها معركة غير متكافئة، فقتل

قائدها وكثيرون معه[٤٢]، واستسلم الباقون طالبين الأمان، وعلى الرغم من أنهم منحوا ذلك لكن القادة العباسيين لم يراعوا الأمان كعادتهم في جميع مواقفهم خلال مسيرة تثبيت أركان دولتهم الجديدة[٤٣].

أهم آثار هذه المعركة:

كانت محصلة هذه الثورة خسارة كبيرة للعلويين، وقرنت بمأساة كربلاء حيث قيل لا يضاهيها في الخسارة والنتائج إلا كربلاء، ويمكن أن نخلص إلى القول: إن أهم ما أسفرت عنها، هذه الملحمة الضرر الكبير الذي لحق بالعلويين كافة حيث قتل في فخ قائدها ومجموعة كبيرة منهم وزجّ بالجميع ممن بقي في سجون الهادي في بغداد ممن لم تحصده السيوف[٤٤]، وتعرض هؤلاء المعتقلون إلى التعذيب الشديد ولاسيما كبارهم، ومات أكثرهم في السجون ومن طال به العمر في السجن بقي إلى زمن الرشيد الذي أخرج يبعضهم من سجنه وأعادهم إلى المدينة وأجري لهم ما كان لهم من الأرزاق والأعطيات[٤٥].

ولعل أهم نتائج هذه الملحمة نجاة مجموعة من العلويين هاموا على وجوههم وتفرقوا في الآفاق وانتشروا يبحثون عن أماكن تقبلهم وتستوعب أفكارهم ودعواتهم الناقمة على العباسيين المهتمين بالجور والظلم وباغتصاب الحكم وبعدم الشرعية، وشكّلوا بذلك قوة خطرة ضد العباسيين إلى حين في مشرق العالم الإسلامي ومغربه.

وكان على رأس الهاربين من هذه المعركة ومن الاضطهاد العباسي وممن أثروا تأثيراً واضحاً في مسيرة الدولة العباسية وأقلقوا الخلافة في بغداد، وساهموا في اضطراب أمنورها الخارجية اثنان هما: الأول[٤٦] إدريس بن عبد الله الذي فرّ على مصر ومنها إلى المغرب الأقصى، حيث حطّ عصاه في بلدة وليلة بإقليم طنجة وجعلها مقراً لدعوته، وانضم حوله البربر (من قبيلة أوربة)، الذين آمنوا به وأيدوا دعوته وبايعوه بالإمارة، وأسس إدريس هنا دولة الأدارسة التي قدر لها أن تلعب أدواراً مهمة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية في بلاد المغرب العربي وإفريقية عامة[٤٧]. ولم

تتركه القوة العباسية فلاحقته هناك وقتلته، وتمّ ذلك بلجوء الخليفة العباسي هارون الرشيد إلى المكايدة حيث أرسل إلى إدريس رجلاً داهية من خاصته هو سليمان بن جرير المعروف بالشماخ وأمره بقتله، فتظاهر بتشيعه ومحبته آل البيت حتى تمكن من كسب ودّ إدريس ودسّ له السم فمات سنة ١٧٧هـ/٧٩٣م، فكمل مسيرته إدريس الثاني ولده من جارية تركها حامل تجمع حوله المغاربة وبايعوه وناصروه لتثبيت حكم الأدارسة. ولكي يوقف الرشيد تطلع الأدارسة إلى مصر والمشرق الإسلامي أقطع إبراهيم بن الأغلب بلاد إفريقية (تونس)، فتشكل هذا إمارة مستقلة وسداً منيعاً أمام الأدارسة، وبهذا يكون الخليفة الرشيد ساهم في قيام هذه الدولة المستقلة عن الخلافة العباسية في المغرب الإسلامي، وقد شغل الأدارسة دوراً مهماً في الأحداث السياسية والعسكرية في بلاد المغرب العربي، وكان ذلك من النتائج البعيدة لأحداث معركة فخ.

امتد حكم الأدارسة في بلاد المغرب فترة طويلة زاد على القرنين (١٧٢-٣٧٥هـ/ ٧٨٨-٩٨٥م)، وغدت عاصمتهم فاس من المراكز الدينية والثقافية التعليمية في بلاد المغرب وغدت نموذجاً مشرفاً للمدارس الإسلامية في غرب العالم الإسلامي، كما أسهم الأدارسة في خدمة العالم الإسلامي بنشر الإسلام[٤٨]، حيث وجّه إدريس قوته العسكرية أولاً إلى المناطق التي تسكنها قبائل على دين اليهودية والمجوسية ولاسيما مناطق تادلا، وشالة، التي لم تكن عرفت الإسلام بعد وهؤلاء الأدارسة هم الذين ثبتوا البربر على الإسلام، وأصبح حكمهم حكماً قومياً ومقدمة لظهور المرابطين الذين كان ظهورهم يمثل حركة قومية عظيمة جذبت العديد منهم إلى الاندماج في الأمة الإسلامية، ولم يكتفِ الأدارسة بنشر الإسلام في غرب إفريقية بل ينسب إليهم الفضل في إرسال حركات تبشيرية إلى حوض السنغال واستمر ذلك حتى عهد المرابطين حيث اتسعت لتشمل إفريقية الغربية كلها وهكذا يكون دورهم كبيراً وإيجابياً خدم الإسلام، وساهم في نشره وتقدم خطاه في المغرب والأندلس[٤٩]. وكان لكل ذلك نتائج كبيرة على كافة المستويات في الجناح العربي للدولة العربية الإسلامية.

كما يجب أن نتذكر أنه كان للأدارسة دورهم في استقبال ومناصرة الكثرة من الهاربين وممن تركوا الحجاز وغيره إثر الثورات المناهضة للعباسيين، وهؤلاء الأدارسة شكلوا القوة المتقدمة الداعية للإسلام ومحبة لـ آل البيت، كما خدموا أيضاً الدعاة الإسماعيليين أو مهّدوا لهم سبل النصر وقيام الدولة الفاطمية (٢٩٦-٥٦٧هـ/ ٩٠٩-١١٧١م)، في المغرب العربي، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأدارسة اعتنقوا المذهب المالكي، ولم يسهموا بنشر المذهب الشيعي أو الأخذ به، ودخل هؤلاء الفاطميين في صراع دائم مع القوى والحكام في بلاد المغرب العربي من خوارج، وأغالبة، وأدارسة وأشادوا دولتهم على أنقاضهم جميعاً قبل أن يتجهوا إلى مصر ثم إلى بلاد الشام ويسقطوا الحكم العباسي فيهما، وتدخل القوى في العراق والشام ومصر في صراعات استمرت قروناً وأدّت إلى ضعف العرب والمسلمين ومهدت بذلك للغزاة من شرق العالم الإسلامي وغربه واستباحته.

أما الثائر الثاني والذي نجا من معركة فخ فهو يحيى بن عبد الله الذي اتجه شرقاً إلى بلاد الديلم واتسع نفوذه هناك ولاسيما في عصر الرشيد وأصبح يهدّد كيان الدولة العباسية، بعد أن ثار عليها سنة (١٧٦هـ/٧٩٢م)، حيث أقلق الرشيد بتحركاته ونظامه ولهذا أرسل له الرشيد قوة عسكرية ومالية كبيرة تحت إمرة الفضل بن يحيى البرمكي الذي استطاع بفطنته ودهائه أن يقنع هذا المتمرد بالاتفاق مع الرشيد بعد أن اشترط أن يكون كتاب الأمان والاتفاق بينهما بخط الرشيد وعليه شهود كبار القضاة ورجال الدولة[٥٠]. وكان له ذلك غير أن الرشيد لم يطمئن إلى يحيى هذا ولذلك أمر باعتقاله بإشراف البرامكة الذين أمروا بإطلاق سراحه فيما بعد دون علم الخليفة، مما جعله يغضب عليهم ويستغل ذلك أثناء نكبتهم ويتهمهم بميولهم العلوية، ولهذا كان ليحيى آثاراً سيئة وواضحة على العلاقات بين الرشيد والبرامكة التي انتهت بنكبتهم التاريخية المعروفة[٥١]. والتي كانت علاقتهم بهذا الثائر وغيره من العلويين من

الأسباب التي دفعت الكثيرين للقول: إن البرامكة شجعوا الحركات العلوية وكانوا يؤيدون الانقلاب العلوي على السلطة العباسية.

كان الحجاز دائماً في كل الحركات والثورات الخاسر أبداً سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، ومع ذلك فقد استمر يساهم بشكل فعال في خلق وإبداع الأشخاص والأفكار وتقديم الرحيق الصافي الذي يحتوي على المعرفة والمبادئ والقيم السليمة، وذلك للنهوض بأمر الأمة والدفاع عن الإسلام الذي سيظل أهل الحجاز ينظرون إليه على أنهم أصحابه الحقيقيون، وهم يؤلفون أهله ويحملون قضيته في جوارحهم، تلك القضية التي ارتبطت بحياتهم منذ ظهور الإسلام ولهذا وسيستمرون يحملون الغيرة عليه والتمسك بقضاياه ويرون أن علاقتهم بالإسلام ستبقى علاقة ذات صلة وشيجة وحساسية ومتميزة بالإسلام وقيمة. ولا يمكن للحجاز أن يتخلى عن ذلك مهما حاول الحكام وصاغت السياسة من أفكار تتعارض وهذا التوجه السليم والحقيقة الواضحة النيرة التي تؤكد أن الحجاز سيقف داعماً للإسلام وقيمه والخلاّقة وإبداعاته المستمرة والأبدية، وإسهاماته الكبيرة غير المحددة.

وعلينا جميعاً أن ندرك أن القيم الإسلامية وأهدافها الكبيرة يجب أن تبقى بعيدة عن الأهواء لنحفظ لها البقاء والاستمرار ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتحييدها عن الرغبات وتوجهات السلطة أياً كانت هذه السلطة كي تبقى تعمل لرفعة الإسلام وانتشاره وتثبيته في النفوس السليمة بعيداً عن الرغبات والأهواء التي تعمل للضرر بنسيرته وتعاليمه العالمية الإنسانية، والتي أهديت للبشرية لنشر الخير والحق والحب الإلهي للناس أجمعين أياً كان جنسهم وموطنهم.

الهوامش

(١) فخ: قال ياقوت الحموي: فخ وادٍ بمكة تقع على بعد بضعة أميال من مكة وعلى إثر التوسع الحديث دخلت حالياً في مكة (وهي وادي الزاهر أو حي الزاهر): **معجم البلدان**، ج٤، ص ٢٣٧-٢٣٨، نشر دار صادر، بيروت.

- والحميري: **كتاب الروض العطار في خبر الأقطار** "مادة فخ".
- وقبر الحسين بن علي بن الحسن قائد معركة فخ معروف يزار وقد بني عليه وعلى أصحابه شهداء فخ هناك حائط وبعض أشراف مكة تدفن أمواتها هناك في تلك الحوطة وكذا قال الطبري في حسن السريرة، وهذا الموضع المعروف بالشهداء.
- انظر: السخاوي: **منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرام**، ج١٢، ص١١٤.
- الطبري: **تاريخ الرسل**، ج٨، ص ١٩٢، طبعة مصر ١٩٦٦.
- اليعقوبي: **تاريخه**، ج٢، ص ٤٠٤، دار صادر، بيروت.
- ابن طباطبا): **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، ص ١٩٠.
- المسعودي: **مروج الذهب**، ج٢، ص ١٨٣.
- ابن الأثير: **الكامل**، ج٦، ص ٣٢-٣٤.
- وفخ فتح أوله وتشديد ثانيه: وادٍ بمكة، قيل وادي الزاهر وفيه دفن عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة، انظر: عبد العزيز محمد اللميلم: **العلاقات بين العلويين والعباسيين**، ص ١٤٢، بيروت، ١٩٩٢.

(٢) ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت ١٩٧٧، ص ٣١٦. ورد اسمها بَاخمَرا: مكان بين الكوفة وواسط أقرب إلى الكوفة، قيل بين الكوفة

وباخمرا سبعة عشر فرسخاً، وقعت فيها المعركة بين قوات أبي جعفر المنصور، وإبراهيم بن عبد الله بن حسين بن علي بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وقتل فيها إبراهيم أخ محمد بن عبد الله (النفس الزكية).

- الطبري: **تاريخه**، ج٧، ص ٦٢٢/٦٤٤.
- ابن الأثير: **الكامل**، ج٣، ص ٢٦٧.
- المسند: **العلويون** ، ص ٢٥/٢٨ وما بعدها.

(٣) نبيه عاقل: **مولد الحزبية السياسية وقضية الحكم**، بحث مقدم لمؤتمر بلاد الشام الدولي الرابع/ الندوة الثانية: "**بلاد الشام في العهد الأموي**" المنعقد ما بين ٢-٧ ربيع أول ١٤٠٨هـ/ ٢٤-٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧، عمان الأردن، ص ١/٧.

(٤) نبيه عاقل: **المرجع السابق**، الصفحات ٥ وما بعدها.

- إبراهيم بيضون: **ملامح التيارات السياسية من القرن الأول الهجري**، ص ١٣ وما بعدها.

(٥) نبيه عاقل: **المرجع السابق**، ص ٢/٩/١٠.

- إبراهيم بيضون: **المرجع السابق**، ص ١٣/٢٤/٢٦٣/٢٦٤.

(٦) الحبيب الجنحاني: **التحول الاقتصادي في مجتمع صدر الإسلام**، ص ١٠ وما بعدها.

- نبيه عاقل: **المرجع السابق**، والصفحات نفسها.

(٧) نبيه عاقل: **المرجع السابق**، ص ٧.

- محمد زيود: **دراسة تحليلية لموقف الحجاز من خلال يزيد الأول**،/ مجلة "دراسات تاريخية" العددان ٦١/٦٢ لعام ١٩٩٧.

- **أثر انتقال الخلافة على الحجاز**، جامعة الملك سعود، (ندوة الجزيرة العربية في العصر الأموي)، الرياض، ٢٠٠٣م.

(٨) نبيه عاقل: **المرجع السابق**، ص ١٤/١٣/١٢/١٠/٨/٧.

- الحبيب الجنحاني: **المرجع السابق**، ص ١٦٣/١٥٥/١٥٢.

(٩) عبد العزيز محمد اللميلم: **العلاقات بين العلويين والعباسيين**، ص ٨٤.

- سيد أمير علي: **مختصر تاريخ العرب**، ص ١٩٠.

(١٠) الأبواء: موضع قرب المدينة المنورة بينها وبين الجحفة فما يلي ثلاثة وعشرون ميلاً وفي الأبواء قبر آمنة بنت وهب أم الرسول (ص) حيث كانت عائدة من المدينة إلى مكة وفي سنة ١٢٧هـ، اجتمع فيه عمدة بني هاشم من العباسيين إبراهيم (الإمام) بن محمد بن علي بن عبد الله ابن العباس، وأبو جعفر المنصور والسفاح وعمهم صالح بن علي ومن الطالبين جعفر بن محمد (الصادق) وعبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (رض) وابناه محمد وإبراهيم وغيرهم، ويذكر ابن طباطبا في كتابه الفخري أنهم أنفقوا على مبايعة النفس الزكية (محمد "المخص" إن ابنك لا ينالها، وتنبأ باستلام العباسيين لها (للخلافة) لأنه ربما كان بينة من الموقف لاسيما في خراسان والنجاح الذي حققه هناك ونشاط دعاتهم ودعوتهم هناك. انظر: ابن طباطبا: الفخري، ص١٢/٢٥٧.

- البلاذري: **أنساب الأشراف**: ج٢، ص ٣٧٤، حيث يقول: إن ذلك حدث في عام ١٢٦هـ.

- الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، ص ٢٠٦-٢٥٦.

- المسعودي: **مروج الذهب**، ج٢، ص ٢٤٥.

- المقريزي: **النزاع والتخاصم**، ص ٥٦.

- فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ج١، ص ١٧.
- شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج١، ص ٢١٤.
- عبد الله بن علي المسند: **العلويون**، ص ٧٠، ٧٨، حيث يناقش الاجتماع تفصيلاً.
- عبد العزيز محمد اللميلم: **العلاقات**، ص ٧٠/٧٥.

(١١) عبد العزيز محمد اللميلم: **العلاقات بين العلويين والعباسيين**، من ٩٨ إلى ٢٣٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧١ وما بعدها.

(١٢) الطبري: **تاريخ الرسل**، ج٧، ص ٤٢٥/٤٢٨.

- ابن العمراني: **الإنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ٥٩/٦٠.
- محمد ماهر حمادة: **الوثائق التاريخية السياسية والإدارية العائدة للعصر العباسي الأول**، ص ١٣.
- عبد العزيز محمد اللميلم: **المرجع السابق**، ص ٧١/٨٥.

(١٣) عن ثورة الحسين: انظر: الطبري: **تاريخ الرسل والملوك**، أحداث سنة ١٦٩هـ.

- اليعقوبي: **تاريخه**، ج٢، ص ٤٠٤/ ٤٠٥.
- ابن الوردي: **تتمة المختصر من أحبار البر**، ج١، ص ٣٠٤.
- المسعودي: **مروج الذهب**، ج٢، ص ٣٣٦.

(١٤) الشهرستاني: **الملك والنحل**، ج١، ص ١٤٤ وما بعدها.

- البغدادي: **الفَرْق بين الفِرَق**، ص ٢٣.
- القلقشندي: **صبح الأعشى**، ج١٣، ص ٢٢٩.
- أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، ج٢، ص ٢١٢/٢٢٧.
- المسند: **مرجع سابق**، ص ٢٩/٣٦.

(١٥) عبد العزيز محمد اللميلم: **العلاقات بين العلويون والعباسيين**، ص ٣٦/٤١٠

- المسند: **العلويون في الحجاز**، ص ٣٦/٣٨/٣٩ وما بعدها٠
- محمد حلمي: **الخلافة والدولة في العصر العباسي**، ص ٤٥٠

(١٦) عبد العزيز محمد اللميلم: **المرجع السابق**، ص ٣٦/٤١ وما بعدها٠

- المسند: **العلويون في الحجاز**، ص ٣٦/٢٩/١١٥٠

(١٧) حيث يدعي العباسيون أن الخليفة سليمان بن عبد الملك شك في أمر أبي هاشم (عبد الله بن محمد بن الحنيفة) وكلّف دليله بدس السم له، وعلم أبي هاشم بدنو أجله فعرّج على بني عمومته العباسيين في الحميمة وأفضى لهم بأسرار الدعوة ولاسيما لعميدهم بالخلافة، وقد ناقش موضوع هذا التنازل الكثير من الباحثين واجتمعت الآراء على ضعف هذه الرواية٠

- انظر: البلاذري: **أنساب الأشراف**، مخطوط ٣٨٧ آ، ٦٨٧ ب (م استانبول)٠
- مؤرخ مجهول: **أخبار الدولة العباسية** (العباس وولده، ص ١٩)٠
- علي حبيبة: **العباسيون في التاريخ**، ص ٣٣٠
- اللميلم: **المرجع السابق**، ص ٤٥/٨٠٠
- المسند: **المرجع السابق**، ص ٤٣/٤٤ وما بعدها٠
- الخضري: **مختارات في تاريخ الأمم الإسلامية**/ الدولة العباسية، ص ١٣٥٠
- فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ج١، ص ٤٠، **وبحوث في التاريخ العباسي**، ص ٧٠٠
- حسن محمود وإبراهيم الشريف: **العلام الإسلامي في العصر العباسي**، ص١٢/١٤٠

(١٨) انظر: الطبري: **تاريخ الرسل** ، أعوام ٤٠/٤١/٦١، ج٥، ص ٣٨٩/٣٩٠، وابن قتيبة، ج٢، ص ٧/٨.

(١٩) الطبري: **تاريخ**، ج٧، ص ٢٨٥-٢٦٦-٢٦٢-٣١٢/٣٧١/٣٠٢ وما بعدها.

- ابن الأثير: **الكامل**، ج٤، ص ٢٩٥-٢٥٢/٢٧٦/٢٩٥.
- الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ١٠٧.
- انظر: المسند: **المرجع السابق**، ص ٩١/٦٢.
- رياض عيسى: **الحزبية السياسية منذ قيام الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية**، ص ١٦٩/٢٩٤، دمشق، ١٩٩٢.

(٢٠) المسند: **المرجع السابق**، ص ٣٩/٤٤/٤٥.

- وعن هذه البيعة، انظر: مؤرخ مجهول: **العيون والحدائق**، ص ١٨١.
- ابن قتيبة: **الإمامة**، ج٢، ص ٦٣.
- المصعب الزبيري: **نسب قريشي**، ص ٥٧.
- البلاذري: **أنساب**، ج٣، ص ١٨٩.

(٢١) أحمد مختار العبادي: **المرجع السابق**، ص ١٦٥.

- إبراهيم بيضون: **ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري**، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٦٤.

(٢٢) المسعودي: **مروج**، ج٣، ص ٢٥٢.

- ابن خلدون: **العبر**، ج٣، ص ١٧٣.
- المسند: **المرجع السابق**، ص ٩٢/٩٣.

(٢٣) سعيد عاشور: **دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية**، ص١٣٦/١٣٧.

(٢٤) انظر عاشور: **المرجع السابق**، ص ١٣٧.

- العبادي: **المرجع السابق**، ص ٢٧٦، نقلاً عن الفخري حيث يقول: "إن هذه الدولة قد ساست العالم سياسة ممزوجة عن السيوطي والملك فكان خير الناس يطيعونها تديناً والباقون يطيعونها رهبة أو رغبة" وينقل عن السيوطي في كتابه تاريخ الخلفاء قوله بعد سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، على أيدي المغول "حيث خيل للمسلمين أن العالم على وشك الانحلال وأن الساعة آتية عن قريب وصاروا يقولون كل ظاهرة على أنها تعبير عن سخط الله، واتخذوها أدلة على ما سيحدث في العالم من انقلاب سيء لخلوه من خليفة".

(٢٥) العبادي: **المرجع السابق**، ص ١٧٠.

(٢٦) العبادي: **المرجع السابق**، ص ١٧١.

- عاشور: **المرجع السابق**.

(٢٧) الطبري: **تاريخ الرسل**، ج٧، ص ٦٤٨/٦٤٢- ٨٥٠/٥٨١.

- الأصفهاني: **مقاتل الطالبين**، ص ٣٥٣.
- اليعقوبي: **تاريخه**، ج٢، ص ٣٧٦.
- انظر: تفاصيل ذلك في عبد الله بن علي المسند: **العلويون والعباسيون**، ص ١١٩-١٨٦.

(٢٨) اليعقوبي: **تاريخه**، ج٢، ص ٩٦-٩٧.

- ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج٥، ص ٣٤.
- الأصفهاني: **مقابل**، ص ١٧٤/١٧٧.
- ابن الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج٧، ص ٢٩.
- المسند: **المرجع السابق**، ص ١٠٦.

(٢٩) شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج١، ص ٢١٥/٢١٦.

- أحمد مختار العبادي: **في التاريخ الفاطمي والعباسي**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١، ص ١٨٣.
- السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، ج٢، ص ٢٥٨/٢٦٠.
- الطبري: **تاريخه**، ج٢، ص ١٨٧/٢٥١.

(٣٠) السيوطي: **المصدر السابق**، ص ٢٦١.

- أحمد مختار العبادي: **المرجع السابق**، ص ١٦٩-١٨٤/١٨٥.
- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي**، ج٢، ص ١٢٤/١٣٨.

(٣١) باخمري تبعد عن الكوفة ستة عشر فرسخاً إلى ما يقارب ثماني كيلو متر، **معجم البلدان**، ج١، ص ٣١٦.

- انظر الطبري: **تاريخ حوادث** سنة ١٤٥هـ.
- المسعودي: **مروج الذهب**، ج٢، ص ٢٣٨.
- حسن إبراهيم حسن: **المرجع السابق**، ص ١٣٨.

(٣٢) أحمد السباعي: **تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع**، والعمران، ج١، ص ١٣٩/١٤٠، مطبوعات نادي مكة الثقافي،

- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام**، ج٢، ص ١٣٨، ما قبلها وما بعدها.

(٣٣) التوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج٢، ص ١٣٩.

- أحمد فريد: **عصر المأمون**، ج١، ص ١٠٣.
- العبادي: **في التاريخ العباسي والفاطمي**، ١٨٠-١٨٥.
- أحمد شلبي: **التاريخ الإسلامي**، ج٣، ص ١١٨.
- حسن خليفة: **الدولة العباسية قيامها وسقوطها**، ص ٤٧.

- عبد العزيز محمد اللميلم: **المرجع السابق**، ص ١٣٩.
- أحمد الشامي: **الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول**، ط٢، ١٩٨٦، مكتبة أنجلو المصرية، ١٩٨٦، ص١٠٦/١٠٧.

(٣٤) المراجع السابقة، والصفحات، وانظر عبد الله بن علي المسند: **العلويون في الحجاز**، ص ١٩٣/١٩٤.
- علي إبراهيم حسن: **التاريخ الإسلامي العام**، ص ٣٦٩.

(٣٥) الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ١٩٢.
- المسند: **المرجع السابق**، ص ١٩٣.
- العبادي: **المرجع السابق**، ص ١٨٥.

(٣٦) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج١٠، ص ١٠٥.
- العبادي: **في التاريخ العباسي والفاطمي**، ص ١٩٥/١٩٦.

(٣٧) ابن الحنبلي: **شذرات الذهب**، ج١، ص ٢٦١.
- ابن طباطبا: **الفخري في الآداب السلطانية**، ص ١٨٤/١٨٦.
- المسعودي: **المصدر السابق**، ج٨، ص ٢٠٠.
- التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج٢، ص ١٣٩.
- الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ١٩٢.
- العبادي: **في التاريخ العباسي والفاطمي**، ص ٧٠.
- المسند: **المرجع السابق**، ص ١٩٣/١٩٤.
- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام**، ج٢، ص ٤٢.

(٣٨) ابن الجوزي: **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ج٨، بيروت، لبنان، ص ٣١٠.

- ابن طباطبا: الفخري: وصفه بأنه شديد البطش جريء القلب ذا إقدام وعزم وحزم، ص ١٤٠.
- اليعقوبي: ج٢، ص ٤٠٤/٤٠٥، دار صادر، بيروت.
- العبادي: **المرجع السابق**، ص ٥٧.
- المسند: **المرجع السابق**، ١٩٥.
- فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ط٢، ١٩٧٧، بغداد، ص ١٥٧/١٥٨.

(٣٩) اليعقوبي: **تاريخه**، ج٢، ص ١٣٧ وج٢، دار صادر، بيروت، ص٤٠٤.

- ابن طباطبا: **الفخري**، ص ١٩٠/١٩١.
- الطبري: **المصدر السابق**، ج٨، ص ١٩٢.
- المسعودي، **مروج الذهب**، ج٣، ص ٣٢٦.
- ابن الأثير: **الكامل**، ج٥، ص ٧٣/٧٦.
- المسند: **المرجع السابق**، ص ١٩٥/١٩٦.
- إبراهيم أيوب: **التاريخ العباسي السياسي والحضاري**، ص ٥٨، الشركة العالمية (دار الكتاب العالمي، مكتبة المدرسة).

(٤٠) الطبري: **المصدر السابق**، ج٨، ص ١٩٢ / ١٩٣، و(الوالي هو عمر ابن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب)، أحداث سنة ١٦٩هـ.

- الأصفهاني: **مقاتل**، ص٤٤٤.
- ابن الأثير: **الكامل**، ج٥، ص ٧٥.
- المسند: **المرجع السابق**، ص ١٩٦.

(٤١) الأصفهاني: **مقاتل الطالبين**، ص٤٤٣. المسند: **المرجع السابق**، ص١٩٧.

- فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ج١، ص ٢١٥.

(٤٢) ابن العماد الحنبلي الدمشقي: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مجلد٢، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ص ٣١٠، حيث يذكر في مائة من أصحابه، ومعه الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسن الذي خرج أبوه محمد النفس الزكية زمن المنصور.

- الطبري: **المصدر السابق**، ج٨، ص ٢٠٠، **مقاتل الطالبين**، ٤٥٥.
- الفاسي: **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، تحقيق عبد السلام التدمري، ج٢، دار الكتاب العربي، ص ٢٨٢.
- **مروج الذهب**، ج٣، ص ٣٣٧، **والفخري**، ص ١٤١.
- المسند: ص ٢٠٤/٢٠٥.

(٤٣) المسعودي: **مروج الذهب**، ج٣، ص ٣٣٧.

- المقدسي: **البدء والتاريخ**، ج٦، ص ١٠٠.
- ابن الأثير: **الكامل**، ج٥، ص ٧٦.
- فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ص ١٦٠.
- محمد السيد الوكيل: **العصر الذهبي للدولة العباسية**، ص ٢٠٣.

(٤٤) المسعودي: **مروج الذهب**، ج٣، ص ٣٣٧.

- ابن طباطبا العلوي: **الفخري**، ص ١٤١.
- الطبري: **المصدر السابق**، ص ٢٠٠.
- الأصفهاني: **مقاتل**، ص ٤٥٥.

- المسند: ص ٢٠٦.

(٤٥) ابن العماد الحنبلي: **المصدر السابق**، ج١، ص ٢٧٩ وما بعدها.

- المسند: **المرجع السابق**، ص ٢٠٦.
- عبد الجبار الجو مردي، **هارون الرشيد**، ج١، ص ١٧٢.

(٤٦) الأصفهاني: **مقاتل**، ص ٤٩.

- الطبري: **المصدر السابق**، ج٨، ص ١٩٩.
- القلقشندي: **صبحي الأعشى**، ج٥، ص ١٨٤.
- المسند: **العلويون**، ص ٢٠٧/٢٠٨.
- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي**، ج٢، ص ٢٥٥.

(٤٧) ابن خلدون: **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، ج٤، ص ٥ وما بعدها.

- انظر أرنولد: **الدعوة إلى الإسلام**، ترجمة حسن إبراهيم وعابدين، ص٢٦٧/٢٦٩،والسيد عبد العزيز سالم: **المغرب الكبير**، ص٤٦٥-٥٠٤.
- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام**، ج٢، ص ١٤١/١٤٢، ٢٢٤/٢٢٦.
- حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف: **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ط دار الكتب العربي، ص ٤٠٦-٤١٣.

(٤٨) ابن الخطيب: **أعمال الأعلام**، ص ١٩٢.

- ابن خلدون، **العبر**، ج ٤، ص ٢٤.
- انظر: السيد عبد العزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج٣، العصر العباسي الأول، ص ٢١٠، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية نقلاً عن:
- حسن إبراهيم حسن: **التاريخ السياسي**، ج٢، ص ٢٢٦.

(٤٩) أرنولد: **المرجع السابق**، ص ٢٦٧ وما بعدها.

- سالم: **المرجع السابق**، ص ٢٠ ، وص ٤٦٥/٥٠٤.
- حسن أحمد محمد، وأحمد إبراهيم الشريفي: **المرجع السابق**، ص ٤٠٦ وما بعدها.
- وانظر ليفي بروفنسال: **الإسلام في المغرب والأندلس**، ترجمة عبد العزيز سالم، القاهرة، ١٩٥٨.

(٥٠) وعن حركة يحيى انظر: الطبري: **تاريخ الرسل**، ج٨، ص ٢٤٢.

- الأصفهاني: **مقاتل الطالبين**، ص ٣٩٣/٣٩٤.

(٥١) وعن نكبة البرامكة يمكن العودة إلى:

- الطبري: **المصدر السابق**، ج٩، ص ٥٤/٥٦/٨٩.
- الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، ص ٨٧/٢٤٣/٢٤٦.
- ابن الطقطقي: **الفخري**، ص ٢٠٥.
- ابن كثير: **البداية**، ج ١٠، ص ٢٠٤/٢٠٥.
- عبد العزيز الدوري: **العصر العباسي الأول**، ١٩٤٥، ص ٦١٣.
- علي عبد الرحمن العمر: **أثر الفرس في العصر العباسي الأول**، ط٥، سنة ١٩٩٣، ص ٢٣٦/٢٣٨/٢٤٠.

المصادر والمراجع

أولاً – المصادر:

١– ابن حبيب البغداد (أبي جعفر محمد ٢٤٥هـ): **المحبر**، منشورات دار آفاق الجديدة، بيروت.

٢– الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين بن الهيثم ٢٥٦هـ): **مقاتل الطالبين**، شرح وتحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابلي الحلبي وشركاه القاهرة، ١٩٤٩م.

٣– ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، ج٥، وج٦، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥.

٤– أبي الفداء: **المختصر في أخبار البشر**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥– ابن علي الفاسي (قاضي مكة الحافظ أبي الطيب تقي الدين محمد بن لي المالكي): **شفاء الغرام بأخبار البلد**، ج٢، دار الكتب.

٦– ابن العمراني (محمد بن علي بن محمد، ت ٥٨٠هـ): **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، تحقيق قاسم السامرائي، دار العلوم للطابعة والنشر، ١٩٨٢م.

٧– المسعودي: **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، الجزء الثالث، دار الأندلس.

٨– ابن طباطبا (ابن الطقطقا): الفخري **في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية**، دار صادر، بيروت.

٩– ابن خلدون: **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠– اليعقوبي: **تاريخ اليعقوبي**، المجلد الثالث، دار صادر، بيروت.

١١- ابن العبري: **تاريخ الزمان**، نقله إلى العربية إسحاق أرملة، دار المشرق.

١٢- الطبري: **تاريخ الرسل والأمم والملوك**، المجلد الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣- السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الجيل، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

١٤- القلقشندي: **مآثر الأناقة في معالم الخلافة**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، الجزء الأول، ٢، مطبعة حكومة الكويت.

١٥- ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، الجزء الثالث، داء إحياء التراث العربي.

١٦- ابن كثير: **البداية والنهاية**، الجزء الرابع، ط١٩٩٠، مكتبة المعارف، بيروت.

١٧- ابن العماد: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط (دار ابن كثير، دمشق، وبيروت).

١٨- الذهبي: **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبد السلام تدوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٩- ابن الجوزي: **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عبد القادر عطا (ومصطفى عبد القادر عطا) الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠- السخاوي (علي تاج الدين بن تقي الدين) (١٠٧٥-١١٢٥هـ): **منائح الكرم في أخبار مكة البيت وولادة الحرم**، الجزء الثاني، دراسة وتحقيق جميل عبد الله محمد المعري، ط٨، ١٩٩٨.

٢١- البغدادي (صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، ت ٧٣٩هـ): **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، تحقيق علي محمد البجاوي، الجزء الثالث

وهو مختصر **معجم البلدان** لياقوت، دار إحياء التراث الكتب العربية، عيسى البابلي الحلبي وشركاه.

٢٢- البلاذري (أحمد بن يحيى بن جابر، ت ٢٧٩هـ): **أنساب الأشراف**.

٢٣- ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة**.

٢٤- البخاري: **صحيح البخاري**.

٢٥- البغدادي: **الفرق بين الفرق**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت.

٢٦- ابن بكار: **نسب قريش وأخبارها**، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ١٣٨١هـ.

٢٧- البكري: **معجم ما استعجم من أسماء البلاد**، تحقيق مصطفى السقا، ط١، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.

٢٨- مؤرخ مجهول: **العيون والحدائق في أخبار الحقائق**، طبعة ١٨٧١م.

٢٩- ابن أبي الحديد: **شرح نهج البلاغة**، ط٢، عيسى البابلي الحلبي، ١٩٦٥م.

٣٠- الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**.

٣١- ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٣٢- الحافظ الذهبي، ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م: **العبر في خبر من عبر**، ج١، تحقيق المنجد، ط٢، الكويت، ١٩٨٤، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** (حوادث وفيات ١٦١-١٧١م) تحقيق التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣٣- الجهشياري: **الوزراء والكتاب**، ط١، مصطفى البابلي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٣٨م.

ثانياً – المراجع:

١– علي حبيبة: **العباسيون في التاريخ**، الناشر، مكتبة الشباب، ١٩٨٠م.

٢– عبد العزيز الدوري: **العصر العباسي الأول**، بغداد، ١٣٦٣هـ/ ١٩٥٤م.

٣– السيد عبد العزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، العصر العباسي الأول، الإسكندرية، مؤسسة دار الشباب .

٤– محمد جمال سرور: **الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة**، ط٥، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٥– أحمد الشامي: **الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول**، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، الدمام، ١٤٠٤هـ، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦م.

٦– حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف: **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، دار الفكر العربي، القاهرة.

٧– فاروق عمر: **بحوث في التاريخ العباسي**، ط١، دار القلم للطباعة ، بيروت، مكتبة النهضة، طبيعة الدعوة العباسية، ط١، ١٩٧٣، **العباسيون الأوائل**.

٨– عبد المنعم ماجد: **العصر العباسي الأول أو القرن الذهبي في تاريخ الخلفاء العباسيين في التاريخ**، ط٢، القاهرة، ١٩٧٩م.

٩– عبد المقصود نصار: **نظرات حول العصر العباسي الأول**، دار الطباعة المحمدية، ١٩٧٥م.

١٠– يوسف العش: **تاريخ عصر الخلافة العباسية**، طبعة دار الفكر، الناشر، مكتبة الشباب، ١٩٩٨م.

١١– نبيه عاقل: **مولد الحزبية السياسية وقضية**، الحكم المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، الندوة الثالثة، بلاد الشام في العهد الأموي ما بين ٢–٧/١٤٠٨هـ / ٢٤–٢٩ تشرين الأول، ١٩٨٧م. مقال.

١٢- حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج٢، ط ٠٧

١٣- عبد العزيز محمد اللميلم: **العلاقات بين العلويين والعباسيين**، السعودية، الرياض، ١٩٩٣؟

١٤- عبد الله بن علي المسند: **العلويون في الحجاز**، دار المنار، القاهرة، ط، ١٩٩٣٠

١٥- نيكيتا إيلسيف: **الشرق الإسلامي في العصر الوسيط**، ترجمة منصور أبو الحسن، مؤسسة دار الكتاب الحديث٠

١٦- نعمان محمود جبران: **تاريخ الجزيرة العربية في العصور الإسلامية الوسطى**، ص ١٩٩٩٠

١٧- عارف عبد الغني: **تاريخ أمراء مكة المكرمة**٠

١٨- فهمي عبد الجليل محمود: **العصر العباسي الأول** منهج جديد٠

١٩- إبراهيم أيوب: **التاريخ العباسي السياسي والحضاري** (الشركة العالمية، دار الكتب العالمي)٠

٢٠- دائرة المعارف الإسلامية: ج ٢٥٠

٢١- الحبيب الجنحاني: **التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥م٠

٢٢- محمود شاكر: **التاريخ الإسلام**، ج١، المكتب الإسلامي الدولة العباسية٠

٢٣- شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج١، ج٢، ص ٠٢

٢٤- أحمد السباعي: **تاريخ مكة**، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج٢، الجزء الأول مطبوعات نادي مكة الثقافي٠

٢٥- محمد السيد الوكيل: **العصر الذهبي للدولة العباسية**، دراسة وصفية وتحليلية لتلك الدولة، دار القلم بدمشق، الدار الشامية، بيروت.

٢٦- عبد الله بن علي السويدان: **روايات مقتل إدريس بن عبد الله العلوي ودور الخلافة العباسية**، (دراسة نقدية) مجلة العصور، المجلد الثامن، الجزء الأول، ص ١١٥-١٢٦ لسنة ١٩٩٣ (مقال).

٢٧- محمد نجيب أبو طالب: **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، دار المعارف للطاعة والنشر، القاهرة.

٢٨- عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي: **سخط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي**، الجزء الثالث، المطبعة السلفية، القاهرة.

٢٩- أحمد شلبي: **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية الخلافة العباسية**، ط٨، ١٩٨٥م.

٣٠- إبراهيم بيضون: **ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.

٣١- رياض عيسى: **الحزبية السياسية منذ قيام الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية**، ط١، دمشق، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٢- محمد حلمي محمد أحمد: **الخلافة والدولة في العصر العباسي**، مكتبة نهضة مصر، ط١، سنة ١٩٥٩.

عقائد الغز والمغول

في بلاد ما بين النهرين قبل دخولهم في الإسلام

الدكتورة سميحة أبو الفضل

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة دمشق

عقائد الغز والمغول
في بلاد ما بين النهرين قبل دخولهم في الإسلام

الدكتورة سميحة أبو الفضل
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

لقد تأثرت حياة الشعوب ببيئتها الجغرافية، وبنمط حياتها البدوية الرعوية، وقد أثر ذلك على ارتباطاتها بالطبيعة، كالخوف من بعض مظاهرها، والرغبة في تجنب مخاطرها أو الحصول على نفعها وهذا ما جعل حياتها أسيرة عدد من المعتقدات والآراء السائدة، والتي أصبحت مع مرور الزمن أشبه ما يكون بدين لهذه الشعوب، وهذا لا يختلف في إطاره العام عمّا كان عليه الحال عند الشعوب البدائية في مختلف بقاع الأرض، ومنهم شعوب المغول والغز.

وإذا أردنا أن نحدد معالم هذه المعتقدات عند المغول قبل أن تصبح لهم دولة وقوة عسكرية قادرة على ضم أراضٍ وشعوب تحت سيطرتهم فإننا نجد أن الشامانية هي التي كانت سائدة بينهم وما يعنيه من تفسير لمصادر الخير والشر وربط هذا بآلهة معينة يحاولون تطويعها لخدمتهم جلباً لنفعها، وتفادياً لشرورها وانتقامها، وفي سبيل

تحقيق ذلك أوكلوا الأمر إلى مجموعة من رجال الدين الذين عـرف واحـدهم باسـم "شامان"(١).

والديانة الشامانية ديانة قديمة فقد عرفت في الصين منذ القرن الرابع قبل الميلاد فـي منطقة ولاية تشو وكان الشامان في هذه الديانة يقومون بأعمـال متعـددة الجوانـب ويؤدون حركات ورقصات تهدف إلى العمل على إنزال الآلهة والاشتراك معها فـي طقوس مختلفة، وقد انتشرت في بعض مناطق الصين ولعب الشامان فيها دور طـارد الأرواح الشريرة ودور الأنبياء وذلك على الرغم من أن المغول لم يعترفوا بظهـور الأنبياء بين ظهرانينهم، والعرافين أو العارفين بالمستقبل ومفسري الأحلام، والقـائمين بدور الأطباء.

ومن خلال دراسة الشامانية يفهم أن مهنة الشامان أصبحتا في بعض أدوارهـا مهنـة وراثية(٢)، كما هو الحال عند الشامانيين في منـاطق الصـين، علـى أن الشـامانية وطقوسها عانت من تحيز ضدها مع ظهور الكونفوشـية ويتضـح ذلـك مـن قـول كونفوشيوس (ت ٤٧٩ق.م): "إن الأرواح ينبغي احترامها كما ينبغي إبقاؤهـا بعيـدة عنا"(٣).

وإذا عدنا إلى المصادر الإسلامية وما قالته عن الديانة الشامانية فلنا أن نأخـذ بقـول رشيد الدين الهمذاني، وهو: "إن الديانة الشامانية لم تكن الديانة الرسـمية والأصـلية للقبائل البدوية بل هي عند القبائل التي تعيش حياة معتمدة على الصيد وتحديداً القبائـل التي تعيش منزوية في الغابات أي بين القبائل الأقل تحضراً"(٤).

والشامانية مثل العديد من الأفكار والمعتقدات خضعت للتطور بحيث عـدلت بعـض الآراء والمعتقدات فيها وبخاصة الأفكار التي كانت ترى أن القتل ذا فائدة للقاتل فـي حياته الآخرة أن منزلة القاتل تزداد بازدياد عدد من يقتلهم في الحروب وغير ذلك.

وهذه الأفكار تبدلت نتيجة لتبدل حياة المغول والغز الاقتصادية والاجتماعية ونتيجـة الاحتكاك والتبادل مع القبائل والشعوب الأخرى(٥).

ولهذا حدثت إضافات وتعديلات في هذه المعتقدات وأصبحتا الشامانية في مراحلها المختلفة وثنية تتمثل في عبادة كل شيء يعجز المغول والغز عن فهمه وإدراكه، فما يخشى منه يعبد، وما يجلب الخير أو يسبب الأذى يعبد، وهذا ما يفسر لنا التنوع الهائل في معبودات المغول والغز وإيمانهم بأعمال السحر والتنجيم(٦).

وظائف الشامان أو الروحانيين في الديانة الشامانية:

كان الروحانيون في الديانة الشامانية يسمون بأسماء مختلفة، وتفيدنا المصادر أن من هذه التسميات: "بوغا، باكي، بيكي" بالمغولية، وهي تعني "قام"(٧) بالتركية، وهذه الأسماء حاملها هو طبيب ومشعوذ وساحر، وإنه قادر على تسخير الشياطين، وقادر على إبداء قدرات خارقة – كمعرفة المواليد والأموات، وبهذا فإن الشامان يتدخل في حياة المرء منذ مولده وحتى وفاته، ونظراً لخطورة أعمال ومنصب الشامان، فالمرء كي يصبح شاماناً لا بد أن يتم ذلك وفق أنماط مختلفة فقد يصبح شاماناً عن طريق الهام العفوي ويتم ذلك باختيار ودعوة الهبة، أو يصبح شاماناً نتيجة وراثته هذا المنصب من أفراد أسرته، أو يتم تعيينه شاماناً بقرار من أصحاب السلطة والنفوذ أو بإرادة القبيلة.

وأياً كانت الوسيلة فلا بدَّ للشامان من أن يتقن أو يتعلم أموراً تعتبر ملازمة لهذه المهنة كمعرفة تفسير الأحلام والرؤى، وأنه يكون على علم بأسماء ووظائف الأرواح وعلم الأنساب، أو ما عرف بلغة التخاطب من الأرواح والشياطين والآلهة. ويتفرّد الشامان بسلوك غريب كالعزلة والتجول في الغابات أو المحلات المقفرة والغناء والحديث أثناء النوم، واستخدام الأصباغ المختلفة وحمل أشكال من الحيوانات أو أجزاء منها(٨).

وكل هذه الأمور يتلقاها الفرد في سن طفولته ويتدرب عليها بحيث تساعده على توثيق علاقته بالآلهة والسماء، وأهمها التيه في الغابات والجبال لمدة طويلة تجعله أقدر على الارتباط بالسماء ويتعلم من خلالها اللغة المناسبة والآلات اللازمة لممارسة الطقوس الدينية، وبذلك يصبح هؤلاء قادرين على معرفة أمور متعلقة بعلم النجوم والخسوف

والكسوف، وأوقات السعد والشقاء للناس، وكل هذه المعارف جعلتهم يتدخلون في حياة الأفراد وتسمياتهم كما ويلعبون دوراً مهماً في تنصيب وتتويج الحكّام، كما ويستشارون في اختيار الأوقات الأنسب لخوض الحروب، ومن مهامهم أيضاً تحديد نوع المرض وسببه ووصف علاج له، وأن بعض هؤلاء الروحانيين كانوا يكلفون بحراسة أصنام أو تماثيل أو معبودات القبائل[٩].

لقد سادت الديانة الشامانية كديانة بدائية بين مجموعات مختلفة من القبائل المغولية، وإن انتشار الشامانية كان واسعاً بين بعض القبائل مثل: قبيلة فيات[١٠]، وقبيلة أويرت[١١]، وكذلك بين بعض قبائل المركيت[١٢]. والقبيلة الأولى هي قبيلة جنكيز خان والتي أضحت لها السيادة على مجموع القبائل المغولية في حقبة زمنية لاحقة.

ومن خلال دراسة طبيعة القبائل المغولية يمكننا الاستنتاج أن الطبيعة المختلفة لحياة هذه القبائل وقربها وبعدها عن المراكز الحضارية شغل دوراً رئيسياً في تطوير المفهوم الديني لديها.

وللتدليل على ذلك نجد أن القبائل المغولية التي عاشت في الإطار الجغرافي القريب من منغوليا جعلها قريبة من القبائل التركية الإيغورية[١٣]، وهكذا نجد أن قبائل الكرايت[١٤] سادت بينها الديانة المسيحية وفق المذهب النسطوري[١٥]، وكذا الحال نجده بين قبائل النايمان[١٦]، والتي تأثرت بالمؤثرات نفسها مما جعلها قطعات واسعة منها تدين بالمذهب نفسه، ويرجع اعتناق الديانة المسيحية عند الكرايت إلى ما قبل ظهور شخصية جنكيز خان حيث أشارت المصادر أن المسيحية وجدت طريقها إلى هذه القبائل منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي[١٧].

ومع ظهور شخصيات مغولية سعت لتوحيد القبائل تحت زعامة واحدة، كان لا بدّ أن يتصدى لموضوع التنوع الديني وكان تيموجين (جنكيز خان) من تولى الأمر وأنجز أعمالاً أهّلته لتسلّم الزعامة.

وعلى ما يبدو أن الديانة الوثنية (الشامانية) أصبحت أكثر خطورة ورعاية من غيرها بين مجموع القبائل والتي تقيم في المنطقة الواقعة شمال جبال (ألطاي) بين نهري أرتش وأرخون وكانت على علاقة مع قبائل الأغور التركية فاستفادت منهم في مجال اللغة والديانة[١٨].

أما القبائل الذين أقاموا على مقربة من الحدود الشمالية للصين كانوا أثر الأقوام تأثراً بمعطيات الحضارة الصينية وهم الأثر استقراراً، وهناك قبائل ممن تأثروا بالحضارة الصينية بطرق غير مباشر، ونستنتج من ذلك أن هذه القبائل تلقت تأثيرات من الأتراك والصينيين.

أما فيما يتعلق بموقف جنكيز خان من أتباع الديانات الأخرى سواء كان ذلك بين قبائل المغول أو الجماعات الوافدة على بلاد المغول، أو المناطق التي خضعت لسيطرتهم فإن المصادر الإسلامية والمغولية وفي كتب الرحلات الأوروبية كلها تشير إلى أن جنكيز خان وقف موقفاً محايداً من أتباع الديانات ولم يقدم ديانة أخرى. وهو لم يتأثر في هذا الموقف بديانة قبيلته الشامانية، كما أنه لم يتأثر بديانة زوجته المسيحية ليجعل لقوم أو أتباع ديانة منزلة أعلى من الآخرين[١٩]. أي أنه تعامل بمنطق رجل الدولة السياسي قبل الديني مع أفراد رعيته وهذا ما دفع كل من مورغن وساوندورز إلى القول: 'إن المسيحيين والمسلمين واليهود والبوذيين علاوة على الشامانيين فقد تمتعوا بحريتهم الدينية وإقامة شعائرهم ومعابدهم دون ضغط أو ملاحقة'[٢٠].

وهذا الموقف هو نفسه من الديانة الإسلامية ولكن فكرة المغول حول وحدانية الإله تندرج ضمن الاعتراف بإله أعلى رئيسي وآلهة وأخرى فرعية وهذا ما لا يقره الإسلام.

ووفقاً لرواية بارتولد نقلاً عن المصادر الصينية فإن دلائل على أن بعض أفراد المغول قد دخلوا الديانة الإسلامية منذ أيام جنكيز خان[٢١]، كما حصل في إيلخانية القبيلة الذهبية، وما حصل بعد ذلك من دخول زعماء إيلخانية فارس في الدين

الإسلامي وصولاً إلى الدولة الجلائرية وكذا الحال فيما يتعلق بمغول المسلمين في الهند.

أما فيما يتعلق بالتطور الذي طرأ على الطقوس والأوامر والنواهي الدينية فقد كانت شفوية تتوارثها الأجيال المغولية، مما جعلها عرضة للزيادة والنقصان والاختلاف، وكان الذي يقررها بصيغة نهائية ورسمية هو رجل الدين.

وقد أطلق على مجموع هذه القوانين التي غطت جوانب مختلفة من حياة المجتمع اسم الياسا "اليق"(٢٢) وهي كلمة تعني "الدستور" و"القانون"، كما تعني المقدس والواجب اتباعه، وهي تشرح سنن وآداب المغول، ويتبع "الياسا" في الأهمية الوصايا الجنكيزية وقد عرفت عند المغول باسم "بيليق" وتم تدوينها بالخد الإيغوري وأصبحت هي والياسا أحكاماً عامة لكل المغول لها صفة الأبدية والقدسية.

ويبدو أن الموقف المغولي من اتباع الديانات المختلفة قد جاء عن قناعة لديهم أن اختلاف الديانات والعبادات وما يرافقها من ممارسات وطقوس هو أمر طبيعي من منطلق أن التدين عند الجميع منطلقه الأساسي واحد، وإن اختلفت تفرعاته، وقد أشارت بعض المصادر إلى قول أحد زعماء المغول لرحالة أوروبي زار الدولة المغولية حيث قال: "نحن المغول نعتقد أنه لا يوجد إلا إله واحد عن طريقه نعيش وعن طريقه نموت، ولكن كما أن الإله أعطى اليد الواحدة عند الإنسان أصابع مختلفة كذلك فإن الإله يبيّن للناس طرقاً وأنماطاً مختلفة للحياة والتدين، فأنتم أعطاكم الله الكتاب المقدس. وأما نحن فقد وهبنا الإله الكهنة ونحن نعمل وفق ما يقولون ونعيش بسلام"(٢٣).

وإذا ربطنا القول بالاعتقاد الديني لدى المغول منذ البداية أمكن فهم كيف يكون الدين الرسمي البدائي لهم هو الاعتقاد بالكهنة والرهبان الشامانيين، وهذا الاعتقاد يقضي بضرورة فهم العالم أنه مأهول بأعداد كبيرة من الأرواح الشريرة والخيرة التي يمكنها السيطرة على العالم ومقدراته بواسطة أعمال سحرية تمارس عن طريق الكهنة(٢٤).

كما ونجد الكثير من القضايا التي تعكس التصور المغولي للدين وخاصة ذلك الاعتقاد الذي ساد بينهم وخلاصته أن أصولهم سماوية وبخاصة أن جد أسرة جنكيز خان قد جاء من السماء[٢٥]، وتحددت هذه القدسية من خلال آلان قوا جدّة جنكيز خان التي حملت وجلبت أولاداً دون أن يكون لها زوج من البشر، بل إن حملها وميلادها قد تم عن طريق شخص نوراني جاء من السماء وبقوة وعجزة إلهية[٢٦]، وحول هذه القضية أثير العديد من التساؤلات عن مدى تأثر المغول في هذه القصة بما هو معروف عن قصة مريم العذراء وعلى الرغم من عدم وجود دلائل مؤكدة تثبت أخذ المغول لهذه الفكرة عن غيرهم من الأمم وهذا لا يمنع أن يكون هذا الاحتمال وارداً.

وإن هذا الاعتقاد المغولي بقدسية وسماوية أصولهم انعكس في جوانب حياتهم، ونجد مصداقاً لذلك في مراسلاتهم مع القوى الأخرى، والذي يجعل الآخرين توابع لأبناء السماء "المغول"، فمثلاً سر رجل الدين وجود قطعة دم في يد جنكيز خان الطفل، وهي دلالة على قوته، التي ستجعله حاكماً، مسيطراً على جميع الأراضي، شريطة أن يتبع الشامانية، ويعمل مع السحرة، والشياطين، وسيساعده الإله "تانجري" بذلك يصبح هو وقومه المسيطرين على مقدرات العالم[٢٧].

إلا أن هذا الجانب الديني وخاصة ما يتعلق بالنظرة المغولية باعتبارهم أنهم شعب ذو أصل سماوي، وتعدد معبوداتهم قد بدأ يتأثر من خلال المؤثرات الصينية والإسلامية مما قاد فيما بعد إلى تغير رئيسي في الجانب الديني.

جوانب من الطقوس والمعتقدات الدينية عند المغول:

إن حياة المغول قد مرّت بأطوار حضارية مختلفة قادت إليها مجموعة من العوامل، بأن هؤلاء المغول كانوا ينتشرون على رقعة جغرافية واسعة مما أثر على حياة الأقوام المغولية سلباً وإيجاباً تأثراً بالظروف الطبيعية حيث عاشتا هذه الأقوام في جزء منها حياة الاستقرار والبعض عاش حياة البداوة والتنقل، وهذه المعطيات جعلت نظرة المغول إلى الأشياء والعالم المحيط نظرة تتسم بالاختلاف والتعدّد في فهم الأشياء.

والمتتبع للحياة الدينية بما تعنيه من ممارسات ونظرة لجوانب الحياة المختلفة يجد أنها تتشابه مع ما كان لدى القبائل التركية القديمة كما أنها تتشابه في جوهرها عما عرف في المصادر الصينية والمغولية عند حديثها عن الطقوس والرسوم الدينية التي كانت سائدة بين فئة المغول قبل أن تتشكل لهم دولة.

ولتوضيح معالم هذه الصورة أشير إلى أهم الجوانب والمعتقدات الدينية لدى المغول:

أ- النظرة للآلهة:

إن المصادر التي بحثت في تاريخ المغول (مغولية - صينية - فارسين - إسلامية - أوروبية) حول نظرة المغول للآلهة ي نقل الرحالة الأوروبي روبروك: قولاً لأحد زعماء المغول يفهم منه أن المغول يؤمنون بإله واحد حيث يقول:: "نحن المغول نعتقد بأنه لا يوجد إلاّ إله واحد عن طريقه نعيش وعن طريقه نموت"(٢٨).

وينقل إلينا القلقشندي في كتابه صبح الأعشى حيث يقول: (الظاهر من عموم مذهبهم أنهم يؤمنون بوحدانية الله وأن خلق السموات والأرض وأنه يحي ويميت ويغني ويفقر ويعطي ويمنع)(٢٩).

ومن دراسة تاريخ المغول، نتبين أن المغول اعتبروا الآلهة في مراتب متعددة ومختلفة وأن هناك إلهاً رئيسياً وآلهة أخرى فرعية شأنهم في ذلك ما عرف من حضارات أخرى في الصين والهند أو غيرها من المناطق.

ولا بدّ من الإشارة بأن المغول عبدت وعرفت الآلهة بفطرتها(٣٠)، متأثرين ببيئتهم وطبيعة حياتهم فنجد عندهم إلهاً يختص بالشؤون الدنيوية، وإلهاً يحمي الأطفال، وآخر يحرس الماشية، وآخر يرعى المحاصيل وهو الإله المسؤول عندهم عن كل ما تنتجه الأرض، والذي عرف عندهم باسم "تاتيجاي" حيث احتل مرتبة عالية بين مجموع الآلهة وخاصة لدى القبائل التي تعتمد على ما تنتجه الأرض سواء كان من الرعي أو الزراعة.

وقد حظي الإله عندهم بالتقدير والتقديس إذا كانت الأسر المغولية تصنع لـه تماثيل يجعلونها مكاناً بارزاً في مساكنهم ويغطونه بأنواع من اللباد والأقمشة ويجعلون لـه أولاد كدليل على الخصب[٣١].

وكمثال على هذا الإله أو شبيهاً له عند أقوام آخرين غير أنه يشبه الإله الذي عرف عند الأتراك القدامى باسم "أوماي"[٣٢]، وقد نظر المغول وفق تعدد الآلهة لديهم على أن هناك آلهة للنهر، وكذا للشمس والقمر والرعد وغيره[٣٣]. فالشمس لديهم إله ولكنها مسكونة من الآلهة[٣٤].

وقاد هذا الأمر إلى وجود نوعين من الآلهو، منها: آلهة أرضية موجودة وتسكن في الأرض وتضاريسها ومظاهرها، وآلهة سماوية وكلا النوعين مقسم إلى مراتب واختصاصات.

والآلهة السماوية توجد في الجهات المختلفة من السماء، ولكن أهمها هو الإله "تانجري"[٣٥]، "الأب والإله" (تانجري) أعظم واحد.

أما الآلهة الأرضية فمنها إله النار وإله القطيع وقد أخذت هذه الآلهة في التاريخ المغولي أسماء مثل "يالون إيكي" وللآخر "يالومتايكي"[٣٦]، وهناك آلهة للجبال منها إله رئيسي يسكن الجبال العالية وهو مسؤول عن بعض قبائل المغول عن الشفاء والصحة والحياة، وهناك آلهة تسكن الأنهار والصحاري وهي مسؤولة عن الحماية من أخطار الجفاف والحماية من العواصف والفياضانات[٣٧].

هكذا نجد أن نظرة المغول للآلهة تتشابه مع نظرة الشعوب البدائية لمظاهر الطبيعة فكل شيء عجزوا عن فهمه وإدراكه عدوه بمعنى القدسية التي تحمل طلب الخير وتجنب الشر، وهكذا أصبحت لديهم آلهة خيرة وأخرى شريرة[٣٨].

وللاتصال بالآلهة رأوا أن القادرين على ذلك: هم مجموعة من الكهنة ورجال الدين والسحرة مما أعطاهم منزلة عالية في المجتمع المغولي عبر مراحل التاريخ منذ أن كانوا رعاة وبدواً إلى أن شكلوا إمبراطورية واسعة[٣٩].

ب- تقديس الأشخاص:

لقد عرفت القبائل التركية مجموعة من الأشياء المقدسة برزت من خلال تطور المعرفة الدينية لديهم، والمغول باعتبارهم شعبة من الأقوام التركية آمنوا وأطلقوا صفة القداسة على أفراد وأسر بعينها، فأساس أسرة جنكيز خان أساس سماوي، نجد في الأدب المغولي ما يشير إلى ذلك ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن هذا الأمر ربما كان بتأثير سماع المغول لقصص عن الديانة المسيحية، وعن قصة مريم العذراء وولدها المسيح عليه السلام، كما لا يستبعد أن يكون ذلك قد وصل إليهم عن طريق التجار المسلمين وما أشاروا إليه من معجزات إلهية وردت في القرآن الكريم، مثل الآيات من قوله: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقيا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قالت أنى لي غلاماً ولم يمسسني بشر ولم أك بغيا﴾[٤٠]. والجدير بالذكر أن صفة القداسة عند المغول لم يقتصر على تقديس جنكيز خان وأفراد أسرته، بل نجد أن صفة القدسية تنسحب على شخصيات أخرى، وخاصة تلك الشخصيات التي احتلت مرتبة أو مهنة رجل دين في المجتمعات المغولية، وعند الأتراك القدماء بشكل عام، إن رجل الدين والساحر قد تمتعان بقوة مؤثرة على جوانب مختلفة من حياة الناس، فهم أطباء يعالجون المرضى، وهم قادرين على التنبؤ بالنصر أو الهزيمة في الميادين العسكرية، وقد عرف هؤلاء عند المغول باسم "قام" أو "باكي" أو "بيكي"[٤١].

وقد شغل هؤلاء دوراً مميزاً في أيام حكم جنكيز خان وأبناءه من بعده.

وما يعنينا هو أن قدسية رجال الدين قدسية ثانوية مقارنة بالقدسية التي يتمتع بها جنكيز خان وأفراد أسرته، إذ إن رجال الدين على الرغم من اتصالهم بالآلهة أو الشياطين إلا أنهم لنم يصلوا على مرتبة أبناء الإله وأبناء السماء والملفت للنظر هي سعي بعض الشخصيات للحصول على المنصب الديني لما يعنيه من احترام وقدسية[٤٢]، وإن تقديس المغول للأشخاص لم يقتصر على الذكور دون الإناث، كما أنه لا يقتصر على الأحياء دون الأموات، وشمل علاوة على البشر منظومة من

المظاهر الطبيعية ومن الحيوان والنبات باعتبارها مسكناً للأرواح أو مقراً للآلهة ورمزاً لها. وأن هذه الأرواح تملك القدرة على التأثير على حياة الفرد خيراً وشراً وأن سبيل التحكم في هذه الأرواح يعتمد على مقدرة رجال الدين والسحرة على استحضار هذه الأرواح بطقوس معينة في سبيل الحصول على خيرها أو إبعاداً لشرورها(٤٣).

كما قدس المغول ألواناً معينة عدّوها رمزاً للتفاؤل، أو ألواناً إلهية أو محببة من الآلهة، ومن هذه الألوان (اللون الذهبي)، والذي عدّ لوناً مقدساً من خلال قصة الجدة "آلان قوا" حيث أن مبعوث إله السماء والذي عن طريقه تم إنجابها لبناء السماء الثلاثة، إذ يكون لون هذا المبعوث الإلهي هو اللون الذهبي، أو الأصفر، وعلى ما يبدو أن اللون وقدسيته عند المغول يشبه ما كان عند البوذية مما يشير إلى نوع العلاقة بين أتباع الديانات المختلفة وتأثير إحداها على الآخر، كما عدّ اللون الذهبي لوناً مقدساً لأنه يمثل أشعة الشمس وشعاعها المقدس الذي ينبع من الإله "تانجري" وهذا الشعاع يقوم بمهمة حمل الأرواح أو رسل الإله من السماء وإليها.

وحظي اللون الأبيض بالقدسية عند المغول وانعكس ذلك في جوانب مختلفة من حياتهم إذ اتخذوا من اللون الأبيض، كما وأصبحت الحيوانات من اللون الأبيض من الخيول والماعز مقدسة أيضاً، وعدوها بلونها الإلهي خاصة بأبناء الآلهة وتفضيلاً منهم لهذا اللون ورمزية معناه جعلوا هداياهم من اللون الأبيض.

وجعلوا هذا اللون من الألوان الخاصة برجال الدين، فجنكيز خان حين عيّن أحد الأشخاص لوظيفة "بيكي" سمح له بارتداء اللون الأبيض إذ خاطبه قائلاً: "عليك أن تمطي صهوة جواد أبيض وأن ترتدي زياً أبيض"(٤٤).

ومن الأمور الأخرى التي قدست من قبل المغول ما يشير إلى أنواع معينة من الحيوانات ومنها على سبيل المثال "الذئب والغزال" ذلك لأن التاريخ الأسطوري لأصول المغول يجعل هذين الحيوانين هما لأصل الذي انبثق عنه شعب المغول، ومن الحيوانات الأخرى التي حظيت بالاهتمام والتقديس "الخيول وذلك لدورها في حياتهم

أو لكونها سبباً من أسباب قوتهم ومجدهم العسكري، وخاصة الخيول البيضاء، ولهذا حرّموا قتلها واستخدامها للركوب أو غير ذلك من الأعمال. وفي بعض الأحيان لحوم هذه الحيوانات بشكل عام وعلى الجميع"(٤٥).

ومما يؤكد قدسية بعض الحيوانات عند المغول هو اعتمادهم التقويم الاثني عشر الذي يعتمد على جعل كل سنة باسم حيوان فهناك سنة للحصان "موين بيل"، وللقرد سنة "بيجين بيل"، وغيرها من الحيوانات كالفأر، والثور، ومن الجدير بالذكر أن أصول هذا التقويم يعود على قدماء الأتراك(٤٦). كما حظيت بعض النباتات بقدسية عن مختلف قبائل المغول، ومن ذلك النباتات التي تنمو في المناطق المقدسة كالأشجار، التي تنبت على جبل "برقان قلدون"، كما تعدّ الأشجار التي تزرع عند مقابر زعماء المغول أشجاراً مقدسة يحرّم قطعها. وقدّس المغول الشمس، وقدموا لها القرابين باعتبارها ممثلة للإله "تانجري" أو إله السماء الزرقاء الخالدة بالمغولية "كوكو مانجي تانجري" وقد أشارت المصادر الإسلامية إلى عبادة المغول للشمس: فابن الأثير وابن كثير وغيرهما إلى أن المغول كانوا يسجدون للشمس عند طلوعها(٤٧).

كما يلاحظ أن المغول يعطون أهمية أو قدسية للرقم (١٩) وغير ذلك متمثلاً في جوانب متعددة من حياة المغول، عبر مدد مختلفة من تاريخهم، إذ إن احتفالاتهم تبدأ في التاسع من الشهر، وراياتهم تعلق بها ٩ من ذيول الخيل وتقديم الولاء بالركوع ٩ مرات، والهدايا عندهم مكونة من ٩ أشياء أو مضاعفات هذا العدد(٤٨).

والخلاصة: يمكن القول: إن الأشياء المقدسة عند المغول متعددة ومتطورة بتطور أنماط حياتهم فما هو مقدس عن القبائل التي كانت تعتمد حياة الرعي ليس بالضرورة ما يقدس عن القبائل المستقرة.

إذ تأثرت القدسية عندهم بما وجدوه عند الشعوب التي خضعت لسيطرتهم في الصين والهند وهذه المناطق أثرت عليهم في الجوانب الدينية بأشكال مختلفة، وعلى سبيل

المثال البوذية مثلاً قد حلت أو زاحمت الشامانية في مناطق التيت والمناطق الشرقية بما يعنيه ذلك من تقديس لأشياء جديدة وإلغاء التقديس لأشياء أخرى(٤٩).

وأما عن نظرة المغول إلى الموت والحياة الآخرة فتشير المصادر المغولية في هذا الصدد إلى استعانتهم بمعارف البوذيين حيث يشار أن جنكيز خان طلب الاجتماع من راهب بوذي مشهور في الصين وكان حواره معه يدور حول مسائل تتعلق بالموت والحياة وكانت إجابة الراهب كما يلي: "لحفظ الحياة هناك وسائل ولكن للحياة الأبدية لا يوجد دواء وكذلك لطول الحياة لا يوجد دواء"(٥٠).

وبذلك وصل المغول إلى جانب كان معروفاً ويفيد بأن الحياة الدنيوية هي مرحلة قصيرة إذا ما قورنت بالحياة المستمرة الأبدية، وهي حياة ما بعد الموت وأن الإله ينهي حياة الفرد إما عصباً منه أو رحمة له.

وقد آمن المغول بأن الحياة تخلو من معنى للجنة والنار، رغم إيمانهم بأن الميت يحيى فبالآخرة حياة جسمانية وروحانية(٥١)، وانعكس هذا بالطبع على المراسم والإجراءات التي رافقت عملية الدفن عندهم(٥٢). وحول هذه المدافن كشفت التنقيبات الأثرية في مناطق مختلفة في الصين وإيران ومناطق منغوليا على أشكال مختلفة منها ما جاء على شكل هرمي بأحجام مختلفة ومنها ما جاء على شكل بنيان أن نحت في باطن ألأرض على شكل سراديب وكان يدفن مع الميت أثاث وغذاء، وفي بعض الحالات خيول، وخدم وزوجات وما يلزمه في حياته الآخرة(٥٣). إضافة أنه كان هناك الكثير من الطقوس والعبادات الأخرى التي كانت مرافقة لوفاة الزعماء أو أباطرة المغول وهو أن أتباعه كانوا يضحون بأعداد كبيرة من الفتيات إيماناً منهم بأن ذلك يخدم الزعيم المتوفى. وقد أشار الهمذاني إلى كثير من هذه الحالات(٥٤).

وبعد أن استعرضت جوانب من التطور الديني لعقائد المغول يظهر لنا أن عقائد المغول تأثرت في تعددها وتنوعها بمؤثرات مختلفة منها ما جاء من الأقوام الأتراك ومن الصينيين، ولكن أهم تأثير عليهم وعلى ديانتهم جاء فيما بعد الإسلام وهذا التأثير

الإسلامي بدأ من زمن احتكاكهم بالحضارة الإسلامية سواء عن طريق التجارة أو مع بدء الغزوات العسكرية ضد مناطق العالم الإسلامي، وهذا يؤكد بأن الإسلام كان أكثر قبولاً وموافقة للعقل من بين الديانات التي عرفها المغول كالشامانية، والمانوية، والبوذية، والمسيحية.

والترك مثل غيرهم من الأمم شغلوا دوراً بارزاً في حياتهم، ولم تكن تجمعهم عقدية واحدة، بل كان لكل قبيلة معتقدها والمغاير لمعتقدات جارتها غالباً. وإذا ما استعرضنا بعض الجوانب للتطور الديني في عقائد الغز من حيث تعددها وتنوعها نلحظ مؤثرات خارجية مختلفة، كما وتتشابه في جذورها إلى حد كبير مع عقائد المغول من حيث أصولها ونظرتها وتقديس الأشخاص والموت والحياة الآخرة.

وفيما يلي بعض العقائد السائدة بينهم:

يزعم البعض أن له اثني عشر رباً، رب الشتاء، ورب للصيف، ورب للمطر، ورب للريح، ورب للسحر، ورب للناس، ورب للدواب، ورب للماء، ورب لليل، ورب للنهار، ورب للأرض، وكان أكبرهم الرب الذي في السماء، إلا أنه يجمع مع هؤلاء باتفاق ويرضى كل واحد منهم بعمل شريكه.

وهناك جماعة تعبد الحياة والطبيعة بشكل مطلق، وتكتفي بالتفكير والتأمل، وأخرى تعبد الكركي، وسبب ذلك أنهم حاربوا قوماً من أعدائهم فهزموهم وقد وجدوا الكركي صامتاً ورائهم، ولهذا عبدوا الكركي وقالوا: هذا ربنا هزم أعداؤنا(٥٥).

ومنهم من يعتقد بوجود إله واحد، وأنه في السماء ولا يرى وأطلقوا عليه اسم "تنكري" وعني عند البعض منهم اسم لحضرة السماء، وقال بعضهم هو السماء. إن اسم الباري عندهم "بير"(٥٦).

ويعتقدون أيضاً أن هناك سبعة أطباق في السماوات، كما ذكروا الكواكب واسم الميزان في النجوم وعدد منازل القمر.

كما وجدت جماعة يعبدون من تجاوز الثمانين عاماً[٥٧]، ومجموعة أخرى تدعى المعطلة ويعتقدون بقدم العالم، وأن العالم لا صانع له ولا مدير[٥٨].

وبالمقابل وجد أناس يؤمنون بإله واحد ويعتقدون بوجود يوم الحساب والعقاب[٥٩]، ومنهم من قدّس الحيوان وعظّم البقر مثل "البجا" الذين كانوا يحرقون أنفسهم بالنار، وإذا مات ملكهم يحرقون دوابهم، ولهم أفعال مثل أفعال الهند[٦٠].

كما إننا نجد من يعبد الأوثان، ومن يعبد الشمس، حيث وجدت جماعات مثيرة أطلق على عبادتها "السمنية"[٦١]، وكان هنا نسبة كبيرة من الماجوس الذين يعبدون سهيلاً وزحلاً، والجوزاء وبنت نعش والجدي وفوق كل ذلك رب الأرباب[٦٢].

وفي قبيلة البغراج كانوا يعبدون المصحف، وزيد عندهم ملك العرب، وعلي بن أبي طالب آلهة العرب إذا اعتبروا ملكهم "علوي" من ولد علي من زيد وكان لديه مصحف مذهب على ظهر أبيات شعر رثى بهذا زيد لذلك عبدوه، ونلحظ هنا نوعاً من التطور الديني نتيجة لمؤثرات خارجية جاءت فيما بعد من الإسلام.

وكان بينهم من لا يعبد شيئاً بل يسمون كبراءهم أرباباً واعتبروا زعيم القبيلة بمقام الإله وألّهوه[٦٣].

وكان الشامان[٦٤] يهيمن على حياتهم الدينية، فهو الذي يطرد الأرواح الشريرة المقيمة تحت الأرض، وهو يستنزل البركة من روح الأرض والماء الخيرتين وأرواح الأسلاف الطائفة في الجنة.

ولم يكن لأحد أن يجرؤ أن يتصل عن غير طريق الشامان بالذات العليا، والمساء هي الإله الذي برأ العالم والذي تخضع لحكمه الطباق السبع عشر العليا الآهلة بالكائنات الصالحة، والجدير بالذكر وجود أتباع للشامانية حتى الفتح الإسلامي[٦٥].

كما انتشر بين الأتراك قبل أن يعرفهم الإسلام بقواه وتعاليمه – الإيمان بالقضاء والقدر[٦٦] المتجسدة في العالم والزمان.

وقبل انتشار الإسلام بينهم نشطت البعثات التبشيرية المسيحية في بلاد الترك، فوجد بينهم قسم كبير من النصارى، كما ظهرت بعثات تبشيرية بوذية نافست المسيحية والمانوية[٦٧]، ومع الفتح الإسلامي وجد الترك في مذهب أهل السنّة الواضح الرصين ما يتلاءم مع عقولهم البسيطة، فأقبلوا عليه بحماس وقوة واعتنقوا الإسلام.

ولكنهم ظلوا حاملين شيئاً من عقيدتهم فأدخلوها للدين الإسلامي وطورها وتظهر الشامانية في أولى المرتب التي بقيت موروثة وتأثر بها المسلمين إلى جانب بعض العادات الزرداشتية في التأمل والانفراد والتفكير[٦٨].

وإن الخلاف بين الديانات والعبادات وما يرافقها من اختلاف في ممارسة الشعائر والطقوس هو أمر طبيعي، من منطلق إن التدين عند الجميع أساسه واحد، وقد أشارت بعض المصادر إلى مثل هذه الآراء كقول أحد الزعماء لرحّالة أوروبي: "نحن نعتقد أنه لا يوجد إلا إله واحد عن طريقه نعيش وعن طريقه نموت" وأنتم أعطاكم الكتاب المقدسي، وأما نحن فقد وهبنا الإله الكهنة ونحن نعمل وفق ما يقولون ولنا أن بسلام"[٦٩].

وإذا ربطنا هذا القول بالاعتقاد الديني البدائي – الاعتقاد بالكهنة والرهبان الشامانيين – الذي ركزوا مفهوماً لدى أتباعهم: يقضي بفهم العالم على أنه مأهول بأعداد كبيرة من الأرواح الشريرة والخيرة المسيطرة على العالم بواسطة أعمال سحرية تمارس عن طريق الكهنة[٧٠].

ومثلهم مثل المغول حيث ساد الاعتقاد لديهم بقدسية وسماوية أصولهم وسيساعدهم الإله "تنكري" أو تنكر بحيث يسيطر هو وقومه على مقدرات العالم[٧١].

وعلى ما يبدو أن هذه الخلافات العقائدية والآراء الفلسفية التي ظهرت في تلك الفترة ما هي إلا مؤثرات جلبتها القبائل من الصين والهند.

وقد عرفت بعض القبائل التركية مجموعة من الأشياء المقدسة خلال تطور المعرفة الدينية لديهم، فقدسوا بعض الأفراد والأسر ونسبوا إليهم القدرة الخارقة وهذه الشخصيات احتلت مرتبة الكهانة[٧٢]، أو رجل الدين، والمعروف عند الأتراك القدماء أن رجل الدين والساحر تمتع بقوة مؤثرة على جوانب مختلفة من حياة الناس، وأقاموا اتصالات مع الإله، فهم الأطباء يعالجون المرضى، وهم القادرين على التنبؤ، وقد عرفوا عند الترك باسم "قام" أو "باكي" و"بيلي"[٧٣]. وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى تدخل هؤلاء في أمور الحاكم، ولكنهم لم يصلوا إلى مرتبة الإله وأبناء السماء.

ولهذا سعت الكثير من الشخصيات للحصول على المنصب الديني لما كان يعنيه من قدسية واحترام.

وقدس الغز المظاهر الطبيعية من الحيوان والنبات[٧٤]، ومثال ذلك الجبال التي اعتبرت مسكناً للآلهة، وشملت هذه القدسية ما في الجبل من مياه وحياة نباتية، وهذه الطقوس الدينية عرفت عند أقوام أخرى مثل الهند أو العرب في جاهليتهم قبل الإسلام، حيث كانوا يقسمون بالأزلام[٧٥]، ويعبدون طقوساً مشابهة، مما يؤكد أن الكثير من الديانات البدائية عند الشعوب المختلفة في كثير من طقوسها تتمحور جميعها حول كطلب الخير وإبعاد الشر من رموز أو أصنام أو مظاهر طبيعية اعتبروها آلهة أو مقدسات تشفع لهم عند الإله.

وقد صنفت هذه القوة الخفية حسب القوة والاختصاص، كما أن الغز قدسوا ألواناً اعتبروها ألواناً إلهية محببة كاللون الأرجواني الذي تصنع منه ثياب الملوك عندهم[٧٦]، وقدسوا أنواعاً معينة من الحيوانات ومنها على سبيل المثال لا الحصر: اعتمادهم التقويم الاثني عشري والذي يعتمد على جعل كل سنة باسم حيوان من الحيوانات وذلك ما يلي[٧٧]:

١- "سنجان بيل" سنة الفأرة.

٢- "برس بيلي" سنة الفهد.

٣- "نقشقان بيلي" سنة الأرنب.

٤- "نال بيلي" سنة التمساح.

٥- "يلات بلي" سنة الحية.

٦- "ترديلي" سنة الفرس.

٧- "لاقوي يلي" سنة الغنم.

٨- "يحين يلي" سنة القرد.

٩- "آت يلي" سنة الكلب.

١٠- "تنكيلي" سنة الخنزير.

١١- "نتاعوني" سنة الدجاج...إلخ.

وتزعم الترك أن لكل سنة حكمة يتفاعلون بها، واعتبروا سنة الدجاج يكثر فيها الطعام ويقع التشويش بين الناس، وسنة التمساح تكثر فيها الأمطار والخصب لأن مسكنه الماء، وإذا ما دخلت سنة الخنزير يكثر فيها البرد والثلج...إلخ.

ويوجد عند الترك أساس للأيام السبعة لأن الأسبوع عرف بالإسلام، أن الشهور عندهم تسمى بالعربية(٧٨)، ويزعمون بأن أرواح الموتى تجمع ليلاً في كل سنة فتدخل الأمصار التي كانت فيها حياة أجرامها، وتزور أهاليها، فمن صادف ذلك الدوي ليلاً مات(٧٩)، وكان لديهم اسما لحزب الجن ويزعمون أن الجمعين إذا تلاحما فقبل ذلك الجن الذي يسكن ولاية هذين الجمعين تعصبا لصاحب ولايتهما من الأنس، فمن ظفر منهما يكون الظفر لصاحب ولايته، ومن انهزم منهما ليلاً يكون الدبرة على الملك الذي يسكن هذا الحزب من الجن وولايته. ويقال: إن جيوش الترك تتستر في ليلة الميعاد وتدخل الخيام عند وقع نبال الجن وهذا أمر متعارف لديهم(٨٠).

وعندهم "قوج" أتوكل - سيفه من الجن يعالج المصاب به، ويضرب الماء البارد على وجهه، ثم يقال حينئذٍ: "قوج ويبخّر بعده بجرمل وعود"، وهذا مأخوذ من قولهم: "قج

مج" أي اهرب وفرّ ياجني[٨١]. يقولون هذه العبارات لشفاء الإنسان من الجن المتلبّس به. وكانوا يعتقدون أن لحم التيس يكون دواء، وأن لحم الخنزير نفاخاً يهيج الريح في البطن[٨٢]. وأن كلمة "أناساغون" تعني الأب الطبيب الذي يقوم بمداواة المرضى، ومن الأمور التي اعتقد بها الغز وأخذوا بها، إذا خرج أحدهم ليلاً من خيمته وسمع صوتاً فإنه يلبسه ويعيش ملازماً له مدى الحياة. لهذا كانوا لا يجرؤون على الخروج ليلاً والتجول بعد غروب الشمس[٨٣]، فهم يعتقدون بالجن، والموتى، والسحر، والتنجيم، ويقومون باحتفالات دينية بمناسبة الأعراس والولادات وعيد النيروز[٨٤].

وكانت أعلام الملك عندهم تتخذ من ديباج أو حرير نارنجي اللون لأنهم يتفاءلون بهذا اللون[٨٥].

وقد تميزت قبائل الترك بعادات وتقاليد خاصة بها، فبعضهم يحرقون موتاهم إذ يعتقدون بأن النار تطهر جثته ودنيته، ومنهم من يدخل مع الميت عبيده وخدمه أحياء، والكثير منهم يعقدون دواب الميت[٨٦]، وإذا مرض رجل منهم وكان له جوار وعبيد خدموه، وإن لم يكن أحد من أهل بيته يضربون له خيمة، ويبقى فيها إلى أن يموت أو يبرأ من المرض، وإذا كان فقيراً بموه في الصحراء[٨٧]، وإذا مات الرجل منهم حفروا له حفرة كبيرة كهيأة البيت وعمدوا إليه وألبسوه – طرطقه وقوسه، وجعلوا في يده قدحاً من الخشب فيه نبيذ ويأتون بكل ماله ويضعونه معه في ذلكم البيت، ثم يجلسونه فيه ويسقفون البيت عليه، ويجعلون له قبة من الطين وتسمى "التل" ثم يعمدون إلى دوابه، وعلى قد كثرتها فيقتلون منها مائة رأس إلى مائتي رأسن، ويأكلون لحومها إلا الرأس والقوائم والذنب معتقدين أن هذه الدواب يركبها إلى الجنة[٨٨].

وقوانينهم صلبة، لا تكتفي بجعل عقوبة الإعدام جزاء الخيانة والقتل بل كانت أيضاً عقاباً على جريمتي الزنا والجبن[٨٩].

وتشددوا كثيراً في الجرائم المدنية، وعلى سبيل المثال فإن عقاب سرقة الفرس عندهم أن يدفع السارق تسعة أمثالها، فإن لم يتوفر ذلك يؤخذ أولاده[٩٠].

ولقد اهتموا كثيراً بالأسرى العسكريين لديهم، وكانوا يتزاوجون من الغير مثل غيرهم من القبائل... كما وجدت عندهم بعض العادات الغريبة كقتل الملك إذا تزوج وقد طبق ذلك على ملك الخطلخ الذي لا يحق له الزواج فإذا تزوج قتل، وحاربوا اللواطة وعدّوها أمراً عظيماً وطبقوا عقوبة القتل على الاثنين، ومن يزني كانوا يشقونه نصفين[٩١].

واتبعوا مراسم خاصة للزواج، وهي أن يخطب الواحد منهم إلى الآخر بعض حرمه إما ابنته أو أخته أو من يملك أمره.

وجرت العادة عند بعض قبائل الخطلخ أنهم يتزوجون من الحرم، ولا يحق للزوجة الزواج بأكثر من واحد، فإذا مات الزوج لا تتزوج بعده، وتتنوع المهر عندهم، فإما أن يكون عمل الرجل في خدمة ولي الزوجة مدة سنة كاملة، أو يدفع جمالاً ودواب، أو ألف غطريقية ولا يخلو الرجل بزوجته قبل دفع كامل صادقها، عندها يحق له أن يأخذها إلى بيت الزوجية وبحضرة أبيها وأمها[٩٢]. وهناك عادات اتبعها البعض منهم بالسماح للبنات والنساء جلب الأغراب إلى مخادعهم. ويروى أن كثيراً من المعارك التي دارت بين قبائلهم كانت بسبب النساء.

وغلبت على عادات هؤلاء البدو التنقل في السهوب، وهذا ترك أثره على السكن والعمارة حتى أن ابن فضلان وصفهم بقوله: "إنهم كالحمير الضالة يرتحلون من مكان إلى آخر"[٩٣]. وقد تعددت أشكال المساكن والمواد التي صنعت منها عندهم، فالغزية أحد قبائلهم سكنوا في بيوت من شعر والبعض الآخر بنوا بيوتهم من القصب والكماك[٩٤]، ولبسوا الصوف وجلود الحيوانات، وفي بعض الأحيان القز، إلا أن البعض منهم لم يلبس الصوف والفراء لأسباب دينية، مثل قبيلة الجكل والخفناتيون الذين امتنعوا عن لبس أي شيء مصنوع[٩٥].

أما طعامهم فكان الفواكه وكافة أنواع الثمار الموجودة في بلادهم، وكذلك القمح والشعير والجلبان والحمص والعدس، إضافة إلى لحوم حيواناتهم واعتمادهم على الصيد. ووجدت عندهم قبائل لا تأكل اللحم لاعتبارات دينية وعقائدية(٩٦).

هذا وأطلق الترك على أمرائهم أسماء وصفات لها علاقة بحياتهم اليومية وعاداتهم(٩٧).

وكانوا يسمون أولادهم بأسماء الطيور والحيوانات القوية ظناً منهم بأنها تسكبهم القوة والشجاعة، وباختصار فإن تقاليدهم كانت طوطمية، وعاداتهم قبلية وعشائرية، ومن المعروف أنه كان للترك علاقات استراتيجية وتجارية وسياسية عبر تاريخهم الطويل، خصوصاً مع الصين والعرب بشكل خاص، والهند وفارس والخزر بشكل عام(٩٨)، وأن هذه العلاقات خلقت نوعاً من التمازج بين العادات والتقاليد والأديان، وأن التبادل التجاري مع الهند لم ينقطع في أوقات السلم والحرب بعكس العلاقات مع الصين(٩٩)، وهذا ما دعم الافتراضات بأن الخلافات العقائدية والفكرية والآراء الفلسفية ما هي إلا تصورات حملتها تلك القبائل معها من الصين والهند.

وأما عن العلاقات مع الفرس، فما من شك أن فارس كانت تقيم وزناً للقبائل التركية لإدراكها قوة هذا الخزان البشري، لذلك اضطرت إلى عقد اتفاق معها وقبول الصلح مع بيزنطة لتتفرغ لقتال هذه القبائل، ولكن الأمور لم تكن هكذا على الدوام بل تخللها عقد اتفاقات ومصاهرات وعلاقات ودية(١٠٠).

وعلى صعيد بلاد الخزر، كانت علاقتهم طيبة مع الترك ولكن حصل شرخ فيما بعد بسبب اعتناق الخزر اليهودية، ولكن هذا لم يمنع استمرار بعض القبائل بالقيام بنشاط على صعيد التجار، وصيادي السماك، بالقرب منهم في البحر الأسود، ومهما تكن طبيعة العلاقة فإن هذا لم يمنع وصول بعض المبشرين بالمسيحية واليهودية عن طريق بلاد الخزر إلى الترك(١٠١).

وبعد أن دخل الإسلام بطرق مختلفة إلى بلاد ما وراء النهر في القرن الثاني للهجرة/ الثامن الميلادي نجد أن العلاقات بين سكان هذه المناطق من الأتراك الذين أسلموا قد توطدت مع المسلمين الآخرين من الفرس والعرب الذين حملوا راية الإسلام إلى هذه المناطق، وبدأ الأتراك يستفيدون من حضارة العرب وقد وصل الإسلام إليهم عن طريق دعاة كانوا قدوة في التعامل، كما وصل عن طريق التجار الذي كانوا يترددون على هذه المناطق من أجل التجارة ونشر الإسلام، كما وساهم الغز في جلب بعض مؤثراتهم للعقيدة الإسلامية بعد دخولهم في الإسلام كنظام الزوايا والقدوة التي تمنحها هذه المؤثرات لبعض الشيوخ. وبدأت تتعزز العلاقات بين الأتراك البدو وأهالي هذه المناطق على أساس تكاملي ويمكن القول: إن التبادل التجاري كان عاملاً مساعداً على نشر الإسلام وتقبل الأتراك للعقيدة الجديدة، وبعد الإسلام ازدادوا طموحاً ولكن تحت مظلة الإسلام(١٠٣).

الحواشي

(١) شامان: أخذت هذه الكلمة معانٍ متعددة في لغات مختلفة، فهي لغة الأتراك القدامى تعني "قام" أي رجل الدين، وقد ظهرت كلمة شامان في نقش أورخون بما يعني "الرجل الذي يعرف" والشامان ممكن أن يكون رجلاً أو امرأة، وهو رجل الدين في الديانة عند المغول.

انظر: بارتولد، فاسيلي فلاديميروفتش، **تاريخ الترك في آسية الوسطى**، ترجمة أحمد السعيد سليمان، مراجعة إبراهيم ثبري، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨، ص ١١-٢٠.

بارندر، جيفري: **المعتقدات الدينية لدى الشعوب**، ترجمة د. إمام عبد الفتاح، عالم المعرفة، عدد ١٧٣، سنة ١٩٩٣، ص ٢٧٩.

Kwiatkowski, Gerhard (Hrsg); Die Religionen. Binliographisches institut, Zunich, 1977, P.379-380.

(٢) بياني، شيرين: **دين ودولت در إيران عهد المغول**، مجلد أول، مركز نشر دانشكاهي تهران، ط٢، ١٣٧٠هش، ص ٣٩، ٣٧.

(٣) بارندر: **مرجع سابق**، ص ٢٨١.

(٤) بارتولد: **تاريخ الترك**، ص ١٥٣.

(٥) بارتولد: **مرجع سابق**، ص ٢٥٣.

(٦) الصياد، فؤاد عبد المعطي: **المغول في التاريخ**، مكتبة الشريف، وسعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٩، بارندر: **تاريخ الترك**، ص ١٤. الياد، ميرسيا، **تاريخ المعتقدات الدينية**، ترجمة عبد الهادي عباس، جزء ٣، دمشق، ١٩٨٧، ص ١٧-١٨.

(٧) ديوان لغات الترك: الكاشغري محمود بن الحسين بن محمد الكاشغري، مج ١، ص ١١٩-١٢٠.

(٨) الصياد: **المغول في التاريخ**، ص ٣٣٥.

(٩) بياني: **دين ودولت**، ص ٣٦-٣٧.

(١٠) قبيلة قيات: طائفة مغولية صغيرة معروفة باسم "بورجقين" وكانت مساكنها بين نهر أونن وحتى سفح جبل قراقورم وإلى هذه القبيلة يعود نسب جنكيز خان.

انظر: إقبال عباس: **تاريخ مفصل غيران ازسفيلاي مغول تا اعلان مشروطيت** جلد أول، طهران، ١٣١٢هـ، ص ، ص ٧.

(١١) قببة أويرات: مساكنهم بين نهر أونن وبحيرة بايكل، ذكرتها المصادر الإسلامية باسم "العوايراتية" وهاجرت منها جماعات إلى بلاد الشام ومصر بعد سنة ٦٩٥هـ.

انظر: الجزري: شمس الدين محمد بن إبراهيم: **حوادث الزمان** (حوادث الفترة بين (٦٩٤-٦٩٦هـ) حققها وعلق عليها نعمان جبران، فرايبوبنج، ١٩٨٧، ص ٥٨-٦٠.

إقبال: **تاريخ مفصل إيران**، جلد أول، ص ٧.

(١٢) قبيلة كرايت: موطنهم الواحات الشرقية في صحراء جوبي وجنوب بحيرة بايكل حتى سور الصين.

انظر: الصياد: **المغول في التاريخ**، ص ٢٧. إقبال: **تاريخ مفصل إيران**، جلد أول، ص ٧ شبوار.

برتولد: **العالم الإسلامي في العصر المغولي**، ترجمة خالد أسد عيسى، راجعه وقدم له د. سهيل زكار، دار حسان للطباعة النشر بدمشق، ١٩٨٢، ص٢٠-٢٤.

(١٣) القبيلة الإيغورية: سكنت جماعات منهم في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة على حدود تركستان وحوض نهر تاريم، واستقروا في نواحي (براب خرم، وسيطروا على الطخارين وشكلوا دولة شرق تركستان، واستمرت حضارتهم إلى القرون الوسطى).

إقبال: **تاريخ مفصل إيران**، جلد أول، ص ١٦-١٧.

الهمذاني: رشيد الدين بن فضل الله: **جامع التواريخ، تاريخ المغول**، المجلد الثاني، الجزء الأول، **الإيلخانيون تاريخ هولاكو** (مع مقدمة رشيد الدين، نقله إلى العربية محمد صادق نشأت، محمد موسى الهنداوي، فؤاد الصياد، راجعه وقد له يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٩٥.

(١٤) تاريخ، أنتوني: **تاريخ الحروب الصليبية**، ترجمة أحمد سبانو، نبيل الجرودي، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٦١، العريني، السيد الباز: **المغول**، دار النهضة العربية للطابعة النشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٥.

(١٥) المذهب النسطوري: يعود ظهور المذهب النسطوري إلى القرن الخامس الميلادي وينسب إلى نسطورس أحد رهبان أنطاكية، وأتباع هذا المذهب يقرون بأن السيد المسيح ولد إنساناً كاملاً ثم تدخلت فيه الروح الإلهية فيما بعد.

(١٦) شبولر، برتولد: **العالم الإسلامي في العصر المغولي**، ص ٢٠-٢٤، تعريب عيسى، دار حسان، دمشق، ١٩٨٢. العريني: **مرجع سابق**، ص ٣٤.

(١٧) الصياد: **المغول في التاريخ**، ص ٢٩. إقبال: **تاريخ مفصل إيران**، جلد أول، ص ٧-٨.

(١٨) بياني: **دين ودولت**، ص ٥-٦.

(١٩) Kaschewsky, Rudolf: Die Religionen der mongolen, P.I 19 - 120.

بروج، **مرجع سابق**، ص ٢١٦. الصياد: المغول، ص ٣٣٦.

- Morgan David: The Mongols, Osford, 1986, P. 232,

(٢٠) Saunders, JJ,: The History of The Mongol Conquests, London,1971, P.68

(٢١) بارتولد: **نفسه**، ص ١٥٥.

(٢٢) القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس أحمد: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة. د. ت، مجد ٤، ص ٣١١. إقبال: **مفصل إيران**، جلد أول، ص٧٧.

(٢٣) Weiers, Michael: Die Mongolen Darmstadt, 1986, P.IX - X.

(٢٤) بروج: **مرجع سابق**، ص ٢٦.

(٢٥) Hessig, W,: Die Geheime Geschichte der Mongolen Dusseldor F, 1981 .P. 11 - 17.

(٢٦) بياني: **دين ودولت**، ص ٢٧.

(٢٧) بياني: **دين ودولت**، ص ٥٣.

(٢٨) Weiers: Op. Cit, P. IX - X-

(٢٩) القلقشندي: **مصدر سابق**، ج٤، ص ٣١٠.

(٣٠) الصياد: **المغول**، ص ٣٣٦.

(٣١) ماركو بولو: **رحلات ماركوبولو**، ترجمها إلى الإنكليزية مارسدن وترجمها إلى العربية عبد العزيز جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ج١، ص١٤١.

(٣٢) بارتولد: **تاريخ الترك**، ص ١١.

(٣٣) العريني: **مرجع سابق**، ص ٣٤.

(٣٤) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم: **الكامل في التاريخ**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢. ج١٢، ص ٣٦٠. القلقشندي: **مصدر سابق**، ج٤، ص ٣١٠. ابن كثير: **مصدر سابق**، جلد ٧، ص ٨٨.

(٣٥) Kaschewskg: Op. Cit, P. 115

(٣٦) Kaschewskg: Op. Cit, P. 117

(٣٧) Kaschewskg: Ibid, P. 117

(٣٨) أرنولد، توماس: **الدعوة إلى الإسلام**، ترجمة إلى العربية وعلق عليه د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٥٠. بروج: **مرجع سابق**، ص ٢٦٠.

(٣٩) أرنولد: **مرجع سابق**، ص ٢٥٠–٢٥١.

(٤٠) **القرآن الكريم**، سورة مريم، الآيات ١٦–٢٠.

(٤١) الجويني: **مصدر سابق**، ص ٤٣. إقبال: **تاريخ مفصل إيران**، جلد أول، ص٨٦.

(٤٢) غروسيه: **مرجع سابق**، ص ١٠٤–١٠٥.

(٤٣) بروج: **مصدر سابق**، ص ٢٦٠. الصياد: **المغول**، ص ٣٣٤.

(٤٤) بارتولد: فلاديميزوفتش: **تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي**، نقله عن الروسية صلاح الدين عثمان هاشم، الكويت، ١٩٨١، ص ٥٧٢. بياني: **مرجع سابق**، ص ٢٤–٥٩. غروسيه: **مرجع سابق**، ص ٢١١.

(٤٥) بياني: **مرجع سابق**، ص ٢٤–٢٦–٢٧.

(٤٦) نبئي: أبو الفضل: **تقويم وتقويم در تاريخ**، مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس، قدس رضوى، مشهد، جاب دوم، مهر ١٣٦٦هـ. ش ص ٨١–٩٤. بارتولد: **تاريخ الترك**، ص ٩١.

(٤٧) ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم: **الكامل في التاريخ**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ج١٢، ص ٣٦٠. ابن كثير: **مصدر سابق**، مجلد ٧، ص ٨٨.

(٤٨) بياني: **مرجع سابق**، ص ٣-٤، ٩-١١. غروسيه: **مرجع سابق**، ص ٦٦-٢١١.

(٤٩) الصياد: المغول، ص ٣٣٤.

(٥٠) بياني: **مرجع سابق**، ص ٥٧. غروسيه: **مرجع سابق**، ص ٣٣٠.

(٥١) بياني: **مرجع سابق**، ص ٢٩.

(٥٢) بياني: **مرجع سابق**، ص ٣٠-٣١. شبولر: **تاريخ المغول در إيران**.

(٥٣) بياني: **مرجع سابق**، ص ٣٠-٣٤.

(٥٤) الهمذاني: **جامع التواريخ** (تاريخ خلفاء جنكيزخان)، ص ٣٠.

(٥٥) ابن فضلان بن راشد: **رسالة ابن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر**، تحقيق سامي الدهان، مديرية التراث، دمشق، ١٩٧٩، الطبعة الثانية، ص ١٤٠.

(٥٦) البلخي: **البدء والتاريخ**، تحقيق علي بن محمد بن البجاوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٢، الطبعة الأولى، ص ٣٦. **ديوان لغات الترك** للكاشغري: محمود بن الحسين بن محمد الكاشغري، مج١، ص ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧.

(٥٧) الحموي، ياقوت بن عبد الله: **معجم البلدان**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥، الطبعة الأولى، ج٣٠، ص ٤٤١.

(٥٨) ابن فضلان: **مرجع سابق**، ج١، ص ١٤٤.

(٥٩) ابن فضلان: **مرجع سابق**، ج١، ص ١٢٢-١٢٩.

(٦٠) ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، المصدر السابق، ج٣، ص ٤١٦.

(٦١) الشامانية أو السمنية: فرقة من الفرق البوذية، كانوا يعيشون في بلاد ما وراء النهر منذ الألف الأول ق. م. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، ج١٣، ص ٢٢٠.

(٦٢) **ديوان لغات الترك** للكاشغري: مرجع سابق، ص ٧٢ و ٣٤١.

(٦٣) **ديوان لغات الترك** للكاشغري: مرجع سابق، مج ٣، ص ٢٧٩. ابن فضلان: **مرجع سابق**، ج١، ص ١٢٢.

(٦٤) الشامانية: في بعض المصادر العربية، أتت باسم السمنية، أحمد محمد مشكور **موسوعة الفرق الإسلامية**، مج البحوث الإسلامية، بيروت، ١٩٩٥، الطبعة الأولى، ص ٣١٥.

(٦٥) فامبري، أرمينوس: **تاريخ بخارى**، منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر. تعريب د. أحمد محمود الساداتي، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٢٨.

(٦٦) بروكلمان (كارل): **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، الطبعة العاشرة، ص ٢١٦.

(٦٧) بروكلمان: **مرجع سابق**، ص ٢٦٢.

(٦٨) ابن قايماز (الذهبي): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب أرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣، الطبعة التاسعة، ج٩، ص ٣١٣. الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ٨٢-٨٣.

(٦٩) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ١١٩.

(٧٠) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ٢٧٩.

(٧١) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٧٢) ابن كثير: **البداية والنهاية**، تحقيق علي البجاوي، مكتبة المعـارف، بيـروت، ١٤١٢، الطبعة الأولى، مج ٧، ص ١١٨.

(٧٣) إقبال عباس: **تاريخ مفصل إيران**، ص ٨٦.

(٧٤) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ١١٩-١٢٠.

(٧٥) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج٣، ص ٣٠.

(٧٦) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج٣، ص ٧، مج ١ ص ٧٢-٧٧.

(٧٧) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ٢٨٩.

(٧٨) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ٢٩٠-٢٩١.

(٧٩) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ١٧٥.

(٨٠) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ١٧١.

(٨١) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ١٢٠.

(٨٢) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ١٨٨.

(٨٣) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٠، ٢٨٨.

(٨٤) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج١، ص ٢٧٧.

(٨٥) الكاشغري: **ديوان لغات الترك**، مج٣، ص ٩٢.

(٨٦) المقدسي: **البدء والتاريخ**، ج ٣، ص ٢١٣. ياقوت الحموي: **المصدر السابق**، ج٣، ص ٤٤٣. ابن فضلان: **المصدر السابق**، ج١، ص ١٢٦.

(٨٧) ابن فضلان: **المصدر السابق**، ج١، ص ١٢٩.

(٨٨) ياقوت الحموي: **المصدر السابق**، ج٣، ص ٣٣٤.

(٨٩) ابن فضـــلان: **المصـــدر الســـابق**، ج١، ص ١٢٩. ول. ديوارنـــت: **قصـــة الحضارة، عصر الإيمان**، ص ١٠١. الكاشغري: **لغات الترك**، مـــج١، ص ٤٣ و ٦٦.

(٩٠) ابن فضلان: **المصدر السابق**، ج١، ص ٢٧، ٣١.

(٩١) ابن فضلان: **المصدر السابق**، ج١، ص ١٢٥.

(٩٢) ابن مسكويه: **تجارب الأمم**، **تحقيق** أبو القاسم أمابر، دار ســـروش، طهـــران، سنة ١٩٧٨، الطبعة الأولى، ج٢، ص ٣٩٧.

(٩٣) ابن فضلان: **رحلة في بلاد الترك**، ج١، ص ١٢٢.

(٩٤) المقدسي: **البدء والتاريخ**، ج٤، ص ٦٣.

(٩٥) ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، ج٢، ص ١٢٣.

(٩٦) ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، ج٢، ص ٣٩٦.

(٩٧) ابن فضلان: **رحلة في بلاد الترك**، ج٢، ص ١٢٥–١٢٦.

(٩٨) ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، ج٣، ص ٤٤٢.

(٩٩) ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، ج٣، ص ٤٤٢–٤٤٣.

(١٠٠)ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، ج٣، ص ٣٥٢.

(١٠١) بروكلمان: **المرجع السابق**، ص ٢٥٥.

(١٠٢)ابن جرير البري: **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق إحســـان حقـــي، دار الكتـــب العلمية، بيروت، ١٤٠٧، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ص ٣١٦.

(١٠٣)ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، ج٤، ص ٤٢٣.

المصادر والمراجع

١- ابن الأثير: (عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم) الكامل في التاريخ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٢م، ج٢.

٢- ارنولد: توماس: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة إلى العربية وعلق عليه د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.

٣- إقبال عباس: تاريخ مفصل إيران، ازستيلاي، تا، اعلان مشوطيت جلد أول، طهران، ١٣١٢هـ.

٤- بارتولد، فلاديميروفيتش: تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، نقله عن الروسية صلاح الدين عثمان هاشم، الكويت، ١٩٨١.

ب- تاريخ الترك في آسية الوسطى، ترجمة أحمد السعيد سليمان، مراجعة إبراهيم صبري، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢.

ج- العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة خالد أسعد عيسى، راجعه وقدم له د. سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٢ .

٥- بارندر جيفري: المعتقدات الدينية لدى الشعوب، ترجمة د. إمام عبد الفتاح، عالم المعرفة، العدد ١٧٣، سنة ١٩٩٣.

٦- بروج أنتوني، تاريخ الحروب الصليبية ترجمة أحمد سبانو، نبيل الجديرودي، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥.

٧- بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية ترجمة أمين فارس، ومنير البعلبكي، دار العمل للملايين، بيروت ١٩٨٤، الطبعة العاشرة.

٨- البلخي: البدء والتاريخ، تحقيق علي ابن محمد البيجاوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى.

٩- بياتي، شيرين، دين ودولت، ديرايران، عهد المغول جلد أول، مركز نشر دانتشكاهي، نهران، ١٣٧٠هـ.

١٠- ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، تحقيق إحسان حقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧، الطبعة الأولى، الجزء الأول.

١١- الجزري: شمس الدين محمد بن إبراهيم: حوادث الزمان، الفترة ما بين (٦٩٤-٦٩٦هـ) حققها وعلق عليها نعمان جبران فرايبوريخ ١٩٨٧.

١٢- الحموي (ياقوت): معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥، ط الأولى، ج٣،

١٣- الذهبي ابن قايماز: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب أرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤، ط٩، ج٩.

١٤- العريني: السيد الباز: المغول، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.

١٥- فامبري، أرمينوس تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر تعريف د. أحمد محمود الساداتي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

١٦- ابن فضلان بن راشد: رسالة ابن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر، تحقيق د. سامي الدهان، مديرية التراث، دمشق ١٩٧٩، الطبعة الثانية ، ج٢.

١٧- الصياد، فؤاد عبد المعطي: المغول في التاريخ، مكتبة الشريف وسعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢.

١٨- القلقشندي: شهاب الدين أبو العباس أحمد: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة، د. ت، مجلد ٠٤

١٩- ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق علي البجاوي، مكتبة المعارف، بيروت ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، مج٠٧

٢٠- الكاشغري: ديوان لغات الترك، محمود بن الحسين بن أحمد الكاشغري، مج١، مج٢، مج٠٣

٢١- اليادرمرسيا: تاريخ المعتقدات الدينية، ترجمة عبد الهادي عباس، ج٣، دمشق ١٩٨٧٠

٢٢- ماركو بولو: رحلات ماركو بولو، ترجمها إلى الإنكليزية مارسون، وترجمها إلى العربية عبد العزيز جاويد، الهيئة المثرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ج٠١

٢٣- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٣هـ، ط١، ج٠٣

٢٤- ابن مسكويه: تجارب الأمم، تحقيق أبو القاسم، دار سروش، تهران سنة ١٩٧٨، ط١، ج٠٢

٢٥- نبئي: أبو الفضل: تقويم وتقديم دار التاريخ، مؤسسة جاب وانتشارات أسنان قوس، قدس رضوي، مشهد، جاب دوم، سهر ١٣٦٦هـ ش.

٢٦- الهمذاني، رشيد الدين بن فضل الله: جامع التواريخ، تاريخ المغول، المجلد الثاني، الجزء الأول، الإليخانيون، تاريخ هولاكو، مقدمة رشيد الدين، نقله إلى العربية محمد صادق نشأت، محمد موسى الهنداوي، فؤاد الصياد، راجعه وقدم له يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٦٠

المصادر والمراجع الأجنبية:

1 - Hessig, W,: Die Gehime - Geschichte der Mongolen. Dusseldon F, 198L
2 - Kuiatkowski, Gerhard (Hrsg): ie Religionen- Binliographisches institut, Zunich, 1977.
3 - Kaschewsky, Rudolf: Die Religionen der Mongolen. P.I 19 - 120.
4 - Morgan David: The Mongols. Oxford, 1986.
5 - Saunolers, JJ, : The History of the Mongol Conquests, London, 1971.
6 - Weievs, Michael: Die Mongolen. Darmstadt, 1986. P. IX - X.

النظام العسكري للجزائر في العهد العثماني

الدكتور عقيل نمير

كلية الآداب- قسم التاريخ

جامعة دمشق

النظام العسكري للجزائر في العهد العثماني

الدكتور عقيل نمير

كلية الآداب– قسم التاريخ

جامعة دمشق

يشكِّل الجيش سنداً أساسياً لأية دولة من الدول، حيث توكل إليه السلطة الحاكمة القيام بمهمتين أساسيتين: الأولى داخلية تقوم على حماية الأمن داخل البلاد. والثانية خارجية للدفاع عن البلاد ضد أي عدوان تتعرض له. واعتمدت الدولة العثمانية في الجزائر على الجيش، بعدما شكلت نواته في عام ١٥١٨م عندما أعلن خير الدين بربا روس تبعيته للدولة العثمانية ممثلة بالسلطان سليم الأول، الذي قام بإرسال ٢٠٠٠ جندي من الانكشارية إلى الجزائر، وسمح له بجمع عدد مماثل من المتطوعين، حتى وصل عدد أفراد هذا الجيش إلى ٤٠٠٠ جندي، ثم تزايد عدده عندما أرسل السلطان العثماني سليمان القانوني ٤٠ سفينة تحمل ٦٠٠٠ جندي إلى حاكم الجزائر صالح ريس من أجل مساعدته في استعادة وهران و المرسى الكبير من أيادي الإسبان، ومنذ ذلك التاريخ لعبت الهجرة والتجنيد الطوعي من جميع أنحاء الإمبراطورية، وبشكل خاص الأناضول، دوراً هاماً في تزويد إيالة الجزائر بالعناصر العسكرية (١). ينقسم الجيش في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما: الانكشارية، و طائفة الرياس، سنتناول كل قسم على حده، ونبيّن التنظيم

والمراتب المتبعة فيهما، ونتائج الصراع بين هاتين الطائفتين على الأوضاع الداخلية والخارجية لإيالة الجزائر في الفترة العثمانية ·

أولاً– الانكشارية (الجيش البري):

١ – تمهيد:

حكمت البلاد العربية التي كانت تخضع للسيطرة العثمانية من قبل طبقة كانت أغلبية أفرادها تجنّد خارج حدودها، وكانت هذه الطبقة تزود الدولة العثمانية بالقسم الأكبر من الموظفين السياسيين و العسكريين (٢)· ولم تخرج الجزائر عن هذه القاعدة، وحكمت منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، بعد إعلان خير الدين بربروس تبعيته للدولة العثمانية، من قبل جيش أجنبي أطلق عليه أسم الأوجاق أو الجيش التركي (٣)· وكان الانكشاري يجمع بين مهمتين في الوقت نفسه، مهمة إدارية مدنية ومهمة عسكرية، بالإضافة إلى قيامه بعمله الخاص، حيث كان يحق له العمل بالتجارة والصناعة وأحياناً في الزراعة (٤)، فعلى سبيل المثال كان العسكر من فئة البلوكباشي يختارون كسفراء لدى الدول الأجنبية (٥)، بمعنى آخر لعبت المؤسسة العسكرية العثمانية في الجزائر دوراً مهماً على الصعيدين الإداري والعسكري، لكن منذ عام ١٦٦٠م بدأ الباشوات المرسلون من استانبول لإدارة الجزائر يفقدون تأثيرهم الحقيقي على قرارات الجيش العثماني في الإيالة، وبدأ الباشا المنتخب من قبل الجيش يلعب الدور الأساس في إدارة الدولة عسكرياً وإدارياً (٦)·

يتبين لنا من هذا التمهيد الدور الفاعل والحقيقي الذي كان يلعبه الجيش في إدارة إيالة الجزائر وتصريف اموراها الداخلية، وتوجيه سياستها الخارجية، لكن هذه الإدارة العسكرية الحديدية انعكست على الأوضاع الداخلية في البلاد، وبشكل خاص على الرعية، التي كانت مبعدة عن لعب أي دور في

إدارة الدولة، الأمر الذي دفعها إلى التمرد والعصيان، وتعدّ ثورات بلاد القبائل وثورة القولوغلية، خير مثال على ذلك ·

٢- أصول الانكشارية الجزائرية:

يمكن التحقق من أصول هؤلاء العساكر بالاعتماد على السجلات العسكرية، التي كان يدون فيها اسم الشخص، ثم المدينة التي ولد فيها، وديانته وثقافته التي كانت تميزه عن سكان البلاد الأصليين (٧)، ونجد أحيانا أسماء المناطق الأصلية لهؤلاء الجند و ألقابهم مثل التركي، والعلج (معتنق الإسلام)، وكانت الغالبية العظمى التي تشكل الجيش العثماني من الأتراك (٨)، بالإضافة إلى قسم آخر من البدو القاطنين في الناحية الجنوبية لإيالة الجزائر والخاضعين لسلطة الداي، أو من الذين تربطه بهم علاقات تحالف وصداقة (٩).

إلا إن الغالبية العظمى من هؤلاء الجنود كانت ترجع بأصولها إلى الأناضول، حيث كانت عمليات التجنيد تتم هناك وفق ما ورد في إحصائيات كولومب (Colomb) المتعلقة بالسجلات العسكرية للجيش العثماني (١٠)، وهناك نسبة صغيرة من هؤلاء الجنود تعود أوصولها إلى مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية مثل : ألبانيا (وبشكل خاص من مدينة باسا الواقعة في الجزء الأوربي للإمبراطورية العثمانية)، البوسنة، جزيرة قبرص، كريت وجزيرة رودوس(١١)، ولأبد من الإشارة هنا من إلى أن عدداً من العساكر الذين دخلوا حديثا في الإسلام كان لهم امتيازات الانكشارية والرياس، وقد وصل هذا العدد أحيانا إلى نصف الجيش، وبشكل خاص القوة البحرية وذلك في القرن السابع الميلادي(١٢) ·

٣- عمليات التجنيد:

كانت عمليات التجنيد تتم تحت إشراف بعثات جزائرية- عثمانية، كان المسؤولون عن إدارة إيالة الجزائر يبلغون استانبول في حال نقص عدد الجنود لديهم، سواء بسبب الموت أثناء المعارك التي كانوا يخوضونها مع القوى الأوروبية الكبرى آنذاك، أو في حال وقوع هؤلاء الجنود في الأسر(١٣)٠

ويشير الرحالة الإنكليزي شاو(Shaw) إلى أن عمليات التجنيد كانت تتم كل خمس أو ست سنوات، وكان الجزائريون يرسلون سفنهم إلى الأناضول لجلب هؤلاء الجنود (١٤)٠ بينما أصبح التجنيد في القرن التاسع عشر الميلادي يتم كل سنة تقريباً نظراً لحاجة الإيالة الماسة إلى الجند (١٥) ٠ هنا نطرح على أنفسنا السؤال التالي: لماذا كانت عمليات التجنيد تتم في الأناضول وليس في الجزائر نفسها بين السكان الأصليين ؟ ألا يدل ذلك على طابع العقلية العثمانية القائم على التمييز، لاسيما وأن الهدف الأساسي من عمليات التجنيد هو دعم الجيش العثماني في الجزائر من أجل الدفاع عنها ومهاجمة السواحل الأوربية؟ إن استقدام هؤلاء الجنود كان يتم وفق الخطة التي يرسمها القائمون على هذه البعثات المرسلة إلى الأناضول، بخصوص المصير الذي ينتظرهم في الجزائر، والامتيازات التي سيحصلون عليها جراء مهاجمة السواحل الأوربية ٠ على أية حال، كانت حاجة الجزائر إلى هؤلاء الجنود ذات أثر ايجابي وهام في العلاقة بين السلطنة و الإيالة، مما أدى بالأخيرة إلى عدم قطع صلاتها مع الدولة العثمانية ٠ بالمقابل استغلت هذه الأخيرة حاجة الجزائر للجند من أجل فرض سيطرتها الفعلية على حكامها ورعيتها، لكن صفات هؤلاء الجند الأخلاقية وترتيبهم الاجتماعي كانت غير مقبولة في الجزائر، فكتابات الرحالة الأجانب تصف هؤلاء الجنود بأنهم كانوا ينتسبون

إلى أدنى الطبقات الاجتماعية، فالأب دان (Dan) " يصفهم بالرعاة الفقراء أو بأنهم أناس منحطون..." (١٦)، أما لوجيه دى تاسي(Laugier de Tassy فوصفهم " بأنهم أشقياء ومحكوم عليهم بالإعدام..." (١٧). وكان حكام الدولة العثمانية يدعمون عمليات التجنيد ويؤيدونها لكي يبعدوا العناصر المشاغبة والشقية إلى الجزائر. وكانت عمليات نقل المجندين تتم عن طريق السفن الجزائرية، ولم يكن هناك وقت محدد لقدوم هذه السفن، بل كان يحدث صدفة في إحدى الحالات التالية :

١- عندما تقوم السفن الجزائرية بعمليات بحرية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

٢- أثناء إبحار السفن الجزائرية إلى المشرق لمساعدة الأسطول العثماني في معاركه ضد أعدائه.

٣- عند قيام هذه السفن بعمليات تجارية في الحوض الشرقي للمتوسط، حيث كانت تستغل هذه الفرصة في عملية نقل الجنود (١٨).

فلماذا لم تتم عملية نقل الجنود في أوقات منظمة ومحددة من قبل حكام الإيالة وحكام السلطنة؟ أليس هذا نوع من الإهمال ؟ لاسيما وان كلا الطرفين بحاجة إلى بعضهما البعض، فالجزائر بحاجة إلى هؤلاء الجنود لقمع الثورات الداخلية وتثبيت الحكم و لمهاجمة السواحل الأوربية لتحقيق الغنى والشهرة والمجد، والدولة العثمانية من جهتها كانت تحتاج إلى هذه العمليات لتحقيق هدفين، أولهما : إبعاد هذه العناصر المشاغبة عن مركز السلطة. والثاني: العمل على استمرار نفوذها وسيطرتها على إدارة الجزائر.

بقي تجنيد العناصر من الأناضول وإرسالهم إلى الجزائر كبيراً طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، أي في عصر قوة السلطنة العثمانية

والإيالة الجزائرية معاً· غير أن عمليات التجنيد بدأت تضعف في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي نظراً لضعف الإيالة وندرة مهاجمتها للسواحل الأوربية، ففي هذه الظروف اعتمدت الجزائر على دعم الدولة العثمانية، وأرسلت بعثات عسكرية جزائرية، أو كان لها مندوبين في استانبول لتنسيق هذا الدعم (١٩) ·

وهنا نرى استغلال حكام السلطنة العثمانية لهذا الوضع من أجل المحافظة على استمرار السيطرة العثمانية وتوطيد نفوذها على الإدارة الجزائرية وتنفيذ ما يطلب إليها من أوامر سلطانية · في جميع الأحوال، فقد كانت عمليات التجنيد تخدم السلطة العثمانية الحاكمة في استانبول والجزائر، ولم ينال الرعية المحكومة من هذه العمليات سوى تحملها قساوة الجند في تعاملهم معهم، وبشكل خاص أثناء قيامهم بعملية جمع الضرائب، الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى التمرد والعصيان المسلح، وأدى ذلك إلى تدهور أحوال الإيالة الاقتصادية و الاجتماعية، وإلى توسيع هوة الحقد والكراهية بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة · وكانت عمليات التجنيد مكلفة للإيالة التي كانت مجبرة لدفع الأموال اللازمة لإتمام هذه العمليات، بالإضافة للرشوة التي كانت تدفع من قبل السلطات الجزائرية للسلطة العثمانية لتسهيل هذه العمليات(٢٠)·

وفي أواخر العهد العثماني في الجزائر اضطرت الحكومة إلى مضاعفة أعداد الجند، بسبب ازدياد الهجمات الأوربية ضدها وضعف السلطنة، فلجأت إلى التجنيد المحلي من الدواير والزمول وقبائل المخزن مثل الزواوة عام ١٨١٧م في عهد الداي علي، حيث جند حوالي ٢٠٠٠ من رجال القبائل، ونقل مقر إقامته من قصر الجنينة إلى القصبة (٢١)·

٤-عدد الجيش وتنظيمه في الثكنات:

لم يكن عدد القوة العسكرية، البرية والبحرية، ثابت في إيالة الجزائر على الرغم من عمليات التجنيد المستمرة التي ذكرناها سابقاً، حيث لعبت الدولة العثمانية دوراً بارزاً في تاريخها الطويل . ويرجع ذلك إلى أن عدداً من الجنود الأتراك كانوا يتركون إيالة الجزائر نظراً لظروفهم الحياتية المعيشية الصعبة، أو بسبب الهجمات الأوربية على الجزائر، إضافةً إلى موت عددٍ كبيرٍ منهم في ساحات المعارك، لذلك نرى أن عمليات التجنيد كانت شبه مستمرة وسنوية تقريباً. أما فيما يتعلق بعدد القوة العسكرية فأن الرحالة الأوربيين يقدمون أرقاماً متباينة فالدكتور شاو (Shaw) يقول: " بلغ عدد القوة العسكرية العاملة في الجزائر مابين ٢٥ إلى ٣٠ ألف عنصر، ويصل العدد أحياناً إلى ١٠٠ ألف، يوزعون على النحو التالي : من ١٥ إلى ١٦ ألف جندي تركي والباقي مؤلف من البدو المقيمين في القسم الجنوبي من الإيالة، والخاضعين لسلطة الداي وكانت تربطهم به علاقات متينة..." (٢٢). في حين يذكر لوجيه دى تاسي (Laugier de Tassy) أن عدد الجيش العثماني في الجزائر لم يتجاوز في أحسن الأحوال والظروف أكثر من ١٢ ألف مقاتل (٢٣) . يعود الفارق الكبير بين هؤلاء الرحالة إلى اختلاف المصادر التي أخذ عنها كل منهما، أو إلى محاولة شاو (Shaw) تضخيم العدد الذي ذكره لإظهار الجزائر بأنها مركز متقدم لتجميع القوة العثمانية بهدف مهاجمة السواحل الأوربية. فكل عسكري عثماني يصل إلى الجزائر عليه إن يسجل قبل كل شيء على دفاتر الجند و يتضمن تسجيله اسم والده و اسم بلده الأصلي والمهنة التي يزاولها و أحيانا كانت تسجل ألقابهم، وقد كان الجيش العثماني في الجزائر يتألف من ٤٢٤ أورطة مقسمة إلى غرف يقيم في كل غرفة بين ١١-٣٠ رجل، وكانت الاورطات موزعة على ثكنات المدينة

البالغة ثمانية (٢٤) . فالقسم الأكبر من هؤلاء الجنود المسجلين في الجزائر هم أناس غير معترف بهم، و ليس لهم أي مصدر للعيش، و لهم سمعة سيئة، وهذه الصورة السيئة لدى الغالبية العظمى منهم جعلت الأهالي ينفرون منهم ويبتعدون عنهم (٢٥) .

وعلى الرغم من هذه السمعة السيئة لهؤلاء الجنود القادمين إلى الجزائر، فقد كان ينظر إليهم من قبل السلطات العثمانية الحاكمة في الجزائر، بعد تسجيلهم على دفاتر الانكشارية، على أنهم أناس شرفاء.

فلماذا جندت الدولة العثمانية وسلطتها الحاكمة في الجزائر هؤلاء الناس ذوي السمعة السيئة، بالإضافة إلى كلفتهم الباهظة ؟ هل كان ذلك من اجل الدفاع عن الجزائر وحمايتها من الغزو الأوربي؟ أم لإبعاد هذه العناصر المشاغبة والخطيرة على مركز السلطنة في استانبول كم ذكرنا سابقا ؟ الحقيقة هي أن الدولة العثمانية كانت تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الهدفين التاليين:

الأول – إحكام سيطرتها القوية على الإيالة، وخاصة بعد نهاية فترة حكم البلربايات، وبداية مرحلة الصراع بين الانكشارية والرياس، الأمر الذي كان يهدد بخروج الجزائر من فلك السياسة العثمانية وحلبتها الاستعمارية. فالجيش المرسل إلى الجزائر كان له دورين، الأول هو دعم السلطة الحاكمة وإمدادها بالقوة اللازمة لقمع محاولات الفتنة والشغب والثورة، والثاني هو مهاجمة السواحل الأوربية لتحقيق الغنى والشهرة.

الثاني– في الوقت الذي عجزت فيه الدولة العثمانية عن مواجهة الأخطار الأوربية التي تعرضت لها في الحوض الشرقي للمتوسط، رأت أن تدعم قوة الجند في إيالة الجزائر، وتهاجم السواحل الأوربية، فمن جهة تستفيد

من البحرية الجزائرية القوية في تلك الفترة، ومن جهة أخرى تحقق أهدافاً سريعة وايجابية نظراً لقرب السواحل الأوربية من إيالة الجزائر.

كانت الطبقة العسكرية التركية في الجزائر تتمتع بامتيازات كثيرة كونها تحتل المرتبة العليا في السلم الاجتماعي، وكانت تختار الداي والبايات من هذه الطبقة بالإضافة إلى أنها كانت معفية من الضرائب وجميع الالتزامات المالية تجاه الحكومة (٢٦). وكان عدد من هؤلاء الجنود يمارسون في حالات السلم مهناً مختلفة مثل: التجارة، بناء البيوت وشراء الأراضي والعقارات الزراعية، وخاصة في ضواحي المدن الكبيرة، وكانوا يستخدمون العبيد والفلاحين للعمل فيها. واستفادت الطبقة العسكرية من السلم والهدوء للممارسة مهنها وأعمالها الحرة، فعلى سبيل المثال، شهد عهد الداي عثمان، الذي حكم الجزائر بين عامي ١٧٦٦-١٧٩١م، حالة من السلم والازدهار على الصعيدين الداخلي والخارجي، فانعكس ذلك على إيالة الجزائر عامة وعلى الطبقة العسكرية بشكل خاص (٢٧).

أما فيما يخص الحصون العسكرية في الجزائر، التي كانت مقرات لإقامة الجنود الأتراك، فيمكننا أن نذكر عدداً هاماً منها، وهي: حصن القصبة، برج النجمة، البرج الجديد، بطارية الباب الجديد وبطارية سيدي رمضان، وغيرها(٢٨).

كان العزب من الجنود يقيمون بثكنات خاصة بلغ عددها في مدينة الجزائر ثماني ثكنات، في حين كان المتزوجون يقيمون في بيوتهم إلا في حالات الاستنفار العام والحروب، وكان الجنود يوزعون على الثكنات العسكرية حسب نظام دقيق، وفيما يلي أهم ثكنات مدينة الجزائر العسكرية:

١- دار الانكشارية : مقسمة إلى ٢٧ غرفة تضم ٨٩٩ انكشاري موزعين على ٤٨ مجموعة(أوجاق).

٢- ثكنة باب عزون : مقسمة إلى ٢٨ غرفة تضم ١٦٦١ انكشاري موزعين على ٦٥ مجموعة.

٣- ثكنة الخراطين بناحية باب عزون : مقسمة إلى ٣٠ غرفة تضم ٢٧٨٢ انكشاري موزعين على ١١٥ مجموعة.

٤- ثكنة الأوسطى موسى أو ثكنة باب الجزيرة : مقسمة إلى ٣١ غرفة تضم ١٨٣٣ انكشاري موزعين على ٧٢ مجموعة.

٥- ثكنة باب البحر أو الأدراج : مقسمة إلى ١٥ غرفة تضم ٦٠٢ انكشاري موزعين على ٢٧ مجموعة.

٦- ثكنة الرحبة القديمة والجديدة : مقسمة إلى ٥٥ غرفة تضم ١٩٤٥ انكشاري موزعين على ٨٨ مجموعة.

٧- ثكنة العريش .

٨- ثكنة التماقين (٢٩) .

كان للثكنات العسكرية مظهر بناء كبير على طراز بناء الفنادق، مع فارق واحد هو أن المساحة الداخلية غير منسجمة مع مساحة الغرف، ويمكننا الدخول إلى الثكنة عبر ممر ذو عقود يوجد تحتها، بحسب العادة، سفن من ورق. إن هذا الممر يؤدي إلى ساحة داخلية محاطة بأروقة تفتح عليها أبواب غرف العساكر، وكانت الغرف مزينة بشكل جميل .

أما خارج مدينة الجزائر فان العناصر التركية كانت موزعة على الحاميات العسكرية البالغ عددها ١٥ حامية، وموزعة على ٧١ سفرة، منها ١٠ سفرات

في مدينة وهران، و ٥ سفرات لكل مدينة من المدن التالية : قسنطينة، عنابة، بسكرة، بجاية، تلمسان، معسكر، مستغانم، تبسة، وثلاث سفرات لكل من المراكز التالية: ساباو، بوغني، سوق حمزة، سور الغزلان، القل، وزمورة(٣٠).

وكانت مخصصات الجند من الطعام داخل الثكنات قليلة جداً، يعطى لكل جندي أربع خبزات وزنها نصف رطل يومياً، مصنوعة من طحين القمح والشعير بنسبة ٢ إلى ١ (٣١) . وكان مرتب الجندي الأولي هو ٢٧٥ أسبر أي ما يعادل ٤ فرنك فرنسي و٥٩،٠٩ سنتيما، ويصل المرتب الأعلى إلى ٦ بياستر أي ما يعادل ٥٩ فرنك فرنسي و٦٠ سنتيماً وذلك لمدة شهرين (٣٢). لكن الدفع الكبير للجنود يزداد مع فصل الربيع حيث يبدأ النشاط البحري الجزائري (القرصنة)، إذ يحصل المشاركون فيها من الجنود على نصيب من الدراهم يمكنهم من شراء سلاح أبيض أو سلاح ناري، ويتحسن مستوى غذائهم في هذا الموسم، فالجنود الذين يخدمون في البحرية يعطون بعض المواد الغذائية، مثل : البسكويت، زيت الزيتون، الزيتون، الخل و التين المجفف، أما من يبقى داخل الثكنات فغذائهم البرغل والرز ويقدم لهم اللحم والتين مرة واحدة في الأسبوع، وفي أيام الأعياد كانت الرواتب تزداد إلى الضعف (٣٣).

وكان العساكر الجدد الذين يخدمون في قصر الجنينة و القصبة يأخذون خروفاً ونصفاً في الأسبوع، ويستفيدون من الهدايا المقدمة إلى القصر، بحيث يصبحون أحيانا أغنياء مقارنة مع رفاقهم القدامى (٣٤).

وتتم عمليات دفع الرواتب للجنود بصورة منتظمة مرة واحدة كل شهرين، وذلك بحضور الداي وأغا الجيش والأغا باشا وضباط الديون، ويتسلم كل

عسكري راتبه شخصياً في قصر الداي من قبل المحاسب الخاص بهذه العملية (٣٥)· ويتلقى الجنود الأغرار (اليولداش) في الأسابيع الأولى من إقامتهم بعض القواعد الضابطة للتنظيمات العسكرية الخاصة بالإيالة (٣٦)· وكان سلاح الجنود الفردي مؤلفاً بشكل رئيسي من :

بندقية، يطقان، ومسدسين، وفي حال فقد العسكري أحد هذه الأسلحة يقطع الخوجة ثمنه من راتبه، وكان يعطى للانكشاري رطلاً من الخردق ، وكان عليه أن يشتري البارود بنفسه (٣٧)·

٥- المراتب العسكرية:

تبدأ المراتب العادية من مرتبة الجندي العادي الذي كان يلقب باليولداش أو الرفيق، ثم يرفع إلى أسكي يولداش (رفيق قديم) وذلك بعد قضائه سنوات عديدة في الخدمة العسكرية (٣٨) · ويتدرج هؤلاء أيضا في المراتب العسكرية في حال أثبتوا الشجاعة والانضباط والسيرة الحسنة · وتقسم الخدمة العسكرية لدى أفراد الانكشارية إلى ثلاث مراحل :

١- الجنود الأغرار : ويكلفون بالتدريب على القتال وفنون الحرب في المواقع العسكرية التي جرى تعينهم فيها·

٢- الجنود المدربون، ويقسمون إلى قسمين: احدهما فعال، والثاني مقاتل·

٣- الأفراد القدامى والمتقاعدون ويستخدمون في الخدمات الثابتة (٣٩)·

يتدرج الجندي من مرتبة يولداش، وذلك حسب جدارته وانضباطه، حتى مرتبة آغا ذو القمرين (أي بمعنى احتفاظه بمنصبه لمدة شهرين قمريين فقط)، بعدها يتنازل عن منصبه ليصبح آغا شرفي أو معزول آغا، ويقود فرقة من السباهية (الخيالة) (٤٠)· وكان الآغا يقبض مرتبا مهما ويتمتع

بالاحترام العام، اذاً كانت الرتب العسكرية تعطى حسب الأقدمية والجدارة، وعلى هذا المنوال كانت الطريقة المعتادة للتدرج في المراتب العسكرية للأوجاق (٤١)، لكنها لم تكن النموذج الأمثل والوحيد، لأنه حسب دراسات المختصين وجدت بعض حالات شراء المناصب، مثل شراء جندي شاب لمنصب جندي أقدم منه (٤٢)، فإذا كانت عملية الغش موجودة في الرتب الدنيا للتشكيلات العسكرية، فكيف هو الحال بالنسبة للمراتب العليا الأكثر أهمية وشرفاً ورفعة ؟ كان أغلب عناصر الجند في الجزائر يمضون خدمتهم العسكرية في الجزائر، وبشكل خاص عناصر الجيش البري (٤٣)، ولا يعرف العمر الذي يبدأ فيه الجندي خدمته العسكرية (٤٤)، ولا المدة التي يقضيها تحت الراية العثمانية.

وفيما يلي عرض للمراتب العسكرية التي كان يمر بها الجندي التركي في إيالة الجزائر:

أ- اليولداش:

يسمى العسكري البسيط (الغر) يولداش، وتعني في اللغة العثمانية رفيق، ويشكل هؤلاء الغالبية العظمى من أفراد الجيش العثماني (الأوجاق) في إيالة الجزائر، فعلى سبيل المثال، أجرى تال شوفال (Tal. Shuval) عملية إحصائية لأفراد هذه المرتبة العسكرية، على ٣٣٠ عسكري من الجيش فوجد أن ٢٦٤ منهم من مرتبة يولداش، وذلك في عامي ١٦٩٩و١٧٠١م، أي بنسبة تقدر بحوالي ٨٠%، وفي السنوات ، وبقيت هذه النسبة كما هي تقريباً بين عامي ١٧٨٦-١٨٠٣م، حيث وجد ٦٣١ من اليولداش بين ٧٩٦ عنصر عسكري (٤٥).

إن وجود هذا العدد الكبير من اليولداش بين عناصر الجيش يؤكد لنا الحقائق التالية :

١- ضعف الجيش العثماني في الجزائر، إما بسبب الحروب التي خاضتها الإيالة مع القوى الأوربية، أو بسبب الصراعات الداخلية بين فئات الجيش، أو التمردات والثورات المحلية الشعبية رداً على الإجراءات والأوامر التي كانت تتخذها الحكومة العثمانية، وخاصة السياسة الضرائبية الجائرة بحق الرعية.

٢- طلب إيالة الجزائر من استانبول تزويدها بالعناصر العسكرية، حيث كانت هذه العناصر لأتعرف شيئاً في أمور القتال والحرب، لذلك كان عليها أن تقضي فترة في التدريب على السلاح وفنون القتال الفردي.

٣- مزاولة الضباط القدامى لمهنهم في أيام السلم وتوقيع المعاهدات مع الدول المعادية، مما يؤدي إلى تناقص عدد أفراد القوى العسكرية.

ب- وكيل الخرج:

وهو المرتبة الثانية في السلم العسكري، حسب ما ورد في ملاحظات الرحالة، وتعادل متعهد التموين أو منظم الأرزاق التي تعطى للعساكر، ويتم اختيار وكيل الخرج من بين أقدم عناصر الخيمة العسكرية(٤٦). وكان صاحب هذه المرتبة يكلف بشراء أدوات المطبخ على نفقته الخاصة، ثم يعوض له فيما بعد من خزينة الجيش، وكان يكلف بالمهمتين التاليتين: الأولى عسكرية أي قيادة الخيمة. والثانية إدارية أي شراء احتياجات عناصر خيمته وتزودها بالمؤن اللازمة(٤٧). ووفق إحصائيات شوفال (Shuval) في دفاتر الجند نجد ٣% من العسكر من الذين يحملون هذه المرتبة بين عامي ١٦٩٩ و١٧٠١م.

وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٥% بين عامي ١٧٨٦ -١٨٠٣م، وكانوا يتقاضون مرتبات أعلى بمرتين من اليولداش (٤٨).

ج- الأوضى باشي:

كان صاحب هذه المرتبة مسؤول عن أورطة عسكرية (غرفة)، وتعادل في التسميات الحديثة كلمة(شيف أو رئيس) (٤٩)، كان الأوضى باشي مسؤولاً عن قيادة وحدة عسكرية مؤلفة من ٢٠ جندي، بلغ عدد حاملي هذه المرتبة ٨٢٨ شخصا في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، وفق تقديرات بيتي دو لا كروا (Pétit de la Croix)، لكن هذه الإحصائيات لأفراد هذه المرتبة كانت متداخلة مع أصحاب مرتبة البلوكباشي(٥٠).

في الحقيقة، إن هناك اختلاف بين الرحالة حول عدد أفراد هذه المرتبة العسكرية فدراسة شوفال (Shuval) تبين أن عدد حاملي هذه المرتبة بلغ ١٢ عنصراً، وذلك في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين، في حين أرتفع هذا العدد إلى ٣٠ عنصراً في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، فالنسبة بين وكلاء الخرج والأوضى باشي متقاربة (٥١).

د- البلوكباشي:

إن مرتبة البلوكباشي تعادل قائد سرية، وكان أصحاب هذه المرتبة - بحسب التشريفات العثمانية- يشكلون هيئة منفصلة عن الأوجاق، وكانوا يشكلون قواد النوبات أو الطوابير مع حمل لقب آغا، وعندما كانت تنتهي مهمتهم يعودون إلى مرتبة البلوكباشي (٥٢). وأحصى توماس شاو(T.Shaw) عدد حاملي

هذا اللقب ب ٨٠٠ عنصر أي ضعف مرتبة الأوضى باشي (٥٣). لكن وحسب إحصائيات شوفال (Shuval) فإن عدد أفراد هذه الفئة:

بين عامي ١٦٩٩ – ١٧٠١م كان ٢٨ عنصراً يحمل لقب بلوكباشي مقابل ٦٤٠ عنصراً بين عامي ١٧٨٦– ١٨٠٣م، ويشكلون بذلك حوالي ٨% من مجموع مراتب الجيش العثماني في الجزائر في تلك الفترة (٥٤).

هـ– يايا باشي:

يوجد اختلاف بين الرحالة والذين درسوا دفاتر الانكشارية في الجزائر حول تسمية هذه المرتبة، إذ لم يجد هؤلاء هذه التسمية بالتحديد، وسمى لوجيه دى تاسي (Laugier de Tassy) أصحاب هذه المرتبة بآغا باشي، أي بمعنى قائد لدى غرامون (Grammont) (٥٥)، في حين سماها فانتور دى بارادي (Venture de Paradis) وبيسونيل (Peyssonnel) مرتبة يايا باشي، وكان صاحب هذه المرتبة مسؤولاً عن قيادة محلة، ويسمى آغا، والأقدم من أصحاب هذه المرتبة يصبحون كاخية (٥٦). وحسب إحصائيات شوفال (Shuval) يوجد ٣ عناصر من أفراد الجيش يحملون هذا اللقب بين عامي ١٦٩٩ –١٧٠١م، وأربعة بين عامي ١٧٨٦ –١٨٠٣م (٥٧)، مما يؤكد أهمية حامل هذه المرتبة ودوره الفاعل في قيادة لواء عسكري بحسب التصنيفات الحديثة للجيش.

و – الآغا:

يأتي الآغا في قمة التسلسل العسكري العثماني في الجزائر، فحامل هذا اللقب يوصف بأنه قائد الجيش و حامي العدالة (٥٨)، وقد وصل الأغوات إلى رأس السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر بين عامي ١٦٥٩ –١٦٧١م، ولم يكن

هذا المنصب شرفياً من أجل مكافأة الشخص الذي يتقلده، فقد وجد الأغوات مشكلات كثيرة في فترة حكمهم وخاصة في صراعهم مع أفراد طائفة الرياس التي كانت تنافسهم للسيطرة على الحكم في مدينة الجزائر·

كان الآغا يدير الحكم خلال فترة شهرين فقط، ويتقاضى ٢٠٠٠ باتاك، والآغا القديم يحمل لقب معزول آغا كما ذكرنا سابقا · وبلغ عدد الأغوات بين عامي ١٦٩٩ – ١٧٠١م نحو ١٤ آغا من المجموع العام للجيش، في حين أرتفع هذا العدد إلى ٢٥ آغا بين عامي ١٧٨٦ – ١٨٠٣م (٥٩)·

ز – الأهجي:

بالإضافة إلى المراتب الستة التي ذكرناها، تأتي مرتبة الأهجي التي تحتل مكانة هامة في التسلسل العسكري لإيالة الجزائر· وتبدوا هذه المرتبة للوهلة الأولى خارج نطاق الجيش، إلا أنها ذات طابع موازي للقوات المسلحة بحكم عملها واستفادتها من الظروف والشروط الخاصة بهذه العناصر المسلحة · فكلمة أهجي في اللغة العربية تعني الطباخ، ويجب أن يكون جميع عناصر هذه الفئة من الأتراك أو القولوغلية حصراً (٦٠)، فأصحاب هذه المرتبة كانوا مرتبطين بالجيش العثماني الجزائري، ويخدمون في المخيمات العسكرية والحاميات كما هو حال اليولداش، ويتمتعون بمكانة خاصة لدى الأوساط الحاكمة العسكرية والإدارية (٦١)· يبدأ الأهجي خدمته في الخيمة بمرتبة آس شي، ويصل بعد ذلك إلى مرتبة آس شي باشي بالمخيم أو الحامية، ويصلون بعد ذلك إلى مرتبة باس آشي باشي (٦٢)، وقد وصل عدد من أفراد هذه المرتبة الى حكم إيالة الجزائر بمرتبة داي، حيث كانوا يمارسون في حياتهم العملية مهنة الطباخة عندما تم انتخابهم لمنصب الداي، كما هو حال حاجي مصطفى الذي تم انتخابه عام ١٧٠٠م (٦٣)·

بلغ عدد الأفراد حاملي هذه الرتبة بين عامي ١٦٩٩ – ١٧٠١م نحو ٩ أفراد، في حين وصل هذا العدد إلى ٩١ بين عامي ١٧٨٦ – ١٨٠٣م (٦٤).

كان أصحاب هذا اللقب من ميسوري الحال، وسمحت لهم ثروتهم بالعيش الكريم برفاهية، وذلك مقارنة مع الفئات الأخرى لعناصر الجيش العثماني العامل في إيالة الجزائر.

ح – الخوجة:

تعني كلمة خوجه هنا كاتب، وقد شكل أصحاب هذا اللقب هيئة مميزة في تركيبة الأوجاق في إيالة الجزائر، وقد أحصى لوجيه دى تاسي Laugier de (Tassy) عدد هؤلاء الكتاب ب ٨٠ كاتبا، وانخفض عدد حاملي هذا اللقب بشكل ملحوظ نظراً لظروف الدولة العثمانية وايالتها الجزائرية(٦٥). وكان أصحاب هذا اللقب يختارون حصراً من قبل الأتراك القادمين من الشرق، بحيث لم يقبل أحد غيرهم وخاصة القولوغلية أو الأسرى الأوربيين الداخلين حديثاً في الإسلام(٦٦)، وهناك من يقول إن خيرة الكتاب كان يتم اختيارهم من طبقة القولوغلية المتعلمين(٦٧) . ونجد عدد من هؤلاء الكتاب في تشكيلات الجيش البحري، يجب على اليولداش الذين أصبحوا كتاب أن يمضوا جزءاً من تدريبهم في الوحدات العسكرية المقاتلة، وخلال المعارك فضل عدد كبير منهم أن يبقى مقاتلا وبشكل خاص من يخدم بالبحرية (٦٨)، ويخضع هؤلاء الخواجات بعد انتهاء فترة تدريبهم لامتحان قبل التحاقهم بمكانهم في الجيش، وكل ترقية لهؤلاء تتوقف على الامتحان الذي يمرون به (٦٩) . وبحسب إحصائيات شوفال (Shuval) بلغ عدد حاملي هذه المرتبة بين عامي ١٦٩٩ – ١٧٠١م أربعة عشر كاتبا، في حين وصل هذا العدد إلى ٤٣ كاتبا (٧٠).

٦– المهام الموكلة إلى الجيش:

إن مهمة الجيش في جميع العصور والدول، هي الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن فيها، لكن الجيش العثماني في الجزائر كان له مهمات أخرى مثل جمع الضرائب وإقامة الحاميات في المدن، وكانت نتائج هذه المهام سلبية على المدى البعيد، فقد أثارت سخط العامة من الشعب جراء تصرفات عناصر السلطة الحاكمة.

نوجز المهام التي كانت موكلة للجيش في النقاط التالية :

١– المحلات:

كانت المهمة الأولى للجيش جباية الضرائب، ففي كل سنة كانت تنطلق محلات مكونة من طوابير عسكرية مهمتها جمع الضرائب من بيلكيات الإيالة الجزائرية (٧١) . يبدأ موعد خروج المحلات في شهر نيسان من كل عام، وتستمر لمدة أربعة شهور بالنسبة إلى الأقسام الغربية والجنوبية من الإيالة، وستة شهور بالنسبة للقسم الشرقي . وكان الدور الذي تلعبه المحلات مهماً جداً، لكنه تعرض للتغير في أواخر القرن الثامن عشر(٧٢). لم تقتصر مهمة المعسكر المتنقل على جمع الضرائب، بل ومعاقبة القبائل المتمردة، وإعلان الحرب ضد مناطق الجوار، وخاصة المغرب وتونس.

٢– مهمة الجيش في الحاميات:

تتركز هذه المهمة على تأمين الأمن على الحدود وداخل البلاد. كان الجيش يشغل عدداً من الحاميات في المدن المختلفة والقلاع الرئيسية في البلاد(٧٣). وينحصر دور هذه الحاميات بالدرجة الأولى في حماية المدن والمناطق المحيطة بها والواقعة تحت سلطة الإدارة العثمانية، فالخدمة داخل الحاميات

إجبارية، ولا يستثنى منها أي شخص مهما كانت صفته الاعتبارية. وحددت الخدمة العسكرية داخل الحاميات والمواقع بسنة واحدة (٧٤). يعدّ تغيير المواقع العسكرية للمدن الساحلية جزء من العمل البحري وفقاً للإستراتيجية البحرية الجزائرية. بلغ عدد الحاميات العثمانية الجزائرية، في بداية القرن الثامن عشر الميلادي، ٢٠ حامية، يخدم فيها حوالي ١٠٠٠ جندي، واستمر هذا العدد تقريبا حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وقد تعرض عدد كبير من الانكشارية إلى الموت في الحاميات، فحسب إحصائيات شوفال (Shuval) توفي حوالي ١١ من عناصر الحاميات وذلك بين عامي ١٦٩٩-١٧٠١م، و٢٠ عنصر بين عامي ١٧٨٦- ١٨٠٣م (٧٥) . فالميزة الوحيدة للذين يخدمون في الحاميات والمواقع العسكرية هي أنهم يحصلون على الغنى بسرعة مقارنةً مع زملائهم الذين يخدمون في مدينة الجزائر(٧٦).

من دراسة الجيش البري العثماني في إيالة الجزائر، وحسب مراتبه المختلفة وعمليات تجنيده، والمهام الموكلة إليه، يمكن وضع النتائج التالية:

١- إن سلوك الأوجاق السيء وما رافقه من عمليات تعدي على الرعية جعل السكان ينفرون منهم، فمن جهة، كانوا يحصلون على المواد الغذائية والحاجيات الضرورية بأسعار مخفضة بالنسبة إلى باقي فئات المجتمع الجزائري وأحيانا بصورة مجانية، ومن جهة ثانية أشاعوا الفساد والفوضى في تعاملهم مع الأهالي، الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى التمرد وشق عصا الطاعة ضد السلطة العثمانية.

٢- شكل الأوجاق ارستقراطية عسكرية وإدارية معفية من الضرائب والالتزامات الأخرى التي كانت مفروضة على السكان المحليين.

٣- لم يقتصر دور القوة العسكرية، في كل أنحاء السلطنة عامة وفي الجزائر خاصة، على المحافظة على الأمن ورد كيد العدوان الخارجي، بل أخذت تتدخل بصورة مكشوفة في سياسة وإدارة البلاد، وفي حياة السكان الخاصة.

٤- إن حرمان أبناء الأتراك من أمهات جزائريات (قولوغلي) من الوصول إلى المناصب الإدارية والعسكرية العالية، يشكل دليلاً واضحاً على العنصرية التي تتبعها هذه السلطة حتى تجاه أبنائها.

٥- يؤكد سماح السلطة لعناصر الجيش بممارسة المهن المختلفة التي يعرفونها على انحلال هذا الجيش منذ البداية، وكان دخول العناصر التركية إلى سلك الجندية ومجيئهم بالأساس إلى الجزائر بدافع الغنى والمجد، وليس بهدف الدفاع عن الجزائر ضد الغزو الأجنبي.

٦- إن الفوضى المرتكبة من قبل عناصر الجيش البري خاصة، تتأكد في تنبه خير الدين برباروس منذ البداية إلى خطر هذه العناصر على الوجود العثماني من ناحية، وأثر ذلك على الحياة الداخلية للسكان المحليين من ناحية ثانية، لذلك قام بتأسيس قوة من الحرس وجيشاً يتألف من ثمانية آلاف جندي، ووزع قياداتها على رفاقه. فإذا كانت السلطة العثمانية في الجزائر تخاف على نفسها من فوضى وتمرد عساكرها، فماذا يستطيع أن يفعل السكان المحليون تجاه ذلك؟ إن هذا وحده يكفي لوصف حالة الخضوع من قبل السكان، وعدم قدرتهم على فعل شيء تجاه السيطرة العسكرية على جميع نواحي الحياة في الإيالة.

٧- نستطيع أن نعطي دليلاً آخر على فوضى الجيش وخطره، يتمثل ذلك بقيام الداي علي خوجة بالتخلص من الفرق الغير انضباطية من القوة

العسكرية، حيث غادر قصر الجنينة واستقر بالقصبة، وعمل على تجنيد عدد كبير من أفراد القبائل للوقوف في وجه فرق الانكشارية ·

٨- يعطينا قيام السلطان العثماني محمود الثاني بتصفية الانكشارية دليل آخر على فوضى الجيش العثماني في جميع أنحاء الإمبراطورية عامة وإيالة الجزائر بشكل خاص·

٩- إن الارستقراطية الإدارية العسكرية التي أقامها العثمانيون في جميع أنحاء السلطنة، تعطينا من جهة دليلا على العنصرية التركية تجاه رعاياها، وعلى بث الفتنة بينهم من جهة أخرى، وذلك عن طريق تقريب فئة على حساب فئة أخرى، وطائفة على حساب طائفة، وإعطائها امتيازات أرضية وإعفائها من الضرائب، فكثير من العساكر كانوا يملكون أراضي واسعة في ضواحي المدن الكبيرة ·

١٠- أنعكس الصراع بين الانكشارية (الجيش البري) وبين طائفة الرياس (الجيش البحري) على الأحوال الداخلية في الإيالة وتركها فريسة سهلة للوقوع بيد الاستعمار الفرنسي في عام ١٨٣٠م ·

ثانياً - طائفة الرياس (الجيش البحري)

١- البحرية الجزائرية ونشأتها:

أدخل رجال هذه الطائفة الجزائر إلى تبعية الدولة العثمانية، ولعبوا دوراً مهماً في إلحاق تونس وطرابلس بالسلطنة · ويعود النشاط البحري الجزائري إلى منتصف القرن الرابع عشر الميلادي بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعرض لها المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة، وإلى تدفق المهاجرين الأندلسيين عليه(٧٧)· فالنشاط البحري الجزائري (القرصنة) ومهاجمة

السواحل الأوربية يعودان إلى عام ١٣٦٠م، وذلك حين بدأت السفن الحربية في بجاية ودلس تهاجم الجزر والسفن الأوربية في عرض البحر، وتعود محملة بالأسرى والغنائم (٧٨). تزامن إخراج العرب المسلمين من إسبانية عام ١٤٩٢م، والحملات العسكرية الإسبانية ضد المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، مع وصول البحارة العثمانيين إلى سواحل المغرب العربي بزعامة عروج وخير الدين برباروس، فبعد احتلال الإسبان لعدد من المدن الساحلية الجزائرية، طلب الأهالي نجدة الأخوين عروج وخير الدين المقيمين في تونس، وهنا تحول الصراع من صراع محلي إلى صراع دولي بين الدولة العثمانية وإسبانية، ولاسيما بعد إعلان خير الدين تبعيته للسلطنة العثمانية عام ١٥١٨م. وبما أن الدولة العثمانية دولة برية وليس لها خبرة في القضايا البحرية لذلك كان على الجزائر أن تعتمد على نفسها في تصنيع السفن. ويبدو ذلك جليا من خلال الورشات الصناعية التي أقامتها في المدن الساحلية، واتخاذها ميناءاً أمناً لحماية السفن عندما استطاع خير الدين تدمير البنيون (الصخرة) التي أقامها الإسبان في مواجهة مدينة الجزائر عام ١٥٢٩م، ومنذ ذلك التاريخ بدأ ما يسمى أوجاق الجزائر (٧٩).

تغير مفهوم النشاط البحري الجزائري من جهاد وحماية المسلمين ونقلهم إلى السواحل الأفريقية الذي كان سائداً في القرن السادس عشر، إلى مفهوم جديد عرف باسم (القرصنة)، حيث كانت السفن الجزائرية تهاجم الدول الأوربية وسواحلها وسفنها بقصد الغنى والشهرة والثروة، لذلك نرى أن أغلب الأوربيين أطلق على الجزائر ألقاباً مختلفة مثل: عش (القرصنة) ووكر اللصوص (٨٠). و مأوى اللصوص... وكهوف الوحوش الأفارقة... وإن سكان هذه المناطق هم شياطين (٨١). بعد عام ١٥١٨م . نستنتج من هذه

الألقاب الحاقدة مدى أهمية الدور الذي كانت تلعبه البحرية الجزائرية في البحر المتوسط، وتهديدها المباشر لجميع الدول الأوربية الواقعة عليه ·

اهتمت الجزائر بالبحر، ولعبت دوراً مهماً في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وتركزت جهودها ضد السواحل الأوربية بصورة عامة، وإسبانية وسواحلها وسفنها بصورة خاصة · وبلغت البحرية الجزائرية (القرصنة) ذروتها في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي الذي عد بحق العصر الذهبي (للقرصنة) البحرية (٨٢)، ولم تستطع الوسائل التي استخدمتها الدول الأوربية، وبخاصة إسبانية، صد هجمات البحارة الجزائريين، إن هذا يعطينا دليلاً واضحاً عن تطور السفن الجزائرية وسرعة حركتها والمهارة التي اتصف بها بحارتها · وقد أدت الهجمات المتكررة للبحرية الجزائرية ضد السواحل والسفن الأوربية إلى النتائج التالية:

١- حقق البحارة الجزائريون غناً فاحشاً بالإضافة إلى العتاد الذي استولوا عليه، والعدد الكبير من الأسرى الذين تم أسرهم من الشواطئ الأوربية·

٢- تخلى سكان المدن الساحلية الأوربية عن بيوتهم وهاجروا إلى المناطق الداخلية في دولهم، الأمر الذي سبب لهم مضايقات اقتصادية وأدى إلى كارثة ديمغرافية، وإلى إفقار هذه السواحل·

٣- دفعت هذه الهجمات البحرية الجزائرية حكام الدول الأوربية المتوسطية إلى الإسراع بتوقيع معاهدات مع السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر·

يصف هايدو، الذي كان أسيراً في الجزائر، نشاط البحارة الجزائريين (القراصنة) بقوله: " كان (القراصنة) يبحرون في الشتاء والربيع، ويجوبون في البحر شرقاً وغرباً، ساخرين من سفننا، في حين كان قراصنتنا منهمكين في اللهو، وكان (القراصنة) الجزائريين يهاجمون السفن الثقيلة وينهبون ما

فيها من عتاد، لعدم قدرتها على الفرار أمام السفن الجزائرية الخفيفة..."(٨٣). فإذا كان القرن السابع عشر الميلادي هو بحق العصر الذهبي لنشاط البحرية الجزائرية، فان القرن الثامن عشر الميلادي يعد عصر انحطاطها وضعفها.

٢- عدد السفن وأنواعها:

هناك اختلاف بين الرحالة والمؤرخين فيما يتعلق بعدد السفن الحربية التي كانت تملكها إيالة الجزائر العثمانية، فالدكتور شاو (Shaw) يقول: "بلغ عدد السفن الجزائرية عشرين عمارة (سفينة) بحرية، ووصل عام ١٧٢٤م إلى أربع وعشرين عمارة، وسلحت اثنتان منهما بين عشرين واثنان وخمسين مدفعاً، وست فرقاطات مزودة مابين ٣٨ إلى ٤٤ مدفعاً (٨٤). وقدم عبد القادر الجيلالي رقماً أكبر بكثير من الذي قدمه شاو (Shaw) إذ يقول: "... امتلك الأسطول الجزائري في ذروة مجده، في القرن السابع عشر الميلادي، ٢١٢ سفينة، وربما وصلت إلى ٦٠٠ سفينة، في حين بلغ عدد أفراد الجيش البحري في بعض الأحيان ٣٠ ألفاً، وكان يتراوح عدد البحارة والنوتيين على كل مركب بين الثلاثين والمائة رجل، وبلغ عدد (القراصنة) الفعليين ستة آلاف، وهم خليط من عرب وترك وبربر ومن أسلم من الأوربيين..." (٨٥) .

نرى أن الرقم الذي قدمه الجيلالي مبالغ فيه، لأن هناك رحالة آخرون قدموا أرقام قريبة من العدد الذي قدمه الدكتور شاو (Shaw) في الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، مقارنة بالعدد الذي أشار إليه الجيلالي، فالرحالة الفرنسي Boyer قال "... بلغ عدد سفن القوة البحرية الجزائرية في الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وبالتحديد عام ١٨١٢م خمس

فرقاطات، تحمل من ٣٨ إلى ٥٠ مدفعاً (٨٦) · وبلغ عدد الرياس عام ١٦٢٠م ثلاثمائة ريس، وكان لديهم ثلاثة أنواع من المراكب هي :

١– **الشبك**: وهو عبارة عن مركب مؤلف من ثلاث صواري وثلاثين مجدفاً، وحمولته مائتا طن، وعدد مدافعه مابين ٤ إلى ٢٤ مدفعاً، وبحارته من ٣٠ إلى ٢٠٠ نوتي ·

٢– **الغلياطة**: وهي عبارة عن مركب يحمل مابين ٢٠ إلى ٣٠ نوتياً ويصل عدد مدافعه إلى العشرين·

١– **اللنتسون**: هو مركب مخالف لجميع المراكب في شكله و سرعته ·

بالإضافة إلى هذه الأنواع الثلاثة هناك عدد كبير من الزوارق والقوارب التي تلحق بالأسطول الجزائري ·

٣– طاقم السفينة وتوزيع الغنائم :

كان طاقم السفينة العثمانية في الجزائر يتألف من العناصر التالية : باش ريس، رئيس أعلى، صوطو ريس، نائب صوطو ريس، رئيس العسة، الورديان، باش طبجي، ضابط المدفعية، باش دومانجي، كاتب خزناجي المركب، المسؤول عن خزينة البارود، رئيس فرقة الانكشارية، طبيب جراح والآغا (٨٧)·

كان الورديان يأتي في أسفل السلم الاجتماعي لطاقم السفينة (٨٨)· فهو المسؤول عن حراستها، ويخبر قائدها في حال تعرضت لأي خطر في أثناء قيامها بمهمتها·

وكان اقتسام غنائم الهجمات البحرية الجزائرية ضد السواحل والسفن الأوربية يتم على النحو التالي:

١- الخمس لبيت المال وفق الشريعة الإسلامية .

٢- نصف الغنائم لصاحب السفينة المنتصرة.

٣- النصف الثاني يقسم مائة سهم ويوزع وفق مايلي : ٤٠ سهماً للقبطان (قائد السفينة)، ٣٠ سهماً للآغا، ١٠ أسهم توزع على الضباط، والباقي على البحارة واليولداشية (٨٩) .

ولم تقتصر البحرية الجزائرية على الأتراك والجزائريين فحسب، بل كان يدخل فيها خليط من أقوام وجنسيات مختلفة شريطة اعتناقهم الإسلام، فنجد في تاريخ هذه البحرية عدداً من رياس السفن كانوا من الأسرى الأوربيين دخلوا في الإسلام، ولعبوا دوراً مهماً في التاريخ الجزائري عامة، وتاريخ النشاط البحري للإيالة ضد السواحل الأوروبية بشكل خاص، منهم العلج علي الذي أصبح قائداً للأسطول العثماني في عاصمة السلطنة، نظراً لشجاعته وخبرته في الأمور الحربية البحرية.

٤- بعض إنجازات البحرية الجزائرية :

١- استطاع الأسطول الجزائري أن يهزم حملة شارلكان الذي كان يمتلك أكبر أسطول حربي في تلك الفترة عام ١٥٤١م .

٢- شارك الأسطول الجزائري إلى جانب الدولة العثمانية في معركة ليبانتو في الحوض الشرقي للبحر المتوسط عام ١٥٧١م، وذلك بعمارة بحرية قوامها ستون سفينة.

٣- شارك الأسطول الجزائري تدعمه قوات برية في القضاء على الوجود الإسباني في تونس عام ١٥٧٣م(٩٠) .

٤- شارك الأسطول الجزائري إلى جانب الأسطول العثماني في فرض حصار على مالطة عام ١٥٩٥م، وذلك بعشرين سفينة حربية

٥- شارك الإسطول الجزائري إلى جانب الدولة العثمانية في حرب اليونان عام ١٨٢٧م .

وعلى الرغم من ضعف البحرية الجزائرية في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وخاصة في ثلثه الأول، إلا أنها كانت تمتلك حوالي ١٦ قطعة بحرية مزودة ب٣٩٨ مدفعاً، وذلك أثناء توتر علاقاتها مع فرنسا (٩١) .

إذاً بقيت البحرية الجزائرية مرهوبة الجانب خلال ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية على الجزائر، ورغم تعرضها للهجوم من قبل الدول الأوربية والخسائر التي كانت تلحق بها، كانت قادرة وبسرعة مذهلة على إعادة بناء نفسها، ومهاجمة السواحل الأوربية بقوة أكثر مما كانت عليه من قبل . وظلت البحرية الجزائرية القوة المسيطرة على البحر المتوسط حتى عام ١٨١٥م، وذلك بفضل الريس حميدو الذي أعاد النشاط والقوة للبحرية الجزائرية، حيث وصل عدد قواتها في عام ١٨١٥م إلى حوالي ٣٠ ألف رجل (٩٢) .

يرجع نشاط البحرية الجزائرية إلى تطور صناعة السفن، التي كان لها دوراً قرب ميناء الجزائر، حيث توجد الأخشاب والمعادن الضرورية لصناعة السفن، ففي باب الوادي كان يوجد مصنع لصناعة البوارج الضخمة، وكان هناك مصنع أخر في باب عزون لصناعة السفن والزوارق الصغيرة (٩٣) .

يعود ضعف البحرية الجزائرية إلى الظروف الدولية والحروب النابليونية، فخروج فرنسا خاسرة عام ١٨١٤م، وفرض معاهدة فينا عليها عام ١٨١٥م، وانعقاد المؤتمر الدولي الخاص بهدف القضاء على البحرية الجزائرية في إكس لاشابيل عام ١٨١٨م . كلها عوامل ساهمت في ضعف البحرية والإيالة

الجزائرية، وقد تزامن هذا مع ضعف السلطنة العثمانية بصورة عامة ٠ واستغلت فرنسا الظروف الدولية وحجج ابتدعتها: كقضية الديون الجزائرية عليها و حادثة المروحة اليدوية (كشاشة الذباب)، لمهاجمة الجزائر والتعويض عن مستعمراتها التي خسرتها، حيث أغارت على السواحل الجزائرية عام ١٨٣٠م وقضت على البحرية والإنكشارية لا بل على إيالة الجزائر، وبدأت حقبة جديدة في صراعها مع الاستعمار٠

٦- نتائج النشاط البحري الجزائري:

١- بثت الهجمات البحرية الجزائرية الرعب والخوف على السواحل الأوربية المتوسطية، مما دفع حكام هذه الدول إلى الإسراع لتوقيع المعاهدات مع الجزائر، والاعتراف بسيادتها البحرية٠

٢- استفادت الجزائر من خبرات الأسرى الأوربيين في التجديف، واستخدمتهم كإدلاء ساعدوهم في إظهار مواطن الضعف على السواحل الأوربية التي أسروا منها، الأمر الذي سهل على البحرية الجزائرية عملية الهجوم والانتصار السريع على العدو٠

٣- ساعدت الغنائم الهائلة التي حصلت عليها إيالة الجزائر من هذه الهجمات في دعم أسطولها الحربي، وفي ثراء الضباط الكبار العاملين في السلك البحري٠

٤- لم تطال العائدات الاقتصادية الناجمة عن الحملات البحرية الجزائرية الطبقات الدنيا من السلم الاجتماعي، وإنما تم تقسيمها بين الطبقات العليا الحاكمة، وبشكل خاص الرياس، الأمر الذي عمق الصراع بينهم وبين الانكشارية من جهة وبين الرعية من جهة ثانية٠

٥- تحولت البحرية الجزائرية عن هدفها السامي في الجهاد إلى عملية (قرصنة) ضد السواحل الأوربية وسفنها، وذلك بقصد الغنى والشهرة، والدليل على ذلك مساهمة كل من لديه المقدرة على هذا العمل، حتى النساء قمن ببيع الحلي من أجل شراء السفن واستخدامها في (القرصنة) بهدف الربح.

٦- إن تحول مفهوم الجهاد إلى (قرصنة) نبّه الدول الأوربية المتضررة من تزايد الهجمات الجزائرية على سواحلها، الأمر الذي دفعها إلى الاتحاد فيما بينها لتشكل قوة واحده، مما مكنها من مهاجمة السواحل الجزائرية مع كل فرصة سانحة.

٧- استغلت الدول الأوربية ضعف البحرية الجزائرية فعقدت فيما بينها معاهدة إكس لاشابل في عام ١٨١٨م بهدف القضاء على (القرصنة) الجزائرية.

٨- سقطت الجزائر ضحية الصراع بين طائفتي الرياس والانكشارية الغرباء بالأساس عن البلاد، والمهتمين فقط بمصالحهم الخاصة، وكذلك ضحية التآمر الفرنسي المتعاون مع اليهود، لتبدأ هذه الإيالة تاريخاً ونضالاً جديدين تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية .

خاتمة:

قدمت الدراسة أهمية الجيش العثماني بقسميه البري والبحري، والدور الذي لعبه في تثبيت أقدام السلطنة العثمانية في الجزائر، كما ألقت الضوء على عمليات تجنيد عناصر الجيش في الأناضول، خاصة في القرنيين السادس والسابع عشر الميلاديين، وإرسالهم إلى إيالة الجزائر.

وعرضنا في البحث مواقع تكنات الجيش العثماني في الجزائر وأماكن تمركزها داخل المدينة، كما أشارت الدراسة إلى الدور الهام الذي كان يقوم به الجيش داخل إيالة الجزائر المتمثل في حماية السلطة الحاكمة وقمع الثورات والانتفاضات، وإرسال الحملات – التي كانت تعرف باسم المحلات – للقيام بجمع الضرائب من السكان القاطنين في المناطق الخارجة عن سلطة الدولة٠ أما فيما يتعلق بطائفة الرياس أو الجيش البحري، فقد بينت الدراسة الدور الهام الذي لعبته البحرية الجزائرية في فرض التفوق العثماني على الحوض الغربي للمتوسط، وتحويله إلى بحيرة عثمانية، ومهاجمة سفن الأسطول الجزائري لسواحل وسفن الدول الأوربية، وإجبار حكامها للإسراع إلى عقد المعاهدات ودفع الأتاوات لحكومة الجزائر العثمانية، والحديث عن الخروقات التي كانت تحصل لهذه المعاهدات من الجانب الأوربي في أغلب الأحيان، وعرضنا أسباب تطور البحرية الجزائرية ودور صناعة السفن، على الرغم من المهام التي قام بها الجيش العثماني في الجزائر إلا أنه كان له سلبيات تتمثل في تطور الصراع والتنافس بين الانكشارية وطائفة الرياس، الأمر الذي أنعكس على الأوضاع العامة في البلاد، خاصة في أواخر العهد العثماني، حيث أصبح الجيش ضعيفاً، ومما عقد المسألة انتباه الدول الأوربية لمدى خطورة الهجمات البحرية على سواحلها وسفنها في عرض البحر، الأمر الذي دفعها للإتحاد فيما بينها لمواجهة هذا الخطر، وتجلى ذلك في عقد الاتفاقيات، خاصة معاهدة إكس لاشابيل عام ١٨١٨م الهادفة لوضع حد للنشاط البحري الجزائري في المتوسط، وتتالت المؤامرات الاستعمارية الأوربية للقضاء على الوجود العثماني في غرب المتوسط، وتمكنت فرنسا من القضاء على الوجود العثماني في الجزائر عام ١٨٣٠م بعد فترة حكم دامت أكثر من ثلاثة قرون ٠

الهوامش

١- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، بيروت ١٩٦٩، ص٨١.

2- André Raymone : Les grands villes arabes à époque ottomane, Paris 1985, p. 68.

3- Tal Shuval : La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle, population et cadre urbain, thèse de doctorat, Aix- en Provence, France 1994, p. 93.

4- J.A. Peyssonnel : Voyage dans la régence de Tunis et d'Alger, Paris 1987, p. 77.

5- N. Rozet : Voyage dans la régence d'Alger, Paris 1833, p. 374.

6- G. Delphin : Histoire des Pachas d'Alger 1515-1745, extrait d'une chronique indigène, traduit et annoté pra J.A 1922, p. 205.

7- Peyssonnel : op. cit., p. 77.

8- Shuval : op. cit., p. 94-95.

9- Le docteur Shaw : Voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais par J. Mac, sans date, p. 182.

10- M. Colombe : " Contribution é l'étude du recrutement de l'odjag d'Alger, R.A, t 87, 1934, p. 172.

11- Shuval: op. cit., p. 96.

12- Pierre Boyer : " Les renégats et la marine de la régence d'Alger, R.O.M.M, 1985, 94.

13- Laugier de Tassy : Histoire de la royaume d'Alger, Paris 1992, p. 125-126.

14- Thomas Shaw : Travel or observation relation to several parts of barbary and the Levant, Oxford 1738, p. 313.

15- Colombe : op. cit., p. 178-179.

16- Pierre Dan : Histoire de la barbarie et de ses corsaires, Paris 1649, p. 107.

.17- De Tassy : op. cit., p. 125-126

١٨- محمد خير فارس: المرجع نفسه، ص ٨٣.

19- Colombe : op. cit., p. 180.

.20- Colombe : op. cit., p. 175

٢١- محمد خير فارس : **المرجع نفسه**، ص ٨٦.

.22- Le docteur Shaw : op. cit., p. 182

.23- De Tassy : op. cit., p. 125

.24- Boyer : op. cit., p. 127

.25- Le docteur Shaw : op. cit., p. 182

.26- Le docteur Shaw : op. cit., p. 183

٢٧- محمد خير فارس : **المرجع نفسه**، ص ٨٥.

٢٨- ناصر الدين سعيدوني : **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، الجزائر بدون تاريخ، ص ٩٢.

.29- Boyer : op. cit., p. 133-134

٣٠- ناصر الدين سعيدوني : **المرجع نفسه**، ص ٩٢.

.31- Venture de Paradis : Tunis et Alger au XVIIIe siècle, Paris 1963, p. 165

.32- Le docteur Shaw : op. cit., p. 188

33- Venture de Paradis : op. cit., p. 165.

.34- Boyer : op. cit., p. 128

35- Le docteur Shaw : op. cit.; p. 189.

.36- Boyer : op. cit., p. 128

.36- Boyer : op. cit., p. 129

37- Thomas Shaw : op. cit., p. 313. voir également Venture de Paradis : op. .cit.m p. 181

38- Thomas Shaw : op. cit., p. 313.

٣٩- محمود عامر : **تاريخ المغرب الحديث (الجزائر- تونس)**، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ٩٥.

٤٠- محمود عامر : **المرجع نفسه**، ص ٩٦.

.41-De Tassy : op. cit., p. 57. voir aussi Grammont : op. cit., p. 46

٤٢- محمد خير فارس : **المرجع نفسه**، ص ٨٤.

.43- J. Deny : " Les registres de solde de Janissaires conservés à la bibliothèque national d'Alger ", r.a 1920, p. 36

44- Shuval : op. cit.; p.106.

45- Shuval : op. cit., p. 109.

46- Venture de Paradis : op. cit., p. 172.

47- Venture de Paradis : op. cit., p. 168.

48- Shuval : op. cit., p. 116.

49- J. Deny : op. cit., p. 42.

50- Pétis de la Croix : un mémoire sur Alger 1695, p. 17.

51- Shuval : op. cit., p. 111.

52- A. Devoulx : Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, p. 26.

53- Thomas Shaw : op. cit., p. 313.

54- Shuval : op. cit., p. 111.

55- De Tassy : op. cit., p. 138. voir aussi Grammont, p. 46.

56- Venture de Paradis : op. cit., p. 170-173. voir également Peyssonnel, p. 237.

57- Shuval : op. cit., p. 111.

58- Pétis de la Croix : op.0 cit., p.14-15.

59- Shuval : op. cit., p. 113.

60- Venture de Paradis : op. cit., p. 178.

61- Deny : op. cit., p. 45.

62- Venture de Paradis : op. cit., p. 178.

63- Pessonnel : op. cit., p. 237.

64- Shuval : op. cit., p. 116.

65- De Tassy : op. cit., p. 143.

66- Venture de Paradis : op. cit., p. 188.

67- Delphin : op. cit., p. 183-184.

68- Venture de Paradis : op. cit., p. 189-190.

.69- Devoulx : op. cit., p. 21-22

.70- Shuval : op. cit., p. 117

.71- Devoulx : op. cit., p. 33

72- Shuval : op. cit., p. 118.

73- Devoulx : op.cit., p. 31-32 . voir aussi Venture de Paradis : p. 166. et

.Boyer : p. 165

.74- Thomas Shaw : op. cit., p. 312. voir aussi Venture de Paradis : p. 166

.75- Shuval :op. cit., p. 124

.76- Boyer : op. cit. p. 146

٧٧- محمد خير فارس : **المرجع نفسه**، ص ٩٠.

78- G. Marçais : " Les villes de la coté algérienne et la piraterie au moyen age ". A.I.E.O, 1955, p. 120.

٧٩- محمد خير فارس : **المرجع نفسه**، ص ٩٠.

80- Renaudot : Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs Paris 1830, p. 22.

.81- L. Abelly : La vie de saint Vincent de Paul, Paris 1891, p. 23

82- M. Fontenay et A. Tenenti : " course et piraterie méditerranéen de la fin du au début du XIXe siècle", dans commission international d'histoire maritime

.course et piraterie, Paris 1975, p. 103

83- H. D. Grammont : Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-

.1830, Paris 1887, p. 51

.84- Le docteur Shaw : op. cit., p. 196

٨٥- عبد القادر الجيلالي : **تاريخ الجزائر العام**، الجزء الثالث، بيروت ١٩٨٣، ص ٤٨٥.

.86- Boyer : op. cit., p. 235

٨٧- عبد القادر الجيلالي : المرجع نفسه، ص ٤٨٩.

٨٨- محمود عامر : المرجع نفسه، ص ٩٨.

89- Shuval : op. cit., p. 138

٩٠- جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، الجزائر ١٩٩٤، ص ٣٣.

٩١- جمال قنان: **المرجع نفسه**، ص ٣٧.

٩٢- صلاح العقاد: **المغرب العربي**، القاهرة ١٩٦٨، ص ٥٠.

٩٣ - عبد القادر الجيلالي: **المرجع نفسه**، ص ٤٨٧.

بعض معالم دمشق الاجتماعية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين ١٢١٠-١٢٢٤هـ/١٧٩٥-١٨٠٩م

(دراسة وثائقية)

الدكتور راغب العلي

بعض معالم دمشق الاجتماعية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين ١٢١٠-١٢٢٤هـ/١٧٩٥-١٨٠٩م (دراسة وثائقية)

الدكتور راغب العلي

مقدمة:

بني هذا البحث على دراسة سجلين من سجلات المحكمة الشرعية بدمشق[١]، وهما محفوظان في مديرية الوثائق التاريخية تحت رقم (٢٣٤)، ورقم (٢٦٨). يتضمن السجل الأول القضايا التي سجلت في هذه المحكمة عام ١٢١٠-١٢١١هـ/١٧٩٥م، ويحتوي على ١٣٠ وثيقة موزعة على ٧٢ صفحة من القياس المتوسط. يبدأ السجل بالوثيقة رقم (١) في الصفحة الأولى والمؤرخة في منتصف جمادى الثاني سنة ١٢١٠هـ، وينتهي بالوثيقة رقم (١٣٠) في الصفحة (٧٢)، والتي تعرضت للتلف الجزئي، ولكن الوثيقة لم تكتمل مع انتهاء الصفحة، لذلك فإن تاريخها غير معروف، والوثيقة ما قبل الأخيرة ورقمها (١٢٩) في الصفحة (٧١). أما السجل الثاني فيضم (١٣٧) وثيقة، ويبدأ بالوثيقة رقم (١) والمؤرخة بـ جمادى الثاني ١٢٢٤هـ، وينتهي بالوثيقة ما قبل الأخيرة - الوثيقة الأخيرة ناقصة وغير مؤرخة- والمؤرخة بـ غرة

رمضان سنة ١٢٢٤هـ، إلا أن الوثائق لا تنحصر بالشهور الأربعة المذكورة بل تتعداها إلى شهور السنة الأخرى[٢].

ومن الملاحظ أن الوثائق المدروسة مع بعضها من حيث الخط، وسلامة الأوراق التي كتبت عليها، فقد اعترضتنا وثائق كثيرة كتبت بخط مقروء إلى حدّ ما، كما مرّت معنا بعض الوثائق مكتوبة بخط يصعب قراءته، وقد تآكلت بعض الأوراق من الزوايا والجوانب، ولكن جميع الوثائق ليس فيها حرص على قواعد اللغة، ويضم ألفاظاً عامية، ويشبه أسلوبها الإنشائي بشكل عام أدب عصر الانحطاط.

أوضاع دمشق في ظل الحكم العثماني:

يتناول البحث دراسة بعض المظاهر الاجتماعية في دمشق، التي مثلت لواء في ولاية دمشق ومركزاً لهذه الولاية[٣]. تعدّ إحدى أكبر الحواضر العربية الإسلامية باعتبارها كانت عاصمة الدولة الأموية، وتنبع أهميتها السياسية والاستراتيجية من كونها حاضرة أساسية في بلاد الشام، وقد أضفى العثمانيون على دمشق بعد ضمها إلى إمبراطوريتهم أهمية دينية من خلال مراعاتهم لوضعها في تدرج المناصب القضائية[٤]، بالإضافة إلى أنها موطن ومدفن عدد من الأنبياء، وأزواج النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وأحفاده، وأصحابه، وتابعيه[٥]. لكونها أيضاً كانت مركزاً لانطلاق قافلة الحج الشامي، حيث تتجمع فيها قوافل الحجاج المسلمين القادمين من المناطق الإسلامية الشمالية والشرقية[٦]، علاوة على أهميتها بالنسبة لغير المسلمين[٧].

لقد أثرت مصاعب الدولة العثمانية الداخلية، وحروبها الخارجية في فترة دراستنا على أوضاع دمشق الاقتصادية والاجتماعية، فكانت هذه المرحلة مرحلة معاناة للمجتمع الدمشقي بشكل عام.

يغطي البحث جزءاً كبيراً من فترة حكم السلطان سليم الثالث ١٢٠٤-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م[٨]، وفترة حكم السلطان مصطفى الرابع ١٢٢٢-

١٢٢٣/١٨٠٧-١٨٠٨[٩]، ومطلع عهد السلطان محمود الثاني ١٢٢٣-١٢٤٤/ ١٨٠٨-١٨٣٩[١٠]. وككل الولايات العثمانية تأثرت دمشق بالأحداث الداخلية والخارجية للإمبراطورية العثمانية، فعلى الصعيد الداخلي ازدادت أهمية القوى المحلية بسبب ضعف السلطة المركزية العثمانية. فشهد القرن الثامن عشر ظهور أسرة آل العظم[١١]، التي استفادت من قوتها وثروتها في البقاء في حكم دمشق مدة طويلة. وقد أدّى اضطراب الأمن في دمشق، وانشغال السلطان العثماني بالحروب الخارجية، وتناقص هيبة السلطنة نتيجة هذه الحروب إلى اعتراف السلطنة العثمانية بقوى محلية قامت سلطتها على أساس إقطاعي أو قبلي أو ديني، حيث نجحت تلك القوى في تحقيق الأمن بعد أن فشل العثمانيون في تحقيقه[١٢]. وقد توالت هزائم العثمانيين على الصعيد الخارجي، إذ هزموا أمام روسيا مرتين ١٧٦٨-١٧٩٢م، واضطروا لتقديم تنازلات إقليمية عديدة[١٣]، واحتل الفرنسيون مصر ١٧٩٨م بعد قدوم حملة نابليون على مصر ١٧٩٨م، ولم يخرجوا منها إلا عام ١٨٠١م.

وفي دمشق يمثل الوالي السلطان العثماني، ويرأس الصناجق التي تتكون منها الولاية، وهو يُعَيّن لمدة سنة واحدة وبعدها إما أن يجدد له أو يعزل من منصبه ليحل محله والٍ جديد، وهذا ما دفع الولاة إلى سلوك أحد الطريقين، الطريق الأول هو العمل الروتيني دون الالتفات إلى الإصلاح الجذري بسبب السعي لتأمين المصالح الشخصية ريثما يتم عزلهم، في حين سلكت الفئة الثانية سبيل البطش، وفرض السلطة بالقوة والعنف والظلم. وقد مثل والي دمشق في بداية الفترة المدروسة أحمد الجزار[١٤]، هذا النوع من الولاة، حيث وُلّي دمشق ثلاث مرات أثناء فترة الدراسة، وبعد عزله عام ١٢١٠هـ تسلم عبد الله باشا العظم[١٥] ولاية دمشق من قبل السلطان العثماني سليم الثالث للمرة الأولى، أما ولايته الثالثة والأخيرة فقد كانت من سنة ١٢٢١هـ إلى سنة ١٢٢٣هـ، إذ عزل إثر خروج الحجاز عن سلطة الدولة العثمانية، وانضمامها النهائي إلى الدولة السعودية الأولى سنة ١٢٢٠هـ[١٦]، وحدوث أول تحدّ مباشر من هذه

الدولة لوالي الشام عبد الله العظم سنة ١٢٢١هـ في عهد الإمام سعود بن عبد العزيز، الذي منع والي الشام من الوصول إلى مكة المكرمة خشية أن يتآمر مع الشريف غالب، مما أدّى إلى عودة القافلة الحج دون أداء فريضة الحج في ذلك العام[١٧]. كما منعت الجيوش الوهابية قافلة الحج الشامي في عام ١٨٠٧م، وفي الأعوام الثلاث التالية من دخول الحجاز وهذا مثل فشل ولاة دمشق وقبل ذلك ولاة بغداد من فرض الهيبة العثمانية في وجه الوهابيين[١٨].

ولقد دفع هذا الأمر بالدولة العثمانية إلى تغيير واليها، فعزلت عبد الله العظم، وعينت الكنج يوسف باشا الكردي الأصل وهو من الرقيق الذين شقوا طريقهم في السلم الاجتماعي، وقد تمكن من الوصول إلى منصب الوالي بعد إسلامه[١٩]، إلا أن الوالي الجديد لم يقم بأي عمل عسكري ضد الدولة السعودية رغم الأوامر السلطانية المتعددة التي تلقاها منذ إسلامه للولاية[٢٠]. ولم تتمكن الدولة العثمانية من وضع حدّ لهذه الاضطرابات رغم أهمية دمشق فعملت على الإكثار من عزل الولاة من مناصبهم[٢١]، ونتج عن ذلك إهمال هؤلاء الولاة القيام بأية إصلاحات والالتفات إلى تأمين مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة. وقد أصدر السلطان محمود الثاني في عام ١٢٢٥هـ الأمر السلطاني لسليمان باشا ولي صيدا بقتل الكنج يوسف باشا لأسباب أهمها عجزه عن حشد قوات كبيرة لقتال الوهابيين، واستغلاله انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى ظلمه للأهالي، وجمعه وادخاره أموالاً كثيرة[٢٢]. إلا أنه تمكن من الفرار إلى مصر بعد أن صودرت أمواله[٢٣]. وهناك أحسن محمد علي باشا استقباله فبقي فيها حتى وفاته[٢٤].

سكان دمشق:

تمكنّا عن طريق دراسة وثائق البيع والشراء والاستئجار من الاطلاع على شرائح عديدة في المجتمع الدمشقي، وإعطاء تقييم موضوعي إلى حدّ ما عن السكان، بالرغم من أن هذه الوثائق لا تعطي فكرة واضحة تماماً عن هذا الموضوع، لأن المعلومات

التي تقدمها تشمل الدور والمحلات التي تم بيعها أو إيجارها، وهي لا تقدم إحصاءً دقيقاً لكونها لا تشمل جميع الدور أو المحلات. ومن الملاحظ أن المحلات لم تكن مقتصرة على طبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة(٢٥)، فهناك دور ذات أثمان مرتفعة تجاور دوراً ذات أثمان منخفضة، ودلّنا وجود مساكن خربة إلى جوار مساكن ذات طوابق ودور فيها قصور على وجود طبقات اجتماعية غير متكافئة في نفس المحلة. وإن كل محلة في دمشق كانت تمثل مدينة صغيرة لها دورها وسوقها وشيخها ومسجدها وكنيستها الخاصة بها(٢٦).

وقد أسهمت الفوضى وفقدان الأمن في انتقال السلطات الإجرائية الحكومية أحياناً كثيرة إلى شيوخ الحارات، الذين كانوا بمثابة صلة وصل بين السكان والحكّام، حيث إنهم ساعدوا السلطة أحياناً في تحصيل حقوقها من أفراد الحي، وفي إلقاء القبض على بعض الأشياء فيه. وكان أهالي المحلة يجتمعون ويتشاورون في حال وقوع أضرار لمحلتهم، ويشتركون في دفع المغارم التي تفرض على المحلة، في دفع الدّيات إذا وقعت على أحد من سكانها، وكان لكل محلة باب يغلق في ساعة معينة بعد العشاء ويفتح في الصباح(٢٧).

وأثناء دراسة الوثائق يشعر الباحث بأنه يعيش وسط مجتمع كله حركة ونشاط وبين سكان من أجناس وأديان مختلفة، ولكن على الرغم من ذلك نجد أن هذا المجتمع متجانس فالمسيحي يشتري ويبيع ويستأجر من المسلم(٢٨)، والعكس صحيح أيضاً. وكان أهل الذمة يرجعون إلى المحكمة الشرعية الإسلامية للفصل في قضاياهم(٢٩). ويتم أحياناً اقتسام الإرث بين النصارى في المحكمة الشرعية الإسلامية(٣٠).

ومع أن الطوائف الدينية في دمشق بل في الوطن العربي قد حافظت على حريتها الدينية فإنها، وخاصة المسيحية منها، كانت غير مغلقة اجتماعياً على التأثيرات والعادات والتقاليد الإسلامية(٣١). وصحيح أن النسبة كبيرة من المسيحيين كانوا يتمركزون في محلة باب توما التي دعيت في الوثائق بمحلة النصارى، إلا أننا نجدهم

منتشرين في محلات كثيرة كالقيمرية والخراب[٣٢]. ونجد مسلمين يسكنون المحلات ذات الأغلبية المسيحية كباب توما[٣٣]. وتبدى لنا أيضاً مشاركة المسيحيين للمسلمين في أعمال وشركات تجارية امتد نشاطها إلى خارج الولاية في مصر[٣٤]، واعتماد شهادات المسيحيين في المحكمة الشرعية لقضايا المسلمين والعكس أيضاً. وقد لقب بعض المسيحيين بالمعلم[٣٥]، وهذا يؤكد تدرج الذمي في رتب الحرفة من أجير إلى صانع ثم إلى معلم. كما أطلعتنا الوثائق على أن الكثير من المسيحيين استأجروا أو اشتروا دكاكين معدة لنسج الألاجة أو القطن[٣٦]. ولم يقتصر وجود المسيحيين على دمشق بل تعداها إلى ريفها، فقد نسبت إليهم بعض القرى التي استقروا فيها كقرية معرونة في القلمون ذكرت في الوثائق بـ (معرونة النصارى)[٣٧].

أما اليهود فقد وجدوا في دمشق، واستقروا في محلة اليهود الواقعة إلى الجنوب الغربي من الباب الشرقي، والتي ضمت نصارى ومسلمين بالإضافة إلى اليهود[٣٨].

وتعود رغبة المسيحيين واليهود في التجمع في أحياء تضم أبناء ملتهم إلى تفضيلهم السكن بجوار الأقارب وأماكن العبادة وهذا لا يعني أنها مخصصة لهم فقط، فقد وجد مسلمون في تلك الأحياء أيضاً[٣٩].

ومن الملاحظ أن اليهود قد عرضوا قضاياهم في المحكمة الشرعية، إذ اعترضتنا وثيقة تضمنت قضية "شراء المدعو فرح ولد المدعو إبراهيم الكشك اليهودي من المدعوة اسقير بنت المدعو خضر وذلك جميع الحصة وقدرها واحد وعشرين قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراط من جميع عمارة الدار الكائنة بمحلة اليهود بثمن قدره ثلاثمائة قرش وثلاثون قرشاً فضة صحيحة صاغ ميرية"[٤٠]، وقد تملك المسلمون دوراً في محلة اليهود، وقاموا ببيعها وشرائها من بعضهم البعض[٤١]. وقد اشتغل اليهود في دمشق بالأعمال الكتابية والتعهدات والصرافة، واحتكروا صناعات معينة كالنقش على النحاس وعملوا كمرابين يقرضون المال، ويستردونه أضعافاً مضاعفة[٤٢].

وتم اعتماد شهادة المسلمين في قضايا اليهود المطروحة أمام المحكمة الشرعية[٤٣].

ومن الوثائق نستنتج أن التعامل المالي والتجاري بين معتنقي مختلف الأديان في دمشق كان يتم بشكل طبيعي، وأن التسامح الديني هو سمة أساسية لمجتمع مدينة دمشق، وقد دلنا استئجار مسيحيين عقارات وقف إسلامية على مدى هذا التسامح الموجود آنذاك، ولكن هذا التعايش لم يقضِ نهائياً على مظاهر التمييز التي كانت شائعة أثناء حكم الدولة العثمانية، كأن يشار إلى المسيحي واليهودي بالمدعو بل السيد والمدعوة بدلاً من الحرمة أو الشريفة، وأن تستخدم كلمة ولد بدل ابن التي تستخدم للمسلمين والمسفور بدل المذكور[٤٤].

ضمت دمشق بالإضافة إلى سكانها الأصليين سكاناً قدموا واستقروا فيها من مدن شامية أخرى[٤٦]، أو من الريف الذي هجر الكثير من قاطنيه بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم، وتدهور أوضاعهم الاقتصادية، وهذا أدّى بدوره إلى اتساع ضواحي مدينة دمشق حيث بلغت نسبة سكانها الموجودين ظاهر دمشق من أصل غير دمشقي ٦٦%، أما في باطن دمشق، فقد بلغت هذه النسبة ٣٤%.[٤٧].

وقد اطلعنا من خلال الوثائق على وجود سكان من أقطار عربية أخرى في دمشق كالمغاربة[٤٨]، الذين لا نعرف بأس صفة كعسكريين أو كمجاورين أو كتجار، فربما يكون هذا التواجد قد بدأ أساساً بهدف التجارة أو العلم، ثم ازداد في المجال العسكري، حيث يستدل من لفظ آغا على الصفة العسكرية لهم في دمشق[٤٩]. وقد برز المغاربة في القرن الثامن عشر كطائفة عسكرية لاعتماد الولاة على الجند المرتزقة، لبعد أن كان أكثرهم يعمل في حراسة البساتين والحقول والخانات والحارات، وكان لهم شيخ مشايخ وهو مسؤول عن سلوكهم أمام السلطات العثمانية. ويعود ازدياد عددهم في القرن الثامن عشر الميلادي إلى توقف المورد الأساسي للمغاربة، الذين يعملون في القرصنة بسبب تصدي الدولة الأوروبية لهم بما دفعهم إلى الهجرة والبحث عن الرزق في بلاد الشام[٥٠].

ويبدو أن عدداً منهم كان يعيش حياة فقر وبؤس بسبب الظروف الاقتصادية العامة في دمشق وهذا ما أدّى بعدد منهم إلى اتباع أساليب السلب والقتل(٥١)، وقد ارتفع عدد قوات المغاربة في دمشق في القرن التاسع عشر بسبب اعتماد أحد ولاة دمشق عليهم(٥٢). وهناك إشارات في الوثائق على وجود مماليك(٥٣)، ومصريين آنذاك(٥٤). وما ذكر الأمير محمد المصري(٥٥) إلا دليل على أن هؤلاء المماليك المصريين بقايا من زمن حكم المماليك في بلاد الشام.

لقد اشتغل عدد كبير من المصريين بالتجارة، وكانت لهم أوقاف دعيت بأوقاف السادة المصريين(٥٦). كما وجد في دمشق سكان قدموا من العراق والسودان(٥٧). وقد استقرت فيها عناصر غير عربية كالتركمان الذين وجنداهم يبيعون ويشترون عقارات منهم الحاج أحمد عمر أوضباشي التركماني الذي باع الحاج محمد بن الشيخ شنان الحمصي كذلك دماناً في محلة الميدان بسوق الجزماتية(٥٨).

وقد دلنا لقب أوضباشي على الصبغة العسكرية، التي صبغت وجود التركمان في دمشق، وكان لهم طوائف في دمشق مثل التركمان السودادية والتركمان البهلوانية وطائفة العجلية وطائفة الأميرلية(٥٩).

ومن خلال عملية شراء السيد كنج آغا بن علي آغا الكردي لنفسه أصالة وبالوكالة عن ولديه إسماعيل آغا وبودان آغا بماله، ومال الموكلين من الحرمة آمنة بنت الأمير محمد المصري جميع الدار الكائنة ظاهر دمشق بمحلة سوق ساروجا بزقاق العبيد(٦٠)، تأكد لنا ما ذكره إحسان النمر بأن الأكراد قد سكنوا ظاهر دمشق، لأنهم لم يتمكنوا من الاستقرار في باطنها، فتمركزوا في الصالحية بشكل خاص وانتحل زعماؤهم لقب آغا، وفي نفس الوقت قاموا بتأليف قوات شبه عسكرية من رجال قبائلهم للدفاع عن مصالحهم(٦١). ومن المعروف بأن الأكراد قد جاؤوا من منطقة كردستان شمال العراق منذ عهد صلاح الدين الأيوبي، ثم ازدادت أعدادهم فيما بعد بسبب هجرتهم في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦-١٩٠٩م، ثم في عهد مصطفى كمال أتاتورك. وقد

أطلق على سفح قاسيون الذي استوطنه عدد كبير منهم بجبل الأكراد. ونجد في الوثائق إشارة إلى وجود حوش الهنود في باطن دمشق بمحلة باب الخضر[٦٢]. وقد وجد حوش للهنود في محلة باب الجابية وحوش آخر في محلة القماحين[٦٣]. وقد مارس الهنود نشاطات اقتصادية متعددة، وكان لهم زوايا وأوقاف عديدة في دمشق. وقد وجد الأتراك في دمشق في سوق ساروجة التي أطلق عليها المثل الشعبي (استامبول الصغيرة) دلالة على إقامة كبار موظفي الحكومة فيها[٦٤]، وكذلك أقاموا بالقرب من ثكنات الجيش العثماني في غرب سرايا السرايا والقلعة.

وإنه لمن الصعب تقدير تعداد سكان دمشق في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي، فقد أورد بروان الذي زار دمشق في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي أن تعداد سكانها أقل من مئتي ألف[٦٥]. بينما قدر جيب وباون تعداد سكانها ١٠٠،٠٠٠ نسمة[٦٦] وهذا التعداد يتطابق مع إحصائية ليندا شليشر عن تعداد سكان دمشق[٦٧].

وقد أثرت النكبات والكوارث التي أصابت دمشق في تعداد السكان، وبنية السكان الديمغرافية إذ أن الجدري، الذي أصاب دمشق في عام ١٢١٢هـ، أزهق أرواح الكثير من السكان.

يذكر حسن آغا العبد "سنة تاريخه صار جدري الأولاد بأن يدفن كل يوم نحو مائة ولد فيطرف ثلاث أربعة أشهر حتى خفف الأولاد وصار نزلات كثيرة، وفي بعض الخلق نساء ورجال وأولاد عميت"[٦٨]، وربما تكون إحصائية بورتر في منتصف القرن التاسع عشر والتي يرى فيها أن تعداد سكان دمشق حوالي ١٥٠،٠٠٠ نسمة هي أقرب على الحقيقة[٦٩]. إلا أن هذا التعداد تعداد نسبي فقد كانت أعداد سكان دمشق تزداد خلال مواسم الحج بسبب عدد من الحجاج بالبقاء فيها بعد عودتهم من أداء الفريضة.

العلاقات الاجتماعية:

تعدّ الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على صيانة هذه الخلية، ووضعت القيود التي تحول دون تفكك الأسرة والمجتمع. فهناك عقود النكاح التي لا بدّ منها لتكوين أسرة، ومع أن عدداً غير قليل من عقود النكاح كانت تجري خارج جدران المحكمة الشرعية إلا أن الناس كانوا يحرصون على تسجيل هذا العقد في المحكمة حيث يثبت الصداق بما فيه الجزء المقبوض والجزء المؤجل، وإن أقل مؤخر صداق مر معنا في الوثائق فهو ما أطلعتنا عليه الوثيقة التالية: "أصدق الحاج عبد القادر بن الحاج عمر السبيلي مخطوبته الحرمة حسنة بنت حسن المرأة الكاملة المتوفى عنها بعلها منذ خمس سنين تقدمت تاريخه ١٢٠ قرشاً رايجة ميرية منها سبعون قرشاً مقبوضة وخمسون قرشاً مؤجلة إلى الفراق بموت أو طلاق"[٧٠].

أما أكبر مقدار بمؤخر صداق فقد بلغ ٢٠٠ قرش فضة صحيحة صاغ ميرية[٧١]. تأخذ الأسرة في دمشق اسمها من الأب نسبة إلى المدينة التي جاء منها كالحلبي[٧٢]، أو البغدادي أو الهندي[٧٣] أو يكنى على أساس المنصب الإداري أو العسكري مثل الآغا[٧٤] أو الباشا أو الأوضباشي[٧٥]، أو على أساس الحرفة التي يمارسها كالصباغ والجزار والحداد والحلاق أو على أساس الانتساب إلى أحد الطرق الصوفية كالرفاعي والنقشبندي.

ومن المؤكد أن العثمانيين لم يتدخلوا في شؤون الأسرة لذلك بقيت على حالها حتى العقد الرابع من القرن التاسع عشر، حيث حافظت على بنيتها وعاداتها وتقاليدها وتنظيمها وتماسكها[٧٦]. وكان تسلسل النسب عن طريق الأفراد الذكور في الأسرة كما هو موجود حالياً، فالابن هو الوحيد الذي يحفظ اسم الأسرة، لذا وجد حرص على إنجاب البنين للحفاظ على اسم العائلة وحمايته من الاندثار، وقد اتضح لنا حرص الأجداد على كثرة النسل للأسباب المذكورة، ولكن مع تقدم المجتمع خالفهم أبنائهم في هذا الأمر، فقد كان للمرحوم الحاج معروف جلبي شطي زاد تسعة أولاد هم: "الحاج

خضر جلبي، والحاج محمود جلبي، والحاج خليل جلبي، والحاج إبراهيم جلبي، والشيخ حسن جلبي، والحرمة شرف قارن، والحرمة عاتكة قارن، والحرمة حنفية" أما ابنه الحاج محمود جلبي فكان والداً لأربعة هم: الحاج محمد جلبي ، والحاج مصطفى جلبي، والحاج أحمد آغا، والمصونة مريم قارن(٧٧).

وقد أظهرت الوثيقة ذاتها ظاهرة تعدد الزوجات، حيث ذكر للمرحوم معروف جلبي أربع زوجات، وأن الحرمة اسما قارن أخت للحاج خليل جلبي لأبيه، وأن كلاً من الحرمة عاتكة قارن والحرمة شرف قارن أختا الحاج إبراهيم جلبي لأبيه، وقد أظهرت لنا الوثائق ظاهرة زواج الأقارب وخاصة أبناء العم(٧٨).

لعب الانتماء للأسرة دوراً أساسياً وهاماً في زيادة الروابط بين أفراد هذه الأسرة وأطلق على البيت الذي يضم جميع أفراد العائلة من جد وجدة وأبناء وأحفاد اسم البيت الكبير.

وقد وردت في الوثائق حالات عديدة للطلاق مثل "ادعت الحرمة بدرة بنت محمد المرأة الكاملة على بعلها علي بن يوسف هلال، بأنه حلف بالطلاق أنه ليس في هذا الصندوق دراهم، ثم فتح الصندوق فوجدت فيه دراهم، ولما سئل أجاب بالاعتراف بالحلف المرقوم، وقد كان مسبوقاً لطلقتين فبمقتضى ذلك بانت منه بينونة كبرى، فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره، وحكم عليه بوقوع الطلاق المرقوم"(٧٩)، كما وردت لدينا حالات عديدة لطلاق ثلاث(٨٠)، وهنا لا يحق للمرأة شرعاً الرجوع إلى مطلقها إلا بعد زواجها من غيره، وينفق الرجل على مطلقته مدة ثلاثة شهور (العدة) لا يحق لها أن تتزوج خلالها.

وتعرفنا على حكم دعي بالنشوز من خلال الوثيقة التالية: "ادعى يوسف بن صادق العمري على الحاج حسن بن موسى العويضي الوكيل الشرعي عن شقيقته زوجة المدعي المذكور الحرمة رقية بأنها في مدة ستة أيام تقدم تاريخه ادعت عليه بطلب مسكن شرعي، فالتمس المدعي من الحاكم مدة ثلاثة أيام فأمهله الحاكم وفرض عليه

نفقة كل يوم عشرين مصرية لحين إحضار المسكن الشرعي، وأذن لها بالإقامة عند أهلها، ولكنه عندما أحضر لها المسكن الشرعي الآن رفضت التوجه إليه بدون وجه شرعي، فذكر شقيق الزوجة وموكلها بأنها مريضة وهي تطلب الإقامة عند أهلها لحين أن تتعافى بغير نفقة فرضي المدعي المذكور"(٨١)، فحكم القاضي بأن الموكلة المدعى عليها الإقامة عند أهلها لحين أن تتعافى وليس لها نفقة على بعلها مدة إقامتها عندهم بكونها في حكم النشوز، فالنشوز يكون بطلب من الزوجة الافتراق عن زوجها فترة قد تحدد أحياناً بشروط يرضى بها الزوج من دون أن يقع الطلاق بطلب من الزوجة بالمخالعة، وهنا تبرأ الزوجة من ذمة زوجها من حقوقها الشرعية(٨٢)، كما في الوثيقة التالية:

"سأل السيد علي بن السيد محمد الحلاق الجلبي بالوكالة الشرعية عن ابنته الحرمة خديجة بعل الموكلة حسن بن الحاج حسين، أن يخلع الموكلة المزبورة من عصمته، وعقد نكاحه على براءة ذمته لها من مؤخر صداقها، فأجابه على سؤاله وخلع زوجته من عصمته وعقد نكاحه خلعاً واحداً غير مسبوق بطلقة"(٨٣). وقد تعرفنا من خلال الوثيقة إلى أنه لا يجوز عودة المخلوعة لزوجها إلا بعقد جديد وشروط شرعية.

والفرق بين المرأة المطلقة والمرأة المخالعة يكمن في أن المرأة المطلقة لا تلزم بدفع أي مبلغ من المال مقابل طلاقها بينما تلزم المرأة المخالعة بدفع مبلغ من المال أو التنازل عن مؤخر الطلاق أو سائر النفقات الواجبة على الزوج(٨٤).

أما الفرق بين امرأة المخالعة والمرأة المطلقة ثلاثاً هو أن الأولى يمكن أن تعود إلى زوجها بعقد جديد، أما الثانية فلا يمكن أن تعود إليه إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره(٨٥).

ومن الغريب أن تمر معنا هنا حالة خلع مسيحي لزوجته في المحكمة الشرعية حيث: "أشهد على نفسه المدعو نصري ولد سمعان زلط الذمي الجلبي إشهاداً شرعياً أنه خلع زوجته المدعوة كنور بنت جرجس سحود المرأة النصرانية خلعاً واحداً غير مسبوق

بطلاق قبله، فبمقتضى ذلك ملكت أمر نفسها فلا تعود إليه إلا بعقد جديد وبشروط وشرعية"[٨٦].

وقد تعرضت الوثائق لمسألة الدين في دمشق[٨٧]، حيث وجدت ديوان فردية وصف فيها الدين بأنه دين شرعي تم بموجب سند شرعي.

اشتهرت المرأة كمدينة ما عدا مرة واحدة ذكرت كمستدينة[٨٨]، وهذا يدل على أن غنى المرأة النسبي، الذي يعود إلى عدم مسؤوليتها في الإنفاق على أحد، بل على العكس كان على الرجل أن يعيلها ويدفع لها المهر والنفقة في حالات عديدة ، وقد يعود غناها أيضاً إلى وراثتها للمال أو للعقارات. بلغ مقدار أكبر دين ٥١٠ قرش فضة ميرية، استدانه السيد أحمد آغا ابن المرحوم الحاج يوسف آغا جبري من الحرمة صفية قارن[٨٩]، أما مقدار أصغر دين فكان خمسة قروش فضة صحاح ميرية[٩٠]. نستدل منه على اهتمام المحكمة الشرعية بالنظر إلى أقل الديون. وإن كثرة الديون تعدّ دليلاً على حاجة الناس إلى المال وعلى كون الدين وسيلة من وسائل توظيف المال والربح بأقل جهد.

أما النوع الثاني من الديون فقد وردت على شكل إقرار بعض القرى بأن عليهم ديوناً لبعض الأغوات مثل إقرار أهالي قرية المأمونية بأن عليهم دين مقداره ١٢٠٠ قرشاً للسيد محمد آغا حسن الكريمي[٩١]، ومال آخر هو إقرار لبعض أهالي قرية برزة بدين قدره ٣٠٠٠ قرشاً لفخري الأماثل عطايا آغا ابن الحاج مصطفى[٩٢].

ووجد أيضاً اعتراف من "بعض أهالي تلفيتا بدين قدره ١٥٠٠ قرشاً لأحمد آغا ابن إسماعيل آغا"[٩٣]. ومن الملفت للانتباه أن جميع الديون الجماعية السابقة بما فيها دين بلغ مقداره ١٢٧٤٥قرشاً[٩٤]، كانت تذكر بأنها ثمن لكميات من الصابون، وأنه لمن المستبعد أن يستدين أهالي هذه القرى صابوناً من الأشخاص المذكورين بهذه الكميات، وفي اعتقادي فإن هذه المبالغ كانت ديوناً لأغوات ومرابين، وأن الصابون استخدم كغطاء لإخفاء حقيقة تلك العمليات، وهذا يؤكد على استغلال هؤلاء المرابين للفلاحين

الفقراء في فترة كان فيها الفلاح يعاني من الفقر والبؤس وانعدام الأمن، بالإضافة إلى أن ضعف الدولة العثمانية بشكل عام انعكس على وضع الولايات، وأدى إلى تفشي أساليب النهب والسلب والاستغلال في دمشق.

وفي الوثائق المدروسة وردت تسع تركات، ست منها لرجال وواحدة لامرأة، وتركة لم يتبين فيما إذا كانت لرجل أو امرأة لأن الوثيقة غير كاملة[٩٥].

ومن الملاحظ أن جميع تلك القضايا لنم تعالج مسألة توزيع التركات، لأن ذلك كان يتم في محكمة القسام ويفرد لها سجلات خاصة، وإنما تضمنت إقراراً من طرفين – كل فريق يتألف من شخص أو أكثر –[٩٦]، بأنهم استلموا نصيبهم من التركة[٩٧]، فتذكر الوثيقة بأن كل فريق منهما لا يستحق ولا يستوجب ولا يدعي قبل الفريق الآخر شيئاً في التركة بعد اطلاعه على مفرداتها وتفاصيلها، ويبرد كل فريق ذمة الفريق الآخر "أبراداً شرعياً من كل حق شرعي"[٩٨].

دور المرأة في المجتمع:

رسمت وثائق المحكمة الشرعية صورة واضحة لدور المرأة في المجتمع الدمشقي في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين، ووضحت الكثير من التصورات الخاطئة عن أوضاع المرأة في ظل الحكم العثماني.

فقد تمتعت المرأة بقدر من الاستقلال في العمل على الرغم من إهمال تعليمها، فكثيراً ما ظهرت في المحكمة الشرعية بنفسها فيما يتعلق بزواجها وطلاقها وشراء العقارات وبيعها[٩٩]. لم تكن المرأة حبيسة البيت بالمعنى المطلق، والذي يتصوره بعض الناسي، بل كانت جزءاً فعالاً في المجتمع، وقد أكد ذلك ظهورها في المحكمة الشرعية كأصيلة عن نفسها أو وكيلة عن غيرها أو وصية على أبنائها القاصرين[١٠٠].

وشهدناها مدعية ومدعى عليها أحياناً[١٠١]، ولكن بعد أن يشهد عليها اثنان من الشهود، وكانت في بعض الأحيان توكل والدها أو ابنها أو أحد أقاربها بدلاً عنها ولكن بعد أن

يشهد شاهدان في المحكمة بهذا التوكيل[١٠٢]، ووجدناها تمتلك الدور والأراضي الزراعية وتقوم ببيعها[١٠٣]، وتطلب المخالعة[١٠٤]، وتسوق العقارات[١٠٥]، وتشغل منصب الناظرة على الوقف[١٠٦]، وتقوم بتأجير الأملاك الوقفية[١٠٧]،ـــ وتقرض الأموال[١٠٨]، في مرات عديدة، وتبين لنا الوثائق بأن الثروة، التي امتلكته المرأة قد آلت إليها عن طريق الوراثة عن أب أو أخ أو زوج أو عمن مؤخر صداق. وما إقراض المرأة للمال في مرات كثيرة إلا دليل على غناها النسبي آنذاك والذي يعود إلى أنها لم تكن ملزمة على الإنفاق على أحدب بل على العكس كان ولي أمرها هو المنفق عليها.

وقد ظهرت المرأة المسيحية في المحكمة الشرعية[١٠٩]، ولكن بشكل أقل من المسلمة، وهذا يعود بالتأكيد إلى أن زواجها وطلاقها لا يتمان في هذه المحكمة[١١٠].

لم تشر الوثائق المدروسة إلى وجود المرأة الجارية في دمشق على الرغم من وجودها[١١١]، حيث كان الرقيق سواء السراري أو المربيات أو الخادمات يشكلون جزءاً هاماً من الأسرة. وقد تناقص في هذه الفترة عدد الجواري والمماليك البيض بالنسبة للاماء والعبيد السود، والسبب في ذلك هو انقطاع الصنف الأول بتوسع روسيا وسيطرتها على مواطن الرقيق، وكذلك محاربة الدول الأوروبية لتجارة الرقيق[١١٢].

خاتمة:

لقد أطلعتنا وثائق المحكمة الشرعية بدمشق على بعض ملامح الحياة الاجتماعية في دمشق أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين. فقد كان مجتمع دمشق على شكل تجمعات مبنية على أسس طائفية أو إقليمية أو قومية تكاد تكون مغلقة على نفسها. وتأثرت الفئة الحاكمة في هذا المجتمع بالأوضاع العثمانية المتدهورة وبالظروف المحلية، فانعكس ذلك على وضعها في دمشق، حيث أدى قصر مدة ولاية الوالي إلى انصباب اهتمامه على جمع المال والبطش بالسكان وظلمهم بدلاً من الاهتمام بهم ومراعاة مصالحهم، وقد أسهم عدد من الأغوات والإقطاعيين في

تكريس بؤس وفقر الفلاحين. هذا وقد دفعت الضرائب العديدة المفروضة على الأراضي الزراعية في الريف وكثرة الديون بفوائد، أعداداً كبيرة من الفلاحين إلى هجر قراهم والتوجه إلى دمشق مما أدى إلى اتساع ضواحيها.

وقد شهد هذا المجتمع تسامحاً دينياً وتعايشاً بين مختلف طوائفه وفئاته، ولم يتطور وضع الأسرة الدمشقية، حيث بقي النمط السائد هو الأسرة الكبيرة، التي يمتلك فيها رب الأسرة سلطاته الموروثة منذ أجيال، وتشاركه في السيطرة على نساء هذه الأسرة من بنات وزوجات أبناء ومن خلال ظهور المرأة في المحكمة الشرعية وقيامها بعمليات شراء وبيع العقارات والأراضي الزراعية وإقراض المال تبدى لبنا دور المرأة في المجتمع الدمشقي في تلك الفترة التاريخية على الرغم من إهمالها شبه التام من الناحية التعليمية، وفي الختام لا بدّ من التنويه إلى أن سكان دمشق تعايشوا في مجتمعهم دون تدخل مباشر من الدولة العثمانية، التي لم تكن تأبه بقيام إصلاحات أو رفع مستوى السكان بقدر ما كان يهمها بالدرجة الأولى جمع كميات من الأموال في خزينتها لصرفها على حروبها وسلاطينها وموظفيها.

الهوامش

(١) تعدّ وثائق المحكمة الشرعية من المصادر المخطوطة الهامة، التي يمكن للباحث الرجوع إليها، لأنها تعكس صورة حقيقية للمجتمع الدمشقي. احتوت الوثائق عمليات بيع وشراء وزواج وطلاق، وعكست مظاهر اجتماعية مختلفة من خلال إلقاء الضوء على سكان دمشق، وعلاقتهم الاجتماعية، وثقافاتهم، والعلاقات الأسرية، ودور المرأة، وتأتي واقعية هذه الوثائق من بعدها عن تدخل الأهواء الشخصية الموجودة في المصادر الأخرى، ولكونها حيادية هادفة إلى إظهار الحقيقة من خلال إعطاء حكم شرعي للقضايا المطروحة في المحكمة.

(٢) اعترضتنا في هذا السجل وثيقة مؤرخة بـ ١٧ ذي الحجة سنة ١٢٢٣هـ، ورقمها ٧٥، ص ٤٥. ووثيقة أخرى مؤرخة بغرة ربيع الثاني سنة ١٢٢٤هـ، ورقمها ٦٠، ص ٣٦.

(٣) انظر: عبد العزيز محمد عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م**، دار المعارف بمصر، ١٩١٤م، ص ٦٢.

(٤) يأتي في مقدمة ترتيب القضاة في الإمبراطورية العثمانية قاضي العسكر في استانبول، ثم قاضيا مكة والمدينة في مرتبة واحدة، ثم يأتي بعد ذلك قاضيا بروسة وأدرنة في مرتبة واحدة، وبعدهم يأتي قاضيا دمشق والقاهرة مركزي الخلافة الإسلامية. وللمزيد انظر: عبد الكريم رافق: **تاريخ مصر وبلاد الشام من الفتح العثماني إلى حملة نابليون ١٥١٦-١٧٩٨م**، دمشق ١٩٦٨، ص ٨٤.

(٥) انظر: محمد خليل المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، مصر، بولاق سنة ١٣٠١هـ، ج٢، ص ١١٢.

(٦) انظر: حبيب السيوفي: **سورية ولبينان وفلسطين في القرن الثامن عشر**، صيدا ١٩٤٨م، ج٢، ص ٢٥٧.

(٧) دمشق مرقد رفاة عدد من القديسين المسيحيين، وقد أنشأ المسيحيون إلى جوارهم كنائس مقدسة، وفي دمشق موطن قدم القديس بولس الرسول. وللمزيد انظر: يوسف سمارة: **ملتقى الحضارات**، دمشق، د. ت، ص ٣٢-٣٣.

(٨) هو ابن السلطان مصطفى الثالث ١١٧٥-١٢٢٣هـ. قام السلطان سليم الثالث بعدد من الإصلاحات وعلى رأسها تأسيس وحدات عسكرية جديدة عرفت بالنظام الجديد، مما أثار نقمة الانكشارية والعلماء الذين تمكنوا من الإطاحة بحكمة بموافقة مفتي استانبول، وشيخ الإسلام. وللمزيد انظر: محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، بيروت، ١٩٩٣م، ط٧، ص ٢٦٣-٣٩٣.

(٩) هو ابن السلطان عبد الحميد الأول ١١٩٣-١٢٢٣هـ، تسلم الحكم بعد عزل السلطان سليم الثالث، وكان كآلة يديها أعضاء النظام الجديد. وقد قام مصطفى باشا بيرقدار،أحد كبار مؤدي الإصلاح وقائد فرقة انكشارية في روميليه بانقلاب ضد السلطان ودبر قتله. ونصب محمود الثامن مكانه، وأصبح صدراً أعظماً، ولكن الانكشارية قتلوه بعد أشهر. وللمزيد انظر: محمد فريد بك المحامي: **المرجع السابق**، ص ٣٩٤-٣٩٧.

(١٠) ابن السلطان عبد الحميد الأول، ولد سنة ١١٩٩هـ، تسلم السلطنة سنة ١٢٢٣هـ، انتقم لمقتل أخيه السلطان سليم الثالث، وقام بتنظيم الجيش الجديد، وألغى أوجاق الانكشارية. اشترك في معارك مع الروس في جبهة الطونة، وقام بتسكين الثورات في ولايتي بغداد وآيدن وغيرهما بعد أن وقع الصلح مع الروس عند قيام ثورة اليونان ١٢٣٧هـ. طلب من محمد علي باشا مساعدته، فلبى له ذلك الطلب، توفي سنة ١٢٥٥هـ. وللمزيد انظر: محمد فريد بك: **المرجع السابق**، ص ٣٩٨-٤٥٤.

(١١) آل العظم أسرة محلية اشتهرت في منطقة معرة النعمان، وتوصلت إلى الحكم في بلاد الشام في الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، وقد أعطي آل العظم أثر ازدياد سلطتهم معرة النعمان وحماة وحمص على شكل مالكانا، مما وفر لهم غنى كبيراً. وقد خشيت الدولة العثمانية من أن يصبحوا قوة تهدد سيادة السلطان، فعملت على تشتيتهم، وكان جزاء بعضهم القتل ومصادرة الأموال. وللمزيد من التفاصيل عن هذه الأسرة انظر: محمد غسان عبيد: **تاريخ دمشق ١١٣٧-١١٧٠هـ/١٧٢٤-١٧٥٦م**. رسالة دكتوراه بإشراف أ. د. محمود عامر، جامعة دمشق ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، ص ٤-٣١.

(١٢) انظر: عبد الغني عمان: **السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر**، ط١، بيروت، ١٩٣٣م، ص ٣١.

(١٣) انتزاع الروس بعد حربهم مع الدولة العثمانية ١٧٨٧-١٧٩٢م: مكاسب كثيرة طبقاً لمعاهدتي ياسي في ٩ كانون الثاني ١٧٩٢م، فبسطوا سيطرتهم على شواطئ البحر الأسود الشمالية، وامتدت حدودهم إلى نهر الدنيبر. وللمزيد من التفاصيل انظر: فلاديميير لوتسكي: **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفية بستاني، دار التقدم موسكو، ١٩٧١م، ص ٢٧.

(١٤) عيّن أحمد الجزار والياً على دمشق من سنة ١١٩٨ إلى ١٢٠٠هـ، حيث عزل، وعيّن ثانية من سنة ١٢٠٥ إلى ١٢١٠هـ، ثم عزل وللمرة الثالثة من سنة ١٢١٣ إلى ١٢١٤هـ، وللمرة الرابعة والأخيرة من عام ١٢١٨ إلى ١٢١٩هـ. وقد عانت دمشق أثناء ولايته من مظالمه وقد تكررت ممارسة الظلم والابتزاز المال في جميع ولاياته. وللمزيد انظر: ميخائيل الدمشقي، **تاريخ حوادث الشام ولبنان ١١٩٧-١٢٥٧**، تحقيق الأب لويس معلوف اليسوعي، بيروت، ١٩١٢م، ص ٤-١٤. و: عبد الرزاق البيطار: **حلية البشر في تاريخ**

القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، ١٩٦١م، ج١، ص١٢٧-١٣٢.

(١٥) عيّن عبد الله باشا العظم والياً على دمشق من سنة ١٢١٠ إلى ١٢١٣هـ، ثم عزل عنها وعيّن للمرة الثانية من ١٢١٤ إلى ١٢١٨هـ، ثم عزل، وعيّن للمرة الثالثة من سنة ١٢٢١ إلى ١٢٢٣هـ.

(١٦) انظر: عبد الله الصالح العثيمين: **تاريخ المملكة العربية السعودية**، الرياض ١٩٩٩م، ج١، ص ١٣٥.

(١٧) انظر: عثمان بن عبد الله بن بشر: **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق عبد الرحمن آل الشيخ، ط٢، الرياض، ١٣٩١هـ، ص ١٩٨-١٩٩.

(١٨) انظر: عبد الكريم رافق: **المشرق العربي في العهد العثماني**، دمشق، ١٩٨٨-١٩٨٩، ص ٢٠٥.

(١٩) انظر: طنوس يوسف الشدياق: **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت، ١٨٥٩م، ج٢، ص ١٦٢.

(٢٠) نظر: عبد الله الصالح العثيمين: **المرجع السابق**، ص ١٦٥.

(٢١) فمثلاً تولى محمد باشا ولاية دمشق لمدة عشرين يوماً فقط في سنة ١١٩٧هـ. وللمزيد من المعلومات حول ولاة دمشق في القرن الثامن عشر الهجري. انظر في **سالنامة الدولة العثمانية تاريخ ١٢٨٨هـ**، المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية برقم ٢/ب.

(٢٢) انظر: محمد كرد علي: **خطط الشام**، ط٣، بيروت، ١٩٨٣م، ج٣، ص ٢٩.

(٢٣) أخذ الكنج يوسف باشا عند عزله عن ولاية دمشق اثني عشر صندوقاً من الذهب والبياض عشرة أحمال، وللمزيد انظر: ميخائيل الدمشقي، **المرجع السابق**، ص ٤٥.

(٢٤) انظر: بشير زهدي، **دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، طرائف من تاريخها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والأخلاقي**، بحث منشور في كتب دمشق، دراسات تاريخية وأثرية، دمشق ١٩٨٠، ص ٦٥.

(٢٥) مع مرور الزمن اكتسبت بعض محلات دمشق سمة مميزة، ويستدل على ذلك من بعض التعابير الشعبية مثل: (القنوات حارة الأغوات) وهذا يدل على سكن عدد كبير من الأغنياء والوجهاء في هذا الحي، وكذلك (القيمرية الهند الصغيرة) حيث جاء ذلك نتيجة لاستقرار عدد كبير من تجار النسيج والعاملين في هذه الحرفة هناك. وللمزيد انظر: جان بول باسكوال: **دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، بنيتها ووظائفها العمرانية**، بحث منشور في كتاب دمشق، دراسات تاريخية وأثرية، دمشق ١٩٨٠، ص ١٥٧.

(٢٦) انظر: عبد الكريم رافق: البنية **الاجتماعية والاقتصادية لمحلة باب مصلى**، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية، العددان ٢٥-٢٦ عام ١٩٨٧، ص ٩.

(٢٧) انظر: محمد غسان عبيد: **المرجع السابق**، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢٨) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٥، ص ٩.

(٢٩) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٢٤، ص ١٣.

(٣٠) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٥٠، ص ٢٤.

(٣١) انظر: ليلى الصباغ: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط٣، دمشق، ١٩٩١-١٩٩٢م، ص ٢٠١.

(٣٢) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٥١٣٦، ص ٩٧. السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ١٢، ص ٧.

(٣٣) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٢١، ص ٨٧.

(٣٤) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٩١، ص ٤٨.

(٣٥) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٩١، ص ٤٨.

(٣٦) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٥، ص ٠٩ لقد أقامت الحرف تعايشاً بين مختلف الأديان مبنياً على أخلاقيات موحدة في العمل، فقد كانت تلك الأخلاقيات تفيد مهنة الحرفي ليعمل باستقامة، وتعمل على استبعاد من يخالف ذلك بغض النظر عن الدين.

(٣٧) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٧٥، ص ٣٩.

(٣٨) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٣٣، ص ١٨.

(٣٩) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٦٤، ص ٣١.

(٤٠) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٣٣، ص ١٨.

(٤١) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٦٧، ص ٤١.

(٤٢) انظر: ليلى الصباغ: **المجتمع السوري في مطلع العهد العثماني**، دمشق ١٩٧٣م، ص ١٣٤.

(٤٣) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٣٣، ص ١٨.

(٤٤) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٢٤، ص ١٣. السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٥٠، ص ٢٤.

(٤٥) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٤٩، ص ٢٦.

(٤٦) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٥٤، ص ٣٢.

(٤٧) انظر: بريجيت مارينو: **حي الميدان في العصر العثماني**، ترجمة ماهر الشريف، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ١٩٣.

(٤٨) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٣١، ص ١٧.

(٤٩) انظر: عبد الكريم رافق، **غزة، دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية**، بحث أعد بمناسبة المؤتمر الثالث لتاريخ بلاد الشام وفلسطين، التي نظمته الجامعة الأردنية في عام ١٩٨٠م، ص ٤٧.

(٥٠) A. K. Rafq, The Province Of Damascus 1723-1785, 2nd edition, Beirut 1970, PP. 39-41.

(٥١) انظر: أحمد البديري الحلاق: حوادث دمشق اليومية (١١٥٤-١١٧٥)، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، ط١، مطبعة اليمان، ١٩٥٩م، ص ١٥٨.

(٥٢) J. L. Burck hard. Travels in Syria and The Holyland, London 1822, P.291.

(٥٣) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٩١، ص ٥٩.

(٥٤) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٤٩، ص ٢٦.

(٥٥) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٢٧، ص ٥.

(٥٦) انظر: **مجموعة الحجج الشرعية**، المجموعة ج، الوثيقة رقم ١٤.

(٥٧) انظر: يوسف جميل نعيسة: **مجتمع مدينة دمشق ١١٨٦-١٢٥٦هـ/ ١٧٧٢-١٨٤٠م**، ط٢، دمشق، ١٩٩٤، ج١، ص ٨٩.

(٥٨) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٥٤، ص ٣٢.

(٥٩) انظر: محمد غسان عبيد: **المرجع السابق**، ص ١٠٦.

(٦٠) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٢٧، ص ١٥.

(٦١) انظر: حسان النمر: **تاريخ جبل نابلس بالبلقاء**، دمشق ١٩٣٨م، ج١، ص ٢٠.

(٦٢) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨٢، ص ٥٤.

(٦٣) انظر: محمد غسان عبيد: **المرجع السابق**، ص ١٠٨.

(٦٤) انظر: جان بول باسكوال: **المرجع السابق**، ص ١٥٧.

(٦٥) W. G. Browne, Travels in Africa, Egypt and Syria, from the year 1792-1798, P.398.

(٦٦) انظر: هاملتون جيب وهارولد بادون: **المجتمع الإسلامي والغـرب**، ترجمـة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٧١م، ج٢، ص ١١٩.

(٦٧) انظر: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**، دمشق، ١٩٧٨م، ص ٣٣٧.

(٦٨) انظر: تاريخ حسن آغا العبد: قطعة منه، **حوادث سـنة ١١٨٦ إلـى سـنة ١٢١٤هـ**، حققه يوسف جميل نعيسة، دمشق، ١٩٧٩م، ص ٣٤.

(٦٩) J. L. Porter, Five years in Damascus, of the History Tepographe including on account of the travels and researchres and antiquities of the city the Palmyra-Lebanon and Houran, London 1855, vol.1, P. 138-139.

(٧٠) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٦٣، ص ٣٢.

(٧١) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٤٢، ص ٢٣.

(٧٢) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٧٨، ص ٤٨.

(٧٣) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٦٤، ص ٣١.

(٧٤) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨، ص ٤.

(٧٥) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٥٤، ص ٣٢.

(٧٦) للمزيد من التفاصيل عن الأسرة في دمشق: انظر: جميـل يوسـف نعيسـة: **المرجع السابق**، ص ٤٦٥-٤٦٩.

(٧٧) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١١٧، ص ٨٢.

(٧٨) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٩٥، ص ٦٢.

(٧٩) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٣، ص ٢.

(٨٠) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٢٧، ص ٩١.

(٨١) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٥٦، ص ٣٣.

(٨٢) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٨٦، ص ٤٦.

(٨٣) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨٣، ص ٥٥.

(٨٤) انظر: ديانا أنطونيوس نادر: **المرأة الدمشقية في القرن الثامن عشر**، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة دمشق، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، ١٠٣.

(٨٥) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ١٢٨، ص ٧١.

(٨٦) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٩٠، ص ٥٩.

(٨٧) بلغ عدد قضايا الديون ١٣ قضية، منها ٧ ديون فردية، و ٦ ديون جماعية.

(٨٨) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٦٢، ص ٣٨.

(٨٩) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨، ص ٤.

(٩٠) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٠، ص ٦.

(٩١) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٤٤، ص ٢٠.

(٩٢) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٤٥، ص ٢١.

(٩٣) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ١٢٣، ص ٦٩.

(٩٤) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٨٣، ص ٤٤.

(٩٥) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٣٧، ص ٩٧.

(٩٦) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٢٠، ص ١١.

(٩٧) السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٥٠، ص ٢٥.

(٩٨) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٣٠، ص ٩٣.

(٩٩) السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٠١، ص ٦٩.

و السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨، ص ٥٦.

(١٠٠)انظر: السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ١١٢، ص ٦٢.

و السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٣٤، ص ٩٦.

(١٠١)السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨٢، ص ٥٤.

(١٠٢)السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٦٣، ص ٣١.

(١٠٣)السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٥٧، ص ٣٤.

(١٠٤)السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨٣، ص ٥٥.

(١٠٥)السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ١٢٨، ص ٩١.

(١٠٦)السجل رقم ٢٣٤، وثيقة رقم ٣٣، ص ١٥.

(١٠٧)السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٢٦، ص ١٥.

(١٠٨)السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٨، ص ٤.

(١٠٩)السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٣٣، ص ١٨.

(١١٠)لقد مرت معنا قضية خلع رجل مسيحي لزوجته المسيحية في المحكمة الشرعية في السجل رقم ٢٦٨، وثيقة رقم ٩٠، ص ٥٩.

(١١١)انظر: ديانا أنطونيوس نادر: **المرجع السابق**، ص ٢٨٢.

(١١٢)انظر: يوسف جميل نعيسة: **المرجع السابق**، ج٢، ص ٧٤٣.

أوضاع ولاية ليبية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

الدكتور عبد المنعم الأحمد

كلية الآداب – قسم التاريخ

جامعة دمشق

أوضاع ولاية ليبية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

الدكتور عبد المنعم الأحمد

كلية الآداب – قسم التاريخ

جامعة دمشق

مقدمة:

يتناول هذا البحث دراسة أوضاع ولاية ليبية في عهد الباشوات العثمانيين. دراسة وثائقية، عمادها التحليل والمقارنة بهدف تقديم صورة واضحة عن تلك المرحلة الحافلة بالأحداث المهمة التي تزامنت ومرحلة نمو الفكر الاستعماري بغية تقليم أظفار الدولة العثمانية التي فرضت سلطانها على الوطن العربي منذ مطلع القرن السادس عشر.

إذا كان مؤرخو تلك المرحلة وحتى من تلاهم قد عدّوا ليبية خارج نطاق مناطق الشمال الأفريقي، فإن ليبية كأرض وكبقعة لم تكن بعيدة عن أحداثه، بل على العكس من ذلك فقد كانت موضع تجاذب سلطوي من قبل بعض الأسر المحلية التي تبضعت في تونس والجزائر والمغرب، غير أن التجاذب الذي تعرضت إليه، لم يكن قوياً قياساً ببقية المناطق الأخرى.

ومهما كانت الأحداث التي عصفت بمناطق الشمال الأفريقي،فقد تزامنت مع بعضها زمنياً ومكانياً، وغدا من الصعب تحديد الحوادث التي شهدتها كل منطقة بصورة منفردة ، ولهذا فإن الغزاة الذين تجاسروا على مناطقه، شعروا بالعجز عن استنزاف

خيراته واستعباد أهله بسبب التكامل الجغرافي الذي تتحلى به مناطق الشمال الأفريقي، فضلاً عن المقاومة الضارية التي واجهتهم.

إن العثمانيين الذين قدموا إلى الجزائر ثم ليبية وتونس، لم يجدوها خالية من قوى غريبة، ولم تكن تلك المناطق هادئة لغزاة تلك المرحلة، بل وجدوا قوى محلية صلبة تواجه الغزاة وتتحداهم، ولهذا وجد الأهالي في العثمانيين قواسم مشتركة جوهرها الدين الإسلامي وإطارها وحدة الدم والتقاء الأهداف والمصالح لكلا الطرفين عرب وعثمانيين.

تكاثفت جهود العثمانيين مع السكان المحليين، وطردوا الغزاة الإسبان الذين جاؤوا بدوافع دينية بحته، وقد برز الجهد العثماني جلياً على الساحة الليبية التي كانت تخضع آنذاك لفرسان القديس يوحنا أو فرسان رودس المطرودين لثلاث مرات، من القدس إلى عكا ومن عكا إلى رودس، ومن رودس إلى ليبية. وبفضل الجهد العثماني طردوا إلى مالطة حيث قضى نابليون بونابرت على وكرهم سنة ١٧٩٨م.

لقد كانت ليبية خلال السيطرة البيزنطية مقسمة إلى ولايتين شرقية تضم برقة التي رُبطت بحاكم الإسكندرية، وغربية تضم طرابلس التابعة لصاحب إفريقية، ومع أواخر القرن السادس الميلادي وأوائل القرن السابع الميلادي أصبحتا تابعتين لحاكم الإسكندرية، ولهذا فإن القائد عمرو بن العاص لم يجد صعوبة تذكر في فتحهما، ومنهما تحرك نحو بقية المناطق الأفريقية سنة ٤١ – ٤٩ هـ.

لقد تأثر الشمال الأفريقي بالأحداث التي نجمت عن سقوط الخلافة الأموية والتي أسفر عن سقوطها انقسامات وتحزبات سياسية ودينية، هذه الانقسامات أسهمت بصورة مباشرة في قيام ممالك إسلامية على الساحة الأفريقية حيث تصارعت مع بعضها لا سيما بعد قيام الدولة العباسية وسقوط دولة المرابطين وقيام دولة الموحدين.

لقد ظلت طرابلس الغرب تحت حكم العباسيين، ملتزمة بما يفد إليها من ولاة حملوا أوامر الخليفة العباسي وتأثيرات الخلافة الأموية، ولهذا عرفت الاضطراب وعاشت التناقض الإداري، وهذا ما تسبب في نشوب حروب أهلية عمت المنطقة بكاملها.

وفي سنة ٥٣٧ هـ - ١١٤٢م هاجم روجر ملك صقلية طرابلس، لكنه فشل في حملته الأولى، فهاجمها ثانية سنة ٥٤١ هـ - ١١٤٦م ونجح في السيطرة عليها بعد حصار مكثف وقاسٍ، مستغلاً الانشقاقات الداخلية التي تعصف بها عقب انتهاء حكم سلالة يوسف بن زيري واندثارها، ولم يحاول القائد الصقلي تغيير النظام المعتمد فيها خوفاً من إثارة حفيظة الطرابلسيين عليه، ولتعميق نفوذه فيها عمد إلى تعيين الأشخاص الذين اختارهم الطرابلسيون لشغل وظيفتي القاضي والوالي [١]. وقد تم تعيين يحيى بن مطروح والياً على المدينة، وحينما ضمن الاستقرار قفل عائداً إلى بلاده بعد أن ترك حامية صغيرة، أوكل إليها أمر المحافظة على المدينة.

وحينما تمكن صلاح الدين الأيوبي من حكم مصر، أرسل إلى طرابلس الغرب مملوكه شرف الدين قراقش، الذي حكم البلاد المغربية بالحديد والنار، ولكن قراقش هذا تنكر لسيده حيث اتصل سراً بالخليفة العباسي طالباً منه منحه أمير بلدان إفريقية[٢].

إزاء المظالم التي ارتكبها قراقش، جهز يعقوب بن يوسف حاكم فاس جيشاً لمحاربة قراقش، فنزل تونس أولاً، ومنها وجه ستة آلاف مقاتل بقيادة ابن أخيه وكلفه التصدي لقراقش الموجود آنذاك بالجزائر.

وفي سنة ٦٠١ هـ - ١٢٠٤ م قدم الناصر بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الموحدي إلى طرابلس فاستقبله حاكمها يحيى بن إسحاق الميورقي أحسن استقبال، وأعلن الطاعة له، فأقره الناصر بن يعقوب حاكما على مدينتي قابس وطرابلس اعترافا بخدماته [٣].

ومع سقوط دولة الموحدين خضعت طرابلس إلى حكم الحفصيين أمراء تونس الذين تصرفوا منذ الوهلة الأولى كأمراء مستقلين.

شهدت طرابلس الغرب خلال خضوعها للأمراء الحفصيين اضطرابا في أوضاعها العامة، نتيجة الصراع الدائر في مناطق إفريقية الشمالية، لقاء ذلك عمد الطرابلسيون في سنة ٧٢٧هـ ١٣٢٧م على تعيين محمد ابن ثابت بن عمار حاكما عليهم، وهذا ما جعل أسرة بنو ثابت، تحكم طرابلس لمدة تقارب ثمانين سنة [٤].

عمل محمد بن ثابت على تجنب طرابلس الدخول في الصراع الدائر على الساحة الأفريقية، ولا سيما بعد سقوط دولة الموحدين، وبذلك ضمن لها الاستقرار والهدوء، إلا أن حكمه لم يدم طويلاً نتيجة لوجود بعض القبائل الناقمة عليه، حيث ثارت عليه وقتلته، وعينت ابنه ثابت مكانه، وكان هو الآخر على خلاف مع والده قبل مقتله.

استمرت مناطق المغرب العربي (الشمال الأفريقي) تعيش حالة تصارع داخلي ولا سيما الخلاف التونسي الطرابلسي الذي توقف سنة ١٤٦٣م نتيجة سئم الطرفين من الاقتتال الذي أودى بحياة الكثيرين من الطرفين، وشل الحياة الاقتصادية بهما، وبذلك تخلصت طرابلس الغرب من السيطرة الحفصية، فانصرفت إلى تسوية مشكلاتها الداخلية، والاعتماد على نفسها بإدارة أمورها، فشكلت مجلس شورى مهمته الإشراف على إدارة شؤونها، وبينما كانت إدارة مدينة طرابلس تسوي أمورها واجهتها مشكلات خارجية، لم يكن الطرابلسيون يحسبون لها حساباً،حيث تناسوا تحصين مدينتهم، ولهذا كانوا عرضة لهجمات الإسبان [٥].

لقد جدد الإسبان نشاطهم القرصني منذ سنة ١٥٠٨م بقيادة بدرو نافاروا الذي أغار على السواحل المغربية، وفي سنة ١٥٠٩م هاجم وهران ومنها توجه إلى بجاية ونهبها سنة ١٥١٠م، وفي ٢٥ تموز سنة ١٥١٠م هاجم طرابلس الغرب وضرب سواحلها، ومن ثم أنزل مدفعيته على الشاطئ جنوب شرقي المدينة في منطقة الشعاب، ونتيجة

للقصف الشديد، تمكنت مدفعيته من فتح ثغرة في سور المدينة، وبعد ساعات أُجبر الأهالي على فتح الأبواب حفاظاً على مدينتهم وساكنيها، وقبل انقضاء ذلك اليوم كان الإسبان قد أتموا احتلال القلعة وبعض النقاط الرئيسة في المدينة (٦).

إن الإسبان فرضوا سيطرتهم على معظم مناطق الشمال الأفريقي، وواجهتهم مقاومات شعبية ومنظمة، ألحقت بقواتهم خسائر لا حدود لها، وتعرضوا لهزائم على أكثر من جبهة وأكثر من موقع، هذه الهزائم التي مُني بها الإسبان وممارستهم الوحشية، منحت الأهالي جَلَدَ المقاومة والتصدي لهم، على الرغم من ضعف الإمكانات المتاحة لديهم آنذاك. ولهذا كان الإسبان يتطلعون إلى مخرج، يعطيهم مسوغاً للخروج من بعض مناطق الشمال الأفريقي، ولا سيما ليبية، التي استبسل أهلها في الدفاع عن أرضهم.

ولهذا وعقب طرد السلطان سليمان القانوني لفرسان مالطة (فرسان القديس يوحنا) من رودس وتشريدهم للمرة الثالثة واستغاثتهم بالبابا لتأمين موطن لهم، سارع شارل الخامس الملقب بــــ (شارلكان) ملك إسبانيا لتقديم طرابلس الغرب كمقر عسكري للفرسان ومالطة كمركز روحي، وقد فرح البابا بهذا العطاء، ولم يكن هدف شارلكان من تقديم طرابلس الغرب للفرسان إلا تخلصا من متاعب الفرسان وتطلعاً للاستقرار في الجزائر وتونس وحكمها بصورة كاملة.

إن استقرار الفرسان في طرابلس الغرب واعتمادهم الوحشية وسيلة والانتقام من المسلمين هدفا وغاية، دفع سكانها لطلب المساعدة من سلطان المسلمين آنذاك السلطان سليمان القانوني الذي استجاب لرغبات سكان ولاية طرابلس، حيث أرسل أسطولاً ضخما في التاسع من آب سنة ١٥٥١م. وخلال مدة لا تتجاوز الأسبوع، تمكنت الحملة العثمانية من طرد الفرسان وتشريدهم للمرة الرابعة.

وهكذا وبدءاً من السادس عشر من آب من سنة ١٥٥١م غدت طرابلس الغرب ولاية عثمانية (٧).

الحكم العثماني لولاية ليبيا :

أما بشأن الأحداث التي شهدتها ولاية ليبية (طرابلس الغرب) خلال العهد العثماني بدءاً من ١٦ آب سنة ١٥٥١ حتى ١٩١١م، فإننا سنعالج أهم الولاة الذين تولوا إدارتها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

لم تكن ولاية طرابلس الغرب الوحيدة بين أوجاق الغرب تواجه أحداثاً إدارية في نظمها ودون مراجعة الباب العالي، وكانت العساكر تعلم أنها تحظى بدعم السلطان لها. وهذا ما حدث في بقية الولايات الأفريقية، ويرد أحمد رفيق قبول السلاطين بالإجراءات التي اتخذت في أوجاق الغرب[٨]، إلى أن العساكر كانوا يواجهون الهجمات الغربية الأوروبية الطامعة بتلك الديار، ولم يكن هؤلاء السلاطين يثقون بالولاة المدنيين عرباً كانوا أم أتراكاً، خوفا من الانفصال، وإعلان استقلالهم[٩].

ومهما تعددت الآراء، بصدد الأحداث التي واجهتها ولاية طرابلس الغرب، فإن لكل عصر ظروفه وملابساته، ولهذا فإن الأحداث خلال العصر العثماني كانت متشابهة من حيث الإدارة ونظمها، والغريب في الأمر أن القرن الثامن عشر تميز ببروز العنصر المحلى، وقد تمثل في تونس بالأسرة المحلية التي انخرطت كإدارة بالسكان المحليين، وإن باياتها كافة، اعتمدوا على الأهالي في الإدارة، ولم يمارسوا الظلم والقهر على السكان المحليين، أما في طرابلس الغرب (ليبية) فقد تمثل العنصر المحلي من خلال الأسرة القرمانلية، التي تعالت على السكان ومارست الظلم والقهر عليهم، ولهذا سئم الأهالي، وطالبوا بضرورة إسقاط تلك الأسرة، مع معرفة المطالبين بأن أوضاعهم لن تتغير، إلا أنهم غير قادرين على تحمل مفاسد الأسرة الحاكمة من القرمانليين.

١ – إشراف استانبول على الولاية:

بداية لا بد من القول إن الدولة العثمانية، منذ قيامها وحتى انهيارها، لم تعرف الازدواجية في إدارتها، ولم تعرف النيابة في الإدارة، بل اعتمدت الإدارة المباشرة، كما اعتمدت منهج عدم إبقاء الولاة في ولايتهم لفترات طويلة خوفاً من تعميق نفوذهم،

وإقامة تحالف مع سكان الولاية، لربما يدفع بعض الولاة للمطالبة بالانفصال عن الدولة، مما يسبب المتاعب لها، ولهذا خولت قضاتها عزل الولاة لا سيما خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، واشترطت أن يكون القضاة من الروملي أو الأناضول، ويمنع أن يكون القضاة من السكان المحليين بعكس المفتون الذين يعينون من السكان المحليين وحتى الممات، ولم يكن محظورا أن يخلفهم أبناؤهم في ممارسة الإفتاء.

ويذكر محمد جميل بيهم أن تعاقب السلاطين غير الأكفاء على العرش، أسهم في تفاقم الفوضى واضطراب الأمن في الولايات، ولا سيما الولايات البعيدة التي لم تكن يد السلاطين قادرة على معاقبتهم متى شاءوا [١٠]، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل أن السلاطين غير الأكفاء تحجبوا عن رعيتهم، وفتحوا أبواب خزينتهم للتبذير والإسراف، واقتصرت مهمة الصدور العظام على تأمين نفقاتهم الخاصة ونفقات قصورهم التي غدت أشبه بمؤسسة بشرية عاطلة عن العمل، مهمتها التبجيل والمديح لجلالته، وإن أكثر ما أرهق الدولة وزاد من فسادها وتفسخها غيابهم عن إدارتها، وتركها للرعاع والسفلة من عساكرهم المأخوذة قهراً من دول أوروبا الشرقية رغماً، ولنساء أوروبيات مستوردات لتلبية رغبات السلاطين الذاتية ولهذا:

فمن رعـــى فـــي أرض مســبعه وغاب عنها تولى رعيها الأسد [١١]

على الرغم من الانحلال الذي كانت الدولة العثمانية تواجهه خلال مراحلها التاريخية فإنها لم تتهاون في تعيين ولاة من قبلها حتى ولو تولى العساكر إدارتها، كما حدث في نيابات الشمال الأفريقي، فخلال فترة الدايات وتزويدهم بفرمان التولية، إلا أن مركز السلطنة كان يكلف شخصاً من قبله، مهمته وحسب فرمان تعيينه الالتزام بالشرع والمحافظة على الولاية [١٢]، ومنع العساكر من التعدي على الرعية ويحمّل الوالي المكلف مسؤولية الانحراف، كما حدث في عهدي الداي صفر الذي تمكن بأمواله من الفوز بثقة الديوان، وتلقب بعدة ألقاب منها مناداته من قبل الضباط بالأفندي، وبالسيد

من قبل الأهالي، وبصاحب المعالي من قبل الأجانب [١٣]، علماً بأن علي باشا كان مكلفاً بإدارة الولاية ومسؤولاً أمام استانبول، فحينما وجد أن الداي صَفر تجاوز صلاحياته وبدأ يمارس الظلم عاد إلى استانبول مسرعاً، وأعلم الصدر الأعظم بما يجري في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا)، فكلف الصدر الأعظم حامد باشا بتولي الإمارة، وكلفه بتقديم تقرير مفصل عن أعمال الداي[١٤].

وهذا يدلنا على أن إدارة الدولة العثمانية في استانبول، لم تحجم عن إرسال الولاة إلى ولايتها، ولم تعط الوالي فرصة زمنية تتجاوز الحد المعقول، وكي لا يعمق نفوذه في الولاية، ويفكر بالانفصال أو الاستقلال، وكانت عساكر الدولة في الولاية تهدد الوالي المعين، إذا شدد الخناق عليها، فترفع تقريرا إلى استانبول تشكوه، بحجة أنه يحاول الانفصال، كما فعلت بالوالي حسن باشا ابن خير الدين، حيث اتهمته الإنكشارية بذلك[١٥].

أما من حيث إشرافها على الولاية بعد إسقاط الأسرة القرمانلية، فإن المرحلة تقتضي ذلك وهذا ليس بالجديد على الدولة العثمانية فيما يتعلق بالإشراف المباشر.

إن من واجبات الوالي المعين إعلام استانبول بكل ما يجري في الولاية من أحداث صغيرة كانت أم كبيرة، ولهذا فإن كتابة تاريخ أي ولاية من الولايات العثمانية مسألة سهلة وموثقة، لأن تقارير الولايات تعطي الباحث صورة كاملة عن أحداث الولاية، ولا سيما فترة الولاة الباشوات الذين تسلموا إدارة ولاية ليبيا من ١٨٣٥ – ١٩١١، وذلك من السالنامات (التقويمات السنوية) لأنها سجلات يومية توضح لنا الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الإدارية سنة بسنة، وكما يستطيع الباحث قراءة الأحداث والمستجدات التي طرأت على الولاية، ومعرفة أخطاء كل والٍ، وما هي التحسينات التي أدخلها على الولاية خلال توليه إدارتها[١٦].

قد يعتقد القراء أن مهمة الوالي في القرن التاسع عشر قد اختلفت عن مهمته في القرون الماضية، وأغلب الظن أنه اعتقاد خاطئ، فالمهمة لم تتغير، وإنما المرحلة التاريخية هي التي فرضت معطياتها فالتطور الصناعي الذي نجم عن الثورة الصناعية انعكس بصورة إيجابية على الحياة، وغدا الإنسان أكثر إدراكا عما سبق، ولهذا فإننا سنجد تطورا ملموسا قد طرأ على الحياة في ولاية ليبية من مختلف النواحي، ومهمة الوالي المعين تحسين أوضاع ولايته بكل السبل المتاحة ففي عهد باشوات العصر العثماني الثاني، نجد أن الزراعة تحسنت ولامستها وسائل حديثة، فأدخلت زراعات جديدة لم تكن معروفة سابقا لدى الأهالي، وكذلك الصناعة، وتحسنت وسائل المواصلات وشقت الطرق التجارية في الولاية ، وغدت السيطرة العثمانية تعم الساحل والداخل بعدما كانت سابقا وقفاً على مناطق محدودة من الساحل، وجُرت المياه إلى طرابلس الغرب بطريقة حديثة، بعدما كانت تجر بأقنية ترابية بدائية.

إن الباشوات (الولاة) الذين تولوا إدارة الولاية، تميزوا بالجدية والحرص على الولاية، حيث خفت وسائل القمع والإرهاب التي كان الولاة السابقون يعتمدونها حيال الأهالي، وأدرك الأهالي أن الدولة العثمانية تحرص عليهم وتسهر على مصالحهم، حيث أقيمت المشافي لمعالجة المرضى وتحملت الدولة العثمانية مسؤولية معالجة الأهالي مجاناً، كذلك فإن أطفال الولاية أرسلوا إلى المدارس بكل أنواعها، وهذا كله بفضل الإشراف المباشر لولاة تلك المرحلة، كذلك فإن إدارة المركز في استانبول ومن خلال الوسائل الحديثة تمكنت من مراقبة الولاة المكلفين بإدارة الولاية، ومحاسبة المقصر منهم محاسبة صارمة [١٧].

أما بشأن الدوافع التي دفعت استانبول لفرض سيطرتها المباشرة على ولاية ليبية، فإنه من الصعب الإجابة عن تلك التساؤلات المطروحة بإسهاب كافٍ، وربما يكون إثبات الوجود العثماني في أفريقية بعدما اُحتلت الجزائر وهُددت تونس من قبل فرنسا قد شكلا عاملاً رئيسا من العوامل، وربما يكون حسم الصراع الدائر على الساحة

الأفريقية ما بين فرنسا وإنجلترا، لأنه من الصعوبة بمكان على فرنسا التي تعاني اضطراباً في أوضاعها السياسية وتهديدات الأحزاب اليسارية التي ولدتها الثورة الفرنسية ووصول نابليون بونابرت إلى السلطة، فرض سيطرتها على أقطار المغرب كلها في حين كان اهتمام إنجلترا منصبا على المغرب الأقصى بغية حماية مصالحها الإستراتيجية والحيوية في جبل طارق.

أما ليبية ومن خلال قراءة الأحداث آنذاك لم تكن محط أنظار فرنسا ولا إنجلترا، وهذا لا يعنى أنهما لا يتطلعان إلى ولاية ليبية وغير مدركين لما تتمتع به من مركز استراتيجي مهم وحـــيـــوي هناك وإن احتلالها سيتم، ويرد بعض المؤرخين أن قيام الدولة العثمانية بإسقاط الأسرة القرمانلية، وقيامها بإدارتها إدارة مباشرة، قد أنهى التساؤلات الفرنسية الإنجليزية من جهة، وتسبب في الوقت نفسه في وجود جارٍ قديم غير مرغوب به، وبينهما وبينه ثأر قديم يجب تسويته. كما أيقظ فيهما نار الحقد والثأر للماضي البعيد، يوم دك سلاطين بني عثمان عرش الإمبراطورية البيزنطية، وظلوا لسنوات يهددون أوروبا بكاملها.

وواقع الحال، فقد تخوفت فرنسا كثيراً من الجيرة العثمانية، وعلى الرغم من أن الجزائريين أخذوا من الدولة العثمانية موقفا سيئا، لأنهم وباعتقادهم تخلت عنهم، فلم تقدم لهم لا السلاح ولا الرجال لرد الفرنسيين الذين احتلوا أرضهم، إلا أنهم أملوا من الإدارة العثمانية أن تقدم المساعدة لهم من خلال تواجدها في ليبيةـ وغدا بمقدورهم تأمين حاجتهم من السلاح بسهولة [١٨].

إن الإشراف المباشر لولاية ليبية من قبل العثمانيين، مكنهم من الوصول إلى الدواخل التي كانت تسبب قلقاً كبيراً لولاة تلك المرحلة، وبذلك تمكنت من القضاء على النزاعات الاستقلالية التي كان سكان الدواخل يتمتعون بها [١٩].

وهكذا نرى أن كل انهيار تشهده ولاية ليبية، يقابله بروز مرحلة جديدة من حيث الإدارة أو من حيث المعطيات الفجائية التي تنعكس في أغلب الأحيان إيجاباً على الأهالي الذين كانت حياتهم موضع مد وجذر ما بين الظلم والفوضى أو بين الانضباط والاستقرار، فالأحداث المستجدة والتحولات الجديدة التي طرأت خلال فترة يوسف باشا القرمانلي، دفعت الأهالي للتوجه إلى استانبول طالبة منها الاعتراف بالطاعة والولاء للسلطان، ورفضهم الخضوع لحكم الأسرة القرمانلية(٢٠).

وبسقوط الأسرة القرمانلية (١٨٣٥)، برز على ساحتها الإدارية اضطراب سياسي أسهم في إرغام استانبول على الإشراف المباشر على الولاية، وسط أجواء سياسية مضطربة فرضها واقع الجيرة الاستعمارية المتمثل بفرنسا التي احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠م، أما فيما يتعلق بالولاية فقد أسهم الإشراف في مشاركة الليبيين في الإدارة، فمن خلال هذه المشاركة، تمكن الليبيون من التعبير عن المشكلات التي شكلت عقبة كأداء في مسار حياتهم(٢١)، وحالت دون تقدمهم أسوة ببقية الولايات العثمانية، ولاسيما أن الليبيين استغلوا التواجد العثماني أحسن استغلال، فطالبوا بتحسين أوضاعهم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية(٢٢). وكان الولاة العثمانيون مجبرين على تنفيذ رغبات الأهالي وتطلعاتهم لأنهم لا يريدون حدوث عصيانات، خشية استغلال فرنسا وانجلترا تلك العصيانات لصالحهما(٢٣)، وربما يستخدمانها وسيلة ضغط على الدولة العثمانية لإخراجها من ليبية، وعلى الرغم من حسن المعاملة التي حظي بها الليبيون في مرحلة إشراف استانبول مباشرة على أحوال الولاية، إلا أن بعض القبائل البدوية التي كانت خلال المراحل الأولى سيدة نفسها، أعلنت عصياناتها رافضة الانضواء تحت مركزية الحكم العثماني، الذي تمكن خلال هذه المرحلة من مد نفوذه الإداري إلى الداخل، وهذا العامل قد يكون عاملا رئيساً في عدم تطوير الولاية.

ويرد بعض المؤرخين إعاقة التطور الفكري في ليبية إلى جهل الولاة العثمانيين وخلو الولاية من منافسة خارجية، تدفعهم إلى التطوير، أما في مرحلة الإشراف فقد كان الولاة مضطرين إلى أحداث تطور عام في هيكلية الإدارة، ومساعدة الليبيين على الانخراط بالقوة في مسألة التطوير، ومن هذه العوامل:

١- الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠ وفيما بعد لتونس ١٨٨١.
٢- الاحتلال الإنجليزي إلى مصر سنة ١٨٨٢.
٣- تمكن إيطاليا من تحقيق وحدتها سنة ١٨٧٠، وتطلعها إلى إعادة أمجاد روما القديمة.
٤- تمكن ألمانيا من تحقيق وحدتها مع بروسيا سنة ١٨٧١م، وتطلع قادتها إلى موطئ قدم في أفريقية.
٥- التأثيرات الثقافية التي خلفتها الحركة السنوسية.
٦- تحويل ليبية إلى منفى، لمعارضي السلطان عبد الحميد الثاني [٢٤].

لقد جاء التدخل العثماني في ليبية مناسباً، إثر احتدام الصراع الأوروبي على مناطق الشمال الأفريقي، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، ولم يكن جوهر الصراع منصباً بينهما على امتلاك ليبية، لأن لكل منهما مناطقه الإستراتيجية بالنسبة لمصالحه الحيوية، وإنما توجهه كل منهما إلى وجود جارٍ يناسبه، ففرنسا تريد من السلطان العثماني إعادة علي باشا لإدارة الولاية، في حين أعلنت بريطانيا معارضتها الشديدة لعودة القرمانليين إلى إدارة الولاية [٢٥].

ويؤكد أحمد النائب في مؤلفه المنهل العذب، أن الإدارة المباشرة التي اعتمدتها الدولة العثمانية كانت خطوة مباركة، ولا سيما بعدما جمع محمد نجيب باشا الأعيان والعلماء وقرأ عليهم فرمان استلامه إدارة البلاد في جامع طرغوت باشا [٢٦].

أما أحمد رفيق، فيعدّ تدخل الإدارة العثمانية في شؤون الولاية وإدارتها إدارة مباشرة غير ناجح، لأنه جاء لمصلحة الدول الأوروبية التي لها مصالح في تلك الديار، ولأنها عمدت من خلال ولاتها الأكفاء من ضبط الأمن ومنع أعمال الشغب[٢٧]، وهذا يكون بالنسبة لفرنسا مناسباً، فقد شكلت الإدارة العثمانية في ولاية ليبية حاجزا قوياً منعت ثوار الجزائر من التسلل إلى الولاية، بحجة أنهم سيزيدون من أعمال الشغب في ولاية ليبية، كما منعت الإدارة الليبيين من التدخل بشؤون الجزائر وفيما بعد في تونس[٢٨]، ولإشغال قواتها، عمدت إلى التوغل في داخل الأراضي الليبية، وبذلك غدت معظم أراضي الولاية خاضعة للإدارة، بعكس المراحل السابقة، فقد كان الوجود العثماني مقتصراً على المناطق الساحلية، فمثلا تاجوراء التي لا تبعد عن طرابلس الغرب، لم تكن تخضع خضوعا تاماً للأتراك، وقد غدت هذه البلدة الصغيرة في ظل الإدارة المباشرة قاعدة للمشاغبات والثورات، وظلت تهدد الإدارة حتى قام الوالي محمد رائف باشا بمهاجمتها سنة ١٨٣٦م وأمر بنهبها وقتل من أهاليها مائتي شخص، وقد قصد محمد رائف باشا من حركته ترويض المدن الأخرى من خلالها، فجعلها مثلاً لكل مدينة تحاول أن تثور، لأن الولاة كانت لديهم مهام أخرى، فالولاية كانت تفتقر لكل شيء، فالحياة الزراعية والصناعية شبه متوقفة تماماً، والعساكر الذين شردوا، أمر بإعادتهم، فأعدّهم وزملاءهم كقوة عسكرية منظمة، مهمتها حماية الولاية، والمحافظة على الأمن فيها· وتفيد بعض المصادر التركية، إن من أهم مميزات الإدارة المباشرة، منع الثورات، وتدريب الأهالي على الأساليب الحديثة للزراعة، والعمل على تطوير صناعتهم المحلية، وتحسين أحوالهم[٢٩].

وعلى الرغم من أن الولاة كانوا يسعون إلى الاهتمام بالولاية بما يتناسب والمرحلة التي يفرضها واقع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، غير أن البداوة متأصلة في ولاية ليبية، وقد واجه الولاة العثمانيون هذا الواقع، لأن أكثرهم، لم يستطع أن يفهم هذا الواقع باستثناء الريس طرغوت باشا، فحينما زار استانبول ١٥٦٢م، سأله

السلطان سليمان القانوني عن سبب كثرة العصيانات في ولايته، فأجابه طرغوت قائلاً: (إنه من العسير يا مولاي، التغلب على شعب ينتقل بمدينته ويحملها معه)(٣٠).

لقد قصد الريس طرغوت لفت أنظار السلطان إلى أن ولاية ليبية يسودها الطابع البدوي القائم على التنقل والترحال من مكان إلى مكان، وإن الولاية لن تخلو من العصيانات ما لم يعمل أهلها بالزراعة، لكن الولاة العثمانيين لم يدركوا تلك الحقيقة، وإنما أوسعوا الولاية ظلماً وقهرا من خلال فرضهم ضرائب لا طاقة لهؤلاء البداة على تحملها، ولهذا غدت الولاية خلال المراحل الأولى من الحكم العثماني أشبه ببركان ثائر، لا استقرار فيها، أما في العشرينيات من القرن التاسع عشر في عهد يوسف القرمانلي (١٧٩٢- ١٨٣٠م)، فقد كانت الولاية تعتمد في الأساس على مورد القرصنة وما يرتبط بها من تجارة للعبيد. وقد وُجه اهتمام ضعيف لتطوير الزراعة والحرف، كما كان تطور التجارة داخل البلاد ضعيفاً، فقسم من مداخيل الدولة لم يكن ينتشر إلا بين حفنة من الإقطاعيين والمحظوظين المقربين من بلاط القرمانلية، وكانت الأموال تنفق في الأساس على مواد الترف وتوفير حياة باذخة للأسرة القرمانلية(٣١).

هذا الاهتمام بالقرصنة أسهم في توجيه الأوروبيين إلى الولاية بدافع الاتجار بالأرقاء الذين كانوا يقعون بأيدي القراصنة، وقد أدى اليهود دوراً مهماً في تعميق تجارة الرق، ورغم ذلك فقد كان الفقر منتشراً في الولاية، لدرجة أن الأهالى كانت تبيع المحاصيل لعدة سنوات مقدماً، وعلاوة على ذلك فقد طبق فساد نظام العمل كمصدر هام للدخل، وهذا بمجموعة أدى إلى انهيار التجارة (٣٢).

إذا كانت الدولة العثمانية، وبفعل الأحداث التي فرضها القرن التاسع عشر قد عمدت إلى إخضاع ولاية ليبية إلى سيطرتها المباشرة، فإن إخضاعها، واجه رفضاً علنياً من زعماء وشيوخ القبائل، ولم يلقَ نداء محمد نجيب باشا قبولاً كلياً، وقد تجلى القبول من سكان المدن وعلى الأخص مدينة طرابلس، أما المدن البعيدة كبرقة وبنغازي، فقد

ظلتا بمنأى عن الأحداث التي تواجهها مدينة طرابلس وما جاورها. غير أن تأثيرات الحركة السنوسية وتعليماتها، أسهمت في قيام العصيانات في تلك المناطق، كما أن الإدارة العثمانية، لم تسع إلى التدخل المباشر، ولم تطالب السكان بأكثر من إعلان ولائهم للسلطان وتقديم الضريبة السلطانية [٣٣].

لقد حُكمت تلك المناطق وفي أغلب الأحيان من قبل أشخاص محليين، وإذا ولي عليها ولاة، فهم ينتمون إلى الوالي بصلة القرابة، ولهذا كانوا أقوياء [٣٤]. فغدت تدار من قبلهم مبتعدة عن إثارة المشكلات التي كانت تتعرض لها بقية مناطق الولاية، كما أنهم لم يمارسوا القرصنة، ولم يعترضوا طريق القوافل التجارية العائدة للأوروبيين.

أما منطقة غات فقد ظلت شبه مستقلة حتى سنة ١٨٧٢م حيث دعا زعماؤها المحليون العثمانيون إلى حكم منطقتهم، خوفاً من قيام فرنسا باحتلالها نتيجة للصراع الدموي الذي نشب في ذلك الوقت بين طوارق أزقر والهجار، غير أن الثورة اشتعلت بها سنة ١٨٨٦م ضد الأتراك، وأدت إلى القضاء على الحامية التركية بكاملها، وقد تمكن الباب العالي من العودة إلى حكم المنطقة بعد فترة قصيرة من هذه الأحداث [٣٥].

أما في مناطق الجغبوب والكفرة، فقد كانت السلطة العثمانية سلطة إسمية، بسبب سيطرة نفوذ السنوسية هناك، وفي سنة ١٩١٠، وفي أثناء حروب هذه الطريقة مع فرنسا في أفريقية الوسطى، تخوفت السنوسية من احتمال زيادة أنصارها ومطامع فرنسة في الكفرة والجغبوب، فسعت للاتفاق مع الباب العالي، الذي كلف قائم مقاماً وحامية تركية بالتمركز هناك، بعدما رُفع فوق الكفرة العلم العثماني اعترافاً من السنوسية بالسيادة العثمانية عليها [٣٦].

لم يتبلور الشعور الديني بين الليبيين والعثمانيين بشكل جدي وفعال إلا بعد قيام فرنسا باحتلال تونس ١٨٨١م، ومنذ ذلك التاريخ يمكن القول إن شعوراً دينياً تبلور ما بين

الليبيين وحكامهم الأتراك، وغدا الأهالي أكثر التصاقاً بهم لشعورهم بأن رابطة الدين تفرض عليهم عدم ضرب الأتراك وجنودهم بشدة.

ويعلق رضا نور في مؤلفه تورك تاريخي، على هذه المرحلة بالقول إن الولاة الذين كلفوا بإدارة الولاية لم يكونوا إداريين ناجحين، بل كانوا عسكر، دافعهم الرئيس الالتزام بأوامر قادتهم، ومنع العباد من النظر إلى شخصهم لأن ذلك يُعد إثارة له وتحدياً لسلطتهم.

ويضيف قائلاً: إن معظم هؤلاء الولاة، كانوا يجهلون طبيعة ليبية وقواها الشعبية، فالليبيون بداوة، يرفضون الخضوع بالقوة، والعساكر يرفضون العصيان، وهكذا ما بين قساوة البداوة وعنجهية الجند، تحولت الولاية ولقرون عدة إلى ما يشبه البركان من الاقتتال الذي لا طائل منه، وتحمل سكان المدن الساحلية مسؤوليات عدة منها:

١- عجرفة الجند وتظاهرهم بأنهم تمكنوا من إخضاع الولاية لمشيئتهم.
٢- قساوة القبائل البدوية، ورفضها الانصياع بالقوة.
٣- زيادة الضرائب عليهم لتغطية نفقات الحملات التأديبية.
٤- جمود الحياة التجارية في مدنهم بسبب عزوف التجار عن ممارسة التجارة[٣٧].

ولهذا فإن الولاة بغالبيتهم، لم يوجهوا اهتمامهم لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الولاية، وقد استمر الاقتتال غير منظم بين الطرفين حتى في المرحلة الأولى من عهد الباشوات، وإذا كان قد حدث تقارب بين الأتراك والقبائل البدوية، فربما شعر الأهالي بخطر الغرب الطامع بأرضه ودينه، ولا سيما بعدما احتلت فرنسا الجزائر وسمعوا كيف حول الجنود الفرنسيين الجوامع إلى حظائر لخيولهم، ومارسوا الاعتداء على النساء، ضاربين بالوعود التي قطعوها عرض الحائط[٣٨].

ويضيف رضا نور: إذا كانت المراحل الأولى لحكم الولاة، قد اتسمت باستخدام العنف، فلماذا لم يلجأ ولاة عهد الباشوات إلى إجراء تفاهم مع الأهالي، وكيف يعمد

الوالي محمد نجيب باشا إلى اعتقال زعيم أقوى القبائل البدوية، على الرغم من أن العلماء والأعيان التمسوا منه إطلاق سبيله، تجنبا من إراقة الدماء. فأفراد قبيلته سيهاجمون المدن ويعترضون طرق القوافل التجارية، ويمارسون اللصوصية في كل لحظة [٣٩].

أما من حيث إشراف استانبول على ولاية ليبية، فإن الظروف حتمت على الدولة العثمانية آنذاك، مسؤولية إدارة الولاية من قبلها، ورغم القول بأنها أرادت إنقاذها من أطماع الأوروبيين، إلا أن ادعاءات كثيرة أشاعت بأن السلطان محمود الثاني، عرض على باي تونس، تسليمه الولاية، إذا تعهد بدفع ما عليها من ضرائب سلطانية متأخرة، مع تعهده بإيفائه ديون يوسف باشا [٤٠].

ويضيف رضا نور: إن هذه الولاية، غدت في عهد السلطان عبد الحميد منفى لكل المعارضين لسلطانه، وقد أدى هؤلاء المنفيون دوراً بارزاً في مساندة الولاة في توجههم إلى إصلاح الولاية [٤١].

لاشك أن الولاة الذين كلفوا بإدارة الولاية، كانوا يدركون جيداً، أن استانبول على بعد خطوات منهم، إذا لم يثبتوا وجودهم وهذا ما دفع ولاة عهد الباشوات وبخاصة ولاة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر إلى الاهتمام بالولاية من حيث ضبط الشغب، ولم يتنبهوا إلى أن إشراف استانبول على الولاية يعني الرقي بالولاية اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً علاوة عن ضبط الأمن فيها.

ويعقب رضا نور في مؤلفه، أن السلطان محمود الثاني لم يفكر بشيء خارج استانبول، نظراً لحجم المشكلات التي تواجهه، فلقد أعلن التنظيمات الخيرية إرضاء للدول الأوروبية، التي كانت تتظاهر بإدعاءات المساواة بين الرعايا كافة، وأن الوالي محمد علي باشا، يريد أن يقيم دولته ضمن إطار الدولة العثمانية، غير أن الظروف جاءت بإشراف استانبول على ولاية ليبية محض صدفة أكثر مما هي تخطيط [٤٢].

ليس مهماً الأسباب والدوافع التي دفعت استانبول لإعادة سيطرتها على ولاية ليبية، المهم أن الولاية شهدت تحسنا عاماً في أوضاعها، فقد خفت حدة التوتر بين الولاة والأهالي نظراً لتخفيف الضرائب، وسعى البعض إلى بناء المدارس والمشافي والخانات وتشجيع التجارة، وفتح الآبار، وكل هذه الخطوات لم تكن تشهدها الولاية لولا تكليف ولاة أكفاء بإدارتها، ولكان الإيطاليون الذين تطلعوا إلى احتلال ليبية أبقوا أوضاع الولاية سيئة، ولِمَ قاموا ببناء مدارس وفتح دائرة بريد، لأنه لا توجد منافسة لهم، وليظل الأهالي على بساطتهم وعفويتهم.

٢ – الترحيب الشعبي بالإدارة الجديدة:

تظل الاحتمالات والتأويلات مجرد فرضيات قابلة للشك واليقين، وهي في الغالب طروحات، تمكننا من القبول والرفض، إذا اعتمدنا الواقع الليبي آنذاك، ونحن لا شك أننا سنقيم توازناً بين تلك الاحتمالات التي ترجح أن أهالي الولاية رحبوا بعودة مركزية الأتراك على بلادهم.

إن للأهالي تجربة طويلة مع الحكم العثماني وصلابته، وغدا الأهالي مدركين للشعور التركي، وحب السيطرة لديه، فالأهالي رحبوا بقدوم الأتراك إليهم سنة ١٥٥١م، على أمل إنقاذهم من ظلم غرباء الدين الذين مارسوا عليهم اضطهاداً وحشياً، ولهذا لم يجد الأهالي وسيلة أفضل من مراجعة السلطان العثماني آنذاك، باعتباره أمير المؤمنين وحامي المسلمين والمدافع عنهم مهما بعُدت أقطاره أو قربت، لكن الشيء الذي لم يدركه أهالي ليبية أن الأتراك سيصبحون حكام البلاد ويسومونهم قهراً لا يقل عن القهر الذي واجهوه أيام استعمار الفرسان لهم.

واقع الأمر لم يتأفف الأهالي من حكم العثمانيين، وإنما تأففوا من إنفراد واستئثار الأتراك بالحكم، ولا سيما بعدما رفضوا وبشدة السماح لهم بمشاركتهم الإدارة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن العثمانيين تجاهلوا الأخوة الإسلامية تجاهلا كلياً كلما

شاهدوا بأم أعينهم أن أموالهم المأخوذة من دمائهم تؤخذ إلى استانبول لسلطان غريب عنهم قومياً، يجالس قومه وجلسائه، وكل ما يقدمه لهم فرمان ورقي قد يؤخذ به وفي أغلب الأحيان لا يؤخذ به، وعلاوة على ذلك، فالجنود الذين يسوقونهم إلى أماكن الجلد والتعذيب لا دور لهم سوى تأمين مصالحهم.

من هذا المنطلق فإن العثمانيين ظلوا غرباء عن الليبيين طوال الفترة الأولى التي امتدت من ١٥٥١ - ١٧١١م، باستثناء فترة طرغوت باشا، ففي أثناء ذلك، لم يتصور الأهالي عدالة تفوق عدالة الوالي الذي أحب الولاية وأهلها، وأخلص لهم، إلا أن يد القدر اختطفه من بين أيديهم، فوجهوا لوماً شديداً للسلطان سليمان الذي كلفه بافتتاح مالطة، والسلطان نفسه يدرك متانة حصونها، وشراسة مدافعيها، ورغم ذلك زج بقواته في معركة خاسرة، خسر فيها الكثير من خيرة فرسانه، غير أن الليبيين كانوا أكثر خسارة من الجميع، فقد استشهد حاميهم وحارسهم الريس البطل طرغوت باشا، فبكوه بمرارة.

إن جميع الدراسات التاريخية التي تناولت ليبية بالدراسة والتحليل تؤكد صحة شعور الأهالي تجاه طرغوت باشا، وفي أثنائها كان الأهالي ينظرون باحترام وتقدير إلى أخوتهم بالدين نظرة احترام، وكانوا يقدرون تضحياتهم وتحملهم مسؤولية حمايتهم من أعداء الدين، إلا أن هذا التصور لم يستمر طويلاً، لأن الولاة الذين خلفوه لم يكونوا على مستوى المسؤولية، ولم يدركوا معنى الأخوة الدينية، فساموا الأهالي أصنافا من العذاب، حيث شردوهم شرقاً وغرباً، وعذبوا شبانهم وحرقوا أراضيهم وصادروا مزروعاتهم وأكلوا محاصيلهم، عندها بدأ الندم يعض بأنيابه على جلودهم، لطلبهم المساعدة من الأتراك الغرباء قومياً عنهم.

واقع الحال، فإن شعور الندم، بدأ يبدو على وجوه الأعيان والعلماء، وقد توارث الليبيون هذا الشعور جيلاً بعد جيل، وما إن انقضت مرحلة الحكام العظام في عهد

البكلربكي (١٥٥١ – ١٦٠٦م) حتى تفاقم غضب الأهالي من العثمانيين، لأن بلادهم غدت في عهد الدايات (١٦٠٦ – ١٧١١م) أكثر خراباً، لأن هؤلاء الدايات لم يكونوا أتراكاً بالأصل، وإنما أصبحوا أتراكاً بدافع نظام الدفشرمه الذي طبقته الدولة العثمانية والتي بموجبه أقامت جيشها الإنكشاري، وكانوا عندما قدموا إلى الولاية جنودا ثم أصبحوا ضباطا بفعل التقادم وأسس النظام العسكري، ثم تحولوا إلى حكام ظلمة، لا خبرة لهم في أصول الحكم ولا دراية، ولهذا عانى الأهالي من ظلمهم الكثير، وكانوا خلالها لا يرحمون حتى الأطفال، ولا شك فقد وجد من بينهم بعض الولاة الذين اتصفوا بالعدالة، إلا أن جشع الجنود أضاع عدالة تلك الولاة.

ويعترف الأهالي بأن للعثمانيين فضائل فيما يتعلق بحمايتهم، وتطوير سفنهم البحرية وتشجيعهم على ممارستها، لكن عدالة الإسلام تحرم عليهم ممارسة الظلم على إخوانهم في الدين، ولكن من أين لهؤلاء فهم هذا الجانب الكبير [٤٣]؟

بناء على ما تقدم فإن معظم الدراسات تؤكد أن الأهالي، إذا كانوا قد رحبوا بالعثمانيين بداية، فإن الأمر قد تغير، وتطلع الأهالي على أن العثمانيين غرباء عنهم، ولأن الأخوة الدينية تحرم ذلك، وطالما مَزقت أوصال الأخوة، فمن حق الليبيين كراهية العثمانيين والحقد عليهم، ولهذا رحبوا بأحمد باشا القرمانلي، وتطلعوا إليه كمنقذ من ظلم مفروض عليهم باسم الأخوة الدينية.

كأن للأقدار تدخل مباشر في عدم ثبات رؤية الأهالي تجاه حكامهم، ففي المرحلة الأولى من حكم الأسرة القرمانلية وعلى وجه الأخص فترة أحمد باشا المؤسس الفعلي للأسرة القرمانلية، كان الأهالي يتصورون أن مرحلة جديدة تبدأ باستلام أحمد، وأن الظلم الذي كانوا يتعرضون له، لم يعذ له أي تأثير، وأن أحمد سيطبق العدالة ويشاورهم في الأمر، ولكنهم تخوفوا منه عندما أقام سنة ١٧١١م مذبحة لزملائه من الجنود الأتراك وعندما شرد من تبقى منهم على قيد الحياة، غير أن واقعهم فرض

عليهم تناسى قسوة الأحداث، وتطلعوا إلى العيش بهدوء وطمأنينة، لكن خلفاء أحمد لم يتمكنوا من تحقيق قسط من عدالة المؤسس، فابنه محمد ١٧٤٥ – ١٧٥٤م كان مسالماً ويكره الحروب، إلا أنه كان ضعيفاً فتصرف مقربوه بالولاية وبأهلها حسب أهوائهم، وكثر الأجانب بالولاية، وتوقفت أعمال القرصنة، فجمدت الحياة جموداً كلياً، وتعرضت البلاد للأمراض والأوبئة وعانى الأهالي مرارة العيش، فدُثرت مزروعاتهم، وعم الجوع والفقر البوادي والحضر، فانتشرت أعمال اللصوصية، وغدا الفرد الليبي يخشى التجوال في وضح النهار، فإذا عاد إلى منزله عدّ نفسه محظوظاً، ولذلك شكلت المدن ميليشيات محلية لحماية مدنها وأهلها من لصوص النهار والليل[٤٤]، وبوفاته تسلم ابنه علي باشا الحكم، فحاول ضبط الأمن، وبعد جهد أعاد الأمور إلى نصابها لكنه أبقى الأمور على ما هي عليه من جمود وفقر، وبعد فترة من حكمه، حل النزاع في أسرته وانتقل الصراع إلى منزله، وقد أسفر هذا على مقتل ابنه وبتر يد زوجه لالا حلومه[٤٥]، وبعد فترة تعرضت الولاية إلى صراع داخلي ما بين الوالي القادم من استانبول وبين الأسرة القرمانلية المتصارعة فيما بينها[٤٦]، ولولا تدخل والي تونس حموده باشا بالأمر لفقدت الأسرة القرمانلية سلطانها في ولاية ليبية وبتخلص الأسرة من الصراع الخارجي، عادت ثانية للصراع الداخلي الذي انتهى باستلام يوسف الإدارة بعدما طرد أباه وأخاه وبقية أفراد أسرته، واستفرد بالأمر.

تسلم يوسف باشا القرمانلي إدارة الولاية ويداه ملطختان بدماء أخيه وأمه، ولهذا عم النفور العام منه، وكان الأهالي يحتقرونه ويتخوفون من سيفه الذي لا يرحم أحد، ولكن الأهالي يقرون بأن يوسف باشا كان قاسيا وأنه قوي الشخصية منح الولاية استقلالية، وفرض نفوذه، وغدت الولاية طوع بنانه وتحت قبضته كما فرض على الأوروبيين ما يشاء من ضرائب المرور في المياه الإقليمية للولاية، وأباح لقراصنته حرية اصطياد جميع السفن الأوروبية، مهما كانت جنسيتها حتى ولو كانت تحمل فرمان سلطاني، وبلغت به الجرأة إلى حد مصادرة سفن الدولة العثمانية وإرغامها

على دفع فدية [٤٧]، فخافه الجميع، وتوافد إليه الأوروبيون يدفعون له الأتاوات، فغدت خزائن الولاية مليئة بالأموال والمجوهرات، وشعر الأهالي بأنهم معفون من الضرائب في عهد القرمانلي يوسف، غير أن فترة النعيم هذه لم يكتب لها الاستمرارية، لأن الدول الأوروبية بعد أن تخلصت من الثورة الفرنسية وحروب نابليون، وجهت أنظارها للتخلص من قراصنة الشمال الأفريقي، ولأنها كانت تشكل شوكة في عنق تجارتها الخارجية، وكان أمراؤها وملوكها يشعرون بالذل والإهانة، عندما كانوا يقدمون لحكام أوجاق الغرب (ولايات الشمال الأفريقي) إتاوات عينية ونقدية، ولهذا صمموا على الإطاحة بهذا الحصن البحري الذي أقلق إدارتهم لثلاثة قرون مضت، فاتخذوا القرار في مؤتمر اكس لاشابل سنة ١٨١٦م، ونفذت قرارات المؤتمر في العام نفسه، فحُرم الشمال الأفريقي من أكبر مورد رزق، وكان يدر عليهم وعلى أهاليهم وحكامهم الكثير من الأرباح، ويعفيهم من ضرائب الأتراك التي لا تنتهي ولا حدود لها، وقد أقلقهم تدمير سفنهم، فاضطروا مرغمين على إرضاء ولاتهم وسلطانهم الجالس في استانبول، منذ ذلك التاريخ تبدأ في مناطق الشمال الأفريقي مرحلة جديدة، يخيم عليها البؤس العام والحرمان، فمواردهم لا تكفيهم والأوبئة تعصف بهم وبمزروعاتهم، والولاة لا يسعون إلى الاهتمام بالنواحي الزراعية ولا يطورونها [٤٨].

إذاً، فإن تنفيذ مقررات مؤتمر اكس لاشابل، فرض على ولايات الشمال الأفريقي وضعاً جديداً، اتسم بالجوع والقهر والحرمان، وهذا ما أسهم في تفاقم الثورات والعصيانات، ولم يدرك الولاة الأتراك الأوضاع الفقيرة لمناطق الشمال الأفريقي [٤٩]، ولا سيما ولاية ليبية الأكثر فقراً وفاقة والأكثر بداوة، فالقبلية فيها تفرض وجودها الفعلي وتؤثر في بنية حياتها الاجتماعية [٥٠].

إزاء تفاقم الأوضاع الاقتصادية، عمت الثورات مختلف أرجاء الولاية، وقد عجز يوسف القرمانلي عن تهدئة الوضع، فإذا استدان، فالديون التي حصل عليها من اليهود أو الأوروبيين لا تكفي مصاريفه ومصاريف حواشيه وأعوانه، فبالإضافة إلى

الاستدانة، لجأ إلى فرض الضرائب على قوى بشرية ليس لديها طاقة، ولا تمتلك شيئا، يمكّنها من تلافي غضب جنوده، ولهذا وجدت تلك القوى أن الثورة على الواقع أفضل حل، يمكن اللجوء إليه، إلا أن قوات يوسف باشا القرمانلي كانت أقدر عليهم، فلاحقتهم داخل المدن وخارجها، وشددت الخناق عليها، لدرجة اضطرت تلك القوى البشرية لمراجعة العلماء والأعيان لمساعدتها في إيجاد حل من المأزق المطبق عليها، فقرروا مراجعة الدولة العثمانية معللين النفس بالإصلاح، وحينما قدم القبوجي شاكر أفندي حاملاً فرمان تولية علي باشا [٥١]، اجتمع به وفد وحمّله رسالة إلى السلطان العثماني يطالبون فيه إنقاذهم مما هم فيه، نقل القبوجي شاكر أفندي هموم الليبيين إلى الصدر الأعظم، وبعد نقاش مع السلطان ووزرائه، تقرر تطبيق المركزية الإدارية على ولاية ليبية [٥٢]، وفي سنة ١٨٣٥م تحرك الأسطول سراً إلى ليبية، وحالما بلغها اعتقل علي باشا بن يوسف من قبل قائد الأسطول القادم لتأديب المشاغبين من الأهالي والجند، وبعد استدعاء مصطفى نجيب باشا لعلي باشا للقدوم إلى غرفة القيادة أبلغه محمد نجيب بالإجراء المتخذ، ثم احتجزه مع أعوانه، ومن ثم توجه إلى مسجد طرغوت، وقرأ على الحاضرين مضمون الفرمان السلطاني القاضي بإسقاط الأسرة القرمانلية، وتوليه الإدارة بصورة مؤقتة.

وهكذا نرى أن الإدارة العثمانية، قررت تطبيق المركزية على ولاية ليبية بصورة فجائية، دون اعتماد خطة مبرمجة، ومما يؤكد ذلك ذهاب القبوجي شاكر أفندي ومعه فرمان تولية علي باشا، إلا أن المعارضة الليبية، وتصميمها على رفض السلطة القرمانلية، وأنهم ملتزمون بالطاعة والانقياد للسلطان، وأنهم لا يستطيعون تحمل مظالم الأسرة القرمانلية وهي التي أسهمت في تبدل الأحداث، وفرضت على الولاية واقع جديد، سماه المؤرخون المرحلة الثانية من الحاكمية العثمانية على ليبية.

أما بشأن ترحيب الأهالي بالإدارة الجديدة، فمرده سوء أوضاع الولاية من مختلف النواحي ولا سيما الاقتصادية منها، فلقد فرض الواقع الذي آلت إليه أوضاع المغرب

العربي (الشمال الأفريقي) بعد القضاء على القرصنة التي كانت تلك المناطق تزدهر عليها، وتعرضه إلى ضائقة اقتصادية خانقة، كرست البطالة في تلك المناطق، ولا سيما ولاية ليبية الفقيرة بمواردها الاقتصادية قياسا بتونس والجزائر، وفي الوقت نفسه، فلقد كانت غنائم القرصنة، تخفف عن الأهالي عبء الضرائب.

ولم يكن هناك ضرورة لفرض حكامه ضرائب على الأهالي لتغطية نفقات قصورهم لا سيما قصر يوسف باشا القرمانلي الذي كان يعج بالحشم والخدم والعبيد، وحينما توقفت القرصنة، لجأ يوسف إلى الاستدانة من اليهود والأوروبيين، وبفوائد فاحشة، لدرجة وصل به الأمر إلى عجزه عن دفع فوائد الديون، وقدمت شكاوى بحقه بسبب عدم إيفائه[٥٣]، فلجأ إلى فرض الضرائب، مما حرك الثوار ضده، قادها حفيده محمد بن محمد، وهاجم الثوار منزل الحاكم في المنشية ونهبوه[٥٤].

إن عمومية الثورة وشموليتها، أوقعت يوسف باشا القرمانلي بإرباك شديد، رغم قدرته على التصرف حيال تأزمها وتعقدها، فلجأ إلى التحايل بتعيين ابنه علي وكادت خطته أن تنجح لولا تصميم الجميع على الإطاحة بالأسرة وقبولهم للإدارة الجديدة.

ولا شك أن هذه المرحلة وبمعطيات العصر ومستجداته، أحدثت تبدلاً عاماً في الهيكلية الإدارية للولاية، فضلا عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على الولاية خلال الحاكمية العثمانية الثانية التي استمرت من سنة ١٨٣٥–١٩١١م، تميزت عن المراحل السابقة بمميزات كثيرة.

وهكذا نرى، أن الترحيب بالإدارة الجديدة، كان وقفاً على مدينة طرابلس الغرب بالدرجة الأولى، وهناك بعض المدن الساحلية التي شاركت ثوار طرابلس الترحيب، أما القبائل البدوية، فلم يتضح موقفها، لأنها كانت حذرت من عودة الأتراك إلى البلاد، فهم في ظل إدارة يوسف يتحركون ويتعدون غير عابئين به وبقواته، أما الأتراك فهم مقاتلون عنيدون، وقد يلاحقونهم حتى عمق الداخل.

مما لاشك فيه، أن أهالي المدن رحبوا بالقوات التركية، تخوفاً من خضوع بلادهم لسيطرة فرنسا، ولهذا أبدوا ارتياحا أكثر من مرحلة يوسف باشا الحافلة بالضرائب.

صفات ومؤهلات الولاة الجدد:

لكل عصر طبيعته ورجاله الذين يتأقلمون معه، ويتفاعلون مع أحداثه وكل من يحاول أن يعاكس العصر، يلفظه ويطرحه جانبا، ومن غير المعقول أن تصل أشخاص إلى مناصب مفصلية من تراث الماضي، لأن الماضي ذهب بكل ما فيه من سلبيات وإيجابيات، كما أن العصر يهيئ رجاله، وينتهج طرائقه وأسلوبه ويفرض على من حوله، وعلى القوى التي تعيش ضمن إطاره أن تدرك ذلك، ولهذا فالتغيير يكون شاملاً، لدرجة أن المفهوم يعطي مسوغات العصر ويشفع لأحداثه لأن عصر الولاءات الدينية وإن اضمحلت قليلاً، إلا أنها بقيت سارية المفعول، ولكن في نطاق الدائرة الاقتصادية التي يفرضها العصر، وتوضحها مستجداته المستمرة التي تفرض تأثيراتها على القوى البشرية ووسائل حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن غير المعقول بروز قوى بشرية بعقلية الماضي، وقد عُرف القرن التاسع عشر بعصر القوميات التي تنامت ضمن أطر فكرية متطورة ومؤطرة بتأثيرات مخلفات الإصلاح وتداعيات الثورات المبرمجة والهادفة إلى تغيير واقع وليس الاحتجاج عليه.

بناء على ما ذكرناه، فإن الولاة الذين كلفوا بإدارة ولاية ليبية كانوا على دراية تامة بكيفية التعامل مع أحداث القرن التاسع عشر، لأن الخطأ في هذه المرحلة خطأ قيادة وأمة، وليس خطأ قائد وحاكم، فالصحافة والمجلات وثائق شهود وإثبات قد يسفر عنها تداعيات سلبية، إذا كانت القيادة غير واعية. وعلاوة عن الحذر الشديد الذي يلف الولاية، فالولاة مراقبون من عدة جهات، أشدها وأخطرها جهة فرنسا التي ترتقب سفاهة الولاة العثمانيين في ليبية، فقناصلها في استانبول تعد أنفاس سلطانهم، ولم تكن فرنسا تسمح للولاة بالتحرك أكثر من سماحها لهم بضرب السكان وملاحقة قطاع

الطرق واللصوص والثورات التي كانت تطل بين الحين والآخر، فهذه الحركات تناسب فرنسا المحتلة للجزائر والمراقبة للأوضاع في تونس.

لم يكن الولاة العثمانيون في غفلة عن الأحداث المحيطة بهم، فقد كانوا على معرفة بنوايا فرنسا، ولهذا حاولوا منذ الوهلة الأولى وبجد كسب رضا السكان، فمصطفى نجيب باشا بعد قراءة الفرمان أخذ من الأهالي وعداً بدفع ما عليهم من ضرائب سلطانية، وطالب الأهالي بالتزام الهدوء، بعدما عاهدهم على الأخذ بمشورتهم في الأمور التي تهم بلادهم، ولكن كما أسلفنا سابقاً، فالبداوة ترفض الخضوع للغير، بسبب واقعها الذي يفرض عليها الترحال والتنقل، ولهذا نلحظ أن معظم الثورات وإن كان إطارها أسباب تذمر الأهالي من الضرائب المفروضة عليهم، إلا أن جوهرها العام، الطبيعة البدوية الغالبة على واقع أهالي الولاية، وعلى الرغم من الحذر الشديد الذي التزم به الولاة، إلا أن ثورات عديدة، قامت في معظم المدن، ولاشك أن أكبر الأخطاء التي ارتكبها مصطفى نجيب باشا اعتقاله لزعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود، وقد جر تصرفه على الولاية والإدارة مصائب جمة، لم يتخلص منها زملاؤه لأكثر من ربع قرن، ولدى عودته إلى استانبول عاتبه الصدر الأعظم على تصرفه، وحمله مسؤولية المشاغبات التي تواجهها الولاية. وكان الوالي الذي خلفه يحمل توصية إطلاق سراح رئيس (زعيم) قبيلة المحاميد وإرضائه.

وهكذا نرى أن الولاة الذين كلفوا بإدارة ولاية ليبية، كانوا على درجة كبيرة من الدراية، حيث كانوا يتعقلون في تصرفاتهم، ويحاولون إجراء تفاهم مع الثوار قبل اللجوء إلى أسلوب القوة والعنف.

١ - دور مصطفى نجيب باشا:

بعدما اقتنع السلطان بالمسوغات التي قدمها الصدر الأعظم حول اضطراب الأوضاع في ولاية ليبية، وأن مصلحة الدولة العثمانية تقتضي حكم الولاية حكما مباشراً وكيلا

تقع فريسة بأيدي الدول الأوروبية،أصدر السلطان أمره الهمايوني بإرسال أسطول بحري ضخم إلى الولاية بمهمة إزالة الفوضى القائمة فيها، وتنحية علي باشا القرمانلي وعائلته من إدارة البلاد، مع فرمان تولية مصطفى نجيب باشا[٥٥].

حقيقة الأمر، لقد تولى مصطفى نجيب باشا الإدارة، دون اضطرابات واحتجاجات إلا من بعض أقرباء القرمانليين وأنصارهم، ولكنهم لم يعكروا صفوة الأمن، ولا قلق المواطنين، وكل ما فعلوه، حملوا حوائجهم وعيالهم، وتفرقوا في البلاد باحثين عن ملجأ لهم، في حين وُضع علي باشا وعياله وأقربائه في سفينة مكلفة بالذهاب إلى استانبول[٥٦].

لم يعمد مصطفى نجيب باشا إلى إحداث تغيير في الضرائب المفروضة منذ عهد يوسف باشا، وقد اعتقد الأهالي أن الوالي الجديد سيعمد إلى إلغائها، بل اتجه إلى إنشاء محاكم جديدة معتمداً على قضاة الولاية، وقد قصد من حركته تقديم المشاغبين إلى المحاكم، وهى خطوة جديدة لم يعتد سكان الولاية على ذلك.

عندما كان مصطفى نجيب باشا ينظم الولاية على الأسس الحديثة، ويضع لها أنظمة قضائية وإدارية، جاءه زعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود محاطاً بحرسه الخاص من قبيلته [٥٧]، معلنا الطاعة والولاء، لكن مصطفى نجيب لم يرق له دخول غومه المحمود ولا المرافقة التي تحيط به، فبدلاً من ملاطفته والترحيب به، عمد إلى اعتقاله وزجه في السجن [٥٨]، مدللاً بحركته العسكرية، على أنه لا كبير في الولاية غيره، وأن الجميع يخضعون إلى سلطانه الجالس في استانبول.

تشاور مصطفى نجيب باشا مع العلماء والأعيان، ومن ثم عمل على ضبط البلاد، فلاحق محمد باشا القرمانلي وقتله ونفى أخاه إلى مالطة[٦١]، كما شكل لجنة مصالحة برئاسة الحاكم الشرعي أحمد التوغاري وخمسة أشخاص من طرابلس والمنشية وحاكم

البلد وشيخها، وكلفهم بفض المنازعات القائمة بين الأهالي، كما أسند إليهم مهمة المحافظة على الأمن(٦٢).

رداً على قيام مصطفى نجيب باشا باعتقال زعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود، قام عبد الجليل سيف النصر بالاستيلاء على لواءي خمس وفزان، كما استولى الشيخ غومه بن خليفة بن عون على مناطق الجبل الغربي وزوارة وجنزور (٦٣).

وتذكر بعض الدراسات أن مصطفى نجيب باشا استأنف نظام الضرائب المرهقة، إلا أن تحركاته لم تكن لتحصيل الضرائب، وإنما بسبب لجوء أهالي طرابلس نقل محاصيلهم إلى منطقة تاجوراء، كرد على اعتقال غومه المحمود (٦٤).

وهكذا نلحظ أن مهمة مصطفى نجيب باشا، غدت صعبة، لأنه حوّل البلاد ومن فيها إلى أعداء له ولسلطانه (٦٥)، وقد بدؤوا يتأسفون على القرمانليين، كما تناسى الوالي مصطفى أنه ارتكب خطأً فادحاً، فوضع الأشخاص الذين أشاروا عليه باعتقال غومه المحمود في السجن (٦٦).

تذكر الحوليات الليبية، أن لحظة اعتقال علي باشا من قبل مصطفى نجيب حولت فرحة الناس إلى حزن عام، وأن الوجوم علا وجوه الجميع. وصمتت الناس كأن على رؤوسهم الطير(٦٧). إن المراسيم أو (التعليمات) التي وجهها مصطفى نجيب باشا إلى أهالي طرابلس، كادت أن تثمر ويستجيب الجميع لندائه(٦٨).

استُبدل مصطفى نجيب باشا بعد ثلاثة أشهر من تعيينه والياً على ولاية ليبية وحل محله الوالي محمد رائف باشا، الذي كان حاكماً لمنطقة الدردنيل (٦٩)،وقد تسلم منصبه في السابع من أيلول لسنة ١٨٣٥ م، وحسب ما ذكره شارل فيرو أن أول التعليمات التي صدرت إليه، هو إرسال جميع أفراد الأسرة القرمانلية ما عدا يوسف بسبب شيخوخته. أما قره صابان فيذكر أن أول التعليمات التي تلقاها محمد رائف باشا هو

إطلاق سراح غومه المحمود وتطييب خاطره، وإرساله إلى قبيلته معززاً مكرماً [٧٠]، ثم ألغى الضربخانه التي أقامها مصطفى نجيب باشا[٧١].

علم محمد رائف باشا أن سكان تاجوراء معلنين العصيان، ويقومون بين الفينة والأخرى بمهاجمة أطراف مدينة طرابلس، ولهذا أرسل كتاباً إلى محمد بك حفيد يوسف بالحضور إلى طرابلس الغرب إلا أن أهالي المدينة أعلنوا رفضهم لطلبه، لذلك أرسل الأمير آلاي (ورسون) بقوة عسكرية لتأديب المدينة وأهلها، وقد تحقق له ذلك، والمعروف عن محمد رائف باشا بأنه رجل قاس وذو مزاج متقلب، وكان ينوي إظهار قسوته، إلا أن تعليمات استانبول حذرته من الإقدام على أي عمل يضر بالولاية وأهلها[٧٢].

لم يكتف محمد رائف باشا بإخضاع تاجوراء، بل كلف حملة لاستعادة المدن والمناطق التي سيطر عليها عبد الجليل سيف النصر زعيم قبيلة أولاد سليمان وعدد آخر من قرى الساحل، لقد تسببت حركاته العسكرية بزيادة عداء الأهالي للأتراك، ويتفرد شارل فيرو في ذكر محمد رائف باشا، بأنه كان يبيع المناصب لمن يدفع أكثر دون مراعاة لدينه أو أخلاقه، أي أن المناصب الإدارية في الولاية كانت في عهده عرضة للمزاد العلني، ويضيف (بأنه ما إن يرسو عليه المزاد وبعد تسلمه لمنصبه بأيام يزاح الذي اشتراه ليحل محله آخر يكون قد دفع ...) [٧٣].

وهكذا نرى أن الوالي محمد رائف باشا، أصلح من جهة وأساء من جهة أخرى، فإطلاق سبيل غومه المحمود كان بناء على توجيهات من استانبول، وإرضاء لفرنسا التي كانت ترتبط مع بعض القبائل بصداقة لأنها حافظت على ودها للأسرة القرمانلية، وفرنسا كانت تؤيد بقاءها في إدارة البلاد بعكس بريطانيا، كما هدأت النفوس لدى عودة غومة المحمود إلى قبيلته معززاً مكرماً، أما الأخطاء التي ارتكبها كاعتماده

القوة حيال تاجوراء، وضربها بشدة وببيعه للمناصب الإدارية، فهذه الأمور وإن حدثت فهي تعدُّ عملاً سيئاً.

وهناك مراجع، تذكر أن الفرنسيين كانوا يخططون لاعتقال غومه المحمود، لربما يساعد اعتقاله في إعادة الأسرة القرمانلية إلى السلطة [٧٤]، وإن عزل مصطفى نجيب باشا الذي لم يستمر سوى ثلاثة أشهر، جاء ترضية لها من جهة، ومن جهة أخرى لتخفيف حدة التوتر السائد في الولاية، ويفهم مما ذكرته بعض المصادر المراجع أن إطلاق سراح غومه المحمود من سجنه، كان بضغط من فرنسا [٧٥].

إن تصرفات محمد رائف باشا من حيث بيعه للمناصب، واتباعه للظلم والقهر من خلال الحملات العسكرية التي كلفها، حوّل عدداً من المدن الليبية إلى بركان غضب ضد الأتراك الذين حتى تاريخه لا يزالون يمارسون أعمالاً يعدّها الليبيون تحدياً لهم.

ويذكر بروشين نيكولاي أن رسالة أرسلت من محمد رائف باشا تتضمن، تصميمه على إبعاد الأشخاص المعادين للدولة عن طرابلس، وتوجيه الجيوش إلى هناك لإقرار الأمن وأضاف أن إقرار الأمن في الولاية، لا يتم إلا باستخدام القوة ضدهم [٧٦].

لقد كلف محمد رائف باشا حملات عسكرية بضرب بعض المدن مثل جنزور والزاوية وإجبار أهاليهما على دفع الضرائب المستحقة عليهم، ولكن الطرابلسيين تحالفوا مع الثائرين من أمثال زعيم مصراته عثمان الأدغم وأحمد المريض حاكم ترهونه، وغدت معظم المناطق ما عدا مدينة طرابلس بأيدي القبائل الخارجة على الإدارة التركية [٧٧].
لم يكن محمد رائف باشا بأكثر من عسكري فظ، ومرحلته والولاية التي يرأس إدارتها تحتاج إلى السياسة أكثر من الجندية، وكان على الوالي محمد رائف باشا ألا يعدّ ولاية طرابلس الغرب جبهة عسكرية معادية له ولسلطانه، ولهذا فقد ترك البلاد مقسمة بين زعامات محلية، أسهم في صنعها من دون أن يدري، وذلك على النحو التالي:

مصراته: تحت حكم عثمان الأدغم.

ترهونه: تحت حكم الشيخ المريض.

المنطقة الواقعة بين ورفله وفزان: تحت حكم الشيخ عبد الجليل زعيم قبيلة أولاد سليمان.

الجبل الغربي والزاوية: تحت حكم الشيخ غومه المحمود زعيم قبيلة المحاميد[٧٨].

وهكذا نرى أن الولاية التي تطلعت إلى حياة أفضل في ظل الإدارة التركية، غدت أشبه ببركان ما بين مؤيد للأتراك ومعادٍ لهم، ولم يتصور الأهالي أن أوضاعهم ستسوء إلى درجة الانقسام والاقتتال، وهي حالة سيئة لم تشهدها ولاية ليبية طوال مراحل الإدارة العثمانية[٧٩]، ففي المرحلة السابقة للأسرة القرمانلية حدثت عصيانات متفرقة، ولكنها لم تصل إلى درجة الانقسام والاقتتال المحلي، كذلك فقد كان الولاة يفرضون الضرائب، وكانت الأعمال البحرية تشكل مورد رزق يخفف عن الأهالي وطأة الجوع والفقر، أما في مرحلة الإدارة المباشرة، فأوضاع الولاية أسوأ من السابق بكثير، وليس بمقدور الأهالي تحمل أعباء إطعام العساكر القادمين من استانبول وضرائب السلطان المفروضة عليهم.

وحقيقة الأمر، فلقد افتعل الوالي محمد رائف باشا الأحداث افتعالا، لأن عرب الولاية لم يجاهروا بالثورة عليه، وإنما أظهروا مقاومة سلبية في معظم مناطق الولاية، فقابل سلبيتهم بتسيير حملات عسكرية إلى تاجوراء، وبعد اقتحامها أمر بسلبها ومنها تحرك إلى جنزور والزاوية وعدد آخر من قرى الساحل، وإذا كان قد حقق انتصارا عسكريا عليهم، فقد خسر تأييد أنصاره وزاد من نقمة معارضيه، وحوّل الولاية إلى بركان نقمة وأتون غضب عارم، وتبارت الزعامات الشعبية لاقتطاع مناطق ومدن، وتولت حكمها وزعامتها[٨٠].

إزاء شراسة الحملات التي قادها الوالي محمد رائف باشا، أبرم عبد الجليل وغومه المحمود اتفاقاً حول النضال المشترك، وانضم إليهم الأدغم زعيم مصراته وأحمد

المريض حاكم ترهونه، وقد أسفر عن قيام تلك التحالفات المحلية، وقوع القوات التركية في ضائقة اقتصادية خانقة، لأن الأهالي رفضوا التعامل معها على صعيد البيع والشراء.

٢- دور محمد أمين باشا:

إن الولاة الذين كلفوا بإدارة الولاية بعد إسقاط الأسرة القرمانلية، بذلوا جهودا مضنية، لإخضاع الولاية للنظام، فلاحقوا العصاة، ولهذا فإن فترتهم تميزت بالاضطرابات والقلق، ولم يتمكنوا من إعمار الولاية بحسب ما كان متوقعا منهم، ويرد الكتاب الأتراك تقصير الولاة إلى المشاغبين الذين منعوا الولاة من تأدية المهام الموكلة إليهم[٨١].

عين محمد أمين باشا والياً على ليبية سنة ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م، وقد تميزت فترته بالهدوء والاستقرار، مما ساعده على تخليد اسمه في مجالات الإصلاح والبناء، قياساً بمن سبقه من الولاة، لقد قطف الوالي محمد أمين جهود زملائه ممن سبقوه، فهم انصرفوا للأعمال العسكرية التي أساءت لسمعتهم، في حين انصرف هو لتخليد اسمه من خلال ما أظهره من نشاط إداري وعمراني، لقد انصرف أولاً إلى تنظيم الولاية إدارياً، فعين القادة في الألوية والقضاة في أقضيتهم، وحذرهم من ارتكاب الأخطاء والإساءة إلى أحد دون إثبات، كما طبق التنظيمات الخيرية اقتداءً بما هو معمول به في استانبول، ومن ثم نظم أمور الميرية، وقد استمر النظام الذي أقره معمولا به حتى سنة ١٩١١[٨٢].

لقد لمس محمد أمين باشا المآسي التي حلت بالأهالي نتيجة تعرضها لوباء الطاعون والآثار المدمرة التي أسفرت عن المواجهات المحلية، وبغية حماية الأهالي والعساكر من التعرض للوباء ثانية، أقام مشفى للعساكر وزودها بجميع الأدوية والعقاقير الطبية اللازمة، كما شكل فرقة طبية خاصة بالأهالي[٨٣].

كذلك أنشأ منطقة سكنية في منطقة أبو نجيم، وهي منطقة غنية بالمياه، لأنها أشبه بمستنقعات كان اللصوص يتخذونها ملجأً ومخبأً لهم، فأمر ببناء ٥٧ منزلاً، ونقل الأهالي للاستقرار فيها [٨٤]، وأطلق عليها المجيدية تيمناً بالسلطان عبد الحميد وأعفاهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وأحضر لهم البذار وكل ما يلزم من أدوات زراعية متطورة [٨٥].

وهكذا نرى أن الوالي محمد أمين باشا رغم قصر فترة ولايته، فقد قدم للولاية النظام الإداري المتطور، وبنى الثكنات العسكرية خارج المدن، منعاً للاحتكاك، وشق الطرق، وأقام بقربها الآبار [٨٦].

لم يكن محمد أمين باشا متعالياً، بل كان يعتمد في معظم خطواته على الأعيان والعلماء ويعمل بمشورتهم إذا كانت مناسبة، فحينما قدم الأعيان شرحاً عن حالة غومه المحمود، اقتنع بوجهة نظرهم، فاستدعى غومه المحمود بعدما أعطاه الأمان، وحينما مثل بين يديه أكرمه وعظم من مقامه ومنحه لقب قبوجي باشا، وعينه عضواً بمجلس الإدارة، وخصص له داراً في طرابلس لسكنه مع راتب شهري قدره (٣٠٠٠) قرش [٨٧].

لم يكن محمد أمين باشا بالرجل المتسرع في أحكامه ولا تصرفاته، وكان لا يتخذ أي قرار إلا بعد دراسته بدقة، وفهم أبعاده، فحينما اصطدم اللواء أحمد باشا قائد الجيش مع غومه المحمود، وأخبر الوالي محمد أمين بخلافه مع غومه المحمود، تظاهر محمد أمين باشا بعدم الرضا، وفي اليوم الثاني، أقام الوالي مأدبة عشاء، ودعا الأعيان والعلماء ومنهم غومه المحمود، وبغفلة من الحاضرين، اعتقل غومه المحمود، فأركبه سفينة، وأرسله موجوداً إلى استانبول [٨٨].

إن التصرف الذي اتخذه الوالي محمد أمين باشا، رغم عقلانية الإجراء، إلا أنه اتسم بالتحيز لقائد جيشه، فقد ناصره وأيده، واعتقل غومه المحمود ونفاه دون مشاورة

الأعيان والعلماء، وبهذا الصدد يقول رضا نور في مؤلفه التاريخ العثماني: (إن العسكر غير مؤهلين في كل الأوقات لإدارة البلاد، لأن لهم عقلية لا ترضخ إلى المنطق، فهم يريدون كل شيء على حساب كل شيء، وفوق هذا لا يرضخون لقانون غير قانون التباهي، الذي في الغالب، يجر الوطن إلى ويلات، وكان على السلطان آنذاك أن يعين على الولاية ولاة مدنيين، فولاية مثل ولاية ليبية/ طبيعتها العامة والخاصة بداة، والبداوة أكثر تباهي وعجرفة من العسكر، ولهذا ظلت الولاية في حرب دائم وصراعات محلية، سببها العقلية العسكرية المتعالية، وطبيعة البداوة الجاهلة الرافضة لنظام غير النظام المعتمد لدى المؤسسات الإدارية)[٨٩].

تجدد الصراع ثانية باعتقال غومه المحمود، واضطر الوالي محمد أمين إلى تكليف قائد الجيش بإعداد حملة عسكرية لملاحقة العصاة في مناطق الجبل وفزان، وقد تمكن القائد أحمد باشا من تفريق العصاة، ومن ثم توجه إلى يفرن واحتلها بعد قتال دام يومين، وبعدما أخضعها توجه إلى فساطو فاحتلها، وعين موظفين عليها، وأمرهم بالمحافظة على الأمن، وعدم التحرش بالأهالي، وتقديم المشاغبين منهم إلى محكمة القضاء.

لم تستطع قوات احمد باشا أن تسيطر على المناطق التي مرت بها ولم تحاول في الوقت نفسه أن تطالبهم بأكثر من المحافظة على الأمن، وعدم الاعتداء على التجار الذين يمرون بالقرب من مناطقهم، على الرغم من امتلاكه لمدفعية ثقيلة، وقد فضل اللجوء إلى الحيلة تجنباً من إراقة الدماء وتعرض المنازل إلى الخراب والدمار، فادعى أنه يرغب في إجراء تفاهم، وأنه سيوزع البرانس الحمراء ـ رموز سلطة القبائل ـ إضافة إلى نقود وهدايا، فاستدعى رؤساء القبائل ووجهاء يفرن، وبعد القيام بمظاهر الاحتفال، واطمأن الحاضرون إليه، وبغفلة منهم أشار إلى حرسه الذين أباحوا لأنفسهم حرية قطع رؤوس المحليين دون تمييز. وأعدم في تلك اللحظة (٢٧) شخصاً من أقرباء غومه المحمود، ووضع (٢٠) شخصاً على الخوازيق، كما قطعت رؤوس

(٨٠) شخصا من المدافعين عن يفرن، وبعد هذه المذبحة غادرت جيوشه وقواته مراكزها متجهة إلى حدود تونس(٩٠).

لقد ترك القائد أحمد جروحاً عميقة في قلوب الأهالي نتيجة غدره، فوجهوا كتاباً إلى استانبول يشكون من تصرف قائد جيش الوالي، فقد لقبوه بالسفاح، ولم يكتف القائد أحمد بما قطع من رؤوس بل توجه إلى مدينة جادو، فاستولى على قلعتها، ثم جمع الضرائب من أهلها كتعويض عن نفقات الحملات التي قامت بها القوات التركية، ومن ثم توغل غرباً فاستولى على نالوت، ولم يعد بقواته إلى طرابلس إلا بعدما أخضع الجبل الغربي، وفي نهاية سنة ١٨٤٣م، اعترفت غدامس بالإدارة التركية، فأرسل إلى هناك أول حاكم تركي، لكنه قتل في الطريق، فنهض يعقوب الزنجي الذي عين مكانه بالحكم، وقد تمكن بفضل سياسته المرنة من حكم غدامس لفترة طويلة معتمداً على الحامية التركية المكلفة بحراستها(٩١).

إن الاضطرابات التي شهدتها الولاية، وقتل عبد الجليل، دفعت قريبه ميلود للجوء إلى جربه، وعبثاً حاول الأتراك المطالبة بتسليمه، إلا أن باى تونس رفض ذلك بشده، ولهذا سرت إشاعات بأن الأتراك يريدون إعادة تونس إلى الحكم المباشر.

إزاء ذلك وفي سنة ١٨٤٦ م أرسلت فرنسا إلى طرابلس فرقة بحرية بقيادة الأميرال François Ferdinand De Joinville فرانسوا فرديناندو دي جوانفيل، لكي يؤكد عزم فرنسا الوطيد على الاحتفاظ بالوضع القائم في تونس، وعدم قبولها لكل ما يؤدي إلى زعزعة الوضع وتغييره. وقد أكدت فرنسا بأسطولها للدولة العثمانية عن عزمها باستخدام القوة إذا استدعى الأمر ذلك.

٣-دور أحمد عزت باشا:

لقد ترك محمد أمين باشا ولاية تخطو بتثاقل شديد نحو التطور التدرجي، فالطرق والمشافي وإعمار أبو نجيم، وبناء المشافي، وتنظيم أمور الولاية شجع الولاة الذين

خلفوه اتباع نهجه، لأنهم لمسوا رغبة شديدة لديهم للتجاوب معهم، وتجنب الثورة والعنف وما تسبب عنهما من قتل للأنفس وتدمير وتخريب للمزروعات وتوقف للحياة التجارية.

وصل أحمد عزت باشا إلى الولاية للمرة الأولى سنة ١٢٦٥/١٨٤٨م، وهو يعد من أكثر الولاة عدلاً وحكمة، فلقد اهتم وخلال ولايته التي استمرت أربع سنوات في زيادة إعمار الولاية وتشجيع الأهالي على ممارسة حياتهم الاعتيادية من زراعة وصناعة وتجارة، بعدما عاهدهم على تطبيق الأمن، وملاحقة المشاغبين وأي قوى تخل بالأمن، وليدلل على حسن نيته، أقام عدة إنشاءات صالحة كمخازن للتجارة، ومنح الفلاحين قروضاً طويلة الأجل[٩٢].

وفي عهده ثارت منطقة سرت، فنُهبت المناطق المجاورة لها وسُبيت نساؤهم وأطفالهم، ولما علم بما فعلوه، كلف حملة عسكرية، وطلب من قائدها، إعادة ما سلب ودفع التعويضات لِمَن تضرر، وفي حال رفضهم، عليه باستخدام القوة، غير أن من ثار من أهالي سرت رفض إعادة المسلوبات، فضربهم قائد الحملة واستوفى منهم الأموال وألزمهم بالطاعة[٩٣].

لقد تعرضت مدينة طرابلس سنة ١٨٥٠ م إلى وباء الكوليرا، وقد أودى بحياة الكثيرين منهم فجمدت الحياة، وعم الأهالي حزن شديد على أبنائهم، وحمّلوا الأتراك وولاتهم مصابهم، لأنهم أهملوا الولاية، وكرسوا جهدهم على ضبط الأمن، تاركين الولاية لأقدارها، وتخلوا عن كل شيء، وقد غادر قسم كبير البلاد هرباً إلى تونس ومالطا طلباً للنجاة وبحثاً عن عمل يدر عليهم قوت يومهم[٩٤].

تألم الوالي أحمد عزت باشا لِماَ حل بالولاية وأهلها، ولكنه لم يكن يملك أي وسيلة للتخفيف عنهم، ووجد أن طلب المساعدة من استانبول، قد يسهم في إحياء الأمل في نفوس الأهالي، وراسل استانبول بشأن تقديم مساعدة مالية، وعرض في رسالته حالة

الولاية، وتعرضها لوباء الكوليرا الذي أودى بحياة أكثر من ثمانمئة شخص، وتشريد مئات الأطفال الذين بقوا من دون معيل يعيلهم [٩٥].

ما إن علم السلطان عبد المجيد بما تعرضت له الولاية حتى أمر بإرسال معونة مالية وطلب من الوالي أحمد عزت أن يوزعها عليهم، مع إعفاء المناطق المنكوبة من ضرائب وأعمال سخرة، وإعفاء صادرات الولاية لمدة سنتين من دفع الضرائب الجمركية [٩٦].

سُرَّ أحمد عزت باشا كثيراً بالمعونة التي أرسلها السلطان، وعلى الفور أمر موظفيه بإجراء إحصاء سكاني، ليتمكن من توزيع المعونة على الأكثر فقرا من الأهالي [٩٧].

لقد أخاف إجراء الإحصاء الأهالي واعتقدوا أن الوالي سيفرض عليهم ضرائب جديدة إضعافاً لحالهم، وبغية إنقاذهم من تلك الضرائب التي سيفرضها الوالي أحمد عزت باشا نظموا عريضة ووقعوها من الأعيان والعلماء، يشكون فيها الوالي أحمد عزت وسوء تصرفه في إدارة الولاية، ولاسيما أن الأهالي نظروا إليه على أنه بادرة شؤم، وأن ما حل بأهلهم، كان بسبب هذا الوالي المنحوس [٩٨].

ما إن وصلت شكوى الأهالي إلى السلطان حتى بادر إلى عزل أحمد عزت باشا، وأمر بتعيين مصطفى نوري والياً على الولاية، وأمره بالمحافظة على أهلها، وحذره من استخدام العنف ضدهم، لكن الوالي مصطفى كان على علم بالإجراء الذي اتخذه أحمد عزت باشا، فأمر بإلقاء القبض على الأشخاص الذين أساؤوا للوالي وأودعهم السجن [٩٩].

وفي سنة ١٢٧٤/١٨٥٨م عُين الوالي أحمد عزت باشا ثانية على ولاية طرابلس، وبما أنه معروف بعدالته واتزانه، فقد عمد إلى تحسين أحوال الولاية والاهتمام بها، فعين الموظفين في الأقضية والنواحي، وحذرهم من ممارسة الظلم واستلاب الأهالي، ثم توجه إلى تحسين الأمور الزراعية، ودربهم على زراعة الأرض عدة مواسم، بدلا من

موسم واحد، وطلب من التجار الدخول بمناقصات وطلب منهم بناء الفنادق الخاصة، وسهل لهم شراء الأراضي وخفف عنهم الضرائب، كما شكل لجان لمراقبة المشفى الذي بناه طاهر باشا، وأمره بإحضار الأدوية من أي مكان بغية معالجة المرض[١٠٠].

لقد امتازت فترة أحمد عزت باشا الثانية بالهدوء والاستقرار خلال السنوات الثلاث التي قضاها في الولاية، وبغية تحسين أوضاع الأهالي فتح البلاد أمام التجارة الخارجية، الذين توافدوا على الولاية ببضائعهم التي غمرت الأسواق، ولم تقف حركة التجارة في طرابلس، بل شجع موظفيه في الأقضية والنواحي على إنشاء أسواق تجارية، وكلفهم بحماية التجار وبضائعهم[١٠١].

لم يكتف احمد عزت باشا، بل توجه إلى افتتاح المدارس الابتدائية والمدارس الرشدية، حيث بنى رشدية بالقرب من جامع طرغوت باشا [١٠٢]، وبغية توافد الطلاب إلى المدارس، أحضر لهم الكتب على نفقة نظارة التعليم في استانبول، كما راسل مجلس وكلاء استانبول لتقديم ملابس إلى طلاب الولاية كتشجيع لهم، كما ناشد الجمعيات الدينية في استانبول لتقديم التبرعات العينية والنقدية، وقد لقيت طلباته استجابة من الجميع، واشترى سفينة خاصة بالولاية سماها المولودية [١٠٣]، أسهم قسم من تجار الولاية بشرائها [١٠٤].

ظل الوالي أحمد عزت باشا يسهر على راحة الأهالي، ويقدم كل إمكاناته لتحسين أوضاعهم، وقد ألغى عدة ضرائب، وخفف من قيمة الضرائب الأخرى، ولاسيما على المزروعات، وشجع الأهالي على فتح الآبار، بغية اعتماد الزراعة المروريّة، واستخدامها في أوقات الجفاف، ولتأمين التواصل بين المناطق كافة ، وأقام دائرة للبريد، وبنى لها أبنية في تاجوراء ويفرن وبنغازي وسرت، وعيّن الموظفين المختصين، وبنى داراً للحكومة في منطقة المنشية[١٠٥]، وعين موظفين خاصين بشؤون تنظيف المدينة وألزم البلديات بدفع رواتبهم ومراقبتهم، كما رفع الضريبة عن

جميع الآبار التي تستخدم لمياه الشرب، وأكثر من إشعال القناديل الليلية، وخصص موظفين لها، وأكثر من بناء الحدائق، وأقام فيها مقاعد خاصة لجلوس المواطنين، فغدت مدينة طرابلس أشبه بنجمة على ضفاف المتوسط، وفتح المخازن التجارية في وسط البلدة، وأمر أصحاب المهن بتشغيل أكبر عدد ممكن من الشبان العاطلين عن العمل، وبعدما خفف الضرائب على بعض الصناعات البدائية[١٠٦]، وحضّ أصحابها على شراء الآلات الحديثة، وسمح لهم باستيرادها، وكلف التجار بإحضارها لهم من الخارج[١٠٧].

خلف أحمد عزت باشا في إدارة الولاية، الوزير محمود نديم باشا ويصفه أحمد النائب بصاحب العقل السديد ومن ذوي الهمة العالية، فقد أدرك الوالي محمود نديم أن الصدمات المحلية التي شهدتها الولاية أسهمت بصورة مباشرة في زيادة فقرها، فانصرف إلى تقوية زراعتها، ولاسيما غراس الزيتون، وقد أحضر الغراس من تونس، ووزعها على الأهالي مجانا، كما أعفى غراسها من الضرائب لمدة خمس سنوات، وأقام مطبعة في قصر الحكومة لطباعة الأخبار، وسماها باسم طرابلس الغرب، كما استحصل من استانبول على فرمان يقضي بتحول الإيالة إلى ولاية، ووزع الوظائف على المتعلمين من الأهالي مستندا في ذلك على الأنظمة والقوانين المعمول بها، ونظم مجالس الجنايات والحقوق والتجارة[١٠٨].

لقد تولى الولاية ما بين فترة أحمد عزت باشا الثانية والثالثة أي من سنة ١٨٥٧ – ١٨٧٩م عشر ولاة، كان أشهرهم محمود نديم باشا، أما الولاة الباقون فكانوا ضعفاء قياسا بأحمد عزت باشا وطاهر باشا ومحمود نديم، وبعضهم الآخر كان عبئاً كرهياً على الولاية، فلم يحاولوا تطوير الولاية وتحديثها، كما كان بايات تونس يفعلون، ولهذا فإن الإعمار والإصلاح الذي قام به بعض الولاة الجيدين لم ينعكس على الولاية إيجابا بما يوازي تكاليفه وجهد الولاة المصلحين.

والجدير بالذكر أن الولاية حظيت في فترة الستينيات من القرن التاسع عشر، بعدة أمور إدارية كانت سابقاً محرومة منها، من أهمها التنظيمات الإدارية، وإعداد كادر قضائي للفض في المنازعات المحلية حسب الشرع والقانون المدني، وقد أرسل عدد كبيراً من القضاة إلى استانبول لإجراء دورات تدريبية لمدة تتراوح من ٣ – ٦ أشهر على نفقة وزارة العدل (عدلية نظارتي)، كما أدخلت الآلات الحديثة لاستخدامها في الزراعة وفتحت الآبار الارتوازية، ومدت خطوط البرق والبريد، وأعفيت البضائع المحلية من الرسوم الجمركية.

وفى سنة ١٨٧٩م عين أحمد عزت باشا والياً على الولاية للمرة الثالثة، وقد شارك وزملاؤه في تطوير الولاية وتحديثها، وسعى جاهداً للنهوض بها، علمياً وصناعياً وتجارياً، وخلت الولاية في فترة السبعينيات من صدامات محلية، فقد اقتنعت القبائل البدوية بالواقع، وأدركت بضرورة التوطن والعمل بالزراعة والصناعة والتجارة، وهي خطوة هامة خطتها تلك القبائل، وتركت مسألة السلب والنهب فيما بينها.

إن خطوات الوالي أحمد عزت باشا، كانت نقطة بداية السير نحو إصلاح منظم ومدروس لولاية أكلتها المنازعات المحلية، وخيمت عليها بداوة مطبقة في جهل التباهي على حساب إناس فقراء، لا يدركون من متاع الحياة إلا ما تدر عليهم زعامتهم الممثلة آنذاك لرأسمالية عصرها.

حقيقة، لقد جسد الوالي أحمد باشا الإصلاح القائم على فهم الواقع وتعامل معه بعقلية سبقت عصرها، فلم يتباهى في تصرفه، ولم يترك تنفيذ الإصلاح لنوابه وأعوانه، بل كان يشرف بنفسه، ولو أنه جالس العامة وشاور أهل العلم من أهل البلاد، لفاق أحمد راسم باشا، إلا أن ظروف أحمد عزت باشا، لم تكن مهيأة للقيام بمثل ذلك.

وهكذا:

لو أننا ألقينا نظرة علمية على واقع الولاية في ظل الأسرة القرمانلية وواقعها في ظل عهد الباشوات وفقط لفترة الثمانينيات، لأدركنا، أن الولاية ظلت ولفترة تزيد عن عشر سنوات مشابهة لأوضاعها في ظل الأسرة القرمانلية، لعدة أسباب من أهمها:

١- أن الولاة الأوائل كانوا عسكريين، ولم يتفهموا المرحلة وخطورتها، بل تطلعوا إلى تحقيق انتصارات على القوى البدوية في الولاية.

٢- لقد اعتقد هؤلاء الولاة أن إرضاء السلطان يتحقق من خلال فرض الطاعة على الأهالي، حتى ولو استدعى الأمر إبادتهم وتدمير قراهم ومدنهم.

٣- لقد كان الولاة الأوائل جاهلين لواقع البلاد البدوي.

٤- بقاء وترسيخ الطابع البدوي من قبل زعامة البدو المستفيدة من هذا الواقع.

٥- ليس صحيحاً أن تفاقم الأحداث وتجدد الصراع سببه غومه المحمودي زعيم قبيلة المحاميد وعبد الجليل سيف النصر زعيم قبيلة أولاد سليمان، وإنما يتحمل مسؤولية خلق النزاع وتفاقمه مصطفى نجيب باشا، الذي عمد إلى اعتقال زعيم قبيلة المحاميد من دون ذنب يذكر، سوى مظاهر الأبهة والعظمة التي تربى عليها وعمقها يوسف القرمانلي.

بقي علينا القول: إن الولاة رغم سعيهم الحثيث لتثبيت الإدارة التركية في ليبية، فإن بعضهم عمل على المسارين العسكري وطد الأمن وثبت الاستقرار، وعلى المسار المدني: نظم البلاد، وشق الطرق، وطبق القوانين والأنظمة، وقسم البلاد إلى أقضية ونواحٍ وعين عليهم الموظفين وحذرهم من ارتكاب أخطاء بحق المواطنين. ومهما يكن الأمر، وإن تفاقمت همم الولاة وأعمالهم، فإنها مع تقدم الزمن أسهمت بتطوير الولاية وتحديثها، ولن نقول الوالي فلان أخلص، ولكن غالبيتهم سعوا جاهدين، لتطوير ولاية بعيدة عن المركز، وبقربها جيرة تترصد أحوالها وتسعى لإبعاد إدارتها عنها، وكانت فرنسا وإنجلترا يرصدان الولاية وتحركات الولاة، وربما يكون لقناصل بريطانيا وفرنسا يدٌ في تشجيع الصراع المحلي وتعميقه.

الخاتمة:

بناءً على ما تقدم، يمكننا القول: إن الفترة الأولى من عهد الباشوات التي تقدر زمنيا بربع قرن، فترة توطيد أمن ومحاولة إثبات وجود على حساب ولاية أكلتها الأوبئة الطبيعية، ومزقتها النزاعات المحلية، ودمرتها المدفعية التركية كرد على إعلان رفض الطاعة والولاء، وعجز الطرفان المحلي والتركي، عن وضع وثيقة الفهم الزمني للواقع المعاش، فلا الأتراك تنازلوا عن عجرفتهم وتسلطهم، ولا القبائل البدوية الريفية رضخت للواقع ولا قبلت التنازل عن كرامة يمزقها مدفع وتهتكها رصاصة بندقية، فظل الفهيم الواعي موضع تجاذب العجرفة والعناد إلى أن أطل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فحلّ الفهم والوعي والإدراك، وبات من كُتبت له الحياة يتطلع بحسرة إلى الماضي الذي قُتل بسبب الكبرياء، وعزة النفس، ولا سيما حينما لمس التطور الجديد الذي طرأ على الولاية.

ويعلق بعض الكتاب الأتراك على تلك المرحلة بالقول: إن الدولة العثمانية عندما كلفت ضباط لمهمة إدارية في ولاية محاطة بجيران غرباء بلغوا مرحلة متقدمة من التطور والتحديث كفرنسا وبريطانيا، وبعضهم يقول لابد من تولية الضباط مقاليد السلطة في ولاية ليبية، لأنه من الصعب إدخال التنظيم والإصلاح والإعمار إلى ولاية، الحياة البدوية هي أس حياتها، والزعامة البدوية هي صاحبة قرار الفصل فيها، ومن يستطيع أن يمنع زعيم قبيلة، ومَنْ يتجرأ القول له عليك الخضوع للنظام بالكلمة الحلوة، ولولا وجود البندقية وقذيفة المدفع، لِماَ تحركت القوافل التجارية في الصحراء الليبية، ولِمَا استفادت تلك القبائل من تأجير إبلها لنقل البضائع من طرابلس إلى السودان إلى نيجيريا وبالعكس.

إن قراءة واعية لتاريخ السلاطين، ولاسيما سلاطين القرن التاسع عشر، يدرك القارئ أن السلطان، لم يكن يوماً من الأيام عقبة في إعمار الولاية وتحسينها، حتى في رفع الضرائب عن ولاية يشكو الفقر منها فاقة ومجاعة.

لم نقرأ بأن أياً من السلاطين عاقب أو عاتب والياً على تخفيف الضرائب أو لرفعها عن الأهالي، ولم يتردد سلطان من السلاطين في الإسراع بإرسال المعونة إلى أي ولاية إذا أعلمه واليها بحاجة أهلها إلى مساعدة مالية.

إن الفساد الذي شهدته ولايات الدولة العثمانية، كان بسبب فساد الولاة الذين كلفوا بإدارتها، وولاية ليبية واحدة من الولايات التي رزقت بولاة سيئين عملوا لحياتهم، وتجاهلوا وجدانهم الوطني والمهني.

إن الولاية في عهد الباشوات وإن اعتمدوا القسوة منهجا لهم جاء هذا تلازماً مع نشأتهم، إلا أنهم سعوا إلى تحسين الولاية وتحديثها، وإن أية محاولة إعمار أو إصلاح تعد خطوة جيدة تسهم في تحسين ولاية، التخلف العام يحيط بها من مختلف أطرافها، وإن حظها في التحديث لم ينفذ لعدة أسباب يصعب علينا التعرض لها.

وواقع الأمر، فإن محمد أمين باشا، أسهم في تعميق التطلع إلى التوطن من خلال اعتماده الزراعة وسيلة فاعلة، فأعماله في منطقة أبو نجيم كانت خطوة علمية جسّد خلالها التمسك بالأرض والدفاع عنها، فنحن نعلم أن المجتمع البدوي غير مبالٍ بالأرض، لأنها لا تشكل جوهر حياته ومعاشه، وإنما يدافع عن الماء والمرعى، فمن خلالهما يثبت وجوده، ويعمق كيانه، وتتبلور شخصيته، لقد عمق هذا الوالي في نفوس الليبيين حب الأرض، وغدت الأرض بالنسبة للبدوي جزءاً مكملا لكيانه ولا سيما بعدما أكل ثماراً لم يألفها سابقاً.

أما الوالي أحمد عزت باشا، فقد اتجه إلى إصلاح الخلل الإداري فحرص على تطبيقه، فوزع الموظفين والقضاة، وحذّر من الانحراف لا سيما الرشوة، حيث عدّها من أهم

أسباب الفساد الإداري، ومن الخطوة التي تُحسب له، شراؤه لسفينة خاصة بالولاية جعلها وساطة العقد ما بين استانبول وطرابلس الغرب، بدلاً من استئجار سفينة فرنسية.

إذاً الولاية تدور في دائرة التحسن الاقتصادي والإداري بدلا من الاقتتال الذي يزهق الأرواح طلباً لرفع رأس على حساب أقدام حافية يأكلها الحصى أكلاً.

أما الولي أحمد راسم باشا الذي تولى الولاية لأكثر من اثنتي عشرة سنة، فقد رسم بأعماله الخيرة مصير الولاية على الصعيدين المدني حيث أكثر من افتتاح المدارس وعين القضاة في المراكز والأقضية ورفع الضرائب عن كاهل الفلاحين وشجع التجارة وجر المياه إلى مدينة طرابلس، أما على الصعيد العسكري فقد احضر السلاح ودرب الشباب عليه، ووضح لهم أن التحرشات الإيطالية تهدف إلى فرض سيطرتهم على أرضهم واستغلال خيراتهم، ولكي يتصدى للمحاولات الإيطالية وعدم فسح المجال أمام بنك روما، طلب من السلطان العثماني افتتاح بنك مالي برأسمال من المركز لإقراض الفلاحين ومنعهم من اللجوء إلى الاستقراض من البنك الإيطالي ولم تقتصر جهوده على ذلك بل افتتح مدارس مهنية وحض الفتيات الليبيات على تعلم المهن، وحذر ضباطه من إرسال أبنائهم إلى المدارس الأجنبية ولا سيما الإيطالية.

اقتدى الوالي رجب باشا الذي خلف أحمد راسم باشا في إدارة الولاية بتتبع خطوات أحمد راسم باشا، فشجع التعليم ودرب الشباب على حمل السلاح وطلب من العلماء في مختلف الأقضية والمراكز توعية العامة والخاصة بمرامي الإيطاليين وافهمهم أن الصراع لا يستهدف الأرض وخيراتها فقط، وإنما يسعون إلى إزالة عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم ودينهم، وقد لقي العلماء استجابة منقطعة النظير، وتعاطف الجميع مع الولاة العثمانيين، وتحولت الولاية من ولاية شغب واضطراب إلى ولاية وعي وإدراك للمخاطر التي تحيط بها.

لم يكن الولاة على مستوى واحد من الإخلاص لمبادئهم وأهدافهم، فبعضهم كان إيطالي بلباس تركي، كذلك فإن رشيد باشا الذي تولى الصدارة العظمى كان إيطالي الهوى،وذلك بتأثير زوجته اليهودية الإيطالية، ولهذا كلف صهر السلطان عبد الحميد حافظ باشا بإدارة الولاية سنة ١٩٠٢م وقد أضاع حافظ باشا الجهود السابقة التي بذلها الولاة السابقون، كذلك فقد اعتمد الأسلوب العسكري وفرض الضرائب على الأهالي وقام بملاحقة الشباب بحجة أنهم يعلنون العصيان ضد السلطان، فزج المئات بالسجون، ومن نجا من سجنه غادر البلاد هرباً من بطشه.

لقد بدت المرحلة وكأنها تهيئة لتسليم البلاد للإيطاليين وتذرعت استانبول ولاسيما بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٩م بأن ظروفها لا تسمح لها بقيام مواجهة عسكرية مع إيطالية [١٠٩].

خير ما يقال في ختام هذا البحث أن الوثائق دلت على أن المؤامرة التي حيكت ضد الولاية كانت أكبر بكثير من إمكانات الليبيين الذين ما إن حاولوا النهوض حتى واجهتهم المؤامرات الخارجية، والجميع يعلم أن إمكاناتها تحت الصفر، فخضعت إلى الاستعمار الإيطالي سنة عام ١٩١١م.

الهوامش

(١)صافى، حسن، **طرابلس الغرب تاريخي**، مطبعة رسملي كتاب ١٣٢٨ هـ ص٢٥.

(٢)**المرجع السابق**، ص ٣٣.

(٣)فيرو، شارل، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، طرابلس، ليبيا ١٩٧٣ ج١ ص ٤٦.

(٤)روسي، إتوري، **ليبية منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م**، ترجمة خليفة محمد التليسي ١٩٧٤، ص٦١.

(٥)صافى حسن، **طرابلس الغرب (مرجع سابق)** ص٣٨.

(٦)دار عابدين القاهرة **الوثائق العثمانية** (١٥٦- ٢٠٠).

(٧)لم يكن اسم ليبية وارداً في المصادر والمراجع والوثائق العثمانية، وإنما كانت تعرف بولاية طرابلس الغرب.

(٨)أوجاق Ocak، مصطلح تركي أطلق على ولايات الشمال الأفريقي، وكلمة أوجاق تعني موقد، ملجأ للمزيد انظر: مدحت سرت أوغلو، **رسملي عثمانلي تاريخي** (مرجع سابق)، ص ٤٥، وقد كررتها لكثرة استخدام مصطلح أوجاق العرب.

(٩)توفيق، أحمد، **بيوك تاريخ** (مرجع سابق)، ص ٤١٠.

(١٠) بيهم، محمد جميل، **فلسفة التاريخ العثماني**، الجزء الثاني، ١٩٥٤ ، ص ١٩.

(١١) وثائق عابدين، **مصدر سابق**، وثيقة رقم ٦٥٢.

(١٢) للمزيد انظر الفرمانات الهمايونية المرسلة إلى ولاية طرابلس الغرب منهم ٢٠٠٠، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢.

(١٣) برنيا كوستانزيو، **طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠** تعريب خليفة محمد التليسي طرابلس، ليبية، ١٩٦٩، ص ١١١.

(١٤) Celal Tevfik Karasapan, Libya (**مرجع سابق**) S. 236.

(١٥) المرجع السابق ص ٢٤٠.

(١٦) بهذا الشأن انظر **التقويمات السنوية المتعلقة بطرابلس الغرب من ١٨٧٢ – ١٩١١** أي هناك تسعة وثلاثون سجلاً، يعالج أحداثها سنة بسنة.

(١٧) سجلات الديوان الهمايونية رقم ٢٠٠٣.

(١٨) Aziz Samih Alter, Kuzey Afirak Türkerler, Istanbul 1969 S.237

(١٩) **المرجع السابق**، ص ٢٤٠.

(٢٠) **المرجع السابق**، ص ٢٤١.

(٢١) Aziz Samih Alter, (**مرجع سابق**) S. 321.

(٢٢) Kara sapan, Libya (**مرجع سابق**) S. 200.

(٢٣) Kara sapan, Libya (**مرجع سابق**) S. 205.

(٢٤) Naci Hikmet, Tarik Afrika, 1255. S. 93.

(٢٥) Celal Tevfik Karasapan, Libya (**مرجع سابق**) S.216.

(٢٦) النائب، أحمد، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، استانبول ١٣٢٨هـ، ص ٣٤٤ – ٣٤٥.

(٢٧) رفيق أحمد، **مرجع سابق**، ص ١٥٧.

(٢٨) رفيق أحمد، **مرجع سابق**، ص ١٥٨.

(٢٩) مهمة دفتري نمرة ٣٦ ص ١١٧.

(٣٠) Mahmut Amer, Libya, Istanbul, 1982, S. 80.

(٣١) بروشين، نيكولاي إيليتش، **تاريخ ليبية**، ترجمة عماد حاتم، بيروت ١٩٩٩، ص٢٦٠.

(٣٢) المرجع **السابق** نفسه، ص ٢٦٠.

(٣٣) إن الدارس لتاريخ ولاية ليبية خلال العصر العثماني يلحظ أن الأحداث تمحورت حول مدينة طرابلس وما جاورها من مناطق ومدن، أما المدن البعيدة مثل بنغازي وبرقة وغيرها، فقد كانت ملتزمة إلى حد كبير بتوجيهات الإدارة المركزية سواء في طرابلس أو استانبول.

(٣٤) برنيا كوستانزيو، طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠ **(مرجع سابق)** ص ٣١٥.

(٣٥) كورو، فرانشسكو، **ليبية أثناء العهد العثماني الثاني**، ترجمة خليفة محمد التليسي طرابلس (د.ت) ص ١٦.

(٣٦) المرجع **السابق نفسه**، ص ١٦، ١٧.

(٣٧) نور، رضا، **تورك تاريخي**، استانبول ١٣٦٤، ج٢ ص ١٤١.

(٣٨) **المصدر السابق**، ج٢، ص ١٤٣.

(٣٩) **المصدر السابق**، ج٢، ص ١٥٠.

(٤٠) **المصدر السابق**، ج٢، ص ١٥٢.

(٤١) إن ما ذكره المؤلف ليس صحيحاً أو على الأقل فيه مبالغة، لأنه كان من الدستوريين، وممن يكن للسلطان عبد الحميد الكراهية والبغضاء.

(٤٢) نور، رضا، **تورك تاريخي (مرجع سابق)**، ص ١٦٥، إن دراسة الأحداث آنذاك تؤكد وجهة نظر الدستوريين، رضا نور، فالسلطان محمود الثاني لم يكن مستعداً لإغضاب الدول الأوروبية التي وقفت إلى جانبه في أزمته مع الوالي محمد على باشا الذي وصل بقواته إلى كوتاهية عام ١٨٣٣م.

(٤٣) إن معظم الدراسات تؤكد أن الإنكشارية بعد فساد نظامها وتخلي السلطان عن قيادتها، بدأت تحن إلى مسقط رأسها. لأنهم عندما اختطفوا من أوطانهم كانوا في سن يخولهم التذكر وكان الآباء يقصون لأبنائهم مأساة ذلك اليوم.

(٤٤) Celal Tevfik Karasapan, S. 80

(٤٥) لفظة لالا، السيدة حلومة٠

(٤٦) بدأ صراع بين علي باشا وأفراد الأسرة القرمانلية للمزيد انظر التقويمات السنوية٠٠

(٤٧) مجلس وكلاء، جلسة رقم ٦٨، حيث نوقش فيها ما فعله يوسف باشا من فرض أتاوات على الدولة العلية نفسها، وكأنه غير تابع لها، فأرسل له تحذير بهذا الشأن في ١٦ كانون الأول ١٨٠٩م٠

(٤٨) للمزيد عن إهمال الولاة وتقاعسهم واعتمادهم الرشوة، انظر **تاريخ جودت باشا** جزء ٣ ص ٢١ – ٢٩٠

(٤٩) **المصدر السابق**، ج٣، ص ٣٥ – ٤٠٠

(٥٠) **المصدر السابق نفسه**، ج٣ ص ٦٥٠

(٥١) **المصدر السابق نفسه**، ج٣ ص ٦٦٠

(٥٢) يفيد الفرمان الذي صدر عن مجلس الوكلاء في استانبول رقم ١٨ تاريخ ١٨٣٤م أن السلطان محمود الثاني تشاور مع وزرائه بشأن تطبيق المركزية على ولاية ليبية٠

(٥٣) بروشين، نيكولاي إيليتش، **تاريخ ليبية** (مرجع سابق)، ص ٢٤٤٠

(٥٤) المرجع **السابق نفسه**، ص ٢٤٥ – ٢٤٦٠

(٥٥) طرابلس الغرب، **مسائل مهمة**، رقم ٢٠٧٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩٧، وهذه الوثائق زود بها مصطفى نجيب، وكلف بموجبها بإدارة الولاية، مع تحذير من حدوث مشاغبات، خشية ألا تغرق البلاد بالدمار، قد أسهم بها بعض الوصوليين وعيديمي الضمير٠ وانظر بشأن تعيين مصطفى نجيب، روسى، اتورى، **ليبية** (مرجع سابق) ص ٤٢٢ وناجي محمد، نورى محمد، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، ليبيه ١٩٧٣، ص ١٨٩٠

(٥٦) مسائل مهمة، رقم ٢٠٩٠ لف ٦، وقد تضمنت هذه الوثيقة فرماناً سلطانياً يقضي بالمحافظة على علي باشا وعائلته وإيصاله سالماً إلى استانبول. لم تـذكر لنا المصادر والوثائق شيئاً عن مصير يوسف باشا القرمانلي، وهل انتحر أم أنه أرسل إلى استانبول مع ابنه.

(٥٧) ناجى محمد، نورى محمد، طرابلس الغرب **(مرجع سابق)** ص ١٨٩.

(٥٨) celal kara span. S. 129.

(٥٩) النائب، **(مصدر سابق)** ص ٣٤٥. وانظر Kara sapan. S. 142.

(٦٠) انظر فرمان التولية رقم ٢٥٤، وفرمان تعيينه رقم ٢٥٥.

(٦١) سجلات الديوان الهمايوني، مهمة مكتومة رقم ٩.

(٦٢) سجلات الديوان الهمايوني، مهمة مكتومة رقم ٩.

(٦٣) ناجى محمد ونوري محمد، **طرابلس الغرب** (مرجع سابق) ص ١٩٠، لم يذكر لنا النائب ما ذكره ناجي ونورى، أما سجلات الديوان الهمايوني رقم ٢٥٦، فقد أشارت إلى حدوث مشاغبات تخل بالأمن دون ذكر أسماء المشاغبين.

(٦٤) S. 146 (مرجع سابق) Celal Tevfik Kara sapan.

(٦٥) **المرجع السابق**، ص ١٥٠، **سالنامه سي لينة ١٣١٢**، ص ١٦٢.

(٦٦) جريدة الطنين العدد ٥٦ لسنة ١٢٢٧ ص ٦٣، وقد ذكرت معاقبة الصدر الأعظم لمصطفى نجيب باشا وقد ردّ مصطفى بأنـه عاقـب المسـببين، إلا أن الصدر عزله من قيادة الأسطول. وكان الصدر الأعظم رؤوف باشا.

(٦٧) فيرو ، شارل، **الحوليات الليبية**، طبعة مزيدة ومنقحة ١٩٩٨ ص ٤٤١.

(٦٨) Karaspan. S. 160.

(٦٩) النائب، **(مصدر سابق)**، ص ٣٤١.

(٧٠) Karasapan. S. 193 والطنين العدد ٥٦ وانظر أيضا النائب أحمد، **المنهل العذب** ص ٣٤٥.

(٧١) النائب (**مصدر سابق**) ص ٣٤٥، Karasapan. S. 193 وناجي محمد ونوري محمد طرابلس الغرب ص ١٩٠.

(٧٢) ناجي ونوري، طرابلس الغرب (**مرجع سابق**) ص ١٩٠.

(٧٣) فيرو، شارل، **الحوليات الليبية**، ص ٤٥٢، لقد تجاهلت ذكر محمد رائف باشا فتقويم سنة ١٣١٢، لم يأت على ذكره. ولم نعثر على ما يؤيد صحة ما قاله فيرو.

(٧٤) بروشين، نيكولاي ايليشن، **تاريخ طرابلس في العصر الحديث**، (مرجع سابق) ص ٢٦٦.

(٧٥) إن تضارب الآراء ما بين اعتقال غومه المحمود وإطلاق سراحه، أوقع البحاثة بتناقض شدد، والمشكلة الثانية، بيع محمد رائف باشا للمناصب أيضاً، لم نتمكن من التأكد من صحة الأحداث التي ذكرها بروشين نيكولاي حيث يؤكد في مؤلفه ص ٢٦٦، أن مصطفى نجيب اعتقل، ولم يذكر لنا شيئاً واضحاً.

(٧٦) طرابلس الغرب **التقويمات السنوية**، ص ٢٦٨.

(٧٧) المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٨.

(٧٨) للمزيد، انظر، **تاريخ نعيما** ج٥ ص ٥٢، روسي إتوري، (مرجع سابق) ص ٤٢٥. الترء عزيز سامح (مرجع سابق) ص ١٩٢ – ١٩٤، فيرو شارل (مرجع سابق) ص ٤٥٣. ناجي محمد، نوري محمد (**مرجع سابق**) ص ١٩٠ – ١٩٤. النائب أحمد (**مصدر سابق**) ص ٣٤٦. **تاريخ جودت** (**مصدر سابق**)،ج٤ ص٢١١.

(٧٩) تحدثنا مطولاً عن محمد رائف باشا، قاصدين من ذلك إجراء مقارنة تاريخية ما بين ولاة المرحلة الأولى من عهد الباشوات مع من خلفهم من الباشوات.

(٨٠) فيرو، شارل، الحوليات، (**مرجع سابق**) ص ٤٥٢.

(٨١) Celal Tevfik Kara sapan. S.260 – Ismail Hakki Uzun çarşili. C.4.s.370.

(٨٢) طرابلس الغرب سالنامه سي، سنة ١٣١٢ هـــ، ص ١٦٢.

(٨٣) **المصدر السابق نفسه**، ص ١٦٢، النائب، أحمد، ص ٣٥٥.

(٨٤) علم وخبر دفتري، نمرة ٤، ص ٣٤، وأيضا مسائل مهمة نمرة ٢٠٩٨.

(٨٥) طرابلس الغرب، **مسائل مهمة نمرة**: ٢٠٩٨، لف٢. انظر ملحق رقم (٥).

(٨٦) علم وخبر دفتري، نمرة: ٤ ص ٣٤ – ٣٥ ، انظر ملحق رقم (٦).

(٨٧) النائب، (**مصدر سابق**)، ص ٣٥٥، التر، عزيز سامح، ص ٢٠٠.

(٨٨) التر، عزيز سامح، ص ٢٠٠، النائب، أحمد، يذكر أنه نفاه إلى مدينة بورصه، للإقامة الجبرية فيها، ص٣٥٥، أما بروشين، نيكولاي، فيذكر أنه نفاه إلى طرابزون، ص ٢٨٢.

(٨٩) نور، رضا، عثمانلي تاريخي، جلد ٥، ص ١٤٧، ويؤكد رضا نور في مؤلفه، كان بالإمكان معاتبة غومه المحمود من قبل الوالي والأعيان، بدلاً من نفيه وتحويل الولاية إلى ساحة قتال لن تنتهي إلا بإعادة غومه المحمود إلى وطنه.

(٩٠) بروشين، نيكولاي ايليتشن، **تاريخ ليبية**، **(مرجع سابق)** ص ٢٨٢ – ٢٨٣.

(٩١) **المرجع السابق نفسه**، ص ٢٨٤. لم تذكر المصادر الأحداث التي ذكرها بروشين نيكولاي، كذلك فإن جودت الذي تناول أحداث ليبية في تلك الفترة لم يتعرض لها، ولهذا نشك بصحتها، علماً بأن روسى إتوري أكد الأحداث التي قام بها أحمد باشا، انظر كتابه (ليبية) ص ٤٣٣.

(٩٢) علم وخبر دفتري (**مصدر سابق**)، نمرة ١٣، ص ٧٨.

(٩٣) النائب، **(مصدر سابق)** ص ٣٧٣.

(٩٤) علم وخبر دفتري، نمرة ١، ص ٣٤.

(٩٥) **المصدر السابق نفسه**، نمرة ١٩، ص ١١.

(٩٦) **المصدر السابق نفسه**، نمرة ١٩، ص ٢٤.

(٩٧) سجلات الديوان الهمايوني، نمرة ٨٦، ص ١٣– ١٩.

(٩٨) علم وخبر دفتري، نمرة ٣٣، ص ٤١.

(٩٩) علم وخبر دفتري، نمرة ٣٨، ص ٥ – ٦.

(١٠٠) إرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، وثيقة رقم ١٩٠٥٢.

(١٠١) مالية مدور دفتري، نمرة ١٥٦، ص ٥٣ – ٥٦.

(١٠٢) علم وخبر دفتري، نمرة ٥٦، ص ١٧.

(١٠٣) أرشيف رئاسة الوزراء، إرادة داخلية رقم ١٨٨٢٩.

(١٠٤) مهمة دفتري، نمرة ٧٩، ص٣٨.

(١٠٥) مهمة دفتري، نمرة ٧٩، ص١١٢.

(١٠٦) مهمة دفتري، نمرة ٧٩، ص١١٢.

(١٠٧) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، وثيقة رقم ١٩٠٥٢ لف ٠٧.

(١٠٨) النائب، (**مصدر سابق**) ص ٣٨٤، طرابلس الغرب سالنامه سي، لسنة ١٣١٢، ص ١٦٣ – ١٦٤.

(١٠٩) لا يمكننا في هذا المجال التعرض لكل الأحداث التي ذكرتها الوثائق فهذا شأن يحتاج إلى مجلدات ومن غير المعقول أن نذكر في هذا البحث التفاصيل التي ذكرتها الوثائق خلال مرحلة الباشوات الذين كلفوا بإدارة الولاية من ١٨٣٥– ١٩١١م ولا سيما ولاة النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذين اهتموا بالولاية من الناحيتين الإدارية والعمرانية.

المصادر والمراجع

➢ **الوثائق:**

لقد أخذت الوثائق من أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، ويحتوي هـذا الأرشـيف على كم هائل من الوثائق التي توضح أحداث الولايات في العهد العثماني وقد عثـرت على مئات الوثائق التي تعالج أحداث ولاية ليبية، ورغم وفرتها إلا أنهني لم أسـتطع الاستغناء عن المصادر والمراجع المدونة.

١ - وثائق إرادة داخلية.

٢ - قسم جودت، عسكرية، بحرية، نافعة.

٣ - مسائل مهمة.

٤ - مسائل مكتومة.

٥ - مسائل مستعجلة.

٦ - دفاتر المالية.

٧ - دفاتر مهمة وهي كثيرة ومتنوعة.

٨ - المخطوطات: لقد عثرت على مخطوطة في مكتبة آيا صوفيا، تتنـاول أحـداث القضاء وهي بعنوان طبقات ممالك ودرجات المسالك.

٩ - التقويمات السنوية.

هناك ما يزيد عن ٢٨ تقويماً سنوياً يتناول أحداث ولاية ليبية سنة بسـنة بـدءاً مـن ١٨٧٢ وحتى سنة ١٩١١م.

١٠ - الفرمانات السلطانية، وهي تزيد ١٥٠٠ فرمان سلطاني، موجه من السـلاطين إلى ولاتهم في مختلف الولايات.

- وثائق المحاكم الشرعية:

أ - أناضول قاضيلك دفتري ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، ١٢، ١٣.

ب– تطبيق مهر دفتري نمره، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦.

ج– روميلي وأناضول دفتري نمره، ١٥، ١٩ [١].

المصادر والمراجع العربية والعثمانية:

- الترّ، عزيز سامح: الأتراك في أفريقية الشمالية، ترجمة عبد السلام أدهم ١٩٦٩.
- ابن علبون، محمد خليل: التذكار فيمن ملك طرابلس الغرب من الأخيار، القاهرة – المطبعة السلفية ١٣٤٩.
- بجوى تاريخي: تاريخ بجوى ستة أمراء استانبول ١٣٢٧.
- برنيا كوستانزيو: طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠م، تعريب خليفة محمد التليبيسي، طرابلس ليبيا ١٩٦٩م.
- بروشين نيكولاي إيليتشن: تاريخ ليبية الحديثة ترجمة عماد حاتم. بيروت ١٩٩٩م.
- البوري، عبد المنصف حافظ: الغزو الإيطالي لليبية، الكويت ١٩٨٦م.
- تاريخنا: تأليف نخبة من المؤلفين، ستة أجزاء، ليبية ١٩٧٧م.
- جلال يحيى: تاريخ المغرب الكبير أربعة أجزاء، بيروت ١٩٨١م.
- جودت باشا: تاريخ جودت باشا عشرة أجزاء، استانبول ١٣٢٧ هـ.
- رجب أبو المظفر: طرابلس الغرب أحوالي، استانبول (د.ت).
- رفيق أحمد: بيوك تاريخي، استانبول ١٣٢٨هـ.
- روسش إتوري: ليبية منذ الفتح العرب حتى ١٩١١م تعريب خليفة محمد التليسي، طرابلس، ليبيا ١٩٧٤م.
- صافي حسن: طرابلس الغرب تاريخي، استانبول ١٣٢٨هـ.
- سرت أوغلو: التاريخ العثماني المصور، استانبول ١٩٥٨م.

---

[1] لقد وضعت أرقام الدفاتر التي استفدت منها، تسهيلاً لكل باحث يرغب في دراسة ليبية، أما ما سبق، فبما أنها واضحة لذلك اعتمدت على أرقام ما استفدت منها لكثرتها ووفرتها.

- سليمان محمد زاده: طرابلس الغرب دولت علية وإيطاليا وقائع حربية سي، استانبول (د.ت).
- سليمان محمود حسن: ليبية بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٦٣م.
- شارل فيرو: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، طرابلس ١٩٧٣م.
- عامر محمود: تاريخ ليبية الحديث، دمشق ١٩٨٧م.
- عطا باشا: تاريخ عطا، تسعة أجزاء، استانبول ١٣٢٦هـ.
- عمر علي بن اسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، طرابلس ١٩٦٦م.
- فارس محمد خير: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق ٢٠٠٠م.
- كورد فرانشيسلوا: ليبية أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة محمد التليسي، طرابلس ١٩٧١م.
- ناجي محمود: تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، بنغازي ١٩٧٠م.
- ناجي محمد نورس محمد: طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد حسان، استانبول ١٩٧٣م.
- النائب أحمد: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، استانبول ١٣١٧هـ.
- الهرماسي محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب، بيروت ١٩٨٧م

المصادر الأجنبية التركية والإنجليزية

- Ali Kamel, Padişah Analari, Istanbul 1997.
- Ali Mahmut Trablusgarbta Osmanl Tarihi, Istanbul 1982.
- Celal Paşa zade, Tabakatu, lmemalik ve bercetlu, mwsalik, Agsofya No. 3296.
- Celal Tevfik Karasapan, Libya, Ankara 1960.
- ilter Aziz samih, şimali Afrik'da Türkler istanbul 1938.
- ismail Hakki uzun çarşili, Osmanli, Tarihi Ankara 1976.
- Major Anihong. Cachia, Libya under lhe seccend ottoman occupation, Tripoli 1976.
- Sert oğlu Midhit, Resmli Osmanli, Tarihi, Istanbul 1958.

الدور الاجتماعي للمرأة المسلمة في القدس وقراها ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م - ١٣١٨هـ/١٩٠٠م

(دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية)

الدكتور محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي

كلية الآداب

جامعة القدس

فلسطين

الدور الاجتماعي للمرأة المسلمة في القدس وقراها ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م – ١٣١٨هـ/١٩٠٠م (دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية)

الدكتور محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي

كلية الآداب

جامعة القدس

فلسطين

المقدمة:

تُشكِّل المرأة نصف المجتمع وركناً مهماً من أركانه، لذا فقد ضمن الشرع الإسلامي حياة كريمة لها، وأقر حقوقها وحدد واجباتها، ويكون بذلك قد سبق كافة التشريعات والأنظمة والقوانين التي نظمت حياة المجتمعات البشرية. فقد منحها حق الملكية والتصرف بها، وحق البيع والشراء، وحق اختيار الزوج، وحق التعليم، وغير ذلك من الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية ونصّ عليها القرآن الكريم في كثير من المواضع، مما يجعل المرأة المسلمة تساهم في مختلف مجالات الحياة في المجتمع الإسلامي.

وتعدّ سجلات المحكمة الشرعية من أهم المصادر الأولية لدراسة مكانة المرأة المسلمة في مدينة القدس، نظراً لما اشتملت عليه من القضايا الكثيرة التي تخص المرأة، فقد شاركت في مختلف مظاهر الحياة العامة ولعبت دوراً مستقلاً واعتمدت على نفسها في العمل، والمعيشة، والدفاع عن حقوقها، فكثيراً ما ظهرت في المحكمة مدعية ومدعى عليها، مُوكِّلة ومُوكَّلة، بائعة ومشترية.

وبالرغم من الحقوق التي أعطاها الإسلام للمرأة واستقلالها في العمل إلا أنها بقيت تعاني الكثير من صعوبات الحياة نظراً لاستمرار النظرة المتدنية إليها من قِبل المجتمع وإلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في حياة المجتمع والأسرة، مما جعلها تعاني من هضم حقوقها في مختلف الجوانب.

لجأت المرأة المقدسية إلى المحكمة الشرعية مدعية أحياناً ومدعى عليها في أحياناً أخرى، ويشير السجل الشرعي أن المرأة كانت في معظم الأحيان تقيم الدعوى في المحكمة بنفسها شريطة أن تأتي بمعرِّفين يعرِّفون عليها. وأحياناً كانت تقيم الدعوى من خلال وكيل عنها، وليسَ بالضرورة أن يكون الوكيل من أقربائها، فقد أشارت السجلات الشرعية إلى وجود وكلاء دعاوي كانوا يترافعون أمام المحاكم الشرعية بمختلف القضايا وهم أشبه بالمحامين في الوقت الحاضر. مثال ذلك أن محسنة إبراهيم شعيب وكَّلت أحمد عبد الله آغا القرجولي ببيع حصتها البالغة ثلاثة قراريط من أصل كامل أربعة وعشرين قيراطاً بجميع الدار القائمة بباب حطة وبيعها بيعاً باتاً ناجزاً إلى خديجة سليمان علون بثمن قدره ستة عشرة ليرة ذهب فرنسي عيناً، وقبض الثمن وإيصاله لها وتسليم المبيع للمشترية، وتسليم المشترية قوشان البيع(١).

وذكرت حجة ثانية أن عائشة محمد رمضان من أهالي قرية المالحة(٢) وكَّلت إبراهيم عوض الله العبسية من أهالي قرية الولجة(٣) في رد الدعوى والمخاصمة ورد الجواب والمرافعة على أخيها أحمد بن محمد رمضان بخصوص حصتها الإرثية المتروكة عن

والدها من أراضي وأشجار وغير ذلك وكالة مطلقة صحيحة بهذا الخصوص[٤]. ووكلت كل من صبحية وعليّة ابنتي إبراهيم حسن أبو رومي من قرية العيزرية[٥] محمد حسن أبو رومي ببيع ما يخصهما من حصة بدار والدهما التي آلت لهما إرثاً من والدهما والبالغة اثني عشر قيراطاً بيعاً باتاً إلى عثمان نوري الخالدي بثمن قدره ١٤٢٠٥ ليرة ذهب فرنسية عيناً وبإجراء التقرير في المبيع المذكور بمجلس إدارة لواء القدس وتسليمه للمشتري وقبض الثمن وإعطائه السندات النظامية في ذلك حسب الأصول[٦].

وقد يكون الموكل قريب الموكلة، مثال ذلك أن عسلية خليل العسلي وكّلت ابن عمها نعمان علي العسلي في ضبط وتحرير وبيع وقبض حصتها الارثية الموروثة عن زوجها البالغة نصف الربع في جميع متروكاته من منقول ونقود وعقار وغير ذلك[٧]. ووكلت رقية صالح نسيبة، أحد أقربائها وهو عبد اللطيف يحيى نسيبة في ضبط وتحرير وقبض وبيع حصتها الارثية الموروثة عن زوجها البالغة نصف الربع في جميع متروكاته[٨].

حق المرأة في الميراث:

أعطت الشريعة الإسلامية للمرأة نصيباً من الميراث وذلك حسب صلتها بالموروث، وكانت النساء اللواتي لهن الحق في الميراث الأم والزوجة والابنة والأخت والحفيدة والجدة، وتتباين حصص الوريثات وفقاً لعددهن ودرجة قرابتهن من المتوفى. وقد بين عز وجل في كتابه الكريم **{يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيما حَكِيماً}**[٩].

لقد أدّى كثرة عدد الإناث بين ورثة المتوفين إلى تجزئة الإرث إلى حصص أكثر مما لو كان العدد الأكبر من الورثة من الذكور(١٠). واشتملت سجلات محكمة القدس الشرعية على الكثير من عمليات ضبط تركات ومخلفات المتوفين وتوزيعها في المدينة وقراها، ويجري توزيعها بين الورثة وفقاً لأحكام الشرع الإسلامي. وقد خصص للزوجة من تركة زوجها الثمن إذا كان له أولاد سواء كانت زوجة واحدة أو اثنتين، فإن كانت واحدة فلها الثمن وإن كانتا اثنتين فلهما الثمن مناصفة بينهما. وتزخر سجلات المحكمة الشرعية بالكثير من النماذج التي تبين كيفية توزيع التركة بين الورثة، فبعد وفاة الحاج محمد أحمد عليوان، انحصر إرثه الشرعي في والدته بحق السدس وزوجته بحق الثمن، وابنته بحق الباقي(١١). وانحصر الإرث الشرعي للمتوفى يوسف محمد الدسوقي بزوجتيه بحق الثمن مناصفة بينهما، والباقي لأولاده للذكر مثل حظ الانثيين(١٢).

وفي بعض الحالات لم يكن للزوج حق في وراثة زوجته، ولعل ذلك ينحصر في حال إقدام الزوج على قتل زوجته، مثال ذلك أن إبراهيم ذياب قتل زوجته متعمداً، وبعد أن أقر الزوج بذلك حرمه القاضي من أن يرث زوجته، وحكم عليه بأن يدفع ديتها من ماله لابنها القاصر عمر الوريث الوحيد لها بقيمة خمسة آلاف درهم من الورق مقسطة على ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور الحكم(١٣).

وإذا لم يكن للمتوفي ورثة أو عصبة يرثونه، وكان له إبنة واحدة فعند ذلك ينحصر الإرث الشرعي بالإبنة فرضاً ورداً، فمثلاً توفيت زين العرب محمد المصري والمنحصر إرثها الشرعي بابنتها القاصرة بحق النصف فرضاً والباقي رداً لعدم وجود عصبة للمتوفاة (١٤)

ولما كان توزيع التركة يتم بإشراف المحكمة الشرعية، فقد لجأت بعض النساء لها لمعرفة ما يخصهن من حصص بتركات مورثيهن، فتذكر بعض الحجج الشرعية أنه

بعد وفاة صالح معتوق انحصر إرثه الشرعي بزوجته أسماء محمود حجيج بحق الثمن وابنه محمد الذي كان لدى وفاة أبيه حملٌ في بطن أمه بحق الباقي، ثم توفى محمد وانحصر إرثه الشرعي بأمه أسماء بحق الثلث وبعمه علي معتوق بحق الباقي، وكان مخلفاً عن الموروث الأصلي داود "جميع الحصة الشائعة وقدرها خمسة قراريط وثمن قيراط وثمن ثمن قيراط، وثلاثة أسباع ثمن ثمن قيراط، وأربعة أسداس سبع ثمن ثمن قيراط من أصل كامل أربعة وعشرين قيراطاً في جميع الدار ··· شركة الحرمة عيشة بنت صالح معتوق ومن يشركها بحق الباقي ··· بجميع حقوق ذلك كله ··· الآيل إلى داود الموروث إرثاً عن أبيه وحسب تصرفه القديم ···"، وقد حضر إلى المحكمة أمين أبو حمدة الوكيل الشرعي عن الحرمة أسماء وطلب من القاضي أن يعرفه على ما يخص موكلته إرثاً عن زوجها وابنها في الحصة المذكورة، فأجابه لطلبه وعرّفه أن حصة موكلته من الإرث هي "قيراطان اثنان وثمن قيراط وثمن ثمن قيراط وسبعا ثمن ثمن قيراط وأربعة أسداس سدس سبع ثمن ثمن قيراط لا غير···"[١٥].

وطالبت بعض الزوجات الوريثات من ما يشاركهن في الإرث بالحصول على مهرهن المؤجل وما لهن من دين على أزواجهن، فقد ادعت أسماء محمد طه على موسى الحاج عطية الأصيل عن نفسه والوصي الشرعي بالدعوى المقامة عن أخوته زكية وإسحق، وإبراهيم، أبناء المتوفى زوجها الحاج عطية زريق القضماني، وذكرت في دعواها بأن لها بذمة زوجها خمسمائة قرش قيمة مهرها المؤجل وثلاث ليرات فرنسية ونصف ديناً، غير أن المدعى عليه أنكر ذلك، فأحضرت المدعية شاهدين شهدا بأن زوجها المتوفى عقد نكاحه عليها بمهر معجل مقبوض ومؤجل قدره خمسمائة قرش باقٍ بذمته، ثم أحضرت شاهدين آخرين شهدا لها بالدين المذكور، وبعد أن حلفت يمين الاستظهار[١٦]، حكم القاضي بثبوت المهر المؤجل ومبلغ الدين بذمة المتوفى الموروث لزوجته المدعية "وصار التنبيه على هذا المدعى عليه إضافة للصغار وباقي الورثة بدفع مثل المبلغين المذكورين للمدعية من تركة المتوفى الوافية"[١٧].

وقد تقوم المرأة الدائنة لوريثها بمقاصصة دينها بشراء جزء من عقاره الموروث وذلك بغية زيادة حصتها في الإرث مقابل حصص الورثة الآخرين، من ذلك أن قاضي محكمة القدس الشرعية باع لرقية إسماعيل قنديل من أصل ما هو مخلف عن ولدها محمد ذيب الحاج سعيد ذيب بحضور جميع الورثة لواجب ما هو ثابت بذمة المتوفى لوالدته ٢٧٠٠ قرش، وقد اشترت رقية ما هو للمتوفى المذكور بعد عرضه بالمزاد العلني ولم يرغب في شرائه أحد سواها أربعة قراريط ونصف في جميع خلو الدار الواقعة بخط الساهرة شركة المشترية بحق ثلاثة قراريط ونصف، آلى لها ذلك بعضه إرثاً عن والدها وبعضه شراءً وشركة بقية الورثة ومن يشركهم بحق الباقي بثمن قدره ٢٧٠٠ قرش، وقد قاصص القاضي بذلك المشترية بمقابل دينها المذكور بذمة ولدها، ثم اشترت أربعة قراريط في الخلو المذكور وهي حصة كل من زوجة المتوفى وعمه وقد ورثاها عن المتوفى المذكور بمبلغ قدره ١٦٠٠ قرش، منها قيراط ونصف للزوجة وقيراطان ونصف للعم، وبموجب ذلك أصبح لرقية اثنا عشر قيراط في خلو الدار المذكورة(١٨).

وكانت المرأة الوارثة لزوجها ترث أيضاً حصتها الشرعية في الديون التي كانت لزوجها على الآخرين، إذ لجأت بعض النساء للمحكمة الشرعية تطالب حصتها في تلك الديون، كالدعوى التي أقامتها خليلية محمد درويش من قرية سلوان على يوسف محمد عواد من القرية نفسها، وتضمنت بأن زوجها أقرض المدعى عليه أربعة وعشرين قرشاً ولم يدفع منها شيئاً، ولما انحصر إرث زوجها فيها وفي أولاده وأمه طالبت ما يخصها من حصة إرثية بالمبلغ المذكور والبالغة أربعة قروش(١٩).

وحرصت بعض النساء على التمسك بحصتها الإرثية وعدم بيعها، بل تقوم بتأجيرها حتى تضمن دخلاً ثابتاً، مثال ذلك أن صفية عبد الرزاق الحمصي وكّلت زوجها محمد خميس الفران في قبض وتناول أجرة حصتها وحصة ابنتها القاصرة رشيدة المخلفة

لها من زوجها الأول رشيد نجم البالغة ثلاثة قراريط وثلث في الدار الواقعة بمحلة الجواعنة بحارة اليهود[٢٠].

الزواج والمهور:

أولاً : الزواج

يظهر من خلال عقود الزواج وحالات الطلاق وضبط تركات المتوفين وتوزيعها على الورثة، أن الزواج كان يتم في سن مبكرة للأبناء وبخاصة الزوجة التي كان عمرها عند الزواج أصغر من الزوج، وبالتالي كان عمرها أطول من عمر زوجها، ولعل ذلك كان ناجماً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المدني والريفي في مدينة القدس وقراها.

وامتاز الزواج بمدينة القدس وقراها بشكل عام أنه كان زواجاً تقليدياً، إذ لم يكن يؤخذ برأي الزوجة أو استشارتها بالزواج وحقها باختيار الزوج، مما دفع بعض الزوجات للجوء إلى المحكمة الشرعية للمطالبة بحقهن في اختيار الزوج ورفضن الاجبار على الزواج حسب رغبة أهلهن، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامتها محمدية محمد مصطفى من قرية عين يبرود[٢١] على أخيها، وذكرت بأن مرادها أن تتزوج بمن تريد من "الرجال الأكفاء حيث أنها بالغة ورشيدة"، غير أنه يعارضها ويمنعها عن ذلك، وبعد سؤال المدعى عليه عن ذلك أقر بأن أخته بالغة ورشيدة، وذكر أن والده سبق وأن أعطاها منذ ثلاث سنوات إلى عبد الرحمن محمد خليل من القرية نفسها، واتفق مع والده بأن يكون مهرها ألفي قرش، غير أن المعرفين اللذين أحضرتهما المدعية إلى المحكمة للتعريف بها أنكرا ذلك، مما جعل القاضي يطلب من أخيها بأن لا يعارضها في زواجها بمن تريد، مبرراً له بقوله "سيما وأن دعواك الزواج المرقوم هو غير مسموع منك شرعاً لكونك لست وكيلاً عن الزوج المرقوم"[٢٢].

.وفي حجة ثانية أقامت فاطمة عثمان عبد المهدي من قرية دير قديس(٢٣) من ناحية بني حمار(٢٤) دعوى على كل من والدها وفياض عيسى فياض من القرية نفسها، وذكرت في دعواها عليهما أن مرادها أن تتزوج بمن شاءت، غير أن المدعى عليهما يعارضانها في ذلك بحجة أن والدها قد أعطاها لفياض على مهر قدره ألفا قرش، وتم ذلك بحضورها ورضاها، غير أنها أنكرت ذلك، فطلب القاضي من فياض أن يأتي بشهود يشهدون له على أن والدها أعطاه إياها بالمهر المذكور، فأحضر شاهدين أقرا بصحة ما ذكره فياض غير أنهما ذكرا أن ذلك تم دون وكالة وإجازة منها، وأنها لم تكن حاضرة، وعليه قرر القاضي منع المدعى عليهما من معارضة المدعية في الزواج بمن تريد(٢٥). وفي حجة مماثلة ادعت لطيفة عطا الله حمودة السلواني على ابن عمها محمد حسين حمودة قائلة "أن مرادها الزواج، غير أن المدعى عليه يعارضها ويمنعها من ذلك، غير أن المدعى عليه ذكر أن المدعية وكلت عمها حسين بزواجها للمدعى عليه بمهر مقداره ١٥٠٠ قرش وقد تم ذلك بحضورها، غير أن المدعية أنكرت ذلك، ولما عجز المدعى عليه إثبات صحة دعواه أمره القاضي بأن لا يعارضها في الزواج بمن تريد من المسلمين(٢٦).

وفي حالة مشابهة للحالات السابقة غير أن المرأة كانت فيها مدعى عليها، فقد ذكرت إحدى الحجج الشرعية أن خليل سالم خليل ادعى على حلوة حسين مصطفى خليل وذكر بأنه في العام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م حيث كان كلاهما صغيرين، وقد طلب والده له نكاحها من والدها، وتم العقد بالإيجاب والقبول على مهر قدره ٣٠٠٠ قرش منها ٢٦٠٠ قرش معجل و ٤٠٠ قرش مؤجل، وقد دفع والده ١٨٠٠ قرش من أصل المعجل، وعندما طلب الزوج الدخول بها امتنعت عن ذلك، وبعد أن أحضر شهوداً عدولاً شهدوا له بذلك، أمر القاضي المدعى عليها بالدخول على زوجها وإطاعته بعد استيفائها باقي مهرها المعجل(٢٧).

ولعل من سيئات الزواج التقليدي أن بعض الزوجات لا ينسجمن مع أزواجهن، ولا يستطعن أيضاً طلب الطلاق، مما يجعلهن يهربن من بيوت أزواجهن، ففي إحدى القضايا ادعى مصطفى محمد خويص من قرية الطور[٢٨] على فاطمة عبد الهادي من قرية العيساوية[٢٩]، وذكر أنه منذ مدة كان قد تزوجها وأنجبت له إبنة، غير أنها منذ خمس سنوات هربت من بيتها ولجأت إلى السلط، ثم عادت إلى القرية وامتنعتْ عن معاشرته والتوجه معه إلى بيته، ولدى سؤال المدعى عليها عن ذلك أقرت بزواجها وهربها إلى السلط غير أنها ذكرت بأن زوجها كان قد حضر إلى السلط وطلقها طلاقاً بائناً بينونة كبرى بناءً على طلبها، إلا أن الزوج المدعي أنكر ذلك، وبعد عجز المدعى عليها عن إحضار بينة شرعية تثبت صحة ما ذكرته، حلف زوجها يميناً شرعياً على دعواه، فأمرها القاضي بأن تتوجه مع زوجها "لمحل سكناه وبإطاعته بما يرضي الله تعالى ومعاشرته معاشرة الأزواج لعدم إثبات ما ادعته من الطلاق لعجزها عن البيان وقد حلف لها اليمين الشرعي كما هو متوجب عليه شرعاً"[٣٠].

وكان بعض الأزواج يعقدون نكاحهم على زوجاتهم دون أن يرونهن مسبقاً ويتم ذلك بناءً على اختيار أو توكيل أحد أقربائه كشقيقه أو والده، ومثال ذلك أن بدر إسماعيل الدنف وكّل شقيقه مصطفى بأن "يقبل له نكاح ما يشاء من النساء بطرابلس الشام مطلقات كن ثيبات أو أبكاراً على ما يشاء ويختاره من المهر"[٣١].

وبالرغم من العادات والتقاليد التي كانت تحيط بالمرأة المسلمة بشأن الزواج التقليدي، غير أن بعض النساء تحررن من ذلك، وخرجن عن المألوف وذلك بتزويج أنفسهن دون تدخل الأقارب ودون وكالة لأحد، ويظهر ذلك واضحاً في الدعوى التي أقامها إبراهيم مسلم سلامة على حسين محمد بدران وكلاهما من قرية بيت عور التحتا[٣٢]، حيث ذكر فيها أنه سبق وأن طلب من فاطمة يوسف بدران بأن تزوجه نفسها بمهر معجل قيمته ألف قرش وقد رضيت بذلك، وذكر بأنه يرغب بدفع المهر المذكور والدخول بزوجته غير أن المدعى عليه يعارضه في ذلك منكراً بأن فاطمة قد زوجت

نفسها للمدعي، وذكر المدعى عليه أن فاطمة وافقت على أن تزوجه نفسها على مهر قدره ١٥٠٠ قرش، وبعد أن سأل القاضي فاطمة عن ذلك أنكرت دعوى المدعى عليه وصدقت دعوى المدعي، وعليه طلب القاضي من المدعى عليه بأن يأتي بشهود يشهدون له بصحة دعواه، فأحضر شاهدين تطابقت شهادتهما مع دعواه، فعندئذ أصدر القاضي حكمه بأنه لا نكاح للمدعى عليه على فاطمة أصلاً وأن ما ادعاه من الزواج المذكور لا أصل لذلك وأنه مبطل دعواه المذكورة، وبأن فاطمة هي زوجة المدعي إبراهيم وأذن له بالدخول عليها بعد دفع مهرها[٣٣].

المهور:

يُظهر السجل الشرعي أن المهور في بعض الأحيان لم تكن تدفع نقداً، وإنما دفعت عيناً على شكل حبوب أوحيوانات أو أرض، وأحياناً نقداً وعيناً، ولعل ذلك ناتجٌ عن ضعف الإمكانيات المالية لدى بعض الأهالي وبخاصة الفلاحين، فتذكر إحدى الحجج الشرعية أن رشيد عبد الرحيم سمور من قرية الجيب[٣٤] عقد نكاحه على ابنة عمه حفيظة عبد الرحمن سمور على مهر معجل قدره ٢٠٠٠ قرش ومؤجل قدره ١٠٠ قرش، وقد دفع والد الزوج من قيمة المهر المعجل رأس ثور بقيمة ٥٠٠ قرش وخمسة رؤوس غنم بقيمة ٢٥٠ قرش ودفع أيضاً ١٠٥٠ قرشاً نقداً وبقي من قيمة المهر ٢٠٠ قرش[٣٥]. وعقد محمد جمعة الفاخوري نكاحه على شيخة محمد سليمان على صداق جملته ٢٨٠٠ قرش منها ٢٦٠٠ قرش معجل و٢٠٠ قرش مؤجل وقد "صار الرضا والاتفاق بين الزوج ووالد الزوجة على أن يحضر الزوج بنظير المهر المعجل المذكور ستة رؤوس بقر عمالات التي قيمتها ألف وخمسمائة قرش والفرس الشقرا التي له وقيمتها ألف ومائة قرش"[٣٦]. وبلغ المهر المعجل لخزرج بنت الحاج محمد عبد الله الأفغاني ٢٥٠٠ قرش، وقد دفع لها زوجها من أصل ذلك١٥٠٠ قرش قبل الدخول بها، وبعد الدخول بها بخمسة عشر يوماً اتفقت معه على أن يبيع حصته بالدار الواقعة بباب حطة البالغة خمسة قراريط بمبلغ ٢٥٠٠ قرش وتقاصصه من

أصل الثمن بمقابل ما عليه من باقي المهر[٣٧]. واشترى "الشيخ فياض بن علي ماضي بالوكالة الشرعية عن الحرمة نفيسة بنت الحاج حسين الحمامي ·· من بائعه محمد بن أحمد ككج زوج الموكلة ··· وذلك جميع الحصة وقدرها قيراطان ··· في قطعة الأرض ·· مقاصصاً به من أصل مهرها المعجل التي لها عليه بعد قبضها باقي مهرها المعجل حسب اعتراف وكيلها المشتري المذكور الثمن المعين المقاصص به من معجل المهر المذكور ···"[٣٨].

وقامت بعض الزوجات بشراء حصص أزواجهن ببعض العقارات وقاصصن بذلك بما تبقى من مهرهن المعجل وذلك قبل دخول أزوجهن بهن، من ذلك أن محمد موسى البرادعي اشترى بالوكالة الشرعية عن زينب عبد الغني الحلواني بمالها دون مال غيرها من بائعه زوجها غير الداخل بها يوسف عبد الرزاق حصته البالغة ستة قراريط بالدار الواقعة بباب حطة بثمن قدره ألفا قرش أسدي مقاصصة بما تبقى من مهرها المعجل[٣٩].

ونتيجة لتردي الظروف الاقتصادية كان بعض الأزواج يقسطون المهر المعجل حتى بعد دخولهم بزوجاتهم، فقد أظهر السجل الشرعي كثيراً من الحالات التي كانت تقيم فيها الزوجة دعوة على زوجها تطالبه بدفع ما تبقى من مهرها المعجل، مثال ذلك الدعوى التي رفعتها كاملة كامل عاشور على زوجها الداخل بها عاشور محمد المصري مدعيّة بأنها "لها بذمته مبلغاً قدره تسعمائة وأربعةٌ وسبعون قرشاً وخمسة عشر فضة وهو من أصل مهرها المعجل وأنه أقر لها بذلك ··· وأنه الآن ممتنع عن دفع ذلك لها من غير حق"[٤٠].

وفي حجة ثانية ادعى محمد حسين الفندقجي بالوكالة الشرعية عن كل من حنفية وعيشة على كل من رشيد وسليمان ولدي علي أبو الهوى أنه "من مدة خمسين يوميأً··· تزوج رشيد بإحدى موكلتيه وهي عائشة وتزوج سليمان بالموكلة الثانية وهي

حنفية على صداق قدره لكل واحدة ثلاثة آلاف قرش جملة صداقهما ستة آلاف قرش وأنهما أوصلاهما من أصل ذلك ألفين وخمسمائة قرش ودخلا بهما ويريد الآن من الزوجين المرقومين أن يدفعا للموكلتين باقي المهر"(٤١). وادعت عيشة محمد صوّان من عرب السواحرة(٤٢) على زوجها الداخل بها علي محمد أحمد أبو إدهيم بقولها أنه "منذ خمس سنين جرى عقد النكاح فيما بيني وبين هذا المدعى عليه على مهر معجل قدره ثلاثة آلاف قرش ومؤجل قدره مائة قرش وأنه بذاك التاريخ دفع لي من أصل مهري مبلغ ٦٠٠ قرش ... وأطلب الآن أخذ وقبض باقي مهري المعجل الألفين وأربعمائة قرش..."(٤٣).

وقد يدخل الزوج على زوجته دون أن يدفع لها شيئاً من مهرها المعجل، وتظهر الحجة التالية أمراً صادراً من قاضي محكمة القدس الشرعية موجهاً إلى متصرف القدس يطالبه بتحصيل مهر إحدى النساء من زوجها: "غب المرافعة الشرعية فيما بين محمد بن الحاج موسى البرادعي الوكيل الشرعي عن الحرمة آمنة بنت إسماعيل باكير ... وبين زوجها مراد بن أحمد الخليلي ... ثبت بذمة مراد المذكور لزوجته المرقومة مبلغ قدره ألف قرش أسدي وذلك المبلغ المرقوم مهرها المعجل بموجب إقراره. لزم عرض ذلك لسعادتكم لكي تحسن صدور الأمر الكريم بتحصيل المبلغ المذكور من مراد ودفعه إلى الوكيل المرقوم".

الداعي قاضي القدس الشريف(٤٤)

ويشير السجل الشرعي أن بعض الزوجات كنّ يرفضن دخول أزواجهن بهن قبل دفع المهر المعجل كاملاً، وفي حال عدم قدرة الزوج على ذلك، كانت الزوجة تقيم عليه دعوى تطالبه بأن يدفع لها نفقة شرعية لحين دخوله بها، ويتضح ذلك من خلال الدعوى التي أقامتها نبيهة على زوجها إسماعيل باكير بأن يدفع لها مهرها المعجل البالغ ٨٠٠ قرش "إن كان قادراً على ذلك أو يرتب لها نفقة تفي بطعامها وشرابها وسائر لوازمها الشرعية إلى أن يدفع لها المهر المعين ... فعند ذلك فرض لها مولانا

الحاكم الشرعي على ذمة زوجها مما لا بد منه ولا غنى لها عنه في كل يوم تمضي من تاريخه سبعين فضة مصرية نظير نفقتها الشرعية عليه فرضاً شرعياً"[٤٥]. وفي حجة ثانية ادعى أحمد طهبوب بالوكالة الشرعية عن كل من خديجة وشقيقتها علما على محمد صالح أبو نصار الوكيل الشرعي عن كل من محمد علي وأخيه حسن ولدي محمد صادق النمري اللذين عقدا نكاحهما على الموكلتين وطلب منهما بأن يدفعا لموكلتيه مهرهما المعجل البالغ ٨٥٠٠ قرش لكل منهما ويدخلا بهما وإن كانا غير قادرين على ذلك فعليهما دفع نفقة وكسوة لهن حتى يدفعا المهر المعجل ويدخلا بهما"[٤٦].

ولما كان المهر المعجل من حقوق الزوجة، فقد كانت بعض النساء تطالب آباءهن ووكلاءهن بتسليم مهورهن لهن، مثال ذلك الدعوى التي أقامتها مريم خليل الغرابلي على والدها تطالبه بأن يدفع لها ٥٠٠ قرش التي كان قد أخذها من حماها الحاج علي الأغواني والد زوجها منذ مدة عشرُ سنوات، وكان ذلك من أصل مهرها المعجل[٤٧]. ووكلت آمنة حسن أبي نعمه حماها الحاج محمد إبراهيم العكي وذلك بقبض معجل صداقها البالغ ١١ ليرة فرنسية من أبيها الذي كان قد أخذه من زوجها[٤٨].

قيمة المهور:

تباينت قيمة المهور سواء في المدينة أو في القرية من زوجة إلى أخرى، ولعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية للزوجين قد لعبت دوراً هاماً في تحديد قيمة المهر المعجل والمؤجل للزوجة، وتبين عينة من سجل رقم (٣٧٣) تضمنت تسعة عشر عقد زواج خلال الفترة ما بين ٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م – ١٤ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م قيمة المهر المعجل والمؤجل كما يوضح ذلك الجدول التالي:

تاريخ عقد الزواج	اسم الزوج	اسم الزوجة	قيمة المهر المعجل بالقروش	قيمة المهر المؤجل بالقروش
٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	عبد السلام شاكر العلمي	خاتم محمد أسعد العلمي	٢٠٠٠	١٠٠٠
٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	عبد العزيز محمد فرح	صبحه صالح العليوات	١١٠٠	١٠٠

٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	عبد المهدي حماد	بخيتة السودانية بنت عبد الله	٤٠٠	١٠٠
١٦ ذي الحجة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	محمد علي حميدان	حسنة حسن فرحان	٣٠ ليرة فرنسية	ليرتان فرنسية
٥ محرم ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	حسين محمد السعدي	فطومة حجازي السعدي	٢٠٠	١٨٠
غرة محرم ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد عبد الكريم	عمشه محمد أبو زياد	٢٧٠٠	١٠٠
١٩ محرم ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	علي الشيخ أحمد الداودي	خانم عبد السلام العلمي	٧٠٠٠	١٠٠٠
١٠ محرم ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد الشيخ حسين الطبجي	خديجة عمر الحنون	٢٨٠	٢٠٠
١٥ صفر ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد سالم علي الصالحاني	مريم أحمد الصالحاني	١٢٠٠	٣٠٠
٨ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد يوسف عويضة	أسما عارف عويضة	٩٠٠٠	١٠٠٠
٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	مصطفى محمد حمدية	صفية محمد الضباعي	٤٠٠٠	٥٠٠
٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	عبد الرحمن الضباعي	صديقة محمد مصطفى حمدية	٤٠٠٠	٥٠٠
٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	يوسف علي معتوق	فطومة عثمان الأشقر	٨٠٠	٢٠٠
٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	حسين علي حماد	عيشة فرحان جاسر	٣٢٤٠	٢٠٠
٨ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	علي حسين نصرة	فريدة أحمد طوطح	٢٥٠٠	٥٠٠
١١ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	أحمد سعيد	أسما أحمد الفيتور	٢٥٠٠	٥٠٠
١٢ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	داود عبد الرحمن قطينة	حسب أحمد قطينة	٦٠٠٠	١٠٠٠
١٤ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد موسى	فاطمة حسين أحمد	٢٣٠٠	١٠٠٠
١٤ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	أحمد علي	صالحة صالح	٢٠٠٠	١٠٠٠

يُستدل من الجدول السابق التباين الكبير بين قيمة المهر المعجل وقيمة المهر المؤجل، فقيمة المهر المعجل تفوق كثيراً قيمة المهر المؤجل على عكس ما يحصل في وقتنا الحاضر، وتتشابه هذه الظاهرة مع ما كان يحصل في قضاء عجلون خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعلنا نتفق مع الدكتور عليان الجالودي في تفسيره لهذه

الظاهرة بدراسته لقضاء عجلون خلال الفترة ١٨٦٤م-١٩١٨م؛ إذ يرى أن ذلك وثيق الصلة بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشكلها الزواج للرجل، فعلاوة على ما يعكسه ذلك من الثقة المتبادلة، فإن التفريط بالزوجة والتخلي عنها مسألة ليست بالسهولة نظراً للصعوبات المالية التي تواجه الرجل في جمع مهر الزوجة[٤٩].

ويُلاحظ أن جميع العقود كانت بالقروش باستثناء عقد واحد كان بالليرة الفرنسية، وبلغ أدنى معجل ٤٠٠ قرش وهو معجل بخيتة السودانية لأنها عتيقة بينما كان أعلى معجل ٩٠٠٠ قرش وهو معجل أسما عارف عويضة، وبلغ أدنى مؤجل ١٠٠ قرش لأربع حالات بينما بلغ أعلى مؤجل ١٠٠٠ قرش وهو لأربع حالات أيضاً.

ويُستدل من الجدول أيضا أن تحديد قيمة المعجل مرتبط بعوامل عدة أهمها: الطبقة الاجتماعية والعائلية للزوجين كما يظهر في عائلات عويضة والعلمي وقطينة، حيث بلغت قيمة المهر المعجل لزوجات من العائلات الثلاث على التوالي: ٩٠٠٠ قرش، ٧٠٠٠ قرش، ٦٠٠٠ قرش. ويُبين الجدول أن انتماء الزوجين لنفس العائلة كان في خمسة عقود وهي عائلات العلمي، السعدي، الصالحاني، عويضة، قطينة، أي بنسبة ٢٦% من مجموع العقود. غير أن صلة القرابة بين الزوجين ليست بالضرورة بأن يكونا من العائلة نفسها، إذ ربما كانت صلة القرابة بينهما من جهة الأم كأن يكون أحدهما ابن خالة أو ابن عمة الآخر وتكون الخالة أو العمة متزوجة في عائلة أخرى. ويُلاحظ أيضاً أن حالة واحدة فقط كانت زواج بدل، ففي ٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م تزوج مصطفى محمد حمدية من صفية محمد الضباعي، وفي اليوم نفسه تزوج عبد الرحمن الضباعي شقيق صفية من صديقة محمد مصطفى حمدية، وكان المهر المعجل والمؤجل لكلتا الزوجتين واحداً. وفي مثل هذه الحالة لا نستطيع الجزم بأن كلاً من الزوجين قد دفع المهر المعجل لزوجته إذ أن زواج البدل غالباً ما يكون ناتجاً بحكم القرابة بين الزوجين أو نتيجة للظروف الاقتصادية للزوجين حيث يعجزان عن توفير قيمة المهر المعجل. وقد أورد السجل الشرعي حالات عديدة

من زواج البدل، ومن الأمثلة على ذلك أن حميد ابن محمد من قرية الجورة[٥٠] عقد نكاحه على فاطمة بنت محمد الشريف مصطفى من القرية نفسها على صداق قدره ٥٠ قرشاً، وعقد في اليوم نفسه محمد مصطفى بن مصطفى الشريف نكاحه على عيشة بنت محمد على الصداق نفسه[٥١]. وقد يتزوج شخصان كل منهما ابنة الآخر، ففي ٩ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م. عقد يونس حسين الدباغ نكاحه على أمينة بنت موسى عرنوس، وفي اليوم نفسه عقد موسى خليل عرنوس نكاحه على عائشة بنت يونس حسين الدباغ، وكان المعجل والمؤجل لكل منهما متساوياً[٥٢].

وقمنا بدراسة عينة ثانية من السجل الشرعي رقم (٣٨٣) بشكل أشمل من العينة الأولى حيث رصدنا مكان سكن كل من الزوجين إضافة إلى طبيعة الزوجة هل هي بكر بالغ أم بكر صغيرة أم ثيب مع تبيان قيمة المهر المعجل والمؤجل لها، وتغطي هذه العينة الفترة ما بين ١٣ رجب ١٣١٢هـ/١٨٩٥م-١٣ رجب ١٣١٣هـ/١٨٩٦م وتضمنت مائة عقد زواج منها أربع وخمسون عقد زواج بالمدينة وست وأربعون بالقرى وقد توصلنا إلى ما يلي:

إن عدد عقود الزواج في كل شهر من الشهور التي شملتها العينة خلال عامي ١٣١٢هـ/١٨٩٥م و ١٣١٣هـ/١٨٩٦م في كل من مدينة القدس وقراها كما يلي:

١. عدد العقود في المدينة

أ. عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م

الشهر	شعبان	شوال	ذي القعدة	ذي الحجة
عدد العقود	٦	٢	١٠	٩

ب. عام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م

الشهر	محرم	صفر	ربيع الأول	ربيع الثاني	جمادى الأولى	جمادى الثانية	رجب
عدد العقود	٣	١	١٠	٤	٤	٣	٢

٠٢ عدد العقود في القرى

أ٠ عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م

الشهر	رجب	شعبان	شوال	ذو القعدة	ذو الحجة
عدد العقود	١	٦	٢	٣	١

ب٠ عام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م

الشهر	محرم	صفر	ربيع الأول	ربيع الثاني	جمادى الأولى	جمادى الثانية
عدد العقود	٣	٤	٨	١٠	٦	٢

يبدو واضحاً أن شهر رمضان خلال العامين قد خلا تماماً من أي عقد زواج سواء في المدينة أو في القرى ولعل في ذلك إشارة إلى مدى اهتمام السكان وانصرافهم للشؤون الدينية خلال هذا الشهر، واقتصرت عقود الزواج المسجلة خلال شهر شوال لعام ١٣١٢هـ في المدينة والقرى على عقدين في كل منهما، غير أننا لا نستطيع الجزم بعدم وجود وقوعات زواج أخرى في القرى خلال هذا الشهر، إذ لم تكن كافة وقوعات الزواج في القرى تسجل في المحكمة الشرعية، ويُلاحظ أن شهري ذي القعدة لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م وربيع أول لعام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م قد احتلا المرتبة الأولى من حيث عدد عقود الزواج إذ بلغت عشرة عقود في كل منهما، ويلي ذلك في المدينة لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م شهر ذي الحجة، حيث بلغت عقود الزواج فيه تسعة عقود ويليه شهر شعبان الذي تضمن ستة عقود ثم شهر شوال الذي جرى فيه عقدان٠

أما في العام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م فيلي شهر ربيع الأول في المدينة أيضاً كل من شهري ربيع الثاني وجمادى الأولى إذ بلغت عقود الزواج في كل منهما أربعة عقود، وجرى في كل من شهري محرم وجمادى الثانية ثلاثة عقود، وعقدان في شهر رجب، وعقد واحد في شهر صفر.

أما في القرى فيُلاحظ أن شهر شعبان لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م قد احتل المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد عقود الزواج فيه ستة عقود، ويليه شهر ذي القعدة الذي تضمن ثلاثة عقود ثم عقدين في شهر شوال، وعقد واحد في كل من شهر رجب وذي الحجة. أما خلال العام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م فيلي شهر ربيع الثاني الذي جرى فيه عشرة عقود شهر ربيع الأول، حيث تضمن ثمانية عقود ثم ستة عقود في شهر جمادى الأولى وأربعة عقود في شهر صفر وثلاثة عقود في شهر محرم وعقدان في شهر جمادى الثانية.

أما فيما يتعلق بوضع الزوجة سواء في المدينة أم في القرية فقد كانت إما بكراً بالغاً أو بكراً صغيرة أو ثيباً، ويوضح ذلك الجدول التالي:

	إجمالي عدد العقود	البكر البالغ	النسبة المئوية	البكر الصغيرة	النسبة المئوية	الثيب	النسبة المئوية
المدينة	٥٤	١٧	%٣١،٤	١١	%٢٠،٣	٢٦	%٤٨،١
القرى	٤٦	٢٩	%٦٣	١٤	%٣٠،٤	٣	%٦،٥

يبدو واضحاً أن ٢٦ حالة زواج في المدينة من بين عدد الحالات البالغة ٥٤ حالة كانت الزوجة فيها ثيباً، ويعكس ذلك ارتفاع عدد الوفيات بين الأزواج مقارنة مع الزوجات، وهذا يعني صغر سن الزوجة لدى زواجها بالنسبة للزوج، ولا ندري إذا كان لدى الزوجات الثيبات أبناء أم لا، غير أننا لا نشك بأن بعضهن كان لديهن أبناء، ولعل تزويجهن جاء بدافع اجتماعي يتمثل في الحيلولة دون انحرافهن لا سيما أنهن

كنّ صغيرات في السن· أما بالنسبة للمجتمع القروي فيُظهر الجدول انخفاض عدد الزوجات الثيّبات، إذ بلغ عددهن ثلاث حالات من ٤٦ حالة أي بنسبة ٦،٥%، ولعل تفسير ذلك أن المجتمع القروي لم يكن يتقبل فكرة زواج الثيب خاصة إذا كان لديها أبناء ويُعد ذلك عيباً عليها أن تترك أبناءها وتتزوج، مما يجعلنا نرجح أن الحالات الثلاث لم يكن لديهن أبناء·

وشكلت الحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً صغيرة في المدينة مقارنة مع إجمالي حالات البكر عامة والبالغة ٢٨ حالة نسبة ٦٤،٧%، أما في القرى فقد بلغت عدد الحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً سواءً بالغة أم صغيرة ٤٣ حالة، وقد شكلت الحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً صغيرة ١٤ حالة أي نحو ٤٨،٢% ويعكس ذلك حالة الوعي في المجتمع القروي·

ويُلاحظ أن أعلى مهر بالنسبة للبكر البالغ في المدينة كان ٧٠٠٠ قرش وفي هذه الحالة كان الزوج من عائلة النشاشيبي والزوجة من عائلة الدقاق· ويليه مباشرة حالة كان فيها المهر المعجل ٦٠ ليرة ذهب فرنسية، أي نحو ٦٠٠٠ قرش، وذلك باعتبار أن متوسط سعر الليرة الفرنسية في تلك الفترة كان مائة قرش، حيث كان يتراوح سعرها ما بين ٩٠–١١٠ قروش، وفي هذه الحالة كان كلا الزوجين من عائلة حجيج، وقد حمل كل من الزوج ووالد الزوجة في كلتا الحالتين لقب أفندي، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة المهر للزوجتين· ويُلاحظ أن المهر المؤجل في كلتا الحالتين كان متساوياً، إذ بلغ في الحالة الأولى ألف قرش وفي الحالة الثانية عشرة ليرات ذهب فرنسية أي ما يعادل ألف قرش أيضاً· أما أقل مهر معجل للبكر البالغ فقد بلغ ١٠ ليرات ذهب فرنسية أي ما يعادل ألف قرش وفي هذه الحالة كان كلا الزوجين غرباء عن المدينة، ومما يلفت النظر في هذه الحالة أن قيمة المهر المعجل كانت مساوية لقيمة المؤجل، ويعني ذلك أن المهر المؤجل في هذه الحالة كان مساوياً للمهر المؤجل في الحالتين اللتين كان مهرهما المعجل أعلى مهرين في البكر البالغ·

أما أعلى مهر للبكر الصغيرة في المدينة أيضاً فقد بلغ ١٧٥ ليرة ذهب فرنسية أي ما يساوي ١٧٥٠٠ قرش، وفي هذه الحالة كان الزوج من أسرة حدوته العلم والزوجة من أسرة الحسيني، ويبدو أن هذه الحالة كانت استثنائية ولعل عراقة النسب ووضع الزوجة باعتبارها بكراً صغيرة قد ساهما في تحديد هذه القيمة، وبلغ المهر المؤجل لهذه الحالة ٢٥ ليرة ذهب فرنسية أي ٢٥٠٠ قرش، فكانت نسبة المعجل للمؤجل ١:٠٧ وأخيراً بلغ أعلى مهر معجل للزوجة الثيب ٢٥٠٠ قرش، بينما كان أقل مهر معجل ٢٠٠ قرش.

وبالمقارنة مع مهور الزوجات في القرى، نجد أن أعلى مهر معجل للبكر البالغ كان ٥٠ ليرة فرنسية أي ما يعادل ٥٠٠٠ قرش، وفي هذه الحالة كان الزوج من قرية بيت عنان[٥٣] والزوجة من قرية بيت لقيا، غير أن قيمة المهر المؤجل لهذه الحالة كان متدنياً مقارنة مع الحالات الأخرى للبكر البالغ، فقد بلغ ثلاث ليرات فرنسية أي ٣٠٠ قرش، علماً أن أعلى مهر مؤجل للبكر البالغ بلغ ١٠٠٠ قرش وكان ذلك لثلاث حالات، اثنتين منها كان الزوجان فيهما من قرية واحدة وفي الثالثة من قريتين. أما أقل مهر معجل فقد بلغ ١٥٠ قرشاً وفي هذه الحالة كان الزوجان من قريتين، وربما كان لوضعهما الجسمي أو الصحي دورٌ في تدني القيمة.

أما بالنسبة للحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً صغيرة، فقد بلغ أعلى مهر معجل فيها ٤٩٠٠ قرش، وفي هذه الحالة كان الزوجان من قريتين مختلفتين، بينما بلغ أدنى مهر معجل ٢٠٠٠ قرش وكان ذلك لثلاث حالات كان الزوجان فيها من قرية واحدة، وفي حالتين منهما كان الزوجان أبناء عم، وهذا ما يفسر انخفاض قيمة المعجل لهما. أما أقل مهر مؤجل فقد بلغ ١٠٠ قرش وكان ذلك لثماني حالات.

وبلغ أعلى مهر معجل للثيب ٢٠ ليرة فرنسية أي ٢٠٠٠ قرش، بينما بلغ أقل معجل لها ١٠٠٠ قرش، وبلغ أقل مؤجل ١٠٠ قرش.

أما فيما يتعلق بمتوسط المهر المعجل للحالات الثلاث في كل من المدينة والقرية، فيتضح ذلك من الجدول التالي:

	البكر البالغ		البكر الصغيرة		الثيب	
	متوسط المعجل بالقروش	متوسط المؤجل بالقروش	متوسط المعجل بالقروش	متوسط المؤجل بالقروش	متوسط المعجل بالقروش	متوسط المؤجل بالقروش
المدينة	3135	694	4563	654	892	244
القرية	2213	301	2907	278	1233	200

يبدو واضحاً أن متوسط المعجل للبكر البالغ والصغيرة في المدينة فاقت ذلك في القرية، بينما فاق متوسط المعجل للزوجة الثيب في القرية عمّا كان في المدينة، علماً أننا نجد صعوبة في القياس بالنسبة للمرأة الثيب، حيث أن عدد الحالات في القرى بلغت ثلاث حالات فقط بينما بلغ عدد الحالات التي كانت فيها الزوجة ثيباً في المدينة ٢٦ حالة.

وفيما يتعلق بنسبة المهر المعجل لإجمالي المهر في المدينة والقرية كان كما يلي:

	البكر البالغ	البكر الصغيرة	الثيب	المتوسط
المدينة	٨٠،٨%	٨٧%	٧٩،٢%	٨٢،٣%
القرية	٨٧،٦%	٩١%	٨٣%	٨٧،٢%

يُلاحظ أن نسبة المهر المعجل في الحالات الثلاث في القرية فاقت مثيلتها في المدينة بنسبة ٤،٩%، ومع ذلك فقد شكل المهر المعجل بالنسبة لإجمالي المهر نسبة كبيرة، ولعلنا هنا نتفق مع ما أورده عبد الكريم رافق في دراسته عن مدينة غزة خلال الفترة ما بين ١٢٧٣-١٢٧٧هـ/١٨٥٧-١٨٦١م أن ذلك يؤكد "الفائدة الاقتصادية من الزواج بالنسبة لأهل العروس، كما أنه يفسر سهولة الطلاق وعدم وجود رادع اقتصادي كبير له"(٥٤).

ويُلاحظ أن من بين حالات الزواج في المدينة كان الزوجان في ٦ منها من محلة باب العامود، وفي ٥ منها من محلة باب حطة و٤ حالات من محلة الواد و٣ حالات من

محلة الشرف وحالة من محلة السلسلة وحالة من محلة النصارى. وفي حالتين كانت الزوجة قروية، غير أن الزوجين في كلتا الحالتين كانا من نزلاء المدينة بدليل أن اسم أحدهما علي حميدان الصفدي والثاني قاسم مبارك علي. كما يُلاحظ أيضاً أن ٥٠ حالة زواج من مجموع الحالات البالغة ٥٤ حالة تمت بين الأسر المتباعدة، أما الأربع حالات المتبقية فقد كان الزوجان فيهما من أسرة واحدة، ومما يلفت النظر في الحالات الأربعة هذه أن من بينها حالتين كان الزوجان يقيمان في مدينة الخليل والزوجتان تقيمان في مدينة القدس، ففي حالة كان الزوجان من عائلة الدويك وفي الثانية من عائلة ادكيدك، ولعل في ذلك دلالة على استمرار العلاقات والروابط الأسرية بين الأسر الخليلية التي استقر بعض أفرادها بمدينة القدس. أما فيما يتعلق بالقرى فقد بلغ عدد الحالات التي كان فيها الزوجان من قرية واحدة ٢٨ حالة أي بنسبة ٥٦% من إجمالي عدد حالات الزواج البالغة ٤٦ حالة، وبلغ عدد الحالات التي كان فيها الزوجان أبناء عم خمس حالات أي بنسبة ٩٫٢% من مجموع حالات الزواج التي كان فيها الزوجان من قرية واحدة. غير أننا لا نستطيع الجزم بعدم وجود قرابة بين الزوجين سواء أكانا من قرية واحدة أم من قريتين مختلفتين خاصة القرابة من جهة الأم.

ويظهر من خلال استعراض أسماء الزوجات الـ(٥٤) في المدينة أن ٥ نساء حملن اسم خديجة و (٤) اسم فاطمة وتلاه اسما أمينة وعيشة (٣) مرات لكل منهما، ومرتين لكل من عائشة ونزهة واسمي وزهية ورقية ورفقة وزليخة، وحملت امرأة واحدة اسم كل من جميلة ونبيهة ومريم ورشيدة وشنارة وأمونة وطرفنده وريحانة ونفيسة وزينب ورشيدة وصديقة وغصون وحلوه ومنظومة وحوى وفضية وزلفة وزهوة وعالية ونجيبة وبديعة وحسنة ووهيبة.

ولم تختلف الأسماء المفضلة للنساء في مجتمع القرية عنها كثيراً في مجتمع المدينة، غير أن اسم فاطمة احتل المرتبة الأولى، فقد بلغ عدد النساء اللواتي حملن هذا الاسم

(١٠) نساء من مجموع عدد الزوجات في العينة البالغ (٤٦) زوجة، ويليه اسم حمدة حيث حملته (٥) نساء، وحملت (٣) اسم عائشة وتلاه اسم خديجة وأمينة وآمنة وحسنة (مرتين) لكل منهما، وحملت امرأة واحدة اسم كل من عيشة وزينب وأمونة وعزيزة وزعله ورشيدة وحلوه ونجمة وسارة وغزالة وسلمى وعليّة ولطيفة وهلالة وشقرة وفضية ومريم وسارة وصديقة ونعمة.

الطلاق:

يُعدّ الطلاق من الظواهر الاجتماعية البغيضة في المجتمع الإسلامي، فبالرغم من مشروعيته في الشرع الإسلامي، إلا أنه أبغض الحلال إلى الله، ولعل دراسة أسباب الطلاق في مدينة القدس وقراها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعتمد فقط على القضايا التي قدمتها النساء للمحكمة الشرعية، إذ كان على الزوجة التي تطالب بالطلاق من زوجها أن تُبين سبب ذلك، بينما لا يحتاج الرجل إلى إبداء الأسباب في طلاقه لزوجته.

ويظهر من خلال وقوعات الطلاق المدوّنة في السجل الشرعي أن من بين أسباب الطلاق غياب الزوج عن زوجته لفترة طويلة[٥٥]، أو مرض الزوج وعدم قدرته على معاشرة زوجته[٥٦] أو زواج الزوج بزوجة أخرى أو بجاريته[٥٧]، أو رفض الزوجة الإقامة مع عائلة زوجها ومطالبتها بسكن شرعي[٥٨]، أو المشاجرة بين الزوجين وقيام الزوج بضرب زوجته[٥٩]، غير أن معظم وقوعات الطلاق المدوّنة في السجلات الشرعية لا تبين سبب الطلاق.

ولعل من بين الأمثلة على حالات الطلاق التي تمت بسبب مرض الزوج، الدعوى التي أقامتها عائشة صلاح الدين من قرية بيت حنينا[٦٠] على زوجها جابر بدوي من القرية نفسها، وذكرت في دعواها عليه أنها تزوجته منذ ثماني سنوات "وهي ماكثة عنده ولم يطأها ... ولم تزل بكراً إلى الآن ... وتريد فسخ نكاحها عنه لكونه ليس

نافعاً"، غير أن وكيل زوجها وهو شقيقه عودة الله أنكر صحة دعواها وذكر بأن شقيقه "له اقتدار على إزالة بكارتها" غير أنّه "كلما طلب منها أن يطأ بها تفر هاربة منه وأنها بكر إلى الآن". وبناءً على ذلك أمهل القاضي الشرعي الزوجين لمدة سنة وطلب من الزوجة أن "تستقيم في محل زوجها مدة السنة وكلما طلب منها أن يطأ بها فلا تمنع نفسها منه فإن أزال بكارتها في المدة المرقومة تبقى على ذمته وإن لم يقدر تحضر إلى المجلس الشرعي ليصير فسخ نكاحها"[٦١]. وبعد انتهاء السنة عادت الزوجة وقدمت دعوى إلى المحكمة، ذكرت فيها بأن زوجها لم يتمكن من معاشرتها معاشرة الأزواج، غير أن زوجها أنكر دعواها، وادعى بأنها ترفض بأن يعاشرها، وأقر بأنه لم يطأها طوال السنة، مما جعل القاضي يقتنع بصحة دعوى الزوجة فطلب منها حلف اليمين الشرعي على دعواها، وبعد أن حلفت أقر بفسخ نكاحها[٦٢].

وفي قضية مشابهة طلبت محبوبة ياسين أحمد من قرية بيتونيا[٦٣] الطلاق من زوجها أحمد ناصر منصور بعد أن مضى على عقد نكاحهما خمس سنوات وذكرت في دعواها عليه أنه "وقع فيما بيننا خلوات كثيرة صحيحة شرعية بلا مانع فلم يقدر الدخول عليّ وما أزال بكراً لكونه عنيناً"[٦٤]. غير أن الزوج في هذه الحالة أقر بصحة ما ادعته زوجته، وعندئذ أمر القاضي بفسخ نكاحهما وتم طلاقهما[٦٥].

ومن أسباب مطالبة الزوجة بطلاقها من زوجها أن يكون زوجها قد حلف بالطلاق بأن يفعل شيئاً معيناً ولم يقم بذلك، وفي هذه الحالة تطلق الزوجة من زوجها طلاقاً بائناً بينونة كبرى وذلك بعد أن تثبت الزوجة صحة ذلك بشهود عدول، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها سليمان الغزاوي الوكيل الشرعي على طرفنده بنت الحاج حسن الحداد، تضمنت بأن زوج الموكلة حسين الحداد أخذ منها ٤٢٠ قرشاً لشراء حمار بغرض استخدامه للعمل في موسم معين وحلف لها بالطلاق أنه متى أنهى العمل سيُعيد لها المبلغ، وقد حجبت نفسها عنه، ولما لم يُعِدْ المبلغ طالبت الزوجة من المحكمة الشرعية بطلاقها من زوجها، ولدى سؤال القاضي الشرعي لزوجها عن ذلك

أقر بأخذه المبلغ من زوجته غير أنه حلف لها طلاقاً واحداً وليس بالثلاث، غير أن وكيل المدعيّة أحضر شهوداً شهدوا أمام القاضي بصحة دعوى الزوجة، وبعد قبول شهادتهما حكم القاضي بوقوع الطلاق الثلاث وأن الزوجة بانت من زوجها بينونة كبرى[٦٦].

وقد يتشاجر الزوجان وينتهي الأمر بالطلاق، فقد طلّق بدر عبد الله الكالوتي زوجته نزهة شحادة اللحام وسبب ذلك "أنها تشاجرت مع زوجة عمها والد زوجها فأراد زوجها أن يضربها فهربت ودخلت بيتها وأغلقت الباب فقال لها زوجها تكوني طالقاً بالثلاث لا مذهب يرد مذهب"[٦٧].

وتُظهر بعض الحجج الشرعية أن بعض الزوجات كانت تصبر على ما يلحق بها من ظلم أو جور من قِبل زوجها دون أن تطلب الطلاق منه، فغياب الزوج عن زوجته وأولاده، أو زواجه من زوجة ثانية وعدم اكتراثه بالانفاق على أبنائه، لم يشكل دافعاً للزوجة لطلب الطلاق، إذ كانت بعض الزوجات يضحين في سبيل الحفاظ على أبنائهن، مثال ذلك أن عليّة علي سليمان من قرية صاطاف[٦٨] حضرت إلى المحكمة الشرعية، وحضر معها زوجها موسى نصر الله، وذكرت أمام القاضي الشرعي أن زوجها "لا يعاشرها معاشرة الأزواج ولا ينام عندها وأنه لا يحضر لها أشياء ولا لولديها منه محمود وعزيّة لا من أكل ولا من شرب ولا من خلال ذلك وله يقيم على هذا الحال نحو خمسة سنوات" وطلبت من القاضي تقدير بنفقة شرعية لها ولولديها دون طلب الطلاق، غير أن زوجها أنكر دعواها وأقر بأنه غاب عنها مدة ستة شهور فقط، إلا أنها تمكنت من إثبات صحة دعواها بشهود عدول، مما جعل القاضي يحكم للزوجة ولولديها نفقة ثلاثة قروش يومياً "ما عدا كسوتهما الشرعية سنوياً فإنها غير داخل بهذا الغرض" وطلب من الزوج بأن يعاشر زوجته "معاشرة الأزواج ويساويها مع ضرتها وينام عندها ليلة وعند ضرتها ليلة أخرى"[٦٩].

ولم يكن غياب الزوج عن زوجته مبرراً لها بطلب الطلاق، بل كانت بعض الزوجات يصبرن على غياب أزواجهن عنهن، غير أن الواحدة منهن كانت تلجأ إلى المحكمة الشرعية للمطالبة بفرض نفقة لها من مستحقات زوجها بوقف معين، ويظهر ذلك في طلب بكرية أحمد محمد علي من القاضي الشرعي بأن يفرض لها نفقة تفي بطعامها وكسوتها مما يستحقه زوجها يوسف بدر قطينة الغائب عنها منذ عام بمدينة دمشق وذلك من وقف جده الحاج محمد قطينة، ولدى حضور متولي الوقف المذكور أقر بأن لزوج المدعية استحقاقاً بالوقف بقيمة ستمائة قرش محفوظة لديه، فطلب القاضي من المدعية حلف اليمين بأن زوجها الغائب لم يعطها نفقة ولا كسوة ولم يترك لها شيئاً تنفقه ولم يرسل لها شيئاً تنفق منه، وبعد أن حلفت اليمين على ذلك وأحضرت كفيلاً يكفلها على ذلك كفالة مالية بناءً على طلب القاضي، قرر لها نفقة شرعية بقيمة خمسين قرشاً شهرياً من مستحقات زوجها بالوقف المذكور(٧٠).

وليس بالضرورة أيضاً أن تطلب الزوجة الطلاق من زوجها بسبب إصابته بمرض، غير أنها كانت تقيم دعوى عليه حتى لا يعاشرها، وفي هذه الحالة كان القاضي الشرعي يأمر بعرض الزوج على طبيب وإذا ثبت صحة دعواها، يأمره القاضي بأن لا يعاشر زوجته ريثما يشفى من مرضه(٧١).

وأشار السجل الشرعي إلى ظاهرة غريبة تتمثل بشرف النسب والمصاهرة، وطلب فسخ عقد النكاح بين الزوجين للفارق الاجتماعي بينهما، ويظهر ذلك في الزواج الذي تم بين حسن إسماعيل خليل أحمد أبي خضرة من أهالي غزة المقيم بمدينة القدس من زوجته نسب محمد رشيد حدوتة العلم، وكان الولي الشرعي عليها لدى عقد نكاحها ابن عمها الحاج محمد سعودي بن بكر بن محمد سعودي العلم، غير أن عبد الوهاب بن بدون حسين محمد سعودي وهو ابن عمها وولي شرعي آخر عليها ادعى على محمد سليم البشناق أحد وكلاء الدعاوى بالقدس والوكيل الشرعي على والد الزوج، وتضمنت الدعوى أن عقد النكاح تم دون إذن ورضى المدعي وأن ابنة عمه هي "من

السيدات حسباً ونسباً وأن زوجها ليس بكفؤ لها لكونه غير مماثل لها وأنه بزواجها قد لحقه العار"، وطلب من القاضي الشرعي فسخ عقد النكاح، غير أن وكيل والد الزوج ذكر بأن "شرف نسب المذكورة غير مؤكد عند موكله حتى لو قدر المدعي إثبات شرفها فموكلي شريف أيضاً وشرفه شهير وعند الاقتضاء فموكلي مقتدر على إثبات شرفه ببينة تبلغ درجة التواتر"، وذكر أيضاً أن عبد الرحمن عبد اللطيف حدوتة العلم وهو ابن عم المدعي قد زوج شقيقته خديجة لموكله، كما أن ابن موكله "كفؤ لزوجته من جهة الشرف والنسب والإنفاق وأنه غني بغناء أبيه ومقتدر على الانفاق على زوجة ابنه كأمثالها لها وزيادة". وبعد ذلك بين القاضي الشرعي للمدعي أن حضور الحاج محمد سعودي الولي المذكور المساوي معه "في الدرجة ورضائه وإجازته وقت العقد هو كافٍ لأن رضا بعض الأولياء في النكاح في غير الكفؤ كرضى كلهم حتى لو رضي واحد منهم فليس لباقيهم حق الاعتراض ... وأن النكاح صحيح ونافذ كما هو منصوص عليه في الفتاوى الانقروية والدرر وغيرها من كتب المذاهب"(٧٢).

وفي حال الطلاق البائن بينونة كبرى الذي يتم بعد دخول الزوج بزوجته كان على الزوج أن يدفع لمطلقته مهرها المعجل، غير أن ذلك ليست بالضرورة أن يتم فور وقوع الطلاق، خاصة أن الظروف الاقتصادية لبعض الأزواج تحول دون ذلك، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "حضرت ... المرأة فاطمة بنت الحاج محمد العتال البيروتي المتوطنة الآن بالقدس الشريف وادعت على زوجها الداخل فيها الرجل العاقل افتيحة بن حسن العشي ... قائلة في تقرير دعواها عليه أنه منذ سنة ونصف طلقني زوجي المدعى عليه من عصمة نكاحه طلاقاً ثلاثاً منجزاً وحيث وقع الطلاق المذكور أطلب منه مهري المعجل وقدره مائتان وخمسون قرشاً"(٧٣).

أما في حال الطلاق قبل الدخول، فكان يحق للمطلقة الحصول على نصف مهرها المعجل والمؤجل، فقط طلق إسماعيل محمود الشيخ عبد الله زوجته غير الداخل بها البنت البكر البالغ آمنة حسن القاضي من عصمة نكاحه طلقة واحدة بائنة تملك بها

نفسها ودفع لها سبعمائة وخمسين قرشاً وهو نصف مهرها المسمى وقت العقد البالغ ألف وخمسمائة قرش(٧٤). وفي حجة ثانية "حضر الرجل البالغ الرشيد عبد المعطي الأخرس بن عثمان الجاعوني وطلق زوجته غير الداخل بها وهي البنت البكر البالغة رحمة بنت عبد الرحيم التميمي من عصمة نكاحه بإشارته المعهودة بمقام النطق بمعرفة ترجمان ماهر بالفهم منه طائعاً مختاراً طلقة واحدة بائنة تملك بها نفسها وعندها عرف جناب مولانا الحاكم الشرعي أنه يلزمه دفع نصف مهرها المعجل والمؤجل"(٧٥).

وإذا كانت المطلقة حاملاً، كان القاضي يخصص لها نفقة يومية نظير حملها، مثال ذلك أن القاضي الشرعي عين لأمينة أحمد كيلة مطلقة محمد زايد السمان ستين فضة يومياً كنفقة تفي بطعامها وشرابها نظير حملها منه(٧٦).

وكانت أيضاً تطالب بالنفقة على أولادها القاصرين، ويظهر السجل الشرعي رقم ٣٧٤ الذي يشمل الفترة الواقعة ما بين ١٦ جمادى الأولى عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م – ربيع الأول ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م أن عدد الدعاوى التي قدمت للمحكمة الشرعية خلال هذه الفترة كانت ١٢٦ دعوة، من بينها ٢٧ دعوة كانت المرأة المسلمة فيها مدعية، وكان من بين مجموع هذه الدعاوى أربع دعاوى تطالب فيها المرأة بالنفقة عليها وعلى أولادها بعد الطلاق، بينما كانت الدعاوى الأخرى تتعلق بقضايا الدين والوصاية الشرعية والمطالبة بالمهر المعجل.

المخالعة:

تُعد المخالعة إحدى أنواع الطلاق وتجري من خلال طلب الزوجة الطلاق من زوجها أمام القاضي الشرعي، وتبدي استعدادها للتنازل عن حقوقها ومستحقاتها الزوجية كباقي مهرها المعجل إذا لم يكن زوجها قد دفعه كله، ومهرها المؤجل ونفقة عدتها وأجرة سكنها، وتتعهد أحياناً برعاية أولادها من نفقة وكسوة، وفي أحيان أخرى تبدي

استعدادها بأن تدفع لزوجها مبلغاً معيناً من المال لقاء خلعها من عصمة نكاحه، وقد تتنازل أيضاً عمّا يخصها من أثاث، ولا تحل الزوجة لزوجها بعد المخالعة إلا بعقد ومهر جديدين ويحق لها الزواج بمن تشاء من المسلمين بعد انقضاء عدتها[(٧٧)].

وتتم المخالعة بحضور الزوجة وزوجها ومعرفين بها، فقد حضرت إلى المحكمة الشرعية صفية غزال بعد أن عرف بها كل من يوسف عبد الله وإسماعيل محمد خميس وحضر زوجها سرور ابن بخيت وأقرت أنها أبرأت ذمة زوجها من مؤجل صداقها البالغ خمسين قرشاً على أن يخلعها من عصمة نكاحه خلعة بائنة تملك بها نفسها، وبعد موافقة زوجها على ذلك اقرت بأنها ابرأت ذمته من نفقة عدتها وأجرة سكنها المقررة لها عليه بعد الخلع[(٧٨)]. وقد يوكل أحد الزوجين شخصاً آخرَ في المحكمة الشرعية للنيابة عنه في عملية المخالعة، من ذلك أن محمود رشيد التلاوي وكّل خاله إبراهيم عبد العاطي وكالة مطلقة بأن يخلع زوجته مريم حسن الجبالي بعد أن تبرئ ذمته من معجل مهرها ومؤجله ونفقة عدتها وأجرة سكنها لحين انقضاء العدة[(٧٩)].

وأبدت بعض الزوجات استعدادها لدفع مبلغٍ من المال لزوجها مقابل خلعها، فقد حضرت عليّة علي أحمد أبو حسين من قرية رمون[(٨٠)] من ناحية بني سالم[(٨١)] إلى المحكمة الشرعية بحضور زوجها شحادة عبد الهادي داري واستعدت أن تدفع لزوجها أربع ليرات ذهب فرنسية وتبرئه من مؤجل مهرها ونفقة عدتها مقابل أن يخلعها من عصمة نكاحه[(٨٢)]. وتنازلت بعض الزوجات لزوجها عن أثاث بيتها نظير خلعها، من ذلك أن عجمية عبد الله حضرت إلى المحكمة الشرعية وأقرت بأنها ابرأت ذمة زوجها سليمان صالح سليمان التكروري من "مهرها المؤجل وقدره خمسة وعشرون قرشاً وأنها قد سلمته جنبية بوجه يمني بحشو صوف ويستق بوجه يمني حشو قطن وطنجرة نحاس صغيرة بغطا ومنخل قيمتهم خمسين قرشاً على أن يخلعها من عصمة نكاحه...

ثم بعد ذلك كله أقرت أنها أبرأت ذمة مطلقها من نفقة عدتها وأجرة سكناها المقررة لها عليه بعد الخلع..."[٨٣].

وقد تتنازل الزوجة عمّا لها من دين على زوجها وتتكفل برعاية أولادها القاصرين، وإذا كانت حاملاً تبدي استعدادها بإرضاع حملها والانفاق عليه، ويظهر ذلك في طلب عائشة صالح عكة من زوجها عثمان حسين مصطفى بأن يخلعها من عصمة نكاحه، واستعدت بإبراء ذمته من دينها الذي عليه ومهرها المؤجل وأجرة سكنها ونفقة عدتها، وتعهدت بإرضاع الحمل الذي في بطنها لمدة سنتين والانفاق عليه وكسوته طوال تلك المدة[٨٤]. وتصل المدة أحياناً إلى سبع سنوات، فقد تعهدت فطومة عامر خفاجة المصري بأن تتنازل عن مؤجل مهرها البالغ مائة قرش ونفقة عدتها وأجرة سكنها وكسوتها ورضاعة ولدها أحمد لمدة سبع سنوات على أن يخلعها من عصمة نكاحه[٨٥]. واستعدت أمونة علي إبراهيم بالتنازل عن مهرها المؤجل والانفاق على ولديها القاصرين حسين وعندليب لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الخلع وإبراء ذمة زوجها من نفقة ولديها طيلة هذه المدة[٨٦]. وطلبت أمونة ارحيم الحلاق من زوجها أحمد احجيج بأن يخلعها من عصمة نكاحه، وتعهد بالانفاق على ولديها القاصرين حسين وعندليب لمدة خمس سنوات، وتتنازل له عن مهرها المؤجل البالغ خمسمائة قرش، وبعد أن أجابها زوجها لذلك ابرأت ذمته من "نفقة العدة المقدرة لها عليه مع أجرة سكناها وقدر ذلك مئتا قرش ومن كل حق يجب لها عليه قبل الطلاق وبعده ... ولا طلباً تستوجبه لا من فرش ولا من لحف ولا من ملبوس ولا من مصاغ ولا من نقود ولا من ذهب ولا من فضة ولا من وديعة ولا من دين ولا مما كان يتناوله بطريق الوكالة عنها من أجرة عقار ولديها من زوجها السابق الشيخ حسن نازك ولا من سائر الحقوق الشرعية"[٨٧].

ويظهر من خلال عملية إحصائية لحالات الطلاق والمخالعة في مدينة القدس وقراها من خلال سجل رقم (٣٨٣) أن حالات الطلاق والمخالعة كانت على النحو الآتي:

نوع الحالة	المدينة	القرى	العدد الإجمالي
الطلاق	٢٤	٩	٣٣
المخالعة	١٢	١٠	٢٢

يبدو واضحاً أن نسبة الطلاق في المدينة كانت مرتفعة مقارنة مع مثيلتها في القرى حيث بلغت ٧٢،٧% أو ٨:٣. وينطبق ذلك ولكن بنسبة أقل على المخالعة، حيث بلغت نسبة المخالعة في المدينة نحو ٥٤،٥%. ولعل تفسير انخفاض نسبة الطلاق والمخالعة في القرى مقارنة مع المدينة يعود للطابع الاجتماعي في القرية الذي يختلف عن المدينة، حيث تمتاز الحياة بالبساطة، إضافة إلى أن كثرة مشاغل الناس في الريف وعدم التفرغ الذي يؤدي إلى الضجر والملل المؤدي إلى افتعال الأحداث والمشاكل التي قد تؤدي إلى وقوع الطلاق(٨٨).

ولاية الوقف:

يُعد الوقف صدقة جارية بقصد التقرب إلى الله عز وجل، وتوفير مورد دائم للفقراء والمساكين والإنفاق على الجهات الخيرية والدينية كالمساجد والمدارس والزوايا والتكايا.

وأخذ المسلمون على مر العصور يتنافسون في إقامة الأوقاف طلباً للأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى، وشهد العهد العثماني ازدياداً في الاقبال على الوقف الخيري كان أم الذري، وأخذت العديد من النساء يوقفن أملاكهن وعقاراتهن تقرباً إلى الله في عمل الخير. واختلف حجم أوقاف المرأة ونوع الموقوف من وقفية إلى أخرى، فقد تشتمل الوقفية على عقار بأكمله كدار أو دكان، مثال ذلك أن خليلة محمد طاهر الحسيني أوقفت جميع الدار المشتملة على علوي وسفلي، ويتكون العلوي من طبقة كبيرة، بينما اشتمل السفلي على أربعة بيوت ومطبخ وساحة سماوية ودهليز وحوض به شجرة ليمون حامض ودالية(٨٩). واشتملت وقفية عيشة محمد الجاعوني على جميع الدار

الواقعة بمحلة باب العامود المشتملة على طبقة كبيرة وثلاث بيوت وإيوان وحمام صغير وساحة سماوية وصهريج ومطبخ ومرتفق وإسطبل ومنافع وحقوق شرعية(٩٠).

ونصبت بعض النساء متوليات على أوقاف لأقربائهن تنفيذاً لشروطهم، فقد نصب القاضي الشرعي أسمى خليل غنيم الجاويش متولية على وقف جدها لأبيها عوضاً عن والدها بحكم وفاته وانحلال ذلك عنه لكونها أرشد الموقوف عليهم، وانحصار الوقف المذكور بها وبشقيقتها عائشة ورقية مثالثة فيما بينهن(٩١). ونصبت عائشة محمد حمود متولية على وقف خالتها فطومة خليل حمود لكونها مستحقة بالوقف ومن أرشد الموقوف عليهم، وقد خولها القاضي الشرعي بإيجار الوقف وقبض أجرته وتقسيمه على مستحقيه وفق شروط الواقفة(٩٢). ونصبت خديجة عبد اللطيف حدوتة العلم متولية على وقف والدها، حيث كان من شروط الواقف أن تكون التولية لنفسه طيلة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده، وبعد وفاته انحصر وقفه بأولاده عبد الرحمن ورقية وخديجة، ثم توفيت رقية عقيمة وتوفى شقيقها عبد الرحمن عن ولدين قاصرين فآلت أمور التولية إلى خديجة(٩٣).

وقد يجري تعيين امرأتين متوليتين وناظرتين على وقف معين، فمثلاً نصبت كل من الشقيقتين نجيبة وبكرية ابنتي محمد فيضي الخيري متوليتين وناظرتين على وقف أمين أفندي الخليلي بالقدس ويافا والرملة(٩٤). وقد تتولى المرأة جزءاً من التولية والنظارة على الوقف، مثال ذلك أن القاضي الشرعي عين كلاً من رشيدة وشقيقتها آمنة ابنتي الحاج رشيد عبد الجواد النمري في ثلث التولية وثلث النظر على وقف جدهما إسماعيل هبة الله النمري وذلك عوضاً عن متصرف ذلك حسن عبد الرزاق النمري بحكم فراغه لهما عن ذلك، وأذن لهما القاضي بتعاطي ومباشرة ذلك على الوقف المذكور مناصفة بينهما لكل منهما السدس(٩٥)، وقد توكل المتولية غيرها في أمور التولية ولها الحق أيضاً في عزله من الوكالة، فقد أوكلت حفيظة مصطفى الدباغ المتولية على وقف جد أبيها وهبة محرم الكائن بيافا شقيقها الشيخ عبد الرحيم مصطفى

الدباغ في تعاطي أمور تولية الوقف وكالة مطلقة عامة دورية وكلما عزلته فهو وكيل عنها، غير أنها تراجعت فيما بعد عن وكالتها وأعلنت عن عزله عن الوكالة المنجزة عزلاً شرعياً، ووكلت عوضاً عن شخصها ابنها عثمان[٩٦].

ويُلاحظ في كثير من وقفيات النساء أن الواقفة كانت تشترط في وقفيتها جعل أمور التولية والنظارة على وقفها لنفسها طيلة حياتها، ثم تحدد من سيخلفها من بعدها كأحد أولادها أو بناتها أو زوجها أو الأرشد من مستحقي الوقف، فمثلاً اشترطت تركية الحاج محمد الغزي البيرقوني تعيين ابنتيها خانم وفطومة للقيام بأمور التولية على وقفها من بعدها ثم لابنها عطية ثم للأرشد فالأرشد من مستحق الوقف[٩٧]. وقد تشترط الواقفة بتعيين زوجها من بعدها متولٍ وناظرٍ على وقفها، كما هو الحال في وقفية خليلة محمد طاهر الحسيني حيث جعلت التولية والنظارة على وقفها من بعدها لزوجها ثم للأرشد فالأرشد من مستحقي الوقف[٩٨]. وقدمت بعض الواقفات زوجها على نفسها في أمور التولية والنظارة على وقفها ثم لها من بعده، ويظهر ذلك في وقفية أسمى علي الطبراق حيث جعلت التولية والنظار على وقفها لزوجها طيلة حياته، ثم من بعده لها، ومن بعدها للأرشد فالأرشد من مستحقي الوقف[٩٩]. وقد لا تشترط الواقفة أحياناً بأن تؤول التولية والنظارة على وقفها لزوجها، أو أبنائها، أو بناتها، وإنما للأرشد من مستحقي الوقف، كما هو في وقفية حسنة محمد سرندح التي جعلت التولية والنظارة على وقفها لنفسها طيلة حياتها ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من مستحق الوقف[١٠٠].

الوصاية والحضانة:

أولى الإسلام عناية فائقة برعاية الأطفال الأيتام والاهتمام بشؤونهم وذلك من خلال تعيين ناظر أو وصي أو حاضنة عليهم للإشراف عليهم ومتابعة أمورهم.

وكان الناظر والوصي والحاضنة يعينون من قِبل قاضي المحكمة الشرعية، وتختلف وظيفة كل منهم عن الآخر، ويُعد الناظر أكثرهم أهمية نظراً لمكانته وأهمية ما يقوم

به، إذ يكلف بإدارة ما يخص القاصرين من عقارات، والإشراف على الوصي والحاضنة، إذا لا يستطيعان التصرف بأموال القاصر دون الرجوع إليه[(١٠١)].

ويُشترط فيمن يتولى أمور الوصاية أن تتوفر لديه الأمانة، والعفة، والاستقامة علاوة على القدرة على إدارة شؤون القاصر[(١٠٢)]. وكان على الوصي أن يقدم تقريراً للقاضي الشرعي في كل فترة تتراوح ما بين سنة إلى ثلاث سنوات، يبين فيه واردات القاصر مما يخصه من حصة في إرث أو وقف علاوة على مصروفاته خلال تلك الفترة[(١٠٣)].

وتعد الأم في حال عدم زواجها من آخر أحق الناس وصاية على أبنائها بعد وفاة والدهم، إذ تتوفر فيها صفات لا تتوفر بالآخرين وبخاصة عاطفة الأمومة، ويشير السجل الشرعي إلى تنصيب القاضي الشرعي للعديد من الأمهات وصيات وناظرات على أولادهن بعد وفاة أزواجهن، فقد نصبت فاطمة عليان اللفتاوي وصية وناظرة على ولدها القاصر يتيم زوجها أحمد اللفتاوي[(١٠٤)]، ونصبت عيشة خالد العراقي وصية على ولدها يتيم زوجها محمد مصطفى العراقي[(١٠٥)]. ونصبت محبوبة بنت الشيخ حسن فتح الله السروري وصية وناظرة على أولادها القاصرين عن درجة البلوغ بعد وفاة زوجها[(١٠٦)].

وقد تنصب المرأة وصية على أبنائها القاصرين دون أن تكون ناظرة عليهم، مثال ذلك أن فطومة مصطفى السلموني كانت وصية على ابنتها القاصرة نجيبة ابنة زوجها المتوفى إبراهيم آغا شاهين وكان شقيقها عبد الرحمن السليمي ناظراً على القاصرة[(١٠٧)]. وقد تعين وصية أو ناظرة على أشقائها القاصرين أو أبنائهم القاصرين بعد وفاة آبائهم، فمثلاً نصبت عيشة مصطفى معتوق وصية شرعية وناظرة على مصطفى ابن شقيقها بكر معتوق[(١٠٨)]، وربما تكون في هذه الحالة والدة القاصر قد تزوجت من شخص آخر بعد وفاة زوجها. ونصبت حفيظة محمود قطينة وصية على

أشقائها لأبيها رشيد وأحمد وشهيرة القاصرين، وقدر لها القاضي الشرعي نفقة بقيمة عشرة قروش يومياً منها أربعة قروش لكل من الشقيقن القاصرين وقرشان لشقيقتهم نظير طعامهم وشرابهم وكسوتهم، وقد أذن لها القاضي الشرعي بالاستدانة عند الحاجة وبالرجوع نظير ذلك على أجرة عقارهم من ملك ووقف وعلى ما ينتج لهم من ديونهم المستحقة على الآخرين(١٠٩).

ولم تقتصر أمور الوصاية على القاصرين في حال وفاة والدهم، بل أيضاً في حالات الطلاق أو غياب الأب لفترة طويلة، فتذكر إحدى الحجج أن زهرة محمود إبراهيم الأرناؤوط كانت حاضنة لابنها خليل البالغ سنّه عشرة أشهر بعد طلاقها من زوجها إبراهيم خليل الأرناؤوط(١١٠). ونصبت سعدية مصطفى النابلسي وصية على ابن ابنها حسن بن قاسم نجم القاصر لغياب أبيه في الخدمة العسكرية(١١١). كما تنصب المرأة أيضاً وصية على سفيه أو مجنون، فقد نصبت صفية عبد الله أبو علوي وصية على شقيقها المعتوه محمد(١١٢).

وتنحل أمور الوصاية والنظارة عن الأم الوصية في حال زواجها، وينصب القاضي الشرعي وصياً آخر كالجدة أو العم، فبعد زواج زهرة الأرناؤوط التي كانت وصية على ابنها القاصر آلت الوصاية إلى جدته لأمه لأنه بزواج أمه سقطت حضانتها عنه ويعد زوجها أجنبياً(١١٣). ونصبت سعدية مصطفى جدة القاصرين محمود ورقية لأمهما وصية عليهما عوضاً عن والدتهما بدور قدورة فرام اللحم بعد زواجها من محمد الحاج حسن التوتنجي كونه أجنبياً عن القاصرين(١١٤). وفي حالة وفاة الجدة أو عدم قدرتها على أمور الوصاية فقد تؤول الوصاية إلى العم أو العمة، ويكون العم أحق من الخال أو الخالة المتزوجين بالوصاية، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف.... حسين بن أحمد اشهيل وحضر بحضوره أحمد بن صالح كلاهما من أهالي قرية عين كارم(١١٥) وسلّم أحمد صالح المرقوم إلى حسين اشهيل ابنة أخيه رمضان اشهيل وهي فاطمة القاصرة عن درجة البلوغ فتسلمها

من حيث أن ليس للقاصرة ولي عليها سوى عمها حسين فعندها أمر الحاكم الشرعي حسين اشهيل بأن يحضن ابنة أخيه وأن لا يشتمها وأن لا تخرج من عنده إلى محل آخر إلا بإذن منه كونه هو الولي عليها وهو أحق بالحضانة من خالها ووالدتها وخالتها كون والدتها متزوجة بأجنبي وخالتها لها أولاد كبار أجانب عن فاطمة ولكون عمها حسين أمين عليها كما أخبر بذلك كله أحمد حمدان وأحمد عقل وحلف عودة من أهالي القرية"[١١٦]. وفي وفاة العم فقد تؤول الوصاية إلى العمة، ومن الأمثلة على ذلك أن أسمى محمود العفيفي نصبت وصية شرعية على ابنة أخيها جميلة يتيمة عبد السلام العفيفي وذلك عوضاً عن وصيها السابق عمها خليل بسبب وفاته[١١٧]. وقد تتولى الخالة في حال عدم زواجها أمور الوصاية على أبناء شقيقتها، فمثلاً تولت زينب محمد خضر الخليلي أمور الوصاية على ولدي شقيقتها عيسى ونوح يتيمي الشيخ أحمد محمد السلفيتي وتولى شقيقهم البالغ موسى أمور النظارة عليهم[١١٨].

وقد تعتذر الوصية الشرعية أحياناً عن الاستمرار في وصايتها على القاصر لعدم قدرتها على إدارة أموره، ويجري ذلك أمام القاضي الشرعي، فمثلاً حضرت إلى المحكمة الشرعية زبيدة الحاج أحمد الشامي الوصية على ابن ابنتها عبد الفتاح عبد القادر الخليلي وأقرت أنها "تنزلت وقصرت يدها عن الوصاية... وعن النفقة لعدم اقتدارها على إدارة ذلك..."[١١٩].

وتستمر أمور الوصاية على القاصر حتى يبلغ سن الرشد ويكون قادراً على إدارة أموره بنفسه، وقد يلجأ بعض الأبناء للمحكمة الشرعية مطالبين رفع الوصاية عليهم بحكم بلوغهم سن الرشد، مثال ذلك الدعوى التي أقامتها فريزة موسى الدباغ على والدتها فاطمة مصطفى صلاح مدعية بأن والدتها وصية عليها وأنها حسب وصايتها تضع يدها على حصص عقاراتها وطالبت برفع وصاية والدتها عليها نظراً لبلوغها سن الرشد[١٢٠].

وبالإضافة إلى الوصاية، فقد تولت المراة أمور القيامة على أملاك بعض أقربائها الغائبين وذلك بالإشراف عليها لحين عودتهم، فمثلاً تولت أمونة محمد الغزاوي القيامة

الشرعية على أملاك أختها سلمى الغائبة عن القدس منذ خمس وعشرين سنة، وقد أذن لها القاضي الشرعي بأن تتولى إيجار حصة شقيقتها في الدار وقبض أجرتها وحفظ ذلك لأختها لحين عودتها[١٢١].

الألقاب:

أظهر السجل الشرعي العديد من الألقاب التي خوطبت بها المرأة المقدسية، وكانت تتفاوت بين عامة الناس وأصحاب المكانة الرفيعة والأعيان في المجتمع المقدسي فقط أطلق على نساء وبنات الأعيان والأغوات والبكوات ألقاباً تدل على المكانة الاجتماعية لهن، منها "تاج السيدات وإكليلة المخدرات السيدة فطومة خانم كريمة المرحوم والمغفور له نخبة العلماء والأعلام السيد الشيخ نعمان أفندي الخالدي"[١٢٢]، وبهجة المخدرات وتاج المحجبات فمثلاً "اشترى ... الوكيل الشرعي عن حاملات هذا الكتاب الشرعي ... بهجات المخدرات وتيجان المحجبات السيدة رقية والسيدة حنيفة والسيدة خديجة والسيدة أمينة والسيدة عيشة والسيدة محبوبة بنات المرحوم السيد إبراهيم أفندي نجل المرحوم السيد محمد أفندي المهتدي..."[١٢٣]. و "عقد المجلس الشرعي ... حضرت فيه بهجة المخدرات السيدة رقية خانم كريمة المرحوم محمد أفندي بن الحاج يحيى أفندي هداية العلم"[١٢٤]. وقد تطلق عليها ألقاب عدة في آن واحد مثال ذلك "ذات الحجاب العالي المنيع والستر الباهي الرفيع السيدة خديجة خانم كريمة مولانا وسيدنا أعلم العلماء المحققين سيد الفضلاء والمحدثين السيد الحاج موسى أفندي الخالدي قاضي عسكر الأناضول سابقاً"[١٢٥]. و "السيدة المصونة والدرة المكنونة السيدة فطومة خانم كريمة المرحوم مولانا مفخر العلماء الكرام السيد الشيخ نعمان أفندي الخالدي"[١٢٦]. و "إكليلة المخدرات وسيدة المحجبات السيدة المصونة السيدة خديجة خانم كريمة مولانا المرحوم عمدة العلماء السيد الحاج موسى أفندي الخالدي"[١٢٧]. وقد يكتفى أحياناً بلقب واحد مثل خاتون وهي تسمية تركية بمعنى سيدة[١٢٨] أو خانم مثل "السيدة أمينة خانم البكر البالغ بنت الشيخ حسن أفندي بن الشيخ فيض الله أفندي

الشهابي"[١٢٩] و "السيدة زينب خانم بنت المرحوم عبد الله أفندي العوفي والسيدة محبوبة خانم بنت السيد محمد سعيد أفندي..."[١٣٠] و"السيدة أمونة خانم كريمة المرحوم الحاج علي أفندي القطب"[١٣١].

أما الألقاب التي أطلقت على النساء من عامة الناس فقد كان منها المرأة الكاملة، وذلك دلالة على الأدب وكمال الأخلاق مثال ذلك "تزوج حسين آغا بمخطوبته محبوبة بنت الشيخ عبد الرحمن الطايع المرأة الكاملة"[١٣٢]، وأطلق عليها لقب الحرمة، ولعله كان يطلق على المتزوجات مثل "اشترت الحرمة خديجة بنت سعيد أفندي النابلسي ... من بائعتها ابنتها الحرمة ريم بنت باكير ..."[١٣٣] و"باع ... للحرمة صالحة بنت علي الشامي..."[١٣٤]. ومن الألقاب أيضاً السيدة، مثل "السيدة نسيبة بنت المرحوم السيد حسين العسلي الفواخيري"[١٣٥]. و"السيدة نسب بنت المرحوم الشيخ إبراهيم الدسوقي"[١٣٦]. وأطلق على بعض النساء لقب الحاجة، ولعل ذلك كان يطلق على المرأة التي أدت فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، مثل "الحاجة رابية مصطفى الدنف"[١٣٧].

ويظهر من خلال استعراض تركات المتوفيات خلال الفترة ما بين ٧ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٥ ذي الحجة ١٢٨٢هـ كما ورد في سجل رقم (٣٥١) والبالغ عددهن ٢٦ امرأة أن ١١ متوفاة حلمت لقب الحرمة و٧ حملن لقب السيدة واثنتين حملن لقب السيدة خانم وواحدة حملت لقب بهجة المخدرات وست متوفيات بدون لقب.

الخاتمة:

نخلص من القول: إنّ ما سبق عرضه كان محاولة لتسليط الضوء على الوضع الاجتماعي للمرأة المسلمة في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد أظهرت الدراسة بأن المرأة تمتعت بقدر كبير من المكانة الاجتماعية والاستقلال في العمل، ولم يكن دورها مقتصراً على دور الزوجة وتربية الأبناء، ومشاركة الأسرة في العمل الزراعي، بل شاركت في مختلف مجالات الحياة العامة في المجتمع المقدسي، فقد لجأت للمحكمة الشرعية تطالب بحصصها الإرثية في

التركات واحتفظت في اختيار الزوج والمطالبة بالطلاق أو المخالعة منه، ولا شك ان دراسة عقود الزواج وحالات الطلاق في المدينة وقراها تمدنا بمعلومات هامة وقيمة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، كما ان دراسة المهور تساعدنا في فهم حركة رأس المال وحجمه وتوزيعه بين مختلف الفئات السكانية.

ولعبت المرأة دوراً هاماً في الوقف حيث ساهمت بوقف العقارات وتولت أمور الولاية والنظارة على الاوقاف، وقامت باعمال الحضانة والوصاية الشرعية على الأبناء القاصرين لحين بلوغهم.

الهوامش

١. سجل ٣٨٦، ٢٣ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٥.

٢. قرية المالحة: تقع إلى الجنوب الغربي من القدس. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١م، ج٨، ق٢، ص١٦٦.

٣. قرية الولجة: وتقع غرب الجنوب الغربي لمدينة القدس. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، أربعة مجلدات، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٩٦م، م٤، ص٥٩٧.

٤. سجل ٣٧٨، ١٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٠٢.

٥. قرية العيزرية: تقع على مسافة ٥كم شرق مدينة القدس. مرمرجي الدومنيكي، بلدانية فلسطين العربية، مطبعة جان دارك، بيروت، ١٩٤٨م، ص١٥٣.

٦. سجل ٣٧٨، ٧ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦٣.

٧. سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٤.

٨. سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٤.

٩. سورة النساء، الآية [١١].

١٠. عبد الكريم رافق، **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث**، دمشق، ١٩٨٥م، ص٤٤.

١١. سجل ٣٥١، ١٩ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٦.

١٢. سجل ٣٥١، ٢٤ جمادى الثانية ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٧.

١٣. سجل ٣٥٤، ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٦١.

١٤٠سجل ٣٥٤، ١٥ شعبان ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٤٦٠

١٥٠سجل ٣٥١، ١١ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢١٥٠

١٦٠يمين الاستظهار: إذا رفع شخص دعوى على غائب أو ميت أو صغير أو وقف أو غير ذلك ممن لا يستطيع أن يدافع عن نفسه فإن المدعي يحلف من قبل القاضي دون طلب من الخصم بالرغم من أن بينة المدعي مكتملة تامة، وذلك احتياطاً وتحرزاً، ولا يحكم القاضي إلا بعد أن يحلف اليمين على البتات بأن الحق ثابت في ذمة المدعى عليه وأنه ما أبرأه ولا استوفى حقه منه وتكون اليمين ابتداءً لا رداً٠ وقد عرفت هذه اليمين بيمين القضاء لأنها توجه من القاضي، كما تعرف بيمين الاستظهار وذلك لأن البينة شهدت بظاهر الأمر فيستظهر بيمين الطالب على باطن الأمر٠ كما تُسمى أيضاً باليمين المتممة لأن القاضي يوجهها إلى المدعي تتميماً للبينة٠ انظر: عكرمة سعيد صبري، اليمين في القضاء الإسلامي، مطبعة الرسالة المقدسية، القدس، ١٩٩٩م، ص١٥٤٠

١٧٠سجل ٣٨٦، ٢٧ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٣٠

١٨٠سجل ٣٥٤، ٢٣ رمضان ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٧٦٠

١٩٠سجل ٣٨٦، ١٢ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٤٠

٢٠٠سجل ٣٥٤، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٥٠

٢١٠قرية عين يبرود: تقع شمال شرق مدينة رام الله٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٣٧٠

٢٢٠سجل ٣٥٤، ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٤٩٠

٢٣٠قرية دير قديس: تقع على مسافة نحو ٢٠ كم غرب رام الله في منتصف الطريق بين قريتي نعلين وخربثا على نحو ٢ كم عن كل منهما٠ الدباغ، ج٤، ق٢، ص٥٦٧٠

٢٤-ناحية بني حمار: وهي إحدى نواحي جبل القدس، وتمتد ما بين ناحية بني زيد وبني الحارث الشمالية شرقاً والسهل الساحلي غرباً، وتتألف من ٢٥ موقعاً هي: بلعين، بيت نبالا، بدرس دير قديس، دير طريف، الحديثة، جمزو، قبية، قولة، المزيرعة، الدية، نعلين، شبتين، شقب، الطيرة، عمواس، عنابة، بيت نوبا، برفيليا، بير معين، البرج، دير أيوب، القباب، اللطرون، وتنافس في السيادة عليها كل من أسرة الخواجا وسدر والمغير في نعلين، والمشني في شقبا، وناصر وقطوسة في دير قديس، وفي عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م، جرت المصالحة بين الأطراف المتصارعة، وتعهد الشيخ درويش الخواجا والشيخ سالم المشني بدفع ٢٥٠٠٠ قرش أسدي إلى خزينة والي عكا إذا ما خرقوا العهد. انظر: الكزندار شولش، تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م، ص٢٢٣؛ أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس ١٨٥٨-١٩١٨، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٩٦م، ص٢٣٨.

٢٥-سجل ٣٤٦، ٦ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص١٩٠.

٢٦-سجل ٣٥٣، ٣ صفر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٤٥.

٢٧-سجل ٣٦٢، ٧ ذي القعدة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٩٤.

٢٨-قرية الطور: تقع بالقرب من مدينة القدس على جبل الزيتون إلى الشرق من المدينة. الدباغ، ج٨، ق٢، ص١٢٧.

٢٩-قرية العيساوية: تقع على مسافة ٥كم شمال شرق مدينة القدس. الدباغ، ج٨، ق٢، ص١٠١.

٣٠-سجل٣٥٤، ١٩ جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٩٩.

٣١٠سجل ٣٨٣، ١٥ صفر ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٢٣٠

٣٢٠قرية بيت عور التحتا: تقع غرب مدينة رام الله على مسافة ١٥كم٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٣٦٠

٣٣٠سجل ٣٥٥، ٢١ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨٨٠

٣٤٠قرية الجيب: تقع على مسافة ١٠كم شمال غرب مدينة القدس٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص٧٨٠

٣٥٠سجل ٣٧٩، ٢٧ شعبان ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٨٦٠

٣٦٠سجل ٣٥٠، ٢٣ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٥٣٠

٣٧٠سجل ٣٨٣، ٢٥ ربيع الثاني ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٩١٠

٣٨٠سجل ٣٤٧، ١٧ صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣٤٣٠

٣٩٠سجل ٣٥٤، ٧ رمضان ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٤٧٠

٤٠٠سجل ٣٦٨، ٢١ رجب ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، ص٥٥٠

٤١٠سجل ٣٤٦، أواخر ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص١٢٨٠

٤٢٠عرب السواحرة: وتطلق على الأراضي الواقعة بين مقام النبي موسى في الشمال وعرب ابن عبيد في الجنوب وتلال القدس من الغرب والبحر الميت من الشرق٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص٥٠١-٥٠٢٠

٤٣٠سجل ٣٨٢، غرة ربيع الثاني ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٧٤٠

٤٤٠سجل ٣٤٧، ١٧ محرم ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٢٩٧٠

٤٥٠سجل ٣٥٧، ٢١ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٨٩٠

٤٦٠سجل ٣٤٧، ٣٠ محرم ١٢٨١خ،١٨٦٤م، ص٣١٢٠

٤٧٠سجل ٣٤٧، ١٥ شعبان ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م، ص١٦٧٠

٤٨٠سجل ٣٧٤، ٢٨ رمضان ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م، ص٣٠

٤٩٠عليان عبد الفتاح الجالودي، **قضاء عجلون** ١٨٦٤–١٩١٨، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤م، ص٥٠٠–٥٠١٠

٥٠٠قرية الجورة: تقع على مسافة ١٠ كم تقريباً من غرب الجنوب الغربي لمدينة القدس٠ الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٢، ص٩٩٠

٥١٠سجل ٣٤٥، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، ص٢٥٠

٥٢٠سجل ٣٤٩، ٩ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٦٣٠

٥٣٠قرية بيت عنان: تقع شمال غرب مدينة القدس٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص٨١٠

٥٤٠رافق، **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**، ص٤٥٨٠

٥٥٠سجل ٣٥٤، ٣ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٠٦٠

٥٦٠سجل ٣٧٩، ٣٠ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٤٠

٥٧٠سجل ٣٥١، ٢٧ شعبان ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٤٠٠

٥٨٠سجل ٣٨٣، ٢٣ جمادى الأولى ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٧٠

٥٩٠سجل ٣٨٦، ١٢ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٧٠

٦٠٠قرية بيت حنينا: تقع على مسافة ٨ كم شمال مدينة القدس٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص٨٨٠

٦١٠سجل ٣٤٦، ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص١٣٢٠

٦٢٠سجل ٣٤٧، ١٥ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م، ص٨٨٠

٦٣٠قرية بيتونيا: تقع على بعد ٣كم إلى الجنوب الغربي من رام الله٠ الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٤٦٨٠

٦٤٠العنين من يعن وهو الذي لا يأتِ النساء ولا يشتهيهن٠ انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ٩ مجلدات، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٣م، م٦، ص٤٨٤٠

٦٥٠سجل ٣٧٩، ٦ رمضان ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٨٤٠

٦٦٠سجل ٣٤٦، ١٢ ربيع الثاني ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص٣٧٠

٦٧٠سجل ٣٨٦، ١٢ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٧٥٠

٦٨٠قرية صاطاف: تقع إلى الغرب من مدينة القدس٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص١٦٠٠

٦٩٠سجل ٣٥٤، ٣ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٠٦٠

٧٠٠سجل ٣٥٤، ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٣٦٠

٧١٠سجل ٣٧٩، ٣٠ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٤٠

٧٢٠سجل ٣٧٨، ٢١ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١١٦٠

٧٣٠سجل ٣٧٤، ٢٠ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٨٠

٧٤٠سجل ٣٧٩، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٤٥٠

٧٥٠سجل ٣٦٠، ١١ شعبان ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١٣٦٠

٧٦٠سجل ٣٤٠، ٣ محرم ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م، ص١٢٠٠

٧٧٠سجل ٣٥٤، ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٤٠

٧٨٠سجل ٣٧٤، ٢٩ صفر ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٦٦٠

٧٩٠سجل ٣٧٤، ٣ صفر ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٤٠٠

٨٠٠قرية رمون: تقع على مسافة ١٠كم شمال شرق مدينة رام الله٠ الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٥٥٠

٨١٠ناحية بني سالم: وهي إحدى نواحي جبل القدس، وتتألف من أربعة مواقع هي: دير جرير، الطيبة، كفر مالك، رمون، وكان شيوخها الديكة في كفر مالك وعبد الحميد أبو إبراهيم في دير جرير٠ شولش، تحولات جذرية، ص٢٢٣؛ أبو بكر، ملكية الأراضي، ص٢٣٩٠

٨٢٠سجل ٣٧٨، ٢٤ صفر ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٢٠٥٠

٨٣٠سجل ٣٧٤، ٨ محرم ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٣٤٠

٨٤٠سجل ٣٦٣، ١٦ جمادى الثانية ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، ص١٧١٠

٨٥٠سجل ٣٤٩، ٥ ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م، ص١١٣٠

٨٦٠سجل ٣٥٤، ١٥ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١١٢٠

٨٧٠سجل ٣٥٤، غرة ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٢٠

٨٨٠تيسير خليل الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من ١٨٤٠م-١٨٦٤م / ١٢٥٥هـ - ١٢٨٢هـ، جامعة مؤتة، الكرك، ١٩٩٢م، ص٦٦٠

٨٩٠سجل ٣٤٤، ١٨ رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص١٩٣٠

٩٠٠سجل ٣٤٤، أوائل رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص٥٧٠

٩١٠سجل ٣٤٢، ٢١ صفر ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م، ص١٦٨٠

٩٢. سجل ٣٦٠، ١٩ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ص٩١.

٩٣. سجل ٣٨٢، ١٨ ذي الحجة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٦٣.

٩٤. سجل ٣٤٠، أواخر رمضان ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م، ص٧٦.

٩٥. سجل ٣٥١، ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٦٦.

٩٦. سجل ٣٨٦، ٢٧ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٢م، ص١٢.

٩٧. سجل ٣٤٣، ١٢ ذي القعدة ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م، ص١٤١.

٩٨. سجل ٣٤٤، ١٨ رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص١٩٤.

٩٩. سجل ٣٤٦، أواخر شعبان ١٢٧٩هـ/١٨٧٩م، ص١٤١.

١٠٠. سجل ٣٤٥، ١٧ صفر ١٢٧٩هـ/١٨٧٩م، ص١٦٢.

١٠١. زياد المدني، القدس وجوارها، ص٢٥١.

١٠٢. سجل ٣٨٣، ٧ ربيع الأول ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٨٧.

١٠٣. سجل ٣٧٣، غرة ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص١٨.

١٠٤. سجل ٣٤٣، ١٠ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م، ص٤٤.

١٠٥. سجل ٣٤٤، ٦ شوال ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص٨٩.

١٠٦. سجل ٣٥٤، ١١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٤٤.

١٠٧. سجل ٣٥١، ١١ رجب ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٨٩.

١٠٨. سجل ٣٥١، غرة شعبان ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٠٣.

١٠٩. سجل ٣٥١، ٢١ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢١٧.

١١٠. سجل ٣٨٦، ٢٣ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٦.

١١١. سجل ٣٥٤، ١١ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٢.

١١٢. سجل ٣٥١، نصف شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩٢.

١١٣. سجل ٣٨٦، ٢٣ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٦.

١١٤. سجل ٣٦٠، ١٥ محرم ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٩٦.

١١٥. قرية عين كارم: تقع على مسافة ٨كم غربي مدينة القدس مع انحراف قليل إلى الجنوب. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٣، ص٣٧٠.

١١٦. سجل ٣٤٩، ٢١ شعبان ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٧٣.

١١٧. سجل ٣٥٤، غرة شوال ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢١٧.

١١٨. سجل ٣٥٤، ٢٣ شوال ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٩٦.

١١٩. سجل ٣٧٨، ١٢ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١١٢.

١٢٠. سجل ٣٨٦، ٢٥ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٥.

١٢١. سجل ٣٤٩، ٥ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥٥.

١٢٢. سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٨٩.

١٢٣. سجل ٣٤٦، ٢١ صفر ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣١٧.

١٢٤. سجل ٣٧٤، ١٥ صفر ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٤٦.

١٢٥. سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٨٩.

١٢٦. سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩٠.

١٢٧. سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩٠.

١٢٨. سجل ٣٥٣، ٢٤ ذي الحجة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢١٩.

١٢٩. سجل ٣٧٨، ص١.

١٣٠. سجل ٣٧٣، ٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص١٠.

١٣١. سجل ٣٤٩، غرة محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥١.

١٣٢. سجل ٣٥٣، ٧ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٧.

١٣٣. سجل ٣٥٧، ٣ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣١٧.

١٣٤. سجل ٣٤٩، ٥ شعبان ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٩٢.

١٣٥. سجل ٣٥١، ٧ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢١٤.

١٣٦. سجل ٣٥١، ٥ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٤٥.

١٣٧. سجل ٣٤١، ١٩ شوال ١٢٤٧هـ/١٨٥٨م، ص١٤.

شرح وتحقيق مخطوطة

((انجلاء ليل الاستبداد الدامس في جلوس السلطان محمد الخامس))

للمؤلف

العلامة الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الخطيب

١٢٧٨-١٣٥٩هـ

١٨٦٠-١٩٤٠م

تحقيق وتقديم

حكمت هلال

شرح وتحقيق مخطوطة

((انجلاء ليل الاستبداد الدامس في جلوس السلطان محمد الخامس))

للمؤلف

العلامة الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الخطيب

١٢٧٨-١٣٥٩هـ

١٨٦٠-١٩٤٠م

تحقيق وتقديم

حكمت هلال

مؤلف الكتاب:

هو العلامة الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الخطيب، مربي أبناء السلاطين في بني عثمان وأحفادهم، مسند الشام ومحدثها الكبير، إمام المدارس الحربية في استنبول.

ولد المؤلف في بلاد الشام سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦٠م، ونشأ في كنف أبيه الرجل الصالح الشيخ أحمد، وأخذ العلوم عن علماء الأسرة وشيوخ عصره، أخذ الحديث عن الشيخ بكري العطار، والشيخ عبد الرحمن الكزبري، وأخذ الفقه الحنفي عن مفتي الشام الشيخ عطاء الله الكسم الدمشقي، وألمّ ببعض الطرق الصوفية كالقادرية والشاذلية

والنقشبندية* عن مشائخه: محمد جمال الدين القاوقجي، والشيخ يوسف النبهاني، والسيد محمد بن جعفر الكتاني، وكان حنفي المذهب صوفي المشرب.

كان إمام طابور في الجيش التركي، وعيّن إماما في المدرسة الحربية المدفعية، ومحافظاً على مكتبتها ومتحفها إلى زمن احتلال الحلفاء، وحين نفذت سياسة التتريك وإبعاد العرب عن تركيا، عاد إلى وطنه دمشق الشام، بعد أن غاب عنها أربعين سنة، فقدم إليها في آخر حياته، وتوفي فيها سنة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م عن عمر يناهز الثمانين عاماً، وكان ضخم الجثة رحمه الله تعالى، وصُلّي عليه في الجامع الأموي، وخرج أهل دمشق بجنازته مودعين عالمها الكبير ببكاء مرّ أليم، ودفن في تربة باب الصغير.

كان له بيت تناثرت في باحته شتى أنواع الزهور والورود، ونبتت في أطرافها مختلف أنواع الأشجار التي اشتهرت بها دمشق، وفيه قاعات كبيرة، زينت جدرانها وسقوفها بأجمل النقوش والخشب المطعّم بالصدف، كما هو معهود في البيوت الدمشقية.

له بعض المؤلفات المحفوظة لدى أولاد أخيه الشيخ صالح الخطيب، ومنها كتاب ((انجلاء ليل الاستبداد الدامس في جلوس السلطان محمد الخامس)) الذي نحن الآن بصدد تحقيقه وشرحه ونشره اعتماداًعلى مخطوطته التي سنتكلم عنها.

---

* القادرية: نسبة للشيخ عبد القادر الجيلاني الحسني(٤٧٠-٥٦١ هـ /١٠٧٧-١١٦٥) واعظ وصوفي،ألف عدة كتب فيها أحزاب سماها الصلوات الصغرى والوسطى والكبرى.

الشاذلية: وهي من أشهر الطرق الصوفية المعروفة في العالم الإسلامي،وفي بلاد مصر بصورة خاصة. أسس هذه الطريقة علي بن عبد الله بن الجبار (٥٩٣-٦٥٦هـ/١١٩٦-١٢٥٨ م) أصله من ريف المغرب الأقصى، وكان معروفاً بالشاذلي نسبة إلى شاذلة،وهي قرية قرب مدينة تونس.

النقشبندية: نشأت في أواسط آسيا، وامتدت شرقاً حتى بلغت الصين، وهي التي أوقدت نار الثورة ضد الاستعمار الأجنبي في جزر الهند الشرق

عصر المؤلف:

عاصر المؤلف الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الخطيب السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٥٩-١٣٢٨هـ /١٨٤٣-١٩٠٩م) والسلطان محمد رشاد الخامس (١٢٦٠-١٣٣٧هـ /١٨٤٤-١٩١٨م) وهما متناقضان تماماً في الحكم، فالأول عُرف بالتسلط والاستبداد، والثاني اشتُهر بالعدل والرشاد.

اجتمع المجلس العمومي اجتماعاً سرياً، وخلع عبد الحميد بموجب فتوى من شيخ الإسلام سنة (١٣٢٧ه/١٩٠٩م) وبايع الخليفة الشوريّ العادل محمد رشاد الخامس بالخلافة.

غير أن عبد الحميد الذي طُبع على الاستبداد لم يَرُقْهُ أن يرى أمته متمتعةً بالحرية،منظمةً أمورها بنفسها بالعدل والمساواة، فسوّلت له نفسه إحداث تلك الفتنة الارتجاعية لتقويض صروح الإدارة الدستورية، حينئذ قرر جيش الحرية أن يقوم بالمهمة الأخيرة فأطلقت القنابل على حامية الباب العالي والنادي العسكري،وثم الاستيلاء عليهما، وتم القبض على الكثيرين من أنصار الحكم القديم الذين أثاروا الفتن، وأعدم الجواسيس رمياً بالرصاص، وبذلك قُضي على آخر أمل بعودة الحكم البائد.

وفي عام (١٣٢٨ه-١٩٠٩م) أرسل عبد الحميد مع نسائه وأولاده وبعض المرافقين والخدم إلى سالمونيك، وبقي هناك تحت حراسة الاتحاديين حتى حرب البلقان، إذ جرى نقله إلى أحد القصور في استنبول، بعد وساطة الإمبراطور الألماني (ولهلم الثاني) حيث توفي هناك.

مخطوطة الكتاب:

تتكون المخطوطة من خمس عشرة صفحة، بقياس (١٢×١٨) بمعدل عشرين سطراً في الصفحة الواحدة، وقد تقلّ السطور عن ذلك قليلاً أو تزيد، وعدد كلمات السطر

الواحد بمعدل عشر كلمات تزيد أو تنقص قليلاً، وقد كتبت بخط متوسط الوضوح وقد تصعب القراءة بسبب الشطب وبعض التعديلات، وتكملة الفقرات على هامش الصفحات بحيث تستوجب الحذر الشديد من الوقوع في الخلل والاضطراب.

أهمية المخطوطة وأسلوبها:

تنحصر أهمية المخطوطة في أنها كُتبت بقلم شاهد عيان عاصر الأحداث، وعاشها، واكتوى بنارها، وهو يعدُ من رجالات الحكم، ومن ذوي المراتب العالية فيه، وبحكم منصبه الكبير اطّلع على أدقّ تفاصيل الأحداث وأسرارها، فهو إمام المدارس الحربية فيها، ومربي أبناء السلاطين والحكام، ويعلم كل شاردة وواردة، وما خفي وما بان من الأمور المتعلقة بالسياسة والحكم والأوضاع الاجتماعية السائدة.

كتب المؤلف كتابه بالأسلوب المسجع، الذي يعتمد التوازن والازدواج وتشابه نهايات الفقرات، وهو الأسلوب السائد في عصره، والمقبول لدى أوساط الخاصة والعامة، بالإضافة إلى ما حفل به من أصناف البيان وألوان البديع، الأمر الذي أضفى على الكتاب رونقاً وبهاء، وهو القائل:((وقد بدا في الخطبة من أنواع الفن البديعي، ما يفوق لطافة على الزهر الربيعي))، ولم يكن الأسلوب المسجع ليمنع من وضوح العبارة، وسهولة الإشارة، وبساطة التركيب، الأمر الذي جعل من الكتاب أثراً فنياً، وتراثاً قيماً، وعملاً باقياً عبر العصور.

هذا كتاب انجلاء ليل الاستبداد

الدامس، في جلوس السلطان

محمد الخامس، المشتمل على

إيضاح سعادة الأمة العثمانية

المغبوطة، في بيان

فضائل الحكومة

المشروطة،

لناثر عقود دُرَره، وناظم جواهر نثره وغُرره،

إمام الطابور(١) الأول من آلاي (٢) التاسع والعشرين،

الطوبجي (٣) في أشتيب،

عبد الرحمن بن أحمد الخطيب،

الدمشقي وطناً.

هذا كتاب انجلاء ليل الاستبداد

الدامس في جلوس السلطان

محمد الخامس المشتمل على

ايضاح سعادة الامة العثمانية

المغبوطة في بيان

فضائل الحكومة

المشروطة

لناثر عقود درره وناظم جواهر نثره وغرره

امام الطابور الاول من آلاي التاسع

والعشرين الطوبجي في اشتيب

عبد الرحمن بن احمد الخطيب

الدمشقي وطنا

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي نصب الإرشاد للمؤمنين أماما وأجاد

(المؤمنون) من [illegible] الهدى وشيد لهم أساما وألهم المتقون بالسلطان [illegible] وإماما

فسبحانه [illegible] ملك [illegible] ... خلع ونحى كل ذي سلطانه عن حق نحيه

والصق بأنفه المستبد إرغاما وقمع شنشنة أبطال الرقي شرذمة الإلحاد

وقطع عناصرهم بصوارم أنصار جمعية الاتحاد وأباد بعدله أشرارا

كانوا طغاما وتدارك أمر الخلق قبل فواته وأحيى الرعية بعد مماته

وشاد دستور العدل شيدا وإبراما وأشهد أن لا إله إلا الله وحده

لا شريك له [illegible] شهادة وأعز جنده ونصر حزب الحرية

الرقي [illegible] [illegible] وأعلى أعلام [illegible] [illegible]

ستر [illegible] وأذاق شياطينه [illegible] وأشهد

أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله المصطفى الذي ظهر بالحق المبين

بعد [illegible] وأنار بهدى [illegible] وكشف الظلاما وحث بالقول

والعمل على الاستشارة وبين فضلها [illegible] ومدح

المستعملون الرأي [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] وأمرهم شورى [illegible]

[illegible] [illegible] ورعاية لشؤون [illegible] [illegible]

وهو الرحيم الكريم. إذ الباري تعالى عنه الشدائد لا يخص الطائع ... ويتساهل
لدى الاضطرار اسماعه ولا يمنع عطاءه ويتجاوز لكل من التجأ اليه من
المخلوقين فكم من حرج وقد عنا بعنايته الخفية وكم من ضيق حرية
بلوغ الطائفة الخفية عن الحصى إذا ... اتفق القوم وحسنت نياتهم
اليه فحينئذ لا يضاموا وكذلك جزاء المحسنين ويتيقنوا اهالي بانه
لا يجوز بعد اتفاق ولا ضلال مع الوفاق ولا خطر إذا اتحد الرفاق
عسى ان تكونوا جميعاً من المهتدين فاتحدوا مع ابناء الوطن واخلصوا
لله فيما ظهر وما بطن يثيبكم الباري سر الفوز لمحافظتكم على حقوقكم
ومنافعكم عن بلادكم حسب الشرع المتين فاطيعوا امرائكم ولا
تخالفوا كبرائكم واتركوا المنافع الشخصية وراءكم وقوموا بعزم
وحزم لحماية الوطن وصيانة الدين المبين فالمشروطية هي اساس
العمران ونورها في الآفاق غلب بهاء القرآن فاجتهدوا جميعاً
معاً بالاتحاد والاقتران كي تتخلصوا من كيد الاشرار المفسدين
فقد اخرج ابن ماجة عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان امتي لن تجتمع على ضلالة فاذا رأيتم
اختلافاً فعليكم بالسواد الاعظم انتهى ثم ترادفت الاخبار
بما صار من مرور جيش الحرية على العراق والامصار بلا منازعة ولا

ممانعة ولا معارضة بل يقابلونه بالاحترام والتعظيم
والتبجيل والتكريم كيف لا وهم المدافعون عن حرية الاوطان الباذلون
ارواحهم لترقي الدولة وعمارة البلدان وقطع عروق الفساد واعتاب
ووضع الامر في نصابه فنحن نعتقد هذا الجيش المدافع هو الذي امن الناس
المضاجع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نصب الرشاد للمؤمنين إماماً، وقاد الموقنين بالهدى وسيّرهم إماماً، وأفلح المتقون من كانوا وأيامَى،فسبحانه من إلهٍ ملك حميد،خلع كل ذي سلطانٍ عن الحق يحيد، وألصق بأنف المستبدين رَغاماً(٤)، وقمع بسنان أبطال الترقي شرذمة الائتحاد، وقطع عناصرهم بصوارم أنصار الاتحاد، وأباد بعدله أشراراً كانوا طَغاماً(٥)، وتدارك أمر الخلق قبل فواته، وأحيا طريق الحق بعد مماته وأعاد دستور العدل جبراً وإرغاماً.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا مشير عنده، مولىً كريماً شيَّد دينه وأعزَّ جنده، ونصر حزبَ الحرية والترقي قاموا احتراماً، وأهلك أهل الارتجاع والخيانة، ومن هتك ستر الدين والديار، وأذاق شياطينَ الغدر عذاباً غراماً(٦). أشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله المصطفى، الذي أظهر الحق المبين بعد الخَفا، وأنار الهدى، وبنوره انكشف الظلام، وحثَّ بالقول والفعل على الاستشارة، وبيّن فضلها باللفظ والإشارة، وردع المستقلين بالرأي تحسيناً وانتظاماً، وردَّ الأمر من عنده مسطوراً منشوراً،مع مدح قوم كان أمرهم شورى، وأرسل الله نبيَّه اعتناءً بالبرية واهتماماً، ورعايةً لشؤون حال خليقته، ومعونة لنائبه و ظلِّه وخليفته، وإرشاداً لأمته الحرة واغتناماً، توخياً لإظهار مكنون الحق المبين، وتكميلاً لشرف أمة هذا النبي الأمين. اللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ما برح مُلكُ أمته دواماً.

أما بعد فيقول مملوءُ الذنُوب(٧) ذنوباً، وطافح الوِطاب (٨) عيوباً،المجترح آثاماً حراماً، الراجي من ربه الحفظ من كل ما يُشقي، عبد الرحمن بن أحمد الخطيب الدمشقي، بوَّأه اللهُ ووالديه في الجنان ما أراد ورام، وأعطاه الكريم مولاه، ومن عظيم جوده أولاه، وبلَّغه والمسلمين أقصى المرام، إن العيون –وايم الله –وما يحق لها تبكي، والقلوب دوماً تجأر إلى الله وتشكي (٩) لما أن حلَّت بالملّة الإسلامية الحوادثُ

العظام، من الشدائد العظيمة الملمّة، والبلايا الوخيمة المهمّة، والكوارث التي أوهَت للأمة العثمانية العظام، مع فحش ظُلم الظَّلَمة، وتفريق جمع الكلمة، بعد أن كان لها قوة والتئام، حتى عمَّ القهر والبَلا، وكادت أن تلبس الدولةُ ثوبَ البِلى، على الأخص عند حادثة المستبدين اللئام،بجلبهم الويلات الطويلة، وبيات الناس الليالي الأليلة (١٠)، لأنهم حسروا عن أوجه الفتن اللثاما، وأرعدوا وأزبدوا، وأغوروا في التعدي وأنجدوا(١١)، واقترفوا عظائم فيها وآثاماً، وخبطوا خَبطَ عَشوَاءَ لمَّا جَهِلُوا، وركبوا منه عمياء فيما فعلوا، كما تغاضى كبيرهم وعن طرق السداد تعامى، فلذا عندما خرجوا، هرجوا ومرجوا، وصار بلاؤهم عامّاً، فزجرهم أهلُ النُّهى ووعظوهم، ونبَّههم أرباب الحِجَا وأيقظوهم، وما فاد فيهم للناصحين كلام، بل زادوا ضلالاً واحتلالاً، وأطبقوا جنوناً واختلالاً، حتى صيَّروا قلوب العالمين كِلاماً (١٢)، وما انفكوا وما برحوا وداموا على ما اجترحوا (١٣).

إلى أن قيَّضَ الله أنصارا له هَبُّوا قياماً، فسامُوا أعداءهم خَسفاً، ونسفوا وجودهم نَسفاً، وانتقموا منهم وأيُّ انتقام، وأبادوهم واستبدادهم، ومَحَوهُم وعنادَهُم، لما حكَّموا فيهم حدَّ الحسام،وفازوا عليهم قوةً واقتداراً،وأبدوا للملّة شأناً واعتباراً،وشيَّدوا للدولة قدراً تسامى، واجتهدوا في إعادة الأمن وجَدُّوا، ولراحة العموم مهَّدوا وأنجدوا.

ولكن رأوا مادام عبد الحميد إماماً، فيما أراد يُراعى، نافذ الأمر مُطاعاً، يتصرف بالملك كما شاء، بدا أنهم لدرجة الترقي ما استفادوا، ومهما جَدوُّا وجادوا يبقى على وجه الصلاح قَتام (١٤)، فلذا انعقد بالحال مجلس الأمة، الحاوي الكرام المبعوثين والأعيان المهمة، فقرروا خلعه فوراً، ولم يستطيعوا للحقِّ انكتاماً، وقصدوا بهذا الفكر السديد الصائب، تخفيف ويلات المصائب، رجاءً أن يكون لدور المستبدين الختام، كما شدُّوا لأَزر الملك أركانه، وقرروا الرشاد ولي العهد مكانه، وبايعوا في ذاك اليوم محمد خان الخامس الهمام، وابتهجوا بهذا الإلهام جدّاً، كما هام به العمومُ وجداً.

وسرى عنهم همٌّ كبير واغتمام، وطَّيروا في ذلك الأخبار البرقية، للبلاد الغربية والشرقية، وعمَّ الهناءُ حجازاً وعراقاً، يمناً وشاماً وكانت بلاد الإسلام له بانتظار، يترقبونه بقلوب وأنظار، وكذا من بأقطار الترك المحاذية للشام،ولولا أن الله حَفَّهم بلطفه، لما قاموا بها ولا نصِفه ولما ألزموا صَغاراً (١٥) للعُتاه القيام، وحينما كَفُّوا يدَ الجَور جَزماً، وقَصَموا ظهور أهله حزماً، وقَوَّضوا لأمره المخلوع الخيام، ومهَّدوا سبيل الراحة للرعايا،وأناموا على مهاد الأمن البرايا، وأجلسوا على عرش السلطنة خليفتنا الجديد أعلى مقام، وفازوا بالحق ونالوا انتصاراً وقصروا العِدا في الذل اقتصاراً، استكان الهياج والأمر استقام، وخمدت بالحال نيرانُ المحن، وسكنت بالوقت مثيرات الإِحَن (١٦)، وبدا للمملكة اتّساقٌ وانتظام، وانشرح المؤمنون بنيل الأماني، وسُرَّ بها كل عثماني، وسلك الناس نهجاً واحداً ونظاماً.

وبما أن ما أجملته يقتضي تفصيلاً ونشراً،فلذا تذكاراً أردتُ أن أسطِّرَ صما أحطتُ به خيراً وإلماماً، وقد سميتُه: انجلاء ليل الاستبداد الدامس، في جلوس السلطان محمد خان الخامس فأقول متكلاً على الله راجياً من فضله اعتصاماً ملتمساً قبول عذري جهد الاستطاعة، لاعترافي بتقديم مُزجاة البضاعة (١٧)، سائلاً التجارة بجاه أجل مَن صلّى وصام،وقد بدا في الخطبة من أنواع الفن البديعي، ما يفوق لطافةً على أشكال الزهر الربيعي، وانظر لثالث هوى القوافي، راجياً تُقىً بالمقصود تماماً، بما فيها التزاماً، وهذا أوان الشروع فيما أردته، وزمان إيضاح الوجه الذي قصدته، فأقول معتمداً على توفيق ربي، متضرعاً أن يكون لي لزاماً:إن من المعلوم عند أولي الأبصار، ولا يخفى على ذوي الاستبصار، أنه منذ إعلان الحرية، وقلب الحكومة الشبيهة بالمطلقة الدستورية، ظلت الآمال متعلقة، والقوب متشوِّقة، لشمّ رائحة العدالة، والتمتع بتحسن الأمور والحالة، والأفكار مطمئنّة،والخواطر مستكنّة، تترقب الناس الفلاح، ولكن بفراغ الصبر وتترصدُ النجاح، على أفئدة أحرَّ من الجمر، وتتطاولت لاجتناء ثمرات

مانالت، واقتباس فوائد ما خاطرت لأجله وما بالت، أي: نفوذ المشروطية (١٨) بموجب القانون الأساسي، لنصطلح ونتخلص مما نقاسي.

نعم إنه قد اجتمع مجلس الكرام المبعوثين، بالرغم عن أنف المتلوثين (١٩) بخبث الإفساد، ورجس الاستبداد، وانعقد المجلس غيرما مرة وسقاهم من كؤوس الغيظ أمرَّه، ودارت مباحثة في موجبات تحسين المملكة، والدواعي الواقعية لها من التهلكة، وتذاكروا في ذلك وتحاوروا، وتفكروا فيه وتشاوروا، ودقَّقوا وحقَّقوا، ونَفَوْا وصدَّقوا، وتحرَّوا الصواب واستبانوا،وأَلْغَوْا ما خير فيه ولا فائدة، وكتبوا وحرروا، واتفقوا وقرروا، ما يُجدي البلاد نفعاً ويُحْمَدُ عاقبةً ووضعاً، من شدّ أركان السلطنة، ودَرْءِ مفاسد أهل الشَّيْطَنَة، ولوازم ترقي البلاد وعمرانها، ونجاح العباد على أقرانها،مما أدهش العقول وحيّر الألباب، وأدخل المسرّة على أفراد الشعب من كل باب.

ولكن يد التنفيذ مغلولة، وأجسام أهلها معلولة، لعدم التمكن، وحساب ما لم يكن، فصارت لياليهم تمضي بالأرق، لبقاء جلّ ما أسسوه حبراً على ورق، إلا شذراً أزالوه ونبذوه، وقليلاً مما نَفَّذوه، إلا أن هذا النَّزْرَ القليل، كان لا يعرف في الزمن الطويل، حتى إنه حارت فيه أرباب الحِجَى والعقول، وكثرت في مدحه الأقاويل و النقول، وسارت بسيرته الركبان، ونُشر مائة مرة في كل مكان، حتى استدفَّ الأمر (٢٠) وأصلى في قلوب المستبدين الجمر.

فثقلت وطأة ذلك على المستبدين، وكبر مقتاً على جماعة الضلال المفسدين، وأَبَوْا حبَّ العدل والتساوي، وأصروا على التَّقاوي، فأخذوا يُوغرون الصدور، ويقفون في سبيل كل قرار مصدور، ليتمكنوا من تغريرهم، ويحكموا أوامر شريرهم، في بثٍّ الأضاليل ونشر المفاسد، والتحزب مع كل خائن أو حاسد، قد اجترح غواية الشيطان الرجيم، واستغضب الرحمن الرحيم، فما لبثوا أن انتحلوا فرقة غاوية، واشتملوا أباليس من أحطاب الهاوية، ما بين خبيثٍ زنيمٍ، أو "همّازٍ مشّاءٍ بنميم"، رُبِّي على مهد الشقاق،

وغُذي بلبن النفاق، ونشأ على عدم الوفاق، وعاهد على تفريق شمل الرفاق، من ملابس الغيرة عار،ممن لا يخشى الفضيحة والعار، بل غاصَ في المعاصي وغار، بغير دين عليه يَغَار، وغلبوا بالزور والبهتان، بواسطة كل ماردٍ فتّان، يلعب بعقول الناس، أو أخنّاسٍ به وسواس وتبعهم الجاهل المغرور، أو المعتوه المحرور، كما وافقهم أهل الفجور، أو المطرود المهجور، ممن لم يصل إلى أرَبِهِ، أولا يعبأ الله به.

حتى إذا ما انضموا لمنافقي أساطينهم، واتبعوا همزات شياطينهم والذين عقدوا النية، على سلب الأمنية، وجرِّ الدَّواهي والرزايا، وجلب البلايا و الخزايا، و إيقاد نيران الشرور الشنيعة، وإيقاظ الفتن الفظيعة، لإتلاف أهل الفضل والفطن، وإضاعة رجال الوطن، لتضيع حقوقُ الملّة، و تتضعضع أركان الدولة، وتقع الأمة في الوقائع، وتصير الديار بلاقع،ترويجاً لأفكارهم الكاسدة، وتسهيلاً لأغراضهم الفاسدة،كيما يدوم نفوذهم حيّاً، ولوتُخرَّبُ له الدنيا.

وقرروا ذلك في دار الندوة والتعدي، وامتثلوا أوامر شيخهم المتحدّي، واعتمدوا على نقض عُرى الدين والإيمان، وعزموا على نكث العهود والأيمان، وبيع الدين النفيس، في معرض الدنيا الخسيس، فبئسما شروْا به،لأنهم باؤوا بسخط الله وغضبه.

ثم إنهم تركوا الناس في شغل بالٍ حَيَارى، سُكارى وماهم بسُكارى، لا علم لهم بفكرهم، ولا خبر عندهم بضررهم، حتى ولا أهل الحكومة، كلا ولا جمعية الاتحاد والترقي المعلومة، بل ولا رجالها الضباط من الخبّاط.

فما راع العمومَ إلا وقد هاش وحوشُ أولئك الأوباش، الذين اجتمعوا وتعادوا، وحرّضوا بعضهم وتنادوا، وبرروا لهم يوماً باسم الجامعة المحمدية، وفسُروا بطلب الشريعة الأحمدية، وهي كلمةُ حقٍّ أرادوا بها الباطل، ودعوةُ صدق مَوَّهُوا بها مشروعهم العاطل، ظناً بأن الجوَّ لهم خلا، ولا معارض لهم بين الملا، ولم يدروا بأنهم سحابة صيف، وفي الأنام مَنْ يَبْرِيهم بحدِّ السيف.

ثم قد كان خروجُهم، وعلى سلم البغي عروجُهم، في كل وقاحة وبلا مخافة، في أرجاء القسطنطينية دار الخلافة، كما أنه قد كان هياجُ هذا البركان، في السنة الآتي بيانها في التحرير، الموضحة أثناء هذا التحبير، في أوائل الربع الثاني من القرن الرابع عشر، نهار الثلاثاء لثلاث وعشرين من شهر ربيع الآخر، الموافي سلخ آذار، عليهم الذل ودائرة السوء أدار، المُفْضي بهم للإدبار، إذ بحثوا على حتفهم بظلفهم،وهو الأجدر بهم وبوصفهم، لكونهم خانُوا الله والرسول، فانعكس بهم الأمل و المسؤول، واستحقوا الشّتم واللعن، والسَّبَّ والطعن، فالله يجازيهم على سوء مخازيهم، التي ابتدروها بالشرور، صباح اليوم المذكور، فإنهم حشروا جنودهم، وحشدوا قرودَهم، وأهل الدساكر من أرباب الحانات، وسكان الخانات، مع مَن أَطْغَوْه من العساكر، الذين خرجوا كالبهائم، وسرحوا معهم مثل السوائم، بلا نظام ولا ارتباط، ولا أمراء ولا ضباط، وساقوهم لميداني ومعهد، أياصوفيا والسلطان أحمد، وهناك وقفوا، وهدّدوا وخوّفوا، وارتجفوا وأرجفوا، وهوّلوا و أوجفوا، وقتلوا بعض المبعوثين والنظّار، وأوعزوا للبعض بالتهديد والإنذار، وأرعدوا وأبرقوا،واجتمعوا وتفرقوا وتطاولوا على كل غيور صادق، وأزعجوا الناس بإطلاق رصاص البنادق.

وفريق قعرُ السعير منهم، انفرد بشدة الإيذاء عنهم، وقصدوا بعض الدوائر التي على محورها دائر قطب فلك الحكومة المشروطة، التي سعادة الشعب العثماني بها مربوطة، فهتكوا وفتكوا، ورمحوا وبَتَكُوا(٢١)،وقتلوا وحرّقوا، وجمعوا وفرّقوا، وأتوا بما تقشعرُّ له الجلود، ويذوب له الجلمود،لما اتخذوه من العوامل،التي أسقطت فيها الحوامل، واهتزلها البليد، وشاب لهولها الوليد.

وما ولّى ذاك النهار وأقبل مساؤه،إلا وامتلأت قلوب الناس مَسَاءَة، والتزم الأكثر منازله، خائفاً من اشتداد النازلة، إلا أولئك الأوباش الغَثَرَة (٢٢)، والأوغاد اللئام الفجرة، مازالوا يقلقون راحة الأهالي، بإطلاق العيارات النارية على التوالي، في المرميات المدهشة للسامع،والواصف المزعجة للمسامع،الدافعة بأصوات كالرعد

العاصف،لإثارة يوم الهيجا،بالآلة المعروفة بالطبانجة (٢٣)، والمسدس اللوزر، وبندق الموزر (٢٤)، وربما أطلقوا ألوفاً بلمحة، ولكن بضجة وصيحة، كأن القيامة قامت، أو وحوش الأرض اجتمعت وهامت، وطَمَى بحرُ البلاء، بتنحية الصدر الأعظم وبعض الوكلاء، فضلاً عمَّن قُتل من الأجلاء الأكارم،وما انتُهك من المحارم، فلذا بات العالم في كدر عظيم، وخوف شديد جسيم،على الأخص لما فهموا أن المنادي،يعلن في كل نادي،بالعفو الحميدي الجائر عن كل جانٍ وغادر، أي: ما زالت عُصاة العساكر هائمة، وفي باحة أياصوفيا قائمة، فالدماء مهدورة، والمحاكم مقصورة، يعني: يُغتفر لمن أساء، أن يقتل من يشاء، فأُخذ من هذه الأدلَّة المنصوصة،أنَّ المراد إعدام أشخاص مخصوصة، بل ظهر ذلك للوجود، من تفوهات بعض أفراد الجنود،إذ للعالم قالوا، حينما صالوا وجالوا: أنتم لا تخافوا ولا تخشوا،بل خذوا ذوقكم وحظكم وتمشّوا، حيث لاشيء بالنسبة إليكم، فلا بأس ولا حرج عليكم،أي: نعم، افهم هذا النعم، أن مرامهم لقلوبهم العمية، قتل أرباب الغيرة والحمية، والهجوم على إدارات بعض المطابع، ودوائر أهم المجامع لسحق أهل الفضل الأعيان، كما اتضح ذلك للعيان، والحاصل في تلك الليلة الأمور فوضى، قد صار أكثر الناس منها مرضى.

فيا لها من ليلة ما أدهشها، وما أظلمها و أوحشها، لم يذق أكثر الأنام فيها طعم المنام، إذ وجلت لأجلها القلوب، وخيف على شمس الدولة من الغيوب، لأن أعمال هؤلاء الخونة، وأتباع الظلام العونة، قسموا الأهالي شطرين، وأقاموهم من الهلاك على شبرين، لأنه ربما تكون هذه البلية، سبباً للمداخلات الأجنبية، أو داعية لإيقاع دولتنا العظيمة، في المشكلات العويصة والدواهي الأليمة، أو موجبة لاحتلال شرف الهيئة العثمانية، وانحطاط قدر سلطنتنا الإسلامية.

ثم إنه ثاني يوم حشرت أيضاً وحوش القرم، بقلوب عليها طمس، وعادوا لفعلتهم بالأمس، كالبهم المتحيرة، والحمر المستنفرة، وملؤوا الدنيا ضجيجاً، وصراخاً وعجيجاً، حتى لم يبق صاحب دار ولا خان ولا فندق إلا ومات رعباً من سماع

رصاص البندق،إلى أن غضب الله عليهم، وأرسل بلاءه إليهم فوراً ولم يمهلهم، كما لم يضيع المنكوبين ولم يهملهم، تصديقاً لقول خير الخلق: ((لا تزالُ طائفَةٌ مِنْ أُمَّتي ظاهِرين على الحقِّ))، فقيَّضْ لهم على عجلة، منْ قربوا لكل متقهقر أجله، الأساورة (٢٥) حماة الدين، وكماة الموحدين، رجال المشروطية والعدل، وأنصار الحرية والفضل، أبطال جمعية الترقي والاتحاد، وقامعي من رجع عن الحق وحاد، وذلك أنهم لما عاث المرتجعون في الأرض بالفساد، وغلب فسقهم وعمّ وساد، طارت أخبارهم للجهات وأعلن ما أبدوه من الهنات.

فما شاع الخبر وذاع، وكاد أن يتصل بالأسماع، إلا وقام له الخلائق وقعدوا، وطاشت أحلامهم وارتعدوا، خوفاً على البلاد والرعية البرية، من أعمالهم البربرية، وأفعالهم المؤذية النمروذية، وأحوالهم العاطلة الجنكيزية، فاستفزت شعب الاتحاد والترقي الأمم، فقاموا جميعاً على قدم وساق بعلو الهمم، وجيّشوا الجيوش لإخماد ثورة تلك الوحوش. وكنت إذ ذاك اليوم المشيب، في بلدة أشتيب ، فاضطربت وجوه الناس لذلك وتكدرت، وخفقت قلوبهم وتفطرت، وتقطعت منهم الأوصاب، لشدة هول المصاب، وتخوفوا شؤم العواقب، وتفاقم المعاطب، وتزعزع أركان السلطنة والملك، ووقوع الأمة في أودية الهلك، وأخذت تتحرك في قلوبهم الأوجاع، من سوء أحوال أهل الارتجاع، واستعاذوا بالله من عملهم القحطاني، سيما لما سمعوا بالعفو السلطاني، عن رؤساء تلك الفئة الباغية، وزعماء هاتيك الشرذمة الطاغية، وأخذهم المقعد المقيم، وصاروا يتأوهون كالملذوع السقيم، حزناً مما حلّ في الشعب العثماني ووقع، وأسفاً من تيار الكدر الذي عليه اندفع.

وبرز يومئذ كل شهم غيور، ومَنْ سَمَتْ همته لمعالي الأمور، ما بين مِدْرَهٍ لبيب، ومصقع (٢٨) خطيب، بارع الإلقاء حسن التلقي، من رجال الاتحاد والترقي، وقاموا في عرض فسحة واسعة، ما بين دائرة الرّديف ودار الحكومة واقعة، ووقفوا تحت لواء الحرية الأبديّة، ليُعلنوا قبائح تلك الفرقة الرديّة، فاستصرخوا الأهالي فأجابوهم،

وبالحال وافوهم سريعاً ولَبَّوْهم، صغاراً وكباراً أصنافاً وتجاراً، وأمراء وأطرافاً، وعلماء وأشرافاً، وكان هذا الاستدعاء نهار الأربعاء، أي: ثاني أيام المرتجعة اللئام.

فلما اجتمعوا عموماً سويّة، إسلاماً وبلغاراً و موسوية،فأخبروهم بحادثة الأستانة وما جرى لرجال الدستورية من الخوف والإهانة، وأفادوهم مقصود فئة الضلالة، وما أتت به على المشروطية من الاستطالة، وأن مرادها تعزيز القوة المستبدة، وأن تُعيد لها الحال القديم وتسترده، وإماتة الحرية بالمَرَّة، وإحياء الفردية الحميدية المُرَّة، فاستشاط القوم غيظاً، وغنظهم الأمر غنظاً وصاحوا بألسنة واحدة، وقلوب متحدة: ها نحن باستعداد، لإعادة واسترداد حقوقنا الوطنية، ولو تفنى قوانا المالية والبدنية، وحاشا ثم كلا، أن نقبل بِمَنْ يُعيد الآن الوكلا، ثم تفرقوا بعزم التحزب والتجمع، والأخذ بالوسائط والتذرع، لشد أركان الدستورية الشورية، ومقاومة تلك الفئة الشريرية.

وذهب القسم الأعظم لدائرة البريد، ليعلموا دار السلطنة بطلب الرعايا وما تريد، بواسطة الأسلاك البرقية، كما أن الهيئة العسكرية أَبَتْ قبول أدهم باشا لنظارة الحربية، ثم إن الجميع اتفقوا عموماً وخصوصاً، بنيته أحسنوا فيها خلوصاً، بأنهم إذا لم يسعفوا بما ليس عنه بُدّ، من تربية كل خائن ومستبد، ارتكب إثماً ووزراً، أوأشد لها أزراً، مع تنفيذ أحكام القانون الأساسي، وأحكام أمر الشورى وإثباتها كالجبال الرواسي، فنفوسُهم متوطنةٌ للزحف على دار السلطنة لردع أولئك الطّغام بالقوة، و الاستيعاض عنهم بأهل الفتوة، ومعاقبة كل من ثار، وتأييد المشروطية بما تأمن بعده العِثار (٢٩) مع خلع الخليفة إن أصر، وعلى عدم تأديب العصاة اقتصر، أي: بأن لم يؤاخذهم بالأصر (٣٠)، المخالف لما أعطاه له من الأَلِيَّة والإصر (٣١).

ثم كان الناس قد فهموا، واتضح لهم وعلموا، أن عموم الجحفل الثالث والثاني، قد استعدوا مع الأهالي بلا تواني، لاقتحام المصاعب والمهالك،ومقاومة كل من يمنع ذلك، حتى إن جيشاً جراراً، تنهزم العدا من وجهه فراراً، قد استعد وحضر، وبات

على أهبة السفر، وكذا الأمر لهُنا قد ورد، أي: لاحتمال احتياج زيادة القوة على مَنْ مَرَد، فيقتضي جمع أفراد عسكر الرديف ومن أحبّ، وأن يكونوا جميعاً تحت الطلب.

ثم راح كل إنسان لشأنه وحاله، يعثر بأذيال اشتغال باله، من هذه الواقعة، والداهية الباقعة (٣٢)، سكران لا من خمرة، ملتهب القلب كمن به جمرة، بل إنما من جو الصفا الذي تعكر، وما بدر من لوثة العسكر، الذين جَارَوْا تلك العصاة، واختاروا معاضدة أولئك الأشرار القساة.الحاصل ما بَقَلَ (٣٣) وجه النهار، ولبست الشمس ثوب الاصفرار، إلا والكثير بصورة جدية، اكتتبوا تطوعاً في سلك الجندية، ولا ننسى هنا ما أبدته طائفة البلغار من الإنسانية،لأنهم بذلوا تمام الواجبات الوطنية،وتهافتوا على الاكتتاب بابتهاج، ولا تهافت الفراش على السراج، كما أن الطائفة الموسوية أفرغت جهدها، وقدّمت ما عندها.

كل هذا والناس خائفة، من تمادي سوء تلك الطائفة، المحفوفة بكل مائنٍ ومستبد وخائن، ولذا ماخفقت رايات الظلام، إلا وقلوبهم تخفق من أخبار أولئك الظُّلام، وباتوا بالأفكار و الوساوس، مابين حزين ويائس.

ولما أن أشرقت شمس الخميس، وشاع في العالم خبر الخميس (٣٥)، الذي تجرّد من العسكر الماكِث، في الفيلق الثاني والثالث، مع منْ تطوع من الأهالي، من أرباب الغيرة والهمم العوالي، وأنه زحف نحو دار الخلافة، لمكافحة من يناوئ أو يمشي خِلافَه، فازداد خوف أهل الفطنة، من اشتعال نيران الفتنة، وسفك الدماء وسفحها على الأرض كالماء، وثارت قلوبهم وفارت، ومن أفعال المرتجعة عقولهم اشتعلت وحارت، وشرعوا ليشدوا للجيش الزاحف القِرى (٣٦)، يجمعون بسرعة أفراد الرديف من القصبة والقُرى، وتسليح الذين بقلوب رضية، أحبوا الدخول تطوعاً في سلك الجندية، من عموم التبعة العثمانية، حتى صاروا كالجمّ الغفير، واستعدوا لوقت النفير.

ثم ثاني اليوم الجمعة، أي الرابع ليوم الوقعة، قُمتُ مع ما بي من الونى، على منبر جامع قادين أنا، مع كوني لستُ من رجال هذه الحلبة، ولكن مع العجز ألقيت خطبة حسبَ الطَّلَبَة (٣٧)، فأوردها هنا وأقصها، وهذا نصها:

الحمد لله مُدبِّرِ الأكوان، العالم بما صار من شؤون الخلق وكان،فسبحانه من إله وعد من اتَّقاه بشد الأزر والأركان، كما قال في كتابه الجليل: (واعْلَمُوا أنَّ الله مع المتَّقين) [البقرة: ١٩٤]. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده اللطيف الخبير، شهادة تُنجينا غداً من حرِّ السعير، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله البشير النذير، المبعوث رحمة للعالمين، اللّهم صلِّ على سيدنا محمد عالي الرتب، صلاةً *تنحلُّ* بها العقد وتنفرج بها الكرب، وننجو بها من مهاوي الخطوب والعطب، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فيا عباد الله، أوصيكم إياي بتقوى الله، واعلموا أنَّ حادثة الأمس قد صدعت أفئدةَ العباد، وأضرمت نيران الفتن على غير ميعاد، وخشينا وقوع الخلاف بين شعوب هذه الأمة بعد الائتلاف والوداد، وأصبحنا حيارى من أفعال القوم الظالمين، أي: والله قد عظم الخطبُ وجلّ، وكاد من الأسف أن يقضي على حياة الجُلّ، فنسأل المولى تعالى عزّ وجلّ، أن يلطف بنا و يتعطف علينا، وهو أرحم الراحمين.

وبالجملة: وان كان المصاب كبيراً، ويجلب للبلاد والعباد ضرراً كثيراً، فلنتقِ ربّاً بنا خبيراً، لعل الله أن ينظر إلينا وهو أكرم الأكرمين، إذ الباري تعالى عند الشدائد لا تُحصى أَلْطَافُه، ولا يتأخر لدى الاضطرار إسعافُه، ولا يُمنع عطاؤه وإتحافه، لكل من التجأ إليه من المخلوقين، فكم من حرجٍ دفعه عنّا بعنايته الحَفِيَّة، وكم من ضيقٍ صرفه بمحض ألطافه الخفِيّة، على الأخص إذا اتفق القوم، وحسُنت فيما بينهم النية، فحينئذ لا يُضامون، وكذلك جزاء المحسنين.

وتيقَّنُوا إخواني بأنه لا عجز بعد اتفاق، ولا ضنْك (٣٨) مع الوفاق، ولا خطر إذا اتحد الرفاق، عسى أن نكون جميعاً من المهتدين، فاتحدوا مع أبناء الوطن، وأخلصوا لله

فيما ظهر وما بطن، يقيكم الباري شر الفتن، لمحافظتكم على حقوقكم، ومدافعتكم عن بلادكم حسب الشرع المتين، فأطيعوا أمراءكم، ولا تخالفوا كبراءكم، واتركوا المنافع الشخصية وراءكم، وقوموا بعزم وحزم لحماية الوطن وصيانة الدين المبين، فالمشروطية هي أساس العمران، ونورها في الآفاق غلب بهاء القمران (٣٩)، فاجتهدوا جميعاً معاً بالاتحاد والاقتران، كي تتخلصوا من كيد الأشرار المفسدين.

فقد أخرج ابن ماجه عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إِنَّ أُمَّتي لنْ تجْتمع على ضلالةٍ، فإذا رأيتُم اخْتِلافاً فعليكُم بالسَّوَادِ الأعْظمِ))انتهى.

ثم ترادفت الأخبار بما صار، من مرور جيش الحرية على القُرى والأمصار، بلا منازعة ولا معارضة، ولا ممانعة ولا مقارضة(٤٠)، بل كانوا يقابلونه بالاحترام والتعظيم، والتبجيل والتكريم، كيف لا، وهم المدافعون عن حرية الأوطان، والباذلين أرواحهم لترقي الدولة وعمران البلدان، وقطع عروق الفساد وأعصابه، ووضع الأمر في نصابه، ففي الحقيقة هذا الجيش المدافع، هو الذي أمَّن الناس في المضاجع.

هوامش الكتاب

(١) الطابور: كلمة تركية بمعنى: الصف، أو القطعة، أو الكتيبة.

(٢) آلاي: كلمة تركية بمعنى: اللواء في الجيش.

(٣) الطوبجي: كلمة تركية بمعنى المدفعي.

(٤) الرَّغام: التراب، ويقال ألقاه في الرَّغام: أذله وأهانه.

(٥) الطَّغام: أرذال الناس وأوغادهم.

(٦) العذاب الغرام: الدائم الملازم.

(٧) الذَّنوب: الدلو العظيمة.

(٨) الوِطاب: جمع الوطْب: سقاء اللبن، وهو جلد الجذع، وهو الشاب الحدث من الرجال أو الأنعام.

(٩) تشكي: خطأ صرفي، والصواب: تشكو.

(١٠) الأليلة: يقال: ليل أليل: شديد الظلمة، مؤنثها: ليلاء

(١١) أغوروا وأنجدوا: ساروا في المنخفضات والمرتفعات بمعنى اسلكوا في التعدي كل مسلك.

(١٢) كلام وكُلوم: جمع كلْم: جرح. قلوب كِلام: مجروحة.

(١٣) اجترحوا: السيئات: اكتسبوها.

(١٤) القتام: الغبرة الضاربة إلى السواد والحمرة.

(١٥) الصَّغار: الذل

(١٦) الإحن: جمع الإحْنة: الحقد والضّغن.

(١٧) بضاعة مُزجاة: رديئة مردودة.

(١٨) المشروطية:أي: تنفيذ الشروط التي تعهدت الحكومة بها أثناء تشكلها، من إحقاق الحق، ونشر العدل...

(١٩) المثلوث: المفتول كالحبل.

(٢٠) استدفّ الأمر: استتب، وتهيأ وأمكن.

(٢١) بتكوا: قطعوا.

(٢٢) الغثرة: الجماعة المختلطة من غوغاء الناس.

(٢٣) الطبنجة: نوع من المسدسات، بالتركية.

(٢٤) اللوزر و الموزر: نوع من الأسلحة الأوربية.

(٢٥) الأساورة: الأصل أساورة الفرس: قادتها، وكانوا رماة الحدق

(٢٦) الهنات: الشرور والفساد.

(٢٧) المِدْره: السيد الشريف، وزعيم القوم، وخطيبهم المتكلم.

(٢٨) المِصقَع: البليغ يتفنّن في مذاهب القول.

(٢٩) العِثار: الشر.

(٣٠) الأصر: الحبس والمعاقبة،والأخذ على اليد

(٣١) الإصر: العهد المؤكد. الألِيَّة: اليمين.

(٣٢) الباقعة: الداهية.

(٣٣) بقل وجه النهار، أي: ظهر.

(٣٤) مائن: كاذب، غير صادق الود.

(٣٥) الخميس: الجيش الجرار، سمي بذلك لأنه خمس فِرق: المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة.

(٣٦) القِرى: تزويد الجيش بالطعام. والأصل: القِرى: طعام الضيافة.

(٣٧) الطِّلبة: المطلوب.

(٣٨) الضَّنْك: الضيق من كل شيء.

(٣٩) القمران: الشمس والقمر. خطأ نحوي، تعمده الكاتب ليستقيم له السجع. والصواب: القمرين.

(٤٠) المقارضة: من قارضة: جازاه خيراً أو شراً، وهو في الشر أغلب.

مظاهرات ١١ ديسمبر(كانون الأول) ١٩٦٠، وتأثيراتها على الثورة الجزائرية على ضوء وثائق فرنسية جديدة

الدكتور بورغدة رمضان

جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥م، قالمة

الجزائر

مظاهرات ١١ ديسمبر(كانون الأول) ١٩٦٠، وتأثيراتها على الثورة الجزائرية على ضوء وثائق فرنسية جديدة

الدكتور بورغدة رمضان
جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥م، قالمة
الجزائر

المقدمة:

أدرك الجنرال ديغول(De Gaulle) عقب عودته إلى السلطة في فرنسة يوم ٠١ جوان (حزيران) ١٩٥٨ أن إلحاق الهزيمة بجبهة التحرير الوطني، وإبقاء الجزائر فرنسية، يتحقق من خلال إضعافها عسكرياً، وحرمانها من تأييد الجماهير المسلمة في الجزائر بواسطة مبادرات سياسية واقتصادية واجتماعية لفائدة هذه الجماهير، تنتشلها من دائرة البؤس، وتفتح أمامها آفاقا سياسية مغرية.

غير أن جبهة التحرير الوطني كسبت بشكل حاسم الجماهير المسلمة التي عبّرت عن ذلك بشكل واضح خلال المظاهرات العارمة التي فجرتها في الجزائر يوم ١١ ديسمبر(كانون الأول١٩٦٠)، وهو ما تضمنته وثائق رسمية فرنسية جديدة، تحمل طابع "سري للغاية"، منحتني إدارة أرشيف ما وراء البحار(Centre des archives d'outre –mer) بفرنسة رخصة خاصة، فتمكنت من الإطلاع على محتواها، الذي يضم معطيات كثيرة ظلت محجوبة عن المؤرخين المهتمين بهذا الموضوع، وهو ما يجعل

من دراستها أمراً مفيداً، يمكن أن يكشف إلى أي حد ساهمت هذه المظاهرات الشعبية في قلب مسار أحداث الثورة الجزائرية لفائدة جبهة التحرير الوطني.

أولاً- الظروف التي تمخضت عنها مظاهرات ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠:

في الفاتح من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤ فجّرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية كفاحا مسلحا ضد السلطة الاستعمارية الفرنسية بغرض استعادة الاستقلال الوطني، ورغم أن فرنسة قد سخّرت إمكانياتها الضخمة للقضاء على جبهة التحرير الوطني، إلا أنها لم تفلح، وبلغت الثورة الجزائرية ذروتها في ربيع عام ١٩٥٨ مما أثار هيجان المستوطنين الأوروبيين و قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، الذين اتهموا السلطة في باريس بعجزها عن إدارة الحرب في الجزائر، وبجر فرنسة إلى ديان بيان فو جديدة، فوجهوا إنذاراً إلى الحكومة يوم ١٣ ماي(أيار) ١٩٥٨ طالبوها فيه بتسليم سلطاتها إلى حكومة إنقاذ وطني بقيادة الجنرال ديغول وهددوا باحتلال فرنسة، وقلب نظام الحكم فيها إن لم تستجب السلطة إلى مطالبهم دون قيد أو شرط.

وقد خضعت السلطة في باريس لمطالب قادة التمرد العسكري الفرنسي في الجزائر[١]، وعلى رأسهم الجنرالين: صالان(Salan)، ماسي(Massu)، فتم تنصيب الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية يوم ٠١ جوان (حزيران) ١٩٥٨م، وزود بسلطات واسعة مكنته من تعزيز مركزه في السلطة، فقام بتغيير الدستور الفرنسي خلال شهر ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨، وهكذا انتهى عصر الجمهورية الفرنسية الرابعة، وبدأ عصر الجمهورية الخامسة، ونصب الجنرال ديغول رئيساً للجمهورية يوم ٠١ جانفي (كانون الثاني) ١٩٥٩.

ولما كانت مهمة القضاء على الثورة الجزائرية من أبرز المهام التي كان الجنرال ديغول مكلفا بتنفيذها، فقد قام منذ عودته إلى السلطة خلال شهر جوان (حزيران)

١٩٥٨م بوضع مخطط محكم، ذو أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية للقضاء لإلحاق الهزيمة بجبهة التحرير الوطني، فأعلن منح الجزائريين المسلمين الحقوق السياسية، وزار مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، وألقى خطاباً يوم ٠٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٨(٢)، أعلن فيه عن مخطط هام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المسلمين، خصص له اعتمادات مالية ضخمة، ووعد المسلمين الجزائريين بمزيد من الحقوق السياسية، ودعا جبهة التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح.

وما لبث أن عرض على الثوار الجزائريين يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٩، ما سماه "سلم الشجعان"(٣)، و هو دعوة للثوار للاستسلام، وقدم لهم ضمانات بالعفو، ووعد بإدماجهم في الحياة الاجتماعية، وبتغييرات سياسية لفائدة المسلمين الجزائريين ولكن ضمن الإطار الفرنسي، متجاهلا جبهة التحرير الوطني ومطالبها وعلى رأسها تمكين الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وفي المقابل عين الجنرال موريس شال (Maurice Challe) قائداً عاماً للقوات الفرنسية في الجزائر وزوده بإمكانيات عسكرية ضخمة، ومنحه تفويضاً مطلقاً، وكانت مهمته إلحاق هزيمة عسكرية مدمرة بجبهة التحرير الوطني، تسمح للجنرال ديغول بإبقاء ضمن الإطار الفرنسي.

بالتزامن مع العمليات العسكرية الضخمة التي شنها الجنرال شال لإلحاق الهزيمة العسكرية بجيش التحرير الوطني الجزائري، وفي الوقت الذي دخل فيه مشروع قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي حيز التطبيق، أعلن الجنرال ديغول عن مجموعة من الإصلاحات السياسية لفائدة المسلمين الجزائريين وفتح أمامهم آفاقاً سياسية من خلال الاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم.

ففي يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩، صرح في خطاب بثه التلفزيون الفرنسي قائلا(٤): «أمام فرنسة مشكلة صعبة ودموية، ما تزال مطروحة، هي مشكلة الجزائر، يجب علينا حلها.....لا للشعارات العقيمة والمبسطة لهؤلاء، وأولائك»، في إشارة منه لشعار

الجزائر المستقلة الذي تتبناه جبهة التحرير الوطني، وشعار الجزائر فرنسية الذي يتبناه المستوطنون، وأنصارهم من بين قادة الجيش الفرنسي.

وأكد أن المستقبل السياسي للجزائر يختاره الجزائريون و الجزائريات عندما يستتب السلم، وأنه من الناحية النظرية يمكن تصور ثلاثة حلول للمشكلة الجزائرية، وأن مصلحة الجميع، وفرنسة أولا تقتضي معالجة المشكلة من دون أي غموض، وسيكون اختيار واحد من هذه الحلول الثلاثة محل استشارة شعبية.

فإما الانفصال(La sécession)، وفي هذه الحالة تغادر فرنسة الجزائريين الذين يعبرون عن إرادة الانفصال عنها، و الذين سينظمون بلادهم التي يعيشون عليها بمعزل عنها[٥].

غير أن الجنرال ديغول كان لا يحبذ مطلقا هذا الحل، وكان مقتنعاً أنه أمر مستبعد، وإن حدث فسيؤدي إلى كارثة حسب اعتقاده، حيث "سيفتح الباب لمعاناة مفزعة، وفوضى سياسية بشعة وعمليات ذبح معممة، ودكتاتورية شيوعية عدوانية" حسب تعبيره.

ولهذا دعا الجزائريين أن يستعيذوا من هذا الشيطان كما قال، لأنه "إذا بدا نتيجة نحس استثنائي أن هذا الحل يجسد إرادتهم، فإن فرنسة ستتوقف بكل تأكيد عن تسخير الملايير من أجل خدمة قضية خاسرة "[٦]، في إشارة منه، كما يبدو للإعتمادات المالية الضخمة التي سخرتها لتحقيق مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه كما هو معروف من مدينة قسنطينة يوم ٠٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٨.

ومن أجل استبعاد هذا الحل، أكد أنه في حالة إقرار هذا الخيار، فإن الجزائريين – من كل الأصول– الذين يرغبون في البقاء فرنسيين سيكون لهم ذلك، وستحقق فرنسة لهم رغبتهم، حتى ولو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق معينة.

ولكي يفرغ هذا الخيار من محتواه، فيصبح شيئاً غير مرغوب فيه بالنسبة للناخبين، قرر ضمنياً أنه في هذه الحالة سيتم فصل الصحراء، خاصة أن هذا الفضاء الواسع ازدادت أهميته كمجال للتجارب النووية(٧) ولاستغلال الغاز والبترول، وهما عنصرين حيويين تفتقر إليهما فرنسة، ولهذا أكد: «أن كل الإجراءات ستتخذ من أجل استغلال البترول الذي يعد ضروريا لفرنسة و لكل العالم الغربي».(٨)

ثم تطرق بعد ذلك للخيار الثاني، وسماه الفرنسة الكاملة(Francisation complète) وهو حل يدافع عنه المستوطنون ومعظم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وعلى رأسهم الجنرالين شال، وماسي ولكن الجنرال ديغول عبر في العديد من تصريحاته الأخرى عن عدم إيمانه بهذا الحل، لأنه إجراء غير عملي ولهذا يبدو أنه لأسباب سياسية، تحاشى عن قصد استخدام مصطلح الإدماج (intégration) الذي دأب المستوطنون، وحلفاءهم داخل مؤسسة الجيش على المطالبة بتحقيقه.

وتتمثل الفرنسة التامة في المساواة المطلقة، فيكون بموجبه للجزائريين الحق في الوصول إلى كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية في الدولة، ويكون لهم حق الانتساب إلى كل المصالح العامة(Services publiques)، ويستفيدون في مجالات الأجور، التعليم والضمان الاجتماعي والتكوين المهني من كل الامتيازات المكفولة لبقية المواطنين، وبالتالي يصبحون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، الذي سيمتد هكذا، وبصورة فعلية من دونكارك (Dunkerque) إلى تامنراست.

أما الخيار الثالث الذي كان يؤمن به، ويعتقد أن الأغلبية العامة من سكان الجزائر تبناه، ويعتبره حلاً مناسباً للمشكلة الجزائرية، فهو حكم الجزائريين بالجزائريين (Gouvernement des algériens par les algériens) وبمساعدة فرنسة، مع قيام وحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد، و التعليم والدفاع، والعلاقات الخارجية(٩).

وإذا قبل الجزائريون هذا الخيار، فإن الجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فدراليا، حتى يكون لمختلف المجموعات التي تعيش في

الجزائر من "الفرنسيين، العرب، القبائل الميزابيين...إلخ" حسب تعبيره، الضمانات الخاصة بحياتهم الشخصية في إطار التعاون فيما بينهم.

ومن أجل أن يغري قادة جبهة التحرير الوطني بالقبول بهذا الخيار، ذكرهم بأنه قد مضى عام كامل منذ اعتماد نظام المجموعة الانتخابية الواحدة، فأصبحت المجموعة المسلمة تمثل أغلبية الوعاء الانتخابي، وأن الجزائريين هم من يقرر مستقبلهم السياسي حال عودة السلم، وأن الجميع مهما كانوا يحق لهم المشاركة في هذه الاستشارة الشعبية، وهو يعنى ضمنيا أن جبهة التحرير الوطني يحق لها المشاركة في هذا الاستفتاء، ولهذا اعتبر أن الثورة لم يعد لها ما يبررها.

وبعد ذلك جدد عرض مضمون سلم الشجعان على الحكومة المؤقتة، ولكن مع تدابير سياسية أكثر وضوحاً، فقال(١٠): «إذا كان أولائك الذين يقودون الثورة يطالبون بأن يكون للجزائريين الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، إذن فإن كل الطرق مفتوحة...، وإذا كان الرجال الذين يشكلون المنظمة السياسية للثورة، لا يودون أن يتعرضوا للإقصاء من المناقشات، ثم الانتخابات، وما ينتج عنها من مؤسسات تتكفل بترتيب مصير الجزائر، وتضمن حياتها السياسية، فإنني أضمن أن تكون لهم، مثل كل القوى الأخرى- لا أكثر، ولا أقل- المكانة، والحصة التي تتيحها لهم أصوات المواطنين، فلماذا ستستمر من الآن فصاعدا المعارك المقيتة، والاعتداءات التي ما تزال تدمي الجزائر؟».

وجدد رفضه الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، واعتبر أن أعضاءها يمثلون مجموعة من القاصرين العازمين على بناء دكتاتورية شمولية بواسطة القوة والرعب ويعتقدون أنهم يستطيعون أن يجبروا الجمهورية الفرنسية على منحهم امتياز التفاوض معها لتحديد مستقبل الجزائر، والتعامل معهم كحكومة.

وأكد أن[١١]:« مصير الجزائر يملكه الجزائريون أنفسهم، ليس كما يفرضه عليهم السكين والرشاش.

ولكن تبعاً للإرادة التي يعبرون عنها شرعياً عن طريق التصويت العام...».

وانتظر بعد ذلك ردود الفعل على هذا العرض، حيث قبلت جبهة التحرير الوطني مبدأ تقرير المصير ولكنها رفضت أن يجري في وجود جيش احتلال، وعلق على هذا الموقف بقوله: «ماذا يتصور هؤلاء الفلاقة (Fellaghas)[١٢]؟ هل يعتقدون أنه يمكن بضربة عصا سحرية حل كل هذه المشاكل؟».

وأضاف يقول: «وفي المقابل، يوجد أناس من مواطنينا، ومنهم عسكريون، يريدون إبادة جبهة التحرير الوطني، كما لو أن هذا الأمر ممكن، ويوجد من يحلمون بالجدل مع "الفلاقة" في مزايدة مستحيلة». في إشارة منه لأنصار التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

وكتب الجنرال ديغول إلى رئيس حكومته، السيد ميشال دوبري (Michel Debré)، وكان يدرك حزنه العميق على الجزائر الفرنسية، ووساوسه وهو يعرض سياسة تقرير المصير أمام البرلمان، فقال له[١٣]: «حافظ على رباطة جأشك بحق السماء، لا يجب أن نأبه بأشقياء فرحات عباس، ولا يجب أن ندخل في جدل معهم ولنتركهم يتحدثون عن مليون قتيل في الجزائر، وثلاثة ملايين محتجز، أما بالنسبة للمجلس فكن واثقاً وهادئاً».

وهكذا عرض ميشال دوبري مشروع تقرير المصير على البرلمان، ذي الأغلبية المريحة الموالية لديغول فكانت نتائج التصويت التي أعلن عنها بعد منتصف نهار يوم ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٩ في مصلحته، إذ وافق على حق تقرير المصير ٤٤١ نائباً، مقابل معارضة ٢٣ نائباً فقط.

وبعد أن تخطى الجنرال ديغول بسهولة عقبة المؤسسة التشريعية، لم يبـق أمامـه إلا عقبة المتطرفين من المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، والعديد من ضباط الجـيش الفرنسي في الجزائر، الذين كانوا يعتبرون أن تقرير المصير معنـاه القضـاء علـى الجزائر الفرنسية وتحويل النصر العسكري الفرنسي في الجزائر – حسب اعتقادهم – إلى هزيمة سياسية، ولهذا وجه رسالة إلى القوات المسلحة، ورد فيها ما يلي[١٤]: «لقد تحملت مسؤولي، واعتمدت على خبرتـي، فحـددت مـا يجـب علينـا فعلـه فـي الجزائر...إحلال الأمن تماماً [إلحاق الهزيمة العسكرية بجيش التحرير الوطني]، وفيما بعد ضمان حرية الاستفتاء الذي سيحدد من خلاله الجزائريـون مصـيرهم بأنفسـهم ...ينبغي إذن أن تكون هذه الاستشارة حرة تماماً، وإلا فلن نجد للمشكلة حلاً حقيقياً».

وجدد خلال مؤتمر صحفي عقده يوم ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٩ دعوته إلـى زعماء الثورة لكي يناقشوا مع الحكومة الفرنسية في جو يسـوده الهـدوء، الشـروط السياسية والعسكرية لإنهاء القتال، ومما قاله[١٥]: «...إن اختيارهم سيكون حراً تماماً، سيكون كذلك، لأن فرنسة تريد حل المشكلة بشكل جذري سيكون الخيار كذلك حـراً، لأنني التزمت بأن يتمكن كل الجزائريون من المشاركة في هذه الاستشارة من دون أن يتعرضوا إلى أي إكراه، مهما كان المكان الذي أتوا منه، ومهمـا كـان برنـامجهم، وستكون لهم مساهمة ليس فقط في الاستفتاء، ولكن كذلك في المداولات التي تسـبقها بغرض الاتفاق على آليات الاستفتاء والمشاركة في الحملة الانتخابية».

واعتبر الجنرال ديغول في مذكراته[١٦]: «أن الخطوة الحاسمة قد تم تجاوزها، غير أن تسوية القضية كان يستلزم – حسب تعبيره – المزيد من الوقت والقتال، والأزمـات، والمساومات، وأن فرنسة أعلنت أنه يتعين على الجزائريين، أي المسلمين أن يختاروا مصيرهم، ولم تقرر قط ذلك بالنيابة عنهم، بحجة شعار "الجزائر الفرنسية"، وأنها كانت تتوقع أن تصبح الجزائر دولة، وأن هذه الدولة يمكن أن تتخلى عنها تماماً، أو تتعاون معها».

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت عرض الجنرال ديغول، واشترطت أن يجري استفتاء تقرير المصير من دون قيود، وتحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما ظل الجنرال ديغول يرفضه، فإن المستوطنين، وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر اعتبروا أن الجنرال ديغول، الذي عاد بفضلهم إلى السلطة قد طعنهم في الظهر، وأن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر على طبق من ذهب إلى جبهة التحرير الوطني، وأنه حوّل الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية، ولهذا تطور الموقف بشكل خطير، وأدى إلى تصريحات نارية أطلقها الجنرال ماسي(Massu) ضد الجنرال ديغول، وأعقبتها ثورة المستوطنين الفرنسيين في الجزائر ضد السياسة الجزائرية للجنرال ديغول يوم ٢٤ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠، أو ما سمي بثورة الحواجز (Les Barricades) (١٧).

وهكذا، فقد كان الجنرال ماسي، أبرز الجنرالات الفرنسيين الذين أداروا الحرب ضد جيش وجبهة التحرير الوطني، حيث قاد الفرقة العاشرة لقوات المظليين، كان المستوطنون يعتبرونه بطل معركة مدينة الجزائر التي خاضها عام ١٩٥٧ ضد جبهة التحرير، وتمكن من تفكيك خلاياها وتنظيماتها في هذه المدينة الحيوية، كما شارك بقواته في العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦، وكان من أبرز القادة العسكريين الذين نفذوا مخطط شال، كما عين قائدا لجيش منطقة الجزائر، وكان أكثر جنرالات الجيش الفرنسي شعبية في أوساط المستوطنين في الجزائر، ويعتبر الجنرال ماسي أن أسباب هذا التأثير، تتمثل في: معركة الجزائر، وقيادته لحركة ١٣ ماي (أيار) ١٩٥٨ التي أطاحت بالجمهورية الرابعة التي اتهمت بالعجز في مواجهة الثورة الجزائرية، كما أنه يتقاسم معهم نفس الأفكار، ونفس الآمال، حول ضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية، مهما كان الثمن.(١٨)

ولهذا على الرغم من أن الجنرال شال، كان من أنصار الجنرال ديغول منذ انضمامه إلى المقاومة الفرنسية التي قادها الأخير بعد سقوط فرنسة في قبضة الألمان خلال

الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كان من أشد أنصار "الجزائر الفرنسية" داخل مؤسسة الجيش، و لهذا أعلن معارضته لتوجهات الجنرال ديغول التي تضمنها خطاب ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩ حول تقرير المصير.

ففي حوار له مع الصحفي الألماني الشهير كمبسكي(Kempskis) شن هجوماً شديداً على السياسة الجزائرية للجنرال ديغول، حيث قدمه الصحفي كمبسكي للقراء على أنه[١٩]: « الناطق الرسمي باسم الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر، التي تظهر عدم رضاها بشكل متزايد على سياسة ديغول».

ففي سؤال للصحفي حول ما إذا كان للجيش القدرة على فرض تصوره لإدارة الحرب، أجاب ماسي قائلا[٢٠]: « إن الجيش لديه القوة، وإذا كان لم يظهرها لحد الآن، فذلك لأن الفرصة لم تكن مناسبة ولكنه سيستعملها إذا اقتضى الوضع ذلك، إننا لا نفهم سياسة الجنرال ديغول..».

وسأل الصحفي الألماني الجنرال ماسي، عما إذا كان الجيش، يطيع كل أوامر الجنرال ديغول من دون تحفظ ؟ فأجابه، بعد تردد، فقال[٢١]: «أنا شخصياً، وأغلبية ضباط القيادة، لا ننفذ من دون شروط أوامر رئيس الدولة".».

وكان لهذا التصريح آثارا مدوية في فرنسة، و رغم نفي الجنرال ماسي لمضمونه، إلا أن الجنرال ديغول عزله من منصبه، وأبرزت صحيفة صدى الجزائر، الواسعة الانتشار هذا التطور على صفحتها الأولى يوم ٢٣ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠ بعنوان[٢٢] «الجنرال ماسي يقال من منصبه».

وكان هذا الحدث بمثابة الشرارة التي فجرت ثورة الحواجز في مدينة الجزائر خلال اليوم الموالي واستمرت أسبوعاً كاملاً، وهي حركة عصيان مدني دموية، قام بها المستوطنون، وتعاطف معهم العديد من ضباط الجيش، بما فيهم الجنرال شال نفسه، رفضاً لعزل الجنرال ماسي، ولسياسة الجنرال ديغول فيما يتعلق بتقرير المصير.

وقد اعترف الجنرال ديغول في مذكراته بخطورة هذه الحوادث، ووصف في حديث إذاعي يوم ٢٥ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠ ما حدث في اليوم السابق بأنه[٢٣] «ضربة قاصمة ضد فرنسة"، ووقف يوم ٢٩ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠ من جديد أمام المذياع، وظهر على شاشة التلفزيون مرتديا لباسا عسكريا، في تلميح إلى خطورة الموقف، وأكد أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم الذي أوضحه رئيس الجمهورية، وقررته الحكومة، وأقره البرلمان، وتبنته الأمة الفرنسية، هو المخرج الوحيد والممكن، وطمأن المستوطنين على مستقبلهم، ودعا الجيش إلى الالتزام بالانضباط، و أن يكون تصرفه محققا لمبدأ "سيادة القانون"، وطلب المساندة من الشعب الفرنسي، وختم كلامه بموقف حازم من المتمردين، فقال[٢٤]: «في الوقت الذي يحلم فيه المجرمون، أن يغتصبوا السلطة، متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر، يجب أن يعلموا في كل مكان، وأن يعلموا جيداً، أنني لن أتراجع عن قراري»· ونتيجة لهذا الموقف الصارم انهارت حركة التمرد، وأحيل تسعة عشر شخصاً من قادة هذا العصيان أمام محكمة عسكرية[٢٥]، وبهذا تجاوز الجنرال ديغول عقبة خطيرة·

ورغم الأزمة الحادة، و التهديد الخطير لسلطة الدولة وهيبتها التي تسببت فيها ثورة «الحواجز» نتيجة رفض المستوطنين و حلفائهم السياسيين والعسكريين لمبدأ تقرير المصير، إلا أن اعتقاد الجنرال ديغول ظل قوياً في أن مبدأ تقرير المصير هو المخرج الأخير للمشكلة الجزائرية، حتى ولو تمكنت القوات الفرنسية من تحقيق نصر كامل، ولهذا جدد التأكيد على هذا الأمر في كلمته التي ألقاها يوم ٢٩ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠، ومما ورد فيها قوله[٢٦]: «···إننا نقاتل في الجزائر تمرداً استمر منذ أكثر من خمس سنوات، وإن فرنسة تواصل بشجاعة بذل الجهد الضروري لتحقيق النصر، ولكنها تريد أن تصل إلى سلم حقيقي···· وبعد ذلك نتصرف بالطريقة التي نحول بها دون ضياع الجزائر لأن هذا الأمر إذا حدث سيكون كارثة لنا وللغرب»·

وأكد أن[٢٧]: «الجزائريين هم الذين سيقولون ماذا يريدون أن يكونوا، من دون أي إملاء، لأنه إذا لم تكن إجابتهم هي الإجابة الحقيقية، فإنه يمكن أن نحقق لفترة معينة نصراً عسكرياً، ولكن شيئاً جوهرياً لن يتم تحقيقه، وعلى العكس من ذلك، يمكن توقع أن يحدث أي شيء، و لهذا اعتقد أنه من فائدة فرنسة أن تكون للجزائريين القدرة على كشف إرادتهم بكل حرية وكرامة وأمن».

وفي يوم ٠٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٠ ألقى خطاباً، أثار ضجة كبيرة في الأوساط الفرنسية وخاصة بين الشخصيات المتمسكة "بالجزائر الفرنسية"، ومما جاء فيه[٢٨]: «إنني قررت أن أشق طريقاً جديداً لفرنسة...هذا الطريق يوصل، ليس إلى جزائر يحكمها الوطن الأم الفرنسي، ولكن إلى الجزائر الجزائرية، وهذا يعني جزائر حرة، جزائر يقرر سكانها مصيرهم بأنفسهم...هذه الجزائر يمكن بناؤها مع فرنسة، أو من دونها...وإذا كان لا بد من قطيعة عدائية، فإننا لن نلح على البقاء إلى جانب أناس يرفضوننا..». ومما أثار أكثر هيجان أنصار الجزائر الفرنسية قوله[٢٩]: «إن قادة المتمردين الذين استقروا خارج الجزائر منذ ست سنوات، يتحدثون دائماً منذ زمن بعيد عن أنهم حكومة الجمهورية الجزائرية التي لا توجد الآن، ولكنها ستنشأ يوماً ما».

ولقد اعتبر أنصار الجزائر الفرنسية هذا الموقف مؤشر على أن ديغول قد حسم خياره المتمثل في ترك الجزائر لقمة سائغة في يد جبهة التحرير الوطني، ولهذا صرح الجنرال صلان (Salan) القائد العام السابق للقوات الفرنسية في الجزائر، من ملجئه في أسبانيا، أنه:« إذا قرر فرنسيو الجزائر القتال من أجل الجزائر التي هي مسقط رأسهم، فإنني سأذهب هناك، وأقاتل إلى جانبهم».[٣٠]

وحسب شهادة النقيب بيار سارجون (Pierre Sergent) الذي كان يؤمن بالجزائر الفرنسية التي تتحقق فيها المساواة الكاملة بين جميع سكانها، فإن الجنرال صلان، القائد العام السابق للقوات الفرنسية في الجزائر، قد وافق في يوم ٠٧ ديسمبر(كانون

الأول) ١٩٦٠على مساع لدفع الجيش الفرنسي في الجزائر إلى القيام بحركة تمرد ضد الجنرال ديغول منتهزاً زيارته للجزائر، لأنّ "مسار تصفية الجزائر الفرنسية قد بدأ في تنفيذه بشكل جوهري، وقد ضاعف الجنرال ديغول من إيقاعه، فإذا نجح خلال شـــهر جانفي في كسب دعم الشعب بواسطة الاستفتـــاء فسيتم بلا شك فقدان الجولة"، و كلف النقيب بيار سارجون بإنجاز مهمة مستعجلة وسرية لدى الجنرال جوهــو(Jouhaud)، أحد قادة الجيوش الفرنسية المرابطة في الجزائر وبعض ضباط الجيش للقيام بحركـــة تمرد بمناسبة جولة الجنرال ديغول في الجزائر، غير أن هذا المسعي فشل، فقد رفض ضباط الجيش الخروج عن الشرعية، و القيام بمغامرة غير محمودة العواقب، وممـــا ورد في ردهم الـــذي أبلغـــه العقيـــد ماســـلو(Masselot)[٣١] إلـــى النقيـــب بيـــار سارجون(Pierre Sergent):« تعالي يا سارجون، إننا نرفض الاستجابة لطلبـــك، إننـــا نعتقد أن الوضع العام غير ملائم ...إننا نعتقد أنه ليس لدينا قوات بحرية، ولا طيران، وأن كل هذا الأمر مجرد مغامرة لن توصل إلى شيء، أذهب، وانقل إلى جوهو هـــذا الرد السلبي».[٣٢]

وعلى الرغم من أن خصوم الجنرال ديغول قد فشلوا في جر الجيش إلى التمرد عـــن سلطته إلا أن المسألة الجزائرية ازدادت تعقيدا، بسبب فشل مخطط العسكري للجنرال شال في القضاء على الثورة وتكثيف جبهة التحرير الوطني لحرب العصابات داخـــل الجزائر وعلى حدودها مع المغرب وتونس وقيامها بعمليات مسلحة في فرنسة نفسها، ورفضها المطلق لسلم الشجعان، ولمشروع قسنطينة وكسبها مزيداً من الدعم العربـــي والدولي، وتحولها إلى قضية مألوفة داخل منظمة الأمم المتحـــــدة وهـــو مـــا جعـــل المستوطنين الأوروبيين يدركون أن أيامهم في الجزائر أصـــبحت معـــدودة، فـــدفعوا الأوضاع في الجزائر نحو الانفجار، كما سنرى فيما يأتي.

ثانياً-مظاهرات ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠:

١- **انفجار الأحداث**: في يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٠ قام المستوطنون الأوروبيون الجزائر بمظاهرات عاصفة بمناسبة إحياء هدنة ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ التي أنهت الحرب العالمية الأولى لمصلحة الحلفاء، ومنهم فرنسة، واحتجاجاً على خطاب الجنرال ديغول الذي ألقاه يوم ٠٤ نوفمبر (تشرين الثاني)١٩٦٠ وتحدث فيه عن "الجمهورية الجزائرية التي لا توجد الآن، ولكنها ستنشأ يوما ما»، ومما زاد في هيجانهم اعتزام الحكومة تنظيم استفتاء" له علاقة بتنظيم السلطات العمومية في الجزائر، وخاصة تشكيل هيئة تنفيذية ومجلس تشريعي له سلطة تشمل مجموع المقاطعات الجزائرية، وهو ما اعتبره المستوطنون الأوروبيون، بمثابة بداية تشكيل حكومة جزائرية، وأن ديغول يهيئ الظروف لتسليم الحكم في الجزائر للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[٣٣]

وكان الحديث في أوساط المتطرفين قاسياً ضد شخص الجنرال ديغول، وضد زيارته للجزائر، ومن بيت الأحاديث التي كانوا يتداولونها قولهم[٣٤]: « كيف يجرؤ هذا الخائن، وهذا الوغد على المجيء ليتحدانا في بيتنا....سيرى أي استقبال سننظمه له».

ولهذا قررت جبهة الجزائر الفرنسية(Front de l'Algérie française) إعلان إضراب عام لمدة أربعة وعشرين ساعة بالتزامن مع وصول ديغول إلى الغرب الجزائري[٣٥]، ووزعت آلاف المناشير في مدينة الجزائر وتضمنت التعليمات الآتية:« يجب أن تتوقف الحياة في مدينة الجزائر، إن حركة السيارات المدنية تعتبر ممنوعة، وممنوع كذلك فتح المحلات التجارية وإلا تعرضت للتخريب».

وابتداء من الساعات الأولى من صبيحة ٠٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠، وهو اليوم الأول من جولة رئيس الجمهورية يجب على السكان الأوروبيين التظاهر في مركز المدينة للتعبير عن غضبهم وازدرائهم للزيارة «التي تجرأ الجنرال ديغول على القيام بها إلى الجزائر».[٣٦]

وهكذا ففي يوم الجمعة ٠٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠، وفي الوقت الذي كان فيه الجنرال ديغول ينزل من الطائرة الرئاسية في وهران برفقة السيد لويس جوكس (Louis Joxe) وزير الشؤون الجزائرية، حولت جبهة الجزائر الفرنسية مدينة الجزائر إلى بلدة ميتة بواسطة إضراب شامل، وبدأ المتظاهرون يتجمعون في مركز المدينة وجرت مشادات محدودة بينهم وبين قوات الأمن، وجرح مئات الأشخاص من الطرفين.

وفي عين تموشنت، وهي المحطة الأولى من جولة الجنرال ديغول في الجزائر حدثت صدامات بين مسلمين كانوا يرددون عبارة "الجزائر الجزائرية"، وبين عدد من المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يهتفون بحياة الجزائر الفرنسية.

وفي يوم ١٠ ديسمبر (كانون الأول) برهنت جبهة الجزائر الفرنسية عن سلطتها في أوساط أوروبي مدينة الجزائر الذين استجابوا بنسبة ١٠٠% للإضراب العام الذي دعت إليه، وكان الرهان التالي بالنسبة لها هو إنزال آلاف المتظاهرين إلى الشارع والضغط على الجيش، وخاصة المظليين للقيام بحركة تمرد خاصة أن الجنرال ديغول هذه المرة موجود في الجزائر، بعيداً عن قصر الإيلزي فنجحت في إنزال أعداد هائلة من المستوطنين إلى الشوارع، وأدى ذلك إلى صدامات عنيفة مع مختلف أجهزة الأمن، ولكنها فشلت في جر الجيش إلى العصيان.

وأمام خطورة الوضع في مدينة الجزائر ترك القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كريبان (Crépin) الوفد الرئاسي، والتحق جوا بالمدينة، وأخطر المفوض العام جون موران (Jean Morin) بأن الاستخبارات العسكرية جمعت معلومات عن احتمال قيام مستوطنين متطرفين بمحاولة اغتيال للجنرال ديغول عند مدخل مدينة أورليون فيل (Orléans-ville)، الشلف حاليا، مما جعل الموكب الرئاسي يغير مساره في آخر لحظة.

أما الجنرال ديغول فقد تعمد تجاهل الأحداث، ولم يشر إليها في تصريحاته وواصل جولته مروجا لأفكاره في كل محطة من محطاته، فخاطب الجماهير التي استقبلته في عين تموشنت قائلاً: «بين فرنسة الجديدة وهذه الجزائر الجديدة سيتم إبرام عقد جديد، حقا إنكم تنحدرون من عرقين مختلفين كثيراً، ومع ذلك أنتم جميعا جزائريون، وتحبون جميعا الجزائر، عليكم أن تتعاونوا من أجل بنائها معاً، هذا واجبكم، وهذه مصلحتكم .....عليكم بناء جزائر الأخوة التي يجب أن تصنع بتعاون كل الطوائف حيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق والواجبات، مرة واحدة وبصورة نهائية»(٣٧). وفي مدينة تيزي وزو صرح قائلاً(٣٨): «إنني مقتنع بأنه سيأتي يوم تتصافح فيه الأيدي، فالجزائر الجديدة هي للجزائريين، لمختلف الجماعات التي تتشكل منها......».

ومما قاله في مدينة بجاية: «إننا نقترب من الهدف (الجزائر الجديدة)، حيث إن الصيحات التي تطلقونها كافية للدلالة على هذا الأمر». (٣٩)

غير أن يوم ١١ ديسمبر(كانون الأول) ١٩٦٠ كان منعرجا هاما لهذه الأحداث، حيث تحرك المسلمون بكثافة في مظاهرات مضادة، فتجمع مئات الشباب والأطفال بتواطؤ من ضباط الشعب الإدارية الحضرية (Sections administratives urbaines) الذين كانوا يأملون أن يواجهوا بهم مظاهرات المستوطنين، غير أن جبهة التحرير الوطني استغلت هذا الفرصة، فرفع المتظاهرون المسلمون أعلامها، وهتفوا بحياة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، السيد فرحات عباس، عوضاً عن ديغول وطالبوا باستقلال الجزائر، بدل الجزائر الجزائرية، و تحدث السيد ليونيل ديران (Lionel (Durand مراسل مجلة نيوزويك (Newsweek) الأمريكية في تقريره الذي نشر يوم ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) أن المتظاهرين كانوا يحملون الأعلام الوطنية، ويطالبون بتسلم فرحات عباس السلطة في الجزائر، وأن أحد المسلمين قال له(٤٠): «هذه هي أصواتنا، وكلنا مع جبهة التحرير الجزائرية الإسلامية»، وهو ما يدل على أن الجنرال ديغول قد خسر معركة كسب الجماهير المسلمة نهائياً.

وإذا كان تدخل أجهزة الأمن الفرنسية لمواجهة مظاهرات الأوروبيين لم يخلف إلا جرحى، رغم ضراوة هذه المظاهرات، وتحديها لإرادة السلطة الشرعية ولمؤسساتها، فإن قمعها لمظاهرات المسلمين كان شديدا، وخلف عدداً كبيراً من الضحايا.

ولقد كتب المراسل الخاص لجريدة L'intransigeant (المتصلب) الفرنسية، ألان دي سدوي Alain De Sedouy) في مقالة بعنوان "الزواف يجتاحون القصبة"، وهم عناصر الرماة الجزائريين أن[٤١]: «الزواف و الجندرمة (الدرك) قد صعدوا منذ بداية الظهيرة هجومهم على القصبة، وهي الحي العربي العتيق بمدينة الجزائر التي أصبحت مركزاً مظاهرات المسلمين الموالية لجبهة التحرير».

وجرى اعتقال أربعة آلاف (٤٠٠٠) شخص في مدينة الجزائر وحدها، وأطلق سراح بعضهم، لكن عمليات الاعتقال و الاستجواب استمرت، خاصة بالنسبة للمتظاهرين، وحملة الأعلام الذين تعرفت عليهم مصالح الاستعلامات من الصور التي وثقت هذه الأحداث.

وذكرت الرواية الرسمية الفرنسية أن هذه المواجهات الدموية تسببت فيها أقلية موالية لجبهة التحرير وحفنة من المحرضين الأوروبيين، و في هذا الصدد أشار عدد من الملاحظين إلى أن "المناخ الذي جرى خلقه في مدينة الجزائر خلال ٤٨ ساعة من مظاهرات الأوروبيين دفاعاً عن فكرة "الجزائر الفرنسية" قد منح لجبهة التحرير الوطني فرصة غير متوقعة لإبراز سلطتها على الشارع المسلم، ففي كل مكان سجلت مواكب من المسلمين الذين يحملون أعلام جبهة التحرير الوطني ويرددون شعارات موالية لها.

وذكر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، الجنرال كريبان، أن هذه الأحداث يقف ورائها محرضون من بين المسلمين والأوروبيين على حد سواء وأن الجيش سيفرض النظام.[٤٢]

غير أن الصدامات الدموية استمرت في مدينة الجزائر يوم ١٩٦٠/١٢/١٢م، وخاصة في حي القصبة وكانت الحصيلة الرسمية المؤقتة: ٠٩ قتلى، ومئات الجرحى، كما شملت الأحداث مدينة وهران وبدرجة أقل مدن أخرى مثل البليدة، وكانت حصيلة يومين من الأحداث حسب الإحصائيات الفرنسية الرسمية: ٩٠ قتيلاً في مدينة الجزائر و٦٩ قتيلاً في وهران، بالإضافة إلى ١٥٠٠ جريح.

وكانت لهذه الأحداث أصداء واسعة على الساحة العالمية، وهو ما سأوضحه فيما يأتي.

٢-**ردود الفعل حول الأحداث:** كان اهتمام الصحافة الدولية منصباً على الجزائر لتغطية زيارة ديغول ولمعرفة طبيعة الحل السياسي الذي يروج له، وموقف السكان المسلمين من سياسته الجديدة، ولهذا جرى تغطية أحداث ديسمبر بشكل واسع، وكان لها صدى كبيراً على الساحة الدولية، وسجلت ردود فعل مختلفة حولها.

فقد تجاهل الجنرال ديغول الأحداث الدامية التي واكبت زيارته للجزائر، وواصل رحلته الاستطلاعية والدعائية لحمل الناخبين على الموافقة على إصلاحاته الخاصة بالجزائر التي ينوي عرضها عليهم في استفتاء تقرير المصير الذي سينظمه يوم ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، إلا أنه لما عاد إلى فرنسة استخلص الأفكار الآتية من زيارته للجزائر وهي:

- أن جولته قد بعثرت مخططات الناشطين الأوروبيين في الجزائر الذين فشلوا في جر القوات المسلحة للانضمام إلى مخططهم على الأقل في الوقت الراهن.
- أنه رغم شدة المعارضة، وضراوة الأحداث، فإنه لن يغير من سياسته.
- أنه من الضروري اتخاذ مبادرة عاجلة لوضع حد للمعارك، سواء ببعث محادثات ميلان(Melun) من جديد مع الحكومة المؤقتة، أو الإعلان عن هدنة من جانب واحد، كتعبير عن حسن النية.

- ولكن نجاح أي سياسة يتطلب القيام بإجراءات قوية وفورية لتأكيد قوة الدولة وسطوتها، ولهذا اتخذ سلسلة من التدابير العقابية، حيث جرى اعتقال ١٠٠٠ شخص، منهم ٦٠٠ أوروبي، وصادق مجلس الوزراء على مجموعة من القرارات منها:
- فرض حظر التجول ابتداء من الساعة الثامنة مساء في كل المدن الجزائرية التي جرت فيها الأحداث، واعتبر تجمع أكثر من ستة أشخاص ممنوعاً.
- فصل ٤٠ موظفاً يعملون في الجزائر من وظائفهم بتهمة المشاركة في الإضراب الذي دعت إليه جبهة الجزائر الفرنسية.
- حل جبهة الجزائر الفرنسية، وكذلك الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية التي شكلت خلال شهر جويلية ١٩٦٠م وضمت شخصيات من اليمين المتطرف، مثل جون ماري لوبان(Jean-Marie Le Pen)، و العقيد طومازو(Thomazo)، خاصة أن التقارير أشارت إلى أن الأوساط الرسمية المطلعة في مدينة الجزائر تعتبر أن العناصر النشطة من الأوروبيين المعارضين لمشروع الجنرال ديغول "الجزائر الجزائرية" هم المسؤولين عن الأحداث".[٤٣]

ولقد أكد الجنرال ديغول عزمه على تنظيم الاستفتاء، لأن إلغاءه يصب في مصلحة جبهة التحرير الوطني والمستوطنين المتطرفين، على حد سواء حسب اعتقاده.

أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد كانت مظاهرات ١١ ديسمبر (كانون الثاني) ١٩٦٠، وما حملته من شعار "الجزائر المسلمة"، الذي يعنى رفض مشروع الجزائر الجزائرية، والجزائر الفرنسية مفاجئة لها، إذ لم يكن أحد بما في ذلك مصالح الاستخبارات الفرنسية يعتقد أن مظاهرات بهذه الشدة والشمولية، وبهذا الشعار الراديكالي، يمكن أن تحدث، بالنظر إلى كثافة الحضور الأمني الفرنسي وعمليات القمع القاسية التي تعرض لها السكان المسلمون منذ ست سنوات، ونجاح القوات

الفرنسية في إضعاف حضور جبهة التحرير الوطني في المدن، وخاصة مدينة الجزائر، منذ نجاح الجنرال ماسي في تفكيك تنظيمها في هذه المدينة.

ولهذا كانت هذه المظاهرات مفاجئة سارة، وبرداً وسلاماً على الحكومة المؤقتة، التي كانت تعاني من صراعات داخلية، ومن عجز عن تقديم المساعدات الضرورية للثوار المرابطين في الجبال الجزائرية.

ففي مذكرة إعلامية، سرية للغاية، حول الوضعية في أوساط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس، بعد أحداث الجزائر، تم الحصول على معلوماتها في سويسرا من الطيب بولحروف، ممثل جبهة التحرير الوطني في روما، ورد أن: «وزراء جبهة التحرير الوطني اعتبروا أن مظاهرات شعبية مثل تلك التي جرت في الجزائر، ووهران، ومدن جزائرية أخرى، لم يكونوا يتوقعونها بالنظر إلى الوضعية السياسية التي كانت سائدة قبل زيارة ديغول إلى الجزائر».[٤٤]

أما الوزير في الحكومة المؤقتة، السيد عبد الحفيظ بوصوف، فأبدى تفاؤله ولكنه أكد أنه لم يفكر قط في إمكانية أن تتدهور الأمور بهذه السرعة بالنظر إلى الضغط الذي يمارسه الجيش الفرنسي والشرطة ضد السكان المسلمين، وأكد أن أهمية شعار «الجزائر المسلمة» يتجاوز بكثير شعار: «فرحات، ديغول، المفاوضات»، إن الأمر يتعلق حسب ما قاله بحملة دينية ضد الرومي، تتجاوز بكثير التعليمات التي وجهتها مصالحه إلى السكان المسلمين، قبل زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر، وأن هذه التعليمات لم تتبع إلا جزئيا في البداية، حيث أصر المتظاهرون على الطابع الإسلامي لحركتهم.[٤٥]

في ندوة صحفية طالب السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة كل من إيزنهاور وشون أون لاي بالتدخل لوقف المذبحة التي يقترفها الجيش الفرنسي والمليشيات الأوروبية ضد الشعب الجزائري واستخلص في هذه الندوة أربعة عبر من هذه الأحداث، وهي كالآتي:

١- توجد هوة كبيرة بين التصريحات الرسمية للمسؤولين الفرنسيين وحقيقة الوضع في الجزائر.

٢-أن السكان يرفضون تزكية التشريع الذي تعتزم الحكومة الفرنسية وضعه.

٣- أن النظام الاستعماري قد خسر نهائيا الجولة.

٤- إن الحكومة المؤقتة مستعدة لأن تخضع للإرادة الشعبية.

ونقلت صحيفة Le Monde (العالم) الفرنسية أن رجال جبهة التحرير الوطني يعتقدون في عمومهم أن أحداث الجزائر تعطيهم حجة جديدة لرفض المفاوضات، والبحث في المقابل عن حل دولي.(٤٦)

ولقد مكنت الأحداث جبهة التحرير الوطني من استعادة سلطتها على الجماهير الشعبية، ففي يوم ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ انتشرت شائعات في أوساط الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر، مفادها أن جبهة التحرير الوطني أمرت بإضراب عام عن الدراسة، فغادر هؤلاء الطلاب مقاعد الدراسة وخاصة في كلية الحقوق.(٤٦).

وبينت جبهة التحرير الوطني أن لها تأثيراً كاسحاً على الجماهير المسلمة لما أوقفت المظاهرات، بعد أن وجه السيد فرحات عباس خطاباً إلى الشعب الجزائري يوم ١٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠، ورد فيه(٤٧) أن «... المعركة التي خضتموها قد أخذت أبعادا كبيرة، إن العالم بأسره قد سجلها كانتصار مدوي لكفاحنا التحرري الوطني، إن هذه المعركة يجب أن تتوقف، إنها ليست المعركة الأخيرة، لأن تحديات أخرى ما زالت في انتظاركم». وأكد أن المعركة الثانية التي يجب كسبها، هي إفشال الاستفتاء الذي يعتزم ديغول تنظيمه في الجزائر، والذي وصفه بأنه «مسرحية مشئومة».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج مخطط الجنرال شال التي أضعفت مركز جبهة التحرير الوطني في الداخل قد ذهبت أدراج الرياح بفضل هذه المظاهرات التي منحت بموجبها الجماهير المسلمة لجبهة التحرير الوطني- طواعية- سلطة معنوية كبيرة كانت في

أشد الحاجة إليها لتعزيز موقفها التفاوضي ومركزها الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

فقد بينت التقارير الرسمية الفرنسية التي كانت ذات طابع "سري للغاية" أن الأوساط الوطنية بما فيها المعتدلة قد استجابت طواعية، وبشكل واسع لدعوة جبهة التحرير الوطني من أجل مقاطعة استفتاء ٠٨ جانفي(كانون الثاني) ١٩٦١ الذي عول عليه الجنرال ديغول كثيرا في نجاح مخططاته السياسية في الجزائر.ففي المراكز الحضرية تحدثت هذه التقارير عن تأثر السكان المسلمون بالدعاية المكثفة التي كانت تقوم بها خلايا جبهة التحرير الوطني، فتأججت مشاعرهم الوطنية أكثر من أي وقت مضى، حيث اعتنق الشباب فكرة جمهورية جزائرية بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.(٤٨)

وأشار التقرير إلى تطور مواقف «الوطنيين المعتدلين»، كما سماهم، وحصرهم في العائلات البرجوازية والزعماء الدينيين وبعض البرلمانيين ومنتخبي المجلس الجزائري الذين تسائلوا عن جدوى إقامة جمهورية جزائرية تسمح لهم بتبوء مناصب أكثر أهمية، فقد أصبحوا يرفضون في عمومهم دعم سياسة تلزمهم، بدون موافقة جبهة التحرير الوطني.

وأضاف هذا التقرير السري أن هذه الفئة بدأت تعمل على ترتيب مستقبلها من خلال تواطئها بصورة متزايدة مع "المتمردين"، يتراوح ما بين مجرد اتصالات بسيطة إلى القيام بمهام فعلية في التنظيمات السرية التابعة لجبهة التحرير الوطني.

وبالنسبة "للفرنكفيليين" (Les Francophiles)، و هم الجزائريون الموالون لفرنسة، والمعتنقون لثقافتها، أكد التقرير أن مشاعرهم أصبحت تتسم بالقلق والغضب بل واليأس في كثير من الأحيان، فخلال شهر فقط اتضحت مواقفهم، فمنهم من ابتعد عنا، وآخرون اتخذوا قرارا بالتخلي عنا وانضموا إلى أولائك الذين يعتقدون أنهم سيصبحون سادة المستقبل بالنسبة للجزائر... واعتبروا جميعا أنهم ضحايا السياسة

الحكومية الجديدة، فقد خاطب مستشار عام من تيزي وزو العسكريين قائلا[٤٩]: «لستم أنتم أيها العسكريون من خسر، بل أنا من خسر».

وأشار تقرير سري آخر[٥٠] إلى أن هذه المشاعر هي نفسها التي أصبحت تسود لدى المجندين الجزائريين (Les supplétifs) الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القوات الفرنسية الثوار، ويعني بهم الحركة والقومية، وغيرهم، فمنهم من قرر الفرار إلى الجبال والالتحاق بالثورة، أو مغادرة الجزائر إلى فرنسة، ومنهم من قدم أموالاً لجبهة التحرير الوطني.

وأوضح التقرير أنه إذا كان عدد الفارين قد بقي على العموم محدوداً، فإن الدعم المادي المقدم لجبهة التحرير الوطني من داخل وحدات المجندين الجزائريين قد ارتفع خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ إلى الضعف، مقارنة بما كان عليه خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) من السنة نفسها، كما هو الحال بالنسبة لهذه الوحدات الملحقة بالجيش الفرنسي في منطقة وهران.

وكشف هذا التقرير أن وثائق جبهة التحرير الوطني التي استولت عليها القوات الفرنسية تبين أن الهدف من التعاون مع هؤلاء المجندين هو إنشاء خلايا داخلية لديهم للحصول على المعلومات الاستخباراتية، والذخيرة الحربية.

واستخلص تقرير آخر أن جبهة التحرير الوطني استفادت من هذه المظاهرات، وتحدث عن إمكانية قيامها بتنظيم اضطرابات جديدة أكثر قوة، خاصة أن المتعاطفين معها وإن كانوا حالياً قلة داخل المدن الكبرى، فإنهم يمكن أن يتحولوا إلى أغلبية بسرعة، كما أن البلاد التي تشهد حاليا هدوءا تاما قد تتحرك بسرعة، ويمكن أن تكسب المسلمين الذين يعملون في أجهزة الأمن.[٥١]

وكان لمظاهرات ١١ ديسمبر كذلك أصداء واسعة على الصعيد الدولي، فقد بثت الإذاعة الوطنية المغربية تغطية إخبارية لهذه المظاهرات، واعتبرت في نشرتها

بالعربية التي أذيعت يوم ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ أن «الجزائر قد عرفت اليوم واحداً من أمجد أيام الثورة في البطولة».

وأكد السيد أحمد علاوة، في تعليق على أحداث الجزائر نقلته إذاعة طنجة باللغة العربية يوم ١٩٦٠/١٢/١٣ على الساعة الواحدة أن مجلس الوزراء المغربي قام بعقد جلسة استثنائية هذا المساء على الساعة ١٧ تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك، وتضمن جدول أعماله دراسة الوضع في الجزائر والكونغو وأن الملك أمر بالدعاء لشهداء الجزائر في مختلف مساجد المملكة، وأبلغ الإذاعة أن الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية المغربية استقبل سفير فرنسة في المملكة، السيد روجي سيدو (Roger Seydou) وأبلغه احتجاجاً شديد اللهجة من حكومة صاحب الجلالة ضد التدخلات المباشرة للجيش الفرنسي والمجازر التي اقترفها في حق المدنيين العزل، وأمر البعثة المغربية في الأمم المتحدة بالقيام بمساعي مستعجلة لدفع هذه المنظمة العالمية للتدخل من أجل حل القضية الجزائرية.[٥٢]

ووجه الملك محمد الخامس، كذلك برقية إلى الرئيس فرحات عباس جاء فيها: «لقد آلمتنا بشدة الأحداث الدموية التي كانت الجزائر مسرحا لها طوال الأيام الأخيرة، وإننا إذ نقدم لكم تعازينا الخالصة باسمنا الخاص، وباسم الشعب المغربي، فإننا ندعو الله القدير أن يرحم الشهداء، وأن يحقق تطلعات الشعب الجزائري البطل للحرية والاستقلال في أقرب وقت».[٥٣]

أما رئيس الوزراء الصيني «شو أون لاي (Chou En Lai) فقد رد على الرسالة التي وجهها له فرحات عباس ببرقية، من بين ما ورد فيها[٥٤]: «إن حكومة جمهورية الصين الشعبية، ومن ورائها الشعب الصيني تعبر عن غضبها الشديد أمام فظاعة المذبحة الجماعية التي تعرض لها الشعب الجزائري من قبل المستعمرين الفرنسيين في مدينة الجزائر، وفي مدن أخرى، وتعلن احتجاجها الشديد على هذه المذبحة.... إننا

مقتنعون تماماً أن الشعب الجزائري سيتمكن، بكل تأكيد من تحقيق النصر النهائي في كفاحه من أجل الاستقلال».

كما تلقى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برقيات تأييد من الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) والرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو(Josif Broz Tito)، ومن العاهل الأردني الملك حسين، ومن عدد كبير من المنظمات الأهلية من مختلف دول العالم.

وبالنسبة للسيد روني أندريو، (René Andrieu)، وهو أحد أقطاب الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد كتب في صحيفة L'humanité (الإنسانية) لسان حال هذا الحزب مقالاً تحت عنوان "المسلمون يتطلعون للاستقلال، جاء فيه[٥٥]: «لقد عبر عموم المسلمين من دون لبس عن دعمهم لحركة التحرير الوطني، نقول في عمومهم لأن محاولة تقزيم هذه الحركة القوية والمعممة إلى مجرد« مظاهرات أقلية يقودها أشخاص قاصرين أمر يثير السخرية».

وأضاف يقول: «إن الغموض قد زال، فمن يستطيع أن ينكر من الآن فصاعداً أن الجماهير المسلمة تتطلع إلى الاستقلال وتدعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية»، وكتب في مقال آخر بالصحيفة نفسها فقال[٥٦]:« لا يوجد طريق آخر للوصول إلى السلام إلا بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي بينت الأحداث الأخيرة بشكل مدوي أن الجماهير المسلمة تقف ورائها».

أما المجلس العام للشمال، والنقابة العامة للعمال، والنقابة العامة للتربية الوطنية، فقد طالبوا بفتح مفاوضات جديدة من أجل السلام، ونددت رابطة حقوق الإنسان بشدة القمع الذي سلط على المتظاهرين المسلمين.[٥٧]

٣-التأثير السلبي للحوادث على مشروع ديغول: لقد بعثرت هذه المظاهرات أوراق السياسة الديغولية فمن الناحية السياسية، أصبحت جبهة التحرير الوطني رقما لا يمكن تجاهله إذا أريد للمشكلة الجزائرية أن تجد حلاً حقيقياً، وهو ما سيدفع الجنرال ديغول

للدخول معها في مفاوضات ستنتهي باتفاقيات إفيان. وفي هذا الإطار علق السيد جيرارد بودال (Gérard Bodel) في صحيفة Le Parisien libre (الباريسي الحر) قائلاً: «إن مظاهرات جموع المسلمين قد فككت خلال ساعات الأساس الذي يتكئ عليه الاستفتاء القادم (الجزائر الجزائرية)، لن تكون الجزائر التي تختار الاتحاد مع فرنسة، بل ستكون جزائر فرحات عباس».

وفي صحيفة Les Echos(الأحداث) ورد ما يلي: «إن القوة الثالثة أصبحت في موقف حرج، فأعلام جبهة التحرير الوطني رفعت بأعداد ضخمة في مناطق كثيرة وخاصة في وهران التي كان يبدو أن جهود التهدئة (Pacification) قد نجحت فيها نهائياً، فهل ترك مجال للوهم للحديث عن بناء سياسي يبعد بنفس المسافة عن المتمردين والمتطرفين الأوروبيين؟».(٥٨)

أما المستوطنون الذين ظلوا يستعرضون عضلاتهم في وجه المسلمين، وفي وجه الحكومات الفرنسية المتعاقبة، خاصة منذ نجاحهم في القضاء على الجمهورية الرابعة بحركة ١٣ ماي ١٩٥٨م، فقد كسرت مظاهرات المسلمين شوكتهم، حيث أكدت التقارير الرسمية الفرنسية أن ضخامة وعنف مظاهرات المسلمين وتبنيها لشعارات جبهة التحرير الوطني أصابت المستوطنين بالرعب والذهول.(٥٩)

وفي المجال العسكري، نجحت هذه المظاهرات الشعبية في خلط أوراق السلطات الفرنسية التي اعتقدت أنها نجحت في فرض التهدئة وأنها نقلت الرعب إلى معسكر الثوار، وإذا به ينتقل إلى معسكر المستوطنين وحتى إلى أجهزة الأمن، وساهمت هذه المظاهرات في تخفيف ضغط القوات الفرنسية على معقل جيش التحرير الوطني في الجبال بعد أن اضطرت السلطات الفرنسية إلى تركيز عدد هائل من جنودها في المدن، بسبب تقارير المخابرات التي كانت تحذر من إمكانية حدوث مظاهرات ضخمة يقوم بها المسلمون، لا يمكن التحكم فيها.

فحسب تقرير سري[٦٠] أعدته لجنة المالية و الاقتصاد العام و التخطيط التابعة للمجلس الوطني الفرنسي مؤرخ يوم ١٣ مارس(آذار) ١٩٦١، والذي أنجزتـه بعـد معاينـة ميدانية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين ١٢ و ٢١ فيفري (شباط) ١٩٦١، فـإن قضية المدن أصبحت قضية حساسة جدا مع إمكانية اندلاع مظاهرات يصعب مراقبتها خاصة من قبل المسلمين، وخلص هذا التقرير إلى أن المدن أصبحت تبعاً لهذا الواقـع «أكبر ممتص للجند».

وأضاف هذا التقرير أن مشكلة الأمن في مدن كالجزائر ووهران وتلمسـان يصـعب التحكم فيها خاصة إذا تحولت المظاهرات إلى عصـيان لأن هـذا يتجـاوز تقنيـات وإمكانيات أجهزة الأمن التي تنسجم فقط مع وضع طبيعي، وأشار إلى الأحداث التـي جرت في وهران وتلمسان يوم ٢٨ فيفري(شباط) ١٩٦١ وكيف أن امرأتين أوروبيتين أحرقتا وتوفيت أحداهما فيما بعد، كما أشار إلى تظاهر ألفي (٢٠٠٠) مسلم في مدينة تلمسان.

وبين تقرير سري آخر[٦١] أصدرته قيادة الأركان العامة للدفاع الوطني والمخططـات والعمليات العسكرية، خطورة تركيز قوات ضخمة في المدن علـى قـدرات القـوات الفرنسية في مواجهة مخاطر هجوم كبير يمكن أن يقوم به جيش التحرير الوطني من أجل اختراق الخطوط الدفاعية المكهربة على الحدود مع كل من المغـرب وتـونس، وهو أمر خطير جداً، إذا حدث سيؤدي إلى تعزيز قدرات وحـدات جـيش التحريـر الوطني في الداخل بعد أن تضررت كثيراً نتيجة مخطط شال.

وهكذا، ورد في هذا التقرير أن: «اقتطاع وحدات عسكرية لفائدة حفظ الأمن في المدن عقب الاضطرابات التي حدثت أخيراً خفض بلا شك مـن إمكانيـات تجنيـد قـوات الاحتياط التي كانت موجهة لتعزيز الدفاعات الحدودية في حالة قيام "المتمردين" بعملية عسكرية كبيرة ضد السدود المكهربة (خطي شال وموريس)»، التي أقامها الفرنسيون على الحدود مع تونس والمغرب لمنع تسلل الثوار إلى داخل الجزائر. كما أن الجـيش

الفرنسي الذي كان يعتقد أنه حقق نصراً عسكرياً على جيش التحرير الوطني، قد أصيب بصدمة –وكذلك كان الأمر بالنسبة لأركان السلطة في فرنسة– حتى أن جريدة Le Monde (العالم) الفرنسية نقلت عن ضابط كبير قوله[٦٢]: «إننا أمام ديان بيان فو بسيكولوجية».

وكانت لهذه الأحداث تأثيرات سلبية في المجال الاقتصادي، ففي الجزائر أعتبر من الآن أن مشروع قسنطينة بالصيغة التي ضبط عليها ينبغي مراجعته، وتأثر سلباً النشاط الاستثماري الذي عول عليه كثيراً في تحقيق مشروع قسنطينة، فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بمشروع التصنيع في الجزائر مترددة، وبعد بعد المظاهرات الأخيرة التي قام بها المسلمون ازدادت حذراً وتردداً في مباشرة العمليات الاستثمارية. وهو نفس الموقف الذي أصبحت عليه المجموعات الدولية المهتمة بالمركب البتروكميائي المزمع بناءه في منطقة آرزيو، الواقعة غرب الجزائر، و تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث ساد توجه لديهم بضرورة التأجيل المؤقت للاستثمارات التي تم الاتفاق عليها.

كما أن الركود التجاري أصبح يوشك أن يخلق لدى فرنسيي الجزائر مناخا بوجاديا (Climat Poujadiste)، وتركت الحوادث في فرنسة قلقاً لدى الأوساط التي كانت لها مصالح في الجزائر وارتفع مؤشر المناجم ونفط الصحراء الجزائرية في بورصة باريس بنسبة تتراوح ما بين ٠٨ و١٠ % نتيجة الخوف من تطور الأحداث في الجزائر بشكل يعرقل تموين السوق الفرنسية بهذه المواد الأولية الاستراتيجية، وانخفضت أسهم الشركات، خاصة العاملة منها في الجزائر.[٦٣]

غير أننا سنرى أن أبرز تداعيات هذه المظاهرات هي فشل استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، وأدى إلى انهيار فكرة الجزائر الجزائرية التي كانت أساس السياسة الديغولية في الجزائر، وهو ما سأحاول توضيحه فيما يأتي.

ثالثاً- ما بعد مظاهرات ديسمبر فشل استفتاء ٠٨ جانفي(كانون الثاني) ١٩٦١:

لقد علق الجنرال ديغول أمالا كبيرة على نجاح استفتاء ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، وكان يريد من الناخبين أن يقبلوا بكثافة على صناديق الاقتراع ويوافقوا بأغلبية مريحة على منحه سلطة تقرير المصير بالنسبة للجزائريين على أساس "الجزائر الجزائرية"، وتفويض لوضع تنظيم جديد للسلطات العمومية، لكن جبهة التحرير الوطني وقفت ضده باعتباره مبادرة فرنسية صرفة وأحادية الجانب ويتعارض مع مبدأ الاستقلال التام، و لهذا قامت بحملة مكثفة ضده، ففي أحد المناشير التي اعتبرت أن(٦٤): «شعبنا قاطع منذ ٠١ نوفمبر ١٩٥٤م كل الانتخابات التي نظمها العدو، الذي يبدو أنه نسي هذه الحقيقة، ولهذا فلنتكفل بتذكيره بهذه الحقيقة يوم ٠٨ أفريل ١٩٦١م، من خلال تجاهل هذا الاستفتاء».

وقد اطلعت مصالح الاستخبارات التابعة للجيش على محتوى هذا المنشور، ولهذا قرر عدد كبير من ضباط الجيش الفرنسي بذل قصارى جهودهم - مثل ما جرى في استفتاء ٢٨ /١٩٥٨/٠٩م- من أجل إنجاح الانتخابات، ليس لأنهم يؤمنون بغرض هذا الاستفتاء، وإنما أجل إحباط مسعى جبهة التحرير.

ولقد اعتبر السيد لتان ألبرت بول (Lentin Albert Paul)، مراسل صحيفةLe Monde (العالم) الفرنسية أن جبهة التحرير الوطني قد دأبت على الدعوة لمقاطعة الانتخابات والاستفتاءات التي نظمت في الجزائر منذ قيام الجمهورية الخامسة وحجتها أن العملية الانتخابية في ظل الاحتلال تعد باطلة، لأن الناخب يجد نفسه محروماً من المناخ الذي يسمح له بالتعبير الحر عن إرادته، ولكنه يؤكد أنها المرة الأولى التي تقوم فيها بحملة نشطة و فعالة من أجل المقاطعة، حيث نشطت خلايا المنظمة السياسية والإدارية التابعة لها في مختلف المناطق، ووضعت خططاً مفصلة ومرنة، تراعي خصوصيات

كل منطقة.وأكد أنها طلبت من الناخبين المسلمين عدم وضع أوراق صالحة في صناديق الاقتراع، وهو هدف يمكن تحقيقه بوسائل متنوعة جداً، وحددت ثلاثة أشكال للتعبير عن الرفض، وهي: الامتناع عن التصويت في هدوء، وإلغاء بطاقة الاقتراع، والامتناع عن الانتخاب المصحوب بمظاهرات.(٦٥)

ولما كانت جبهة التحرير حريصة على أمن وسلامة المواطنين، فقد دعت السكان المسلمين في مدينتي الجزائر ووهران لتجنب أية حوادث، أولاً، لأن سكان هاتين المدينتين، قد أنجزوا استفتائهم خلال مظاهرات ديسمبر(كانون الأول) ١٩٦٠، حسب تعبيرها، وثانياً، لأن سلطات الاحتلال عززت احتياطياتها الأمنية في مختلف الأماكن، خاصة في المدن الكبرى، فنشرت ٥٠،٠٠٠ رجل مسلح في مدينة الجزائر، و٢٥٠٠٠ في مدينة وهران التي شهدت مظاهرات كذلك في بداية جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، فكانت تخشى من تعرض الجماهير الشعبية لقمع دموي جديد، ولهذا كانت تعليماتها هي: «التزموا بيوتكم، ولا تتظاهروا، إلا إذا أجبروكم على المشاركة في الاستفتاء بالقوة ».

وكانت تعليماتها لسكان القرى والأرياف هي: «الامتناع عن التصويت في ظل الهدوء» لتجنب ضغط الإدارة، وخاصة الجيش، أما الذين يجبرهم الجيش الفرنسي على الذهاب في شاحناته إلى صناديق الاقتراع، فقد طلبت منهم العمل على وضع بطاقتي الموافقة والرفض معاً في صندوق الاقتراع أو تمزيق البطاقة قليلاً حتى يكون صوتهم لاغياً، على ألا يعرضوا أنفسهم للخطر.

أما خيار الامتناع عن التصويت المصحوب بمظاهرات ترفع فيها الأعلام الوطنية، فهي خاصة إما بمدن يعتقد الفرنسيون أنها مضمونة، وبالتالي، من المفيد الإضرار بهيبته، وإما بمدن متوسطة، تتميز بضعف تركيز الجيش الفرنسي فيها، والسواد الأعظم من سكانها مسلمون.(٦٦)

وقد زار السيد لتان ألبرت بول مناطق مختلفة من الجزائر عشية الاستفتاء، ويوم إجراءه، وشهد أن دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الانتخابات لقيت استجابة واسعة في أنحاء مختلفة، وقدم نماذج كثيرة عن هذه المقاطعة، ففي منطقة القبائل، التي زارها أثناء الاستفتاء، في إطار جولة نظمتها السلطات لوفد صحفي، تحدث عن نزول الثوار من الجبال إلى القرى، وتوزيعهم لمناشير تدعو للمقاطعة، وفي بلدة فور ناسيونال(Fort-National)، الأربعاء نايث إراثن حالياً، خاطبه أحد الإداريين، هو ومرافقيه قائلاً(٦٧): «إنهم يقاطعوننا يا سادة، وسنكون محظوظين إذا بلغ تعداد الناخبين ربع عدد المسجلين».

وتحدث عن امتناع سكان بلدة مكلة (Mekla) عن التصويت، رغم المجهودات الضخمة التي بذلها ضباط الجيش الفرنسي لإقناعهم بالمشاركة في التصويت، حيث لم يصوت من بين ٧٧٧١ ناخب مسجل إلا ٧١١ ناخب، وعلق على هذه الظاهرة، بقوله(٦٨): «إن زمن الانتخابات في الإطار الفرنسي قد ولى، وأن سكان مكلة رفضوا دعوة أعيان الإدارة، والمنتخبين المصطنعين، وفضلوا سماع تعليمات الخطباء السريين، أي أنهم ركبوا المخاطر، وتضامنوا مع الجبل والغابة، أي مع الثوار».

وأكد أن ظاهرة المقاطعة بدت عامة، و أن زميلا له كان ضمن الوفد الصحفي الذي كان يزور منطقة وهران قد أبلغه هاتفيا، أن تعليمات جبهة التحرير الوطني قد احترمت، وأن مقاطعة المسلمين كانت مكثفة، وأن هذا الأمر قد أحدث حالة طوارئ في مدينة الجزائر، حيث إن القيادة الفرنسية العليا أصيبت بالذهول أمام النتائج الأولية للتصويت، وأنها طلبت من القيادات المحلية أن تقوم بجهد إضافي «لدفع الناس بسرعة إلى التصويت بأي ثمن»، وقامت بتمديد فترة التصويت، حيث قررت الانتهاء من التصويت على الساعة الثامنة ليلاً، عوضاً عن الساعة السادسة مساء، وتحدث كيف أن الجيش ساق الناس كقطعان الماشية بالقوة من المحتشدات، وأرغمهم تحت التهديد على التصويت بنعم، وذكر أن أحد الضباط حدثه قائلا(٦٩): «لقد أجبرتهم على

التصويت بنعم نكاية في جبهة التحرير الوطني، أما أنا فصوت بـلا، لأنني أكره الجنرال ديغول وأرفض سياسته».

ولما كانت نتائج اليوم الأول من الاستفتاء مخيبة للآمال، رغم الارتياح المزيف الذي أبداه مدير الإعلام على مستوى المفوضية العامة(Délégation général)، فقد قام الجيش بحملة دعائية مكثفة لتدارك الأمر والمشاركة في المرحلة الثانية التي تجري يوم ٠٨ جانفي (كانون الثاني)، وأورد السيد لتان ألبرت بول الذي كان شاهد عيان على وقائع هذه الحملة الانتخابية في حي القصبة بمدينة الجزائر والتي تحولت إلى مهزلة حقيقية، فقد خاطب ضابط فرنسي برتبة رائد السكان عبر مكبرات الصوت قائلا[٧٠]: «يا مواطني القصبة، عليكم أن تنتخبوا غداً، عليكم أن تذهبوا للتصويت غداً، ستنتخبون من أجل الأخوة بين الجماعات (Communautés)، فلتنتخبوا بكثافة، هذا ما تطلبه منكم فرنسة، وما يريده الجنرال ديغول».

ولما أعيدت قراءة هذا البيان باللغة العربية، التحق البالغون فوراً بمنازلهم، و لم يبق حول القافلة الدعائية الفرنسية إلا الأطفال الذين أسمعوها كلاماً في غاية الفحش، سجله المؤلف بألفاظ عربية وحروف فرنسية، ليس ممكناً أخلاقياً ذكره في هذا المجال، رغم أنه ذو دلالة عميقة على وجود قطيعة تامة مع المحتل، كما تعرض لوابل آخر من الشتائم، تعبر عن مشاعر الكره والاحتقار التي يكنها هؤلاء الأطفال، وهم رجال الغد لجلاديهم، فقد شتموا هذا الضابط بالكلام الآتي: «نعل بوك، و بو بوك يا رومي، يا قواد، يا طحان ....كلب بن كلب».

وفي منشور وزعته جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر في نهاية سنة ١٩٦٠، ومطلع عام ١٩٦١ حيت فيه في البداية، الشهداء الذين قتلوا خلال مظاهرات ديسمبر ١٩٦٠م ثم واصلت تقول[٧١]: «ينبغي الآن كسب معركة الاستفتاء. فببقائك في منزلك، ستسجل بغيابك المكثف رفضك لهذه التمثيلية المضحكة التي تسمى "استفتاء"، ستطبع كذلك يوم ٠٩ جانفي (يناير) بإضراب عام وتأمل ودعاء، وحداد على شهدائك

الأبرار، وسخط على أعمال القتل المستمرة، والاعتقالات التي أعقبت المجازر الأخيرة، في هدوء وعزة، و لكن بحماسة وإرادة سترد على نداء الواجب والشرف».

وعلى الرغم من أن جبهة التحرير الوطني والمستوطنين قد أجمعوا على معارضة استفتاء تقرير المصير، ولكن لاعتبارات متناقضة، إلا أن ديغول أصر على تحقيقه، فنال تأييد غالبية المصوتين في الجزائر، وفي فرنسة على حد سواء، حسب ما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية في تقريرها الذي صدر في باريس يوم ١٤ جوان(حزيران) ١٩٦١.[٧٢]

وإذا كانت النتائج في فرنسة يمكن أن تكون حقيقية على أساس أن هذا البلد يسوده نظام ديمقراطي وأن هذه النتائج تبين ارتفاع نسبة المشاركة ونسبة التأييد، وهو ما يدل على أن المجتمع الفرنسي يثق في ديغول وسياساته، ويريد حلاً للمعضلة الجزائرية، وهو ما جعل الجنرال ديغول، يؤكد في مذكراته أن نتائج الاستفتاء كانت مرضية للغاية، وأن الشعب الفرنسي قد منح مستعمرته الحرية ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، وأنه من المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال، ولهذا اعتبر أنه لم يبق إلا تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي تختاره فرنسة، وتحويل بلادهم إلى دولة ذات سيادة بقرار تصدره.[73]

غير أن نتائج هذا الاستفتاء في الجزائر لم تكون نزيهة، لأنها جرت تحت وطأة الاحتلال، وكان للجيش الفرنسي دوراً كبيراً في جلب المسلمين بالقوة إلى صناديق الاقتراع، و لا أحد يعرف بعد ذلك كيف تم التعامل مع أصواته إذا افترضنا أن مشاركتهم كانت بهذا الحجم، وهو أمر مستبعد، خاصة أن مظاهرات ١١ ديسمبر(كانون الثاني) ١٩٦٠، أي أقل من شهر على تاريخ الاستفتاء، قد بينت أن غالبية المسلمين تؤيد جبهة التحرير الوطني التي نادت بمقاطعة الاستفتاء ورفضت نتائجه مسبقاً.

فهل يعقل أن يؤيده المسلمون بأغلبية ساحقة، ويرفضه المستوطنون بنسبة ثمانين من المئة (٨٠%)، حسب تقرير سري نقلته شعبة الاستعلامات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني الفرنسي، ولهذا رفضته جبهة التحرير، وأكدت أن النتائج قد جرى تزويرها، وأن الشعب الجزائري لم يكن أبدا مهتما بهذا الاستفتاء، وقد أدانه مسبقا يوم ١٠ و ١١ ديسمبر خلال مظاهراته التي عمت أنحاء الجزائر.[٧٤]

وقد زار الكاتب والصحفي الفرنسي، السيد لتان ألبرت بول مناطق مختلفة من الجزائر خلال الاستفتاء، وشهد أن دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الانتخابات قد لقيت استجابة واسعة جداً من قبل الناخبين المسلمين، وأكد أن نتائج الانتخابات كانت مزورة، وقدم دلائل قوية جداً، ومفصلة في هذا المجال.[٧٥]

أما صحيفة Echo d'Alger (صدى الجزائر)، وهي لسان حال المستوطنين، وأكبر الصحف التي كانت تصدر في الجزائر في ذلك الوقت، فأوردت أنه[٧٦]: «طبقاً للتعليمات فإن الجيش قام في عمومه بتوجيه الاستفتاء في الأرياف نحو التصويت بنعم، وفي المدن، اتبع بشكل واسع المسلمون طوعاً أو كرهاً أوامر جبهة التحرير الوطني بالامتناع عن التصويت، أما الأوروبيين فقد صوتوا بنعم بكل وضوح ضد سياسة لديهم حجج قوية على أنها تقود إلى المغامرة، إن لم تكن إلى الفوضى ».

وقد أكد المؤرخ الفرنسي آجرون(Ageron) [٧٧] أن الغالبية العظمى من المسلمين استجابوا لدعوة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمقاطعة الانتخابات، حيث تراوحت نسبة المقاطعة في مدينة الجزائر بين ٨٩ و٩٥ % من مجموع الناخبين المسلمين، وهي نتيجة صدمت ديغول، وعبر عنها بقوله[٧٨]:« لقد عرضت الشراكة ضمنيا على الجزائريين، و لكن لم يجد ٠١/١٠٠ من السكان المسلمين في وهران والجزائر، و٠١/٥٠ من مسلمي قسنطينة أن هذا الأمر يهمهم»، وخاب أمله في أن يقبل الجزائريون دولة جزائرية شريكة لفرنسة، فعبر عن غضبه بقوله: «حسناً، فليأخذهم الشيطان».

كما أن الدول الفاعلة في الشأن الجزائري، رأت أن نتائج الاستفتاء توفر فرصة ضرورية و أكيد لفتح باب المفاوضات بين الحكومة الفرنسية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد علق وزير خارجية تونس، السيد مصمودي على نتائج الاستفتاء بقوله: «إننا نعتبر أنه كان هناك استفتاءين، أحدهما في فرنسة، والآخر في الجزائر، أما الأول فقد رخص للجنرال ديغول تطبيق سياسته في الجزائر، وأما الثاني، فقد حدد محاور فرنسة، وسنرى ما إذا كانت فرنسة ستجد ذريعة للفرار من التفاوض الصادق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية»·

أما وزير الإعلام المغربي، فصرح أن: «ديغول قد منحه الفرنسيون إمضاء على بياض لحل المشكلة الجزائرية، أما رفض الجزائريين المشاركة فيه، فهو دليل جديد على إخلاصهم للحكومة المؤقتة

ولهذا فلدينا الآن شريكين، كل واحد منهما قوياً بالثقة التي منحها له مواطنوه، فلم يبق أمامهما إلا تسوية المشكلة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة»·

كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية الموقف الأمريكي الذي عبر عنه الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٠ جانفي(كانون الثاني) ١٩٦١، و مما جاء فيه أن[٧٨]: «الولايات المتحدة تأمل الآن في أن تكون الأطراف المعنية بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية قادرة على الالتقاء ···· إن الولايات المتحدة مرتاحة للغاية للدعم المثير الذي منحته فرنسة لسياسة ديغول التي تنص على منح الجزائر حقها في تقرير مصيرها»·

ولهذا اقتنع الجنرال ديغول نفسه، أنه لا معنى لأي حل «لا يشارك فيه بالدرجة الأولى الذين يناضلون في سبيل الاستقلال، لأنهم أصبحوا اليوم [١٩٦١] يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين····فيجب حمل جبهة التحرير الوطني على الاتفاق معنا، حتى إذا توقف القتال، أمكننا أن نقترح على المواطنين في كلا البلدين أن يقرروا بتصويتهم إنشاء الجزائر المستقلة، وإحداث نظام تعاقدي(Association) لعلاقاتها مع فرنسة»·[٧٩]

ونتيجة لذلك قرر الجنرال ديغول التفاوض على الاستقلال مع الحكومة المؤقتة وحدها، رغم قناعته، وحسب تعبيره بأن: «هذه عصابة من أشخاص عاجزين عن حكم أنفسهم، و مع ذلك يعتقدون أنهم قادرين لوحدهم على حكم الجزائر»، خاصة أن القوة الثالثة البديلة لجبهة التحرير الوطني لم تظهر، رغم تشكيل لجان المنتخبين المسلمين، كما أن الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج قد انهارت[٨٠]

ولم يعد بين يده بدائل يمكن أن يهدد بها جبهة التحرير الوطني، ولهذا أخطر الشعب الفرنسي في مؤتمر صحفي عقده يوم ١١ أفريل(نيسان) ١٩٦١، بأنه[٨١]: «...إذا أراد سكان الجزائر قطيعة مع فرنسة، فلن يعارض رغبتهم»، ولكنه أكد في هذه الحالة أنه سيوقف المجهودات التنموية التي تبذلها فرنسة في الجزائر، وسيدعو رؤوس الأموال الفرنسية إلى مغادرتها، وهدد بتقسيم الجزائر لإقامة مناطق خاصة بالمستوطنين والمسلمين الذين يصرون على البقاء فرنسيين، حيث يتم تجميعهم فيها وتضمن لهم فرنسة الحماية.

ولكنه أكد أنه يفضل حلاً للمعضلة الجزائرية، يكون: «نتيجة اتفاق مسبق بين الحكومة الفرنسية ومختلف العناصر السياسية الجزائرية وخاصة الثوار، وستكون فرنسة، من دون شك مستعدة لتقديم الدعم الاقتصادي والإداري والمالي، والثقافي والعسكري، والتقني للدولة المتوسطية الفتية، بشرط أن يتم ضمان التعاون الوثيق(organique) بين مختلف المجموعات التي تشكل سكان الجزائر ونظام تفضيلي للتبادل الاقتصادي والثقافي، والقواعد والتسهيلات الضرورية لدفاعنا».[٨٢]

وقد تسبب هذا الخطاب في أخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسة يوم ٢٢ أفريل (نسيان) ١٩٦١، غير أن فشلها أسقط نهائياً فكرة الجزائر الفرنسية، ومهد طريق المفاوضات الجدية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، والتي أدت إلى استقلال الجزائر.

الخاتمة:

يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة لمظاهرات ١١ ديسمبر (كانون الثاني) ١٩٦٠ على ضوء الوثائق الرسمية الفرنسية التي أتيح لي الإطلاع عليها، أن هذه المظاهرات كشفت للجنرال ديغول وللرأي العام العالمي مدى التفاف الجماهير المسلمة حول جبهة التحرير الوطني، وهو ما أحبط المجهودات الضخمة التي بذلها الجنرال ديغول لكسب ثقة هذه الجماهير، ودفعها للقبول بمشروع "الجزائر الجزائرية" الذي علق عليه آمالاً عريضة في الحفاظ على الجزائر ضمن الإطار الفرنسي، ولكن على أسس جديدة تتلاءم مع معطيات القرن العشرين.

لقد أيقن الجنرال ديغول أن جبهة التحرير الوطني أصبحت رقماً صعباً، لا يمكن تجاوزه في معادلة المعضلة الجزائرية التي لا يمكن حلها إلا بالجلوس معها حول مائدة المفاوضات، بعد أن بينت مظاهرات ١١ ديسمبر ١٩٦٠، و مقاطعة الجماهير المسلمة لاستفتاء ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، أنها الممثل الشرعي والوحيد لهذه الجماهير، ولهذا دخل معها في مفاوضات، كانت معقدة و عسيرة، ولكنها أثمرت اتفاقيات إفيان (Evian) يوم ١٩ مارس (آذار) ١٩٦٢، التي مهدت لاستقلال الجزائر يوم ٠٥ جويلية (تموز) ١٩٦٢، بعد كفاح وطني مرير بدأ منذ مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠.

الهوامش

(١) للإطلاع على تفاصيل حول أحداث حركة ١٣ ماي(أيار) ١٩٥٨ التي تسببت في الإطاحة بالجمهورية الرابعة، وأدت الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسة، ينظر، على سبيل المثـــال: Max Gallo, De Gaulle, le premier des français, tome 03, éditions Rebert Laffront, Paris:1998,pp.230-240 et aussi, De la Gorce(P.M.), De Gaulle au gouvernail….in: Yves Courrière , la guerre d'Algérie , tome 06,éditions , librairie Jules Tallandier, Paris , 1976

(٢) ينظر النص الكامل لخطاب الجنرال ديغول الذي تحدث فيه عن مشروع قسنطينة في: Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/27.

(3) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f « paix des braves».

(4) Alain Peyrefitte, faut-il partager l'Algérie?, édition Plon, Paris, 1961, p. 201.

(5) idem.

(6) ibid,p.202.

(٧) تحولت فرنسة إلى قوة نووية بفضل سلسلة التجارب النووية التي أجرتهـــا فـــي الصحراء الجزائرية، حيث بدأتها باليربوع الأزرق يـــوم ١٣ فيفـــري ١٩٦٠م، وختمتها "بقرونا"، التي أجريت يوم ١٦ /٠٢/ ١٩٦٦م، وتراوحت طاقـــة هـــذه التفجيرات بين ٣٠٧ و١٢٧ كيلو طن، وبلغ عددها ١٧ تفجيرا، منها أربعـــة(٠٤) سطحية، سميت باليرابيع، وتم إجراؤها بالعمودية، وهي منطقة تابعة لرقان، و١٣ باطنية، أجريت بإنكر، التابعة لتمنراست.

(8) Alain Peyrefitte, op.cit,p.202.

(9) ibid,p.203.

(10) idem.

(11) Max Gallo: De Gaulle, le premier des français,op.cit, p.329.

(١٢) أطلق الفرنسيون مصطلح الفلاقة على الثوار التونسيين، استصغاراً، وحطا من شأنه، ثم ما لبث أن أطلق بعد ذلك على الثوار الجزائريين، مباشرة بعد اندلاع الثورة في الجزائر يوم ٠١ نوفمبر(تشرين الثاني) عام ١٩٥٤.

(13) Max Gallo: De Gaulle, le premier des français,op.cit,p.329.

(14) Idem.

(15) Alain Peyrefitte, Op.cit, p 204.

(١٦) الجنرال ديغول، **مذكرات الأمل**، التجديد (١٩٥٨-١٩٦٢م)، ترجمة سموحي فوق العادة،الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت،١٩٧١، ص ٨٧.

(١٧) ثورة الحواجز، هي عصيان مدني فجره المستوطنون في مدينة الجزائر يوم ٢٤ جانفي ١٩٦٠ احتجاجا على حديث الجنرال ديغول عن إمكانية تمكين سكان الجزائر من حقهم في تقرير مصيرهم، الذي كان سيؤدي لا محالة إلى استقلال الجزائر، وتضامناً مع الجنرال ماسي الذي عزله الجنرال ديغول من منصبه بعد معارضته العلنية لسياسته في الجزائر، للإطلاع على هذا الموضوع، ينظر:

Général Jacquin«la sanglante journée du 24 janvier», tome 07, in , Yves Courrière, Op.cit, 2203-2209. et aussi,Léo Palacio,«Les Barricades», in ,Historia : la fin de l'Algérie française(1959-1962), numéro spécial, Librairie J. Tallandier, Paris, 1982, p p28-39.

(18) Léo Palacio, Le général Massu vide son sac, in :Yves Courrière , la guerre d'Algérie , tome 07,éditions , librairie Jules Tallandier, Paris , 1976, p.2187.

(19) Ibid, p.2190.

(20) ibid,p.2191.

(21)idem.

(22) L' Echo d'Alger, samedi, 23 janvier 1960 « le général Massu relevé de son commandement ».

(٢٣) الجنرال ديغول، **المصدر السابق**، ص. ٩١.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص.٩١.

(25) Léo Palacio,«Les Barricades», Op.cit,p39.

(26) Alain Peyrefitte, Op.cit, p 204.

(27)idem.

(28) Pierre Cannagacio, l'Algérie Algérienne ou la fin des illusions, in, Historia:Op.cit, p.58.

(29)idem.

(30) Idem.

(٣١) ضابط من الأقدام السوداء، كان قائدا للكتيبة الثامنة عشر للقناصة المظليين، التي كلفتها القيادة العسكرية بحفظ الأمن في مدينة الجزائر في حالة حدوث مظاهرات، كما كلفت بهذه المهمة كذلك الفرقة الرابعة عشر للقناصة المظليين بقيادة العقيد لوكنت(Lecomte)، ينظر:

Francis Attard: A Alger, la peur succède à la fureur, in Yves Courrières: la guerre d'Algérie, tome 08, Op.cit, p 2558.

(32) Pierre Sergent: le général Salan donne le feu vert, in : Courrière , la guerre d'Algérie tome 07, Op.cit, pp. 2585-2588.

(33) Francis Attard: A Alger, la peur succède à la fureur, in: Courrière , la guerre d'Algérie tome 07, Op.cit, p 2558.

(34) Pierre-Albert Lambert: un voyage mouvementé, in : Courrière , la guerre d'Algérie tome 07,Op.cit, p.2561.

(35) Le Figaro N°= 5061 du samedi, dimanche 10-11/12/1960.

(36) Francis Attard: A Alger, la peur succède à la fureur, in Yves Courrières,Op.cit, 2559.

(37) Le Monde, N°=4944, du lundi 12/12/1960,.

(38) Le Figaro N°= 5061 du samedi- dimanche 10-11/12/1960.

(39) Le Figaro, n°=5062, du lundi 12/12/1960,.

(40) Newsweek ,26 décembre 1960, p.24.

(41) L'intransigeant, N°= 4979, du mardi 13/12/1960.

(42) Lentin(Albert Paul), l'Algérie entre deux mondes – le dernier quart d'heure, René Julliard, Paris, 1963, p p 164-165.

(43)Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(44) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 1٤/12/1960.

(45) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en- Provence, 81f/790, Note d'information, 23/12/1960« la situation dans les milieux du GPRA à Tunis, après les évènements d'Algérie »/ <u>très secret</u>.

(46) Le Monde du lundi 12/12/1960, N°=4944.

(47) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police (direction des renseignements généraux): revue du presse du matin: le recteur de l'académie d'Alger à Mr le ministre des affaires algériennes , objet: université d'Alger, compte-rendu des évènements (période du 08au 17/12/1960, Alger, 28/12/1960.

(48)El Moudjahid, N°=75, du 19/12/1960.

(49) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, direction des affaires politiques, destinateur : Mr le ministre des affaires Algériennes, objet "situation de l'opinion, le 28/12/1960.

(50)idem.

(51) CAOM, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, Etat Major général, division des renseignements, note d'information, N°=10929, Paris,26/12/1960/ <u>très secret</u>

(52) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, Etat Major général , division des renseignements,note d'information," renseignement à titre des émeutes de décembre" N°=10927, Paris,26/12/1960/ <u>très secret</u>

(53) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891

(54) El Moudjahid,N°=75 du 19 décembre 1960,(Numéro spécial).

(55) Idem.

(56) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police (direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(57) Idem.

(58) Le Monde du lundi 1٧/12/1960, N°=494٨.

(59) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(60) Idem.

(61) Centre des archives d'outre –mer, Aix –en -Provence :boîte 81f/156:compte-rendu à Mr le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire effectuer en Algérie du 12 au 21 février 1961 par Jean-Paul Paleswski , député,vice président de la commission des finances, Paris, 13/03/1961, pp 03-04/ secret

(62) Centre des archives d'outre –mer, Aix –en -Provence : boîte 81f/155 / premier ministre / état major générale de la défense nationale , plans et opérations militaires/ fiche n°=20/pm/e/tp/s ga 30 concernant le problème des barrages aux frontières de l'Algérie .

(63) Le Monde, N°=4946, du 15/12/1960.

(64) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en-Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(65) Lentin(Albert Paul), l'Algérie entre deux mondes – le dernier quart d'heure, René Julliard, Paris, 1963, p p 164-165.

(66) Idem.

(67) Ibid, pp.165-167.

(68) Ibid, p.170.

(69) Ibid,p.172.

(70) Ibid,p.174.

(71) Harbi Mohamed, Meynier Gilbert: le FLN, documents et histoire 1954-1962, édition Casbah, Alger,2004, p829.

(72) Centre des archives d'outre -mer, Aix- en Provence, Etat Major Général, division des renseignements«les résultats définitifs du référendum du 08 janvier 1961.

(٧٣) الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(74) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des renseignements, documents n°=435et 436.

(75) Lentin(Albert Paul), op.cit«Référendum», pp. 164,192.

(76) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en Provence,Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des Renseignements , Agence de France presse.

(77) Ageron (Ch- R), l'Algérie algérienne de Napoléon 03 à De Gaulle, éditions Sindbad, Paris1980, p 250.

(78) Idem.

(79) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des renseignements, documents n°= 436.

(٨٠) الجنرال ديغول، **مذكرات الأمل**، المصدر السابق، ص ١١٠.

(81) Ageron (Ch- R), op.cit, p 250.

(82) Peyrefitte, Op.cit, p 205.

les manifestations du 11 décembre 1960 et ses répercussions sur la révolution Algérienne à la lumière de nouveaux documents officiels français.

J'ai essayé dans cet article de préciser l'importance historique des manifestations du peuple algérien qui ont bouleversé les cartes de la politique algérienne du général De Gaulle et qui ont contribué à la concrétisation du front de libération national (FLN) comme le seul représentant légal du peuple algérien.

Dans ce cadre, j'ai exploité des documents officiels français à caractère «très secret» qui se trouvent dans les archives d'Outre-mer à Aix-en-provence et qui confirment le rôle de ces évènements dans le changement du parcours de la guerre d'Algérie au profit du front de libération national (FLN).

Dans ce contexte, j'ai analysé tout d'abord l'offre du général De Gaulle de l'autodétermination au profit de la population algérienne qui a révélé dans son discours le plus célèbre du 16 septembre 1959.

Cet autodétermination sera –selon De Gaulle –basé sur trois choix: «ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.

La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons. La sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes .Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance .Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, , toutes dispositions seraient pises , pour que l'exploitation, l'acheminement , l'embarquement du pétrole saharien, qui sont

l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident , soient assurés quoi qu'il arrive.

Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant,en matière de traitement, de salaires, de sécurité sociale, d'instruction , de formation professionnelle , de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillants où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards , qu'elles que soient leur religion et leur communauté , en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui s'étendrait ; dès lors , effectivement , de Dunkerque à Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense , les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, français, arabe, kabyle, mozabite, etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération ».

Cette nouvelle orientation gaulliste a causé une vive opposition non seulement des ultras, mais aussi des généraux de l'armée française comme : Salan, Challe et Massu et aboutit à la semaine des Barricades en janvier 1960, mais le principe de l'autodétermination reste toujours- pour De Galle - une conviction très solide qui constitue le seul issue du problème algérien.

De plus, le général De Gaulle parle dans son discours du 04 novembre «d'une Algérie émancipée qui aura son gouvernement, ses institutions et ses lois...la république algérienne existera un jours, mais n'a encore jamais existé».

Les colons ont considéré ce nouvel engagement comme une façon d'offrir l'Algérie sur un plateau en or au FLN et ont exposé leur résolution de combattre une telle «politique de trahison».

Puis De Gaulle a choisi le 08 janvier 1961 comme date du référendum de l'autodétermination et a décidé aussi de faire un voyage en Algérie entre le 09 et le 13 décembre 1960 pour essayer de rallier les populations algériennes à son choix « l'Algérie algérienne », mais les ultras du front de l'Algérie française ont décidé - de leur coté - d'accueillir De Gaulle par un grève générale et des manifestations massives pour exprimer leur opposition à sa politique algérienne d'une part et leur attachement à l'Algérie française d'autre part.

Mais, j'ai consacré la part du lion de cet étude au manifestations musulmanes du 11 décembre 1960 et ses divers répercutions sur la révolution algérienne, cet

événement majeur marque sans équivoque l'engagement et l'attachement du peuple algérien à la cause du FLN.

Cet engagement a paru clairement à l'occasion du referendum du 08 janvier 1961quand le peuple Algérien a boycotté massivement le vote.

En conséquence, les manifestations du 11 décembre ont consacré le FLN comme le représentant légal et unique du peuple Algérien et a poussé Le général De Galle de négocier le sort de l'Algérie avec le gouvernement provisoire de la république Algérienne.